

٦٥٢

الاقناع في حل القاض

إلى شيخنا محمد
الخطيب الشريفي

الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تأليف الخطيب
 الشربيني، محمد بن أحمد - ٩٧٧هـ. بخط مصطفى بن
 أحمد الضريفي الفارسكوري - ١١٥٤هـ.

٩٥٢

ج ٢ (٢٤٦ ق) ٢٣ س ١٤١٤ اسـم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، طبع .

الأعلام ٦ : ٢٢٤ ، الظاهرية (الفقه الشافعي) : ١٥ ، ١٦

١ - المذهب الشافعي: فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - الناشر ج - تاريخ النسخ

د - شرح الف - طبيب الشربيني على أبي شجاع .

الخ والتاني من كتاب الاقناع
 منه في حل الفاظ الى شجاع قاليف
 ثم اتيخ الامام العالم العلامة العبد
 ثم الفراممة وحيد دهر وفريد
 ثم المحقق محمد الخطيب
 ثم الشرحي تغذو الله
 ثم نقالي برحمته
 ثم امن
 ام
 ثم

وان يافند الخلا، تنق عبد الله في عين الملا
 لا نقاي من عيب وقل، جل من لا في عيب وعلا

مكتبة جامعة الرياض	قسم المخطوطات
اسم الكتاب	الاقناع في حل الفاظ الى شجاع
اسم المؤلف	محمد الخطيب الشربيني
تاريخ النسخ	١١٥٤ هـ
عدد الأوراق	٥٤٦
ملاحظات	نقده شافعي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
كتاب بيان احكام **الفرايض** و**الوصايا** **الفرايض**
 جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها من السهم
 للمقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير قال
 الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم ونزعاً نصيب
 مقدراً من الوارث والاصل فيه قتل الاجماع ايات
 للوارث والاحبار كخبر الصحيحين الحقوا **الفرايض**
 باهلها فابقى ولا ولي رجل ذكر فان قتل ما فائدة
 ذكر ذكر بعد رجل اجيب بانه للتاكيد لئلا يتوهم انه
 مقابل للصبى بل المراد انه مقابل للأنثى فان قتل
 لواقص على ذكر كفى فافائدة ذكر رجل معناه اجيب
 بان لا يتوهم انه عام مخصوص وكان في الجاهلية مواريث
 يورثون الرجال دون النساء والبنات دون الصغار
 وكان في ابتداء الاسلام بالخلف والنصر ثم نسخ فتوارثوا
 بالاسلام واليهجرة ثم نسخ فكانت الوصية واجبة للوالدين
 والاقرنين ثم نسخ بابي الموارث فلما تزلزلنا قال صلى الله
 عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية
 لوارث واشهرت الاخبار بالحث على تعليم وتعلم منها
 تعلموا **الفرايض** وعلوه اي علم **الفرايض** الناس فاني امر
 مقبوض واما العلم سيقبض وتظهر الفتن حتي يختلف
 اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي فيها ومنها
 تعلموا **الفرايض** فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه
 اول علم يترع من امتي وانما سمي نصف العلم لان الانسان

حالتين حالة حياة وحالة موت ولكل منها احكام تخصه
 وقيل النصف بمعنى النصف قال الشاعر
 اذا مت كان الناس نصفين ثلثا واخر ثلثا الذي كنت
 واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة امور وجود انسانه
 وجود شروطه وانتفا موانعه فاما انسانه فاربعة
 قرابة ونكاح وولاية وجهته الاسلام وشروطه اربعة
 ايضا تحقق موت المورث او الخافه بالموت حكاه
 كما في حكم القاضي بموت المفقود اجتهاداً وتحقيق حياة
 الوارث بعدم موت مورثه ولو لم يخطه ومعرفة ادائه
 للميت بقرابة او نكاح او ولاية والجهة المقضية للارث
 تفصيلاً والموانع ايضا اربعة كما قاله ابن الهائم في نزع
 كافيته الرق والقتل واختلاف الدين والدور الحكمي وهو
 ان يلزم من توريث شخص عدم توريثه كاخ او قريبه
 للميت فينتسب الابن والارث **والوارثون من**
جنس الرجال ليدخل فيه الصغير **عظم** اي بطريقه
 الاختصار منهم اثنان من اسفل النسب وهما **الابن وابن**
الابن وان سفل بفتح الفاعل الافصح اي تزل واثنتان
 من اعلاه وهما **الاب والجد** ابوالاب **وان علا** واربعة
 من الحواشي وهم **الاخ** لابوين او من احدهما وابنه
 اي الاخ لابوين او اب فقط ليخرج ابن الاخ للام
 فلا يرث لانه من ذوي الارحام **وان تراخا** اي وان
 سفل ابن الاخ المذكور **والعم** لابوين او اب فقط ليخرج
 العم لام فلا يرث لانه من ذوي الارحام **وابنه** اي ابن

الى ابن العم المذكور **وان تباعد** الى العم وابنه المذكورين
 والمعنى انه لا فرق في العم بين القريب كعم الميت والبعيد
 كعم ابيه وعم جده الى حيث يمضي وكذلك ابنه واثنان
 بغير النسب **وهما الزوج** ولون في عدة رجعية **والمولي**
 ويطلق على نحو عشرين معنا المراد منها السيد **المعتق**
 بكر التا والمراد به من صدر منه الاعتاق او ورث به فلا
 يراد على الحصر على العشرة عصبة المعتق ومعتق المعتق
 وطريق البسط هنا ان يقال الوارثون من الذكور خمسة
 عشر الاب وابوه وان علا فالابن وابنه وان سفل والاخ
 النقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ النقيق وابن
 الاخ للاب والعم لابوين والعم لآب وابن العم لابوين وابن
 العم لآب والزوج والمعتق **والوارثات من جنس النسا**
 ليدخل فيهن الصغيرة **سبع** بتقديم التين على الموحدة
 بطريق الاختصار منهن ثمان اسفل النسب وهما
البنت وبنت الابن وفي بعض النسخ **وان سفلت**
 وهو في بعض النسخ المحرر ايضا وصوابه وان سفل يحذف
 المثناة اذا الفاعل ضمير يعود على المضاف اليها وان
 سفل الابن فان بنته تراث واثنان المثناة يودي
 الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ فامله
 وثمان من اعلا النسب **وهما الام والجدة** المدلية
 بوارث كام الاب وام الام **وان علت** فخرج بالمدلية
 بوارث ام ام ام ام ام ام **وان علت** فخرج بالمدلية
الاخت لابوين او من اخدها وثمان بغير النسب

وهما الزوجة ولون في عدة رجعية **والسيدة المعتقة**
 بكر المثناة وهي من صدر منها العتق او ورثت به كما مر
تنبيه الا فصح ان يقال في المرأة زوج والزوجة
 لغة مرفوعة قال النووي واستعمالها في باب الفرائض
 متعين لمحصل الفرق بين الزوجين انتهى والشافعي
 رضي الله تعالى عنه يستعمل في عارته المرأة وهو حسن
 وطريق البسط هنا ان يقال الوارثات من النساء عشرة
 الام والجدة للاب والجدة للام وان علت والبنت وبنت
 الابن وان سفل والاخت النقيقة **والاخت** للآب
 والاخت للام والزوجة والمعتقة فلو اجتمع كل الثلاثة
 فقط ولا يكون الا والميت انثى ورث منهم ثلاثة
 الاب والابن والزوج فقط لانهم لا يحبون ومن بقي
 محجوب بالاجماع فان الابن بالابن وللجد بالآب ونصح
 مسيلتهم من انثى عشر لان فيها ربحا وسدسا للزوج
 الربع وللأم التسدين وللابن الباقي او اجتمع كل
 الاناث فقط ولا يكون الا والميت ذكر فالوارث
 منهن خمس وهن **البنت** وبنت الابن والام والام والابن
 لابوين والزوجة والباقي من الاناث محجوب للجدة
 بالام والاخت للام بالبنت وكل من والاخت للآب
 والمعتقة بالنقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن
 عصبة تأخذ الفاضل عن الفروض وتصح مسيلتهم
 من اربعة وعشرين لان فيها سدرسا ونسب الام التسدين
 وللزوجة الثمن وللبنت النصف وللبنت الابن

التدريس وللأخت الباقي وهوهم واجتمع الذين يكن
اجتماعهم من الصنفين الذكور والإناث بان اجتمع كل
الذكور وكل الإناث إلا الزوج فأنها الميتة أو كل
الإناث والذكور إلا الزوج فإنه الميت ومنهم من
المسلتين الإبن والابن والبنت والجد والزوجة
وهو الزوج حيث للميت الزوجة وهي حيث الميت
الزوج لم يحرم من عداهم فالأولى من أني غرس للأبوين
التدريس أربع زوج وللزوج الرج ثلاثة والباقي وهو
خمسة بين الإبن والبنت اثنا عشر وله صبي فخص
ثلاثة في أني غرس ثلث عشرة وثلاثين ومنه تسعة والثانية
أصل أربع وعشرون للزوجة الثمن وللأبوين الثلث
والباقي وهو ثلاثة عشر بين الإبن والبنت اثنا عشر
نكح له صبي فخصب ثلاثة في أربعة وعشرين تبلى
أثنين وسبعين ومنه تسعة صبايط كل من انقرض من
الذكور حاز جميع التركة إلا الزوج والأخ للام ومن قال
بالرد لا يستثنى إلا الزوج وكل من انقرض من الإناث
لا يجوز جميع المال إلا المقتة ومن قال بالرد لا يستثنى
من حوز جميع المال إلا الزوج **وجتنب** قد
علم من كلام المصنف أن ذوي الأرحام لا يرتبون
كل قريب ليس بذوي فرض ولا عصبة وهم أحد عشر
صنفًا جده ساقطان كإبي أم وأم أبي أم وإن
علنا وهذان صنفان وأولاد بنات لصلب أولاد
من ذكور وإناث وبنات الأخوة لأبوين أو لأب

أولاد وأولاد الأخوات كذلك وبنو الأخوة الأم وعمهم
أي أخوات أمهم وبنات أعمام أبوين أو لأب أو لأم
وعلمات بالرفع وأخوال وخالات ومدلون بهم أي
بأعد الأول إذا لم يبق في الأول من يرث به ومحل
هذا إذا استقام أمر بيت المال فإذا لم يستقم أمر بيت
المال ولم يكن عصبة وولد وفرض من سقرت ورث ذوي
الأرحام كما صح في الزايد وفي كيفية توزيعهم من
أحدهما وهو الأصح مذهب أهل التبريل وهو أن يرث
كل منهم منزلة من يرث به والثاني مذهب أهل القرائة
وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت ففي بيت بنت وبيت
بنت ابن المال على الأول بينهما أربعة وأعلى الثاني لبيت
البنت لقربها إلى الميت وقد بطلت الكلام على ذلك
في غير هذا الكتاب هذا كله إذا وجد أحد من ذوي
الأرحام والأحكام ما قاله الشيخ عن الدين بن عبد السلام
أنه إذا جارت الملوك في مال المصالح وظفر به أحد
يعرف المصالح أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام
العادل وهو ما جاوز على ذلك قال والظاهر وجوبه
ثم شرح في بحث ومن لا يجب بقوله **ومن** أي الذي
لا سقط بحال أي الذي لا يجب بحسب حرمان ولا يجب
في اللغة هو المنع ومنع ما منع من قام به سبب الإرث
من الإرث بالكلية أو من إفرط فيه ويسمى الأول يجب
حرمان والثاني يجب نقصان والثاني يجب الوالد
الزوج من المصنف إلى الزوج ولكن دخوله على جميع

والورثة أيضا وجب بالثمن والاشتراف وهو المراد هنا
كما يؤخذ من قول المصنف ومن لا يستطع بحال **عنه** وم
الزوجان والابوان **وقال القليل** ذكر اكان اواني وهذا
اجماع لان كلامهم يدل على الميت بقية بيب او كاح
وليس فيها لغيره ولا اصل مقدم على الفسخ فخرج بقولنا
وليس فيها لغيره للمعنى ذكر اكان اواني فانه وان ادلى
بقية فخرج لانه فسخ لغيره وهو النسب وهذا اولى من
قول بعضهم وصابط من لا يدخل عليه المحب بالثمن
محب حرمان كل من ادلى الى الميت بقية الا للمعنى والمعنى
ثم سرج في المحب بالوصف بقوله **ومن** اي والذي لا
رث بحال اي مطلقا **سبعة** بل اكثر كما سطره الاول
العبد قال ابن حزم وهو يشمل الذر والاني وقال في المحكم
العبد هو المملوك اي ذكر اكان اواني **الثاني** الرقيق **المدر**
والثالث ام الولد **والرابع** الرقيق **المكاتب** لفقهم بارق
وكان الاخص للصنف ان يقول اربعة بعد سبعة بدل سبعة
ويخرج عن قولنا بالرق الى اخر كلامه **تنبيه** اطلاقه
منع بانه لا فرق بين كامل الرق وغيره وهو كذلك اذ
الصحيح ان البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص
بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا
يرث الرقيق كله واما البعض فيورث عنه مامله بعض
الحر لانه قام الملاك عليه فيرث عنه قريبه الحرة ومعتق
لحصنه وزوجته ولا يرث لغيره لا سببا به حقه مما انتبه
بالرقية واستثنى من كون الرقيق لا يرث كافر له امان

وجبت له جناية حال حرته وامانه ثم نقض امانه في
واسترق وحصل الموت بالسراية في حال رقه فانت
قدرا لارش من قيمته لورثته على الاصح قال الزركشي
وليس لنا رقيق كله يورث الا هذا **والخامس القاتل**
فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقا لغير الترمذي وغيره
ليس للمقاتل شيء من الميراث ولانه لو ورث لم يورث
ان يجعل الارث بالقتل فاقضت المصلحة حرمانه
وان القتل قطع المولاة وهي سبب الارث وتو اكان
القتل عدا ام غيره مصنونا ام لا يتاثر ام لا قصد
مصلحته كضرب الاب او الزوج او المعلم ام لا مكرها
ام لا فكل ذلك تناوله اطلاقه **والسادس المرتد** وكفه
كيهودي تنصر فلا يرث احدا اذ ليس بينه وبين احد
مولاة في الدين لانه ترك دينه بقر عليه ولا يقر عليه
الذي انتقل اليه وظاهر كلامهم انه لا يرث ولو عاد الى
الاسلام بعد موت مورثه وهو كذلك كما حكى الاجماع
عليه الاستاذ ابو منصور البغدادى وما وقع لابن
الرفعة في المطلب من تقييده بما اذا مات مرتدا لانه
اذ الاسلام تبين ارثه غلظه في ذلك صاحبه السبكي في
الامتناع وقال انه فيه خارق للاجماع **تنبيه**
تناول اطلاق المصنف للمعلن وغيره وهو كذلك
وكما لا يرث المرتد لا يورث لما مر لكن لو قطع عن طرف
سلم فارتد المقطوع ومات سراية وجبت قود الطرف
ويؤوفيه من كان وارثه لو لا الورثة الردة ومثله

حد القذف **والتابع اصل ملتين** مختلفتين كملتي الاسلام
 والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم واختلفوا
 في توريث الحكم لانقطاع المولاة بينهما وانفصال الاجماع
 على ان الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في توريث المسلم
 فالجمهور على المنع فان قيل يرد على ما ذكره الموت كافر
 عن زوجة كافر حامل ووقفنا الميراث فاسلمت ثم
 ولدت فان الولد يرث منه مع حكمنا باسلامه باسلامه
اجيب بانه كان محكوما بكفره يوم موت ابيه وقدرت
 مذ كان حملا ولهذا قال الثاني من محقق المتأخرين ان
 لنا جهادا يملك وهو النطفة واستحبه السكي قال الدميري
 وفيه نظراذ الجهاد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا
 يعني ولا اصل حيوان وخرج ملتي الاسلام والكفر
 ملتا الكفر اذا كان لهما عهد فتوارثان كيهودي من
 نصراني ونصراني من مجوسي ومجوسي من وثني وبالعكس
 لان جميع ملل الكفر في البطلان كالملة الواحدة قال
 تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال فان قيل كيف يتصور
 ارث اليهودي من النصراني وعكسه فان اوضح ان من
 انتقل من ملة الى ملة لا يفر **اجيب** بتصور ذلك في الولد
 والنكاح وفي النب ايضا فاما اذا كان احدا ابويه
 يهوديا والاخر نصرانيا اما نكاح او وطئ شبهة فانه
 ينجس بعد بلوغه كما قاله الرافعي فيل نكاح المزن حتى
 لو كان له ولدان واختار احدهما اليهودية والاخر النصرانية
 جعل التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخوة مع

اختلاف الدين اما الخري وغيره كذمي ومعاهد فلا توارث **وفي شرح مسلم عن الصحابة**
 بين الخري وغيره لانقطاع المولاة بينهما والثامن ابهام حريتين متخارين انهما لم يتوارثا
 وقت الموت فلو مات متوارثان بغرق او حرق او هدم وهو واضح المعنى انتفا المولات
 او في بلاد غريبة معا وجهل اسبقها او علم سبق وجهل لم يرش والمناصرة بينهما جنيده ويؤيد
 احدهما من الاخرين لان من شروط الارث كما مر تحقق حياة **ما اقتضاه كلام الصيرفي**
 الوارث بعد موت المورث وهو هنا منتف والجمل بالبق قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون
 صادق بان يعلم اصل البق ولم يعلم عين السابق وبيان مع اهل الحرب اي لوجود العملة
 لا يعلم سبق اصلا وصورة الميلة حصر العلم بالمعية العلم المذكورة انتهى **شرح الشكاه**
 بالسبق وعين السابق للجمل بالمعية والسبق للجمل بعين
 السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعدم معرفة
 عينه ففي الصورة الاخيرة يوقف الميراث الى البيان
 او الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة وفي الثلاثة
 الباقية تركة كل من الميتين بغرق ونحوه لباقي ورثته
 ان الله تعالى انما ورث الاحياء من الاموات وهذا لا يعلم
 حياته عند موت صاحبه فلم يرث كالجنيين اذا خرج
 ميتا والتاسع الدور الحكمي وقد مر مثاله والعاشر اللعان
 فانه يقطع التوارث ذكره القرابي وقال ابن الهائم في
 شرح كفايته الموانع الحقيقية اربعة القتل والرق
 واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها قسمته
 ما نفا مجاز وقال في غيره انها ستة اربعة المذكورة
 والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها مجاز وانتفا
 الارث معه لانه مانع بل لا تنقأ الشرط كما في جهل التاريخ
 وهذا الوجه وعد بعضهم من الموانع النبوة لخبره

الصحيحين عن معاشر الانبياء انورث ما تركناه صدقة هـ
والحكمة فيه ان لا ينتمي احد من الورثة موتهم لذلك فيهلك
وان لا يظن بهم الرغبت في الدنيا وان يكون صدقة بعد
وفاتهم توفير الاجورهم وقد علم مما تقدم ان الناس في
الارث على اربعة اقسام منهم من يرث ويورث وعكسه فيها
ومنهم من يورث ولا يرث وعكسه فالاول ذكر وحيد واخوين
وان اني كرتيق ومريد والثالث كمتبعين وحين في عزته
فقط فانها تورث عنه لا غيرها والرابع الانبياء عليهم السلام
واتلام فانهم يورثون ويرثون **واقرب العصبات** من
النسب العصبية بنفسه وهم **الابن** لانه يدلي الى الميت بنفسه
ثم ابنة وان سفل لانه يقوم مقام ابيه في الارث فكذا
في التعصيب **ثم الاب** لادلايه يساري العصبات به
ثم ابوه وان علام **الاخ للاب والام** اي الشقيق ولو
غيره لكان اخصر **ثم الاخ للاب** لان كلامهما ابن الاب
يدلي بنفسه **ثم ابن الاخ للاب والام** اي الشقيق **ثم ابن**
الاخ للام لان كلامهما يدلي بنفسه كابيه **ثم الام**
على هذا الترتيب اي فيقدم العم الشقيق على العم للاب لان
كلامهما ابن الجد ويدلي للميت بنفسه **ثم ابنة** اي العم
على ترتيب ابيه فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب
ثم عم الاب من الابوين ثم الاب ثم بنوها كذلك ثم عم الجد
من الابوين ثم من الاب ثم بنوها كذلك الى حيث ينتهي
قوله في الروضة وتركه المصنف اختصارا **فاذا اعدت**
العصبات من النسب الذين يتعصبون بانفسهم **فالاول**

المعق فالعصبات جمع عصبية وهي سمي بها الواحد والجمع
والذكر والمؤنث قاله المطرزي وشعبة النووي وانراين
الصلاح اطلاقه على الواحد لانه جمع عاصب ومعنى العصبية
لغة قرابة الرجل لآبيه وشرعا من ليس له سهم مقدر من الورثة
ويرث التركة اذا انفرد او ما فضل بعد الفروض فقولنا
يرث التركة صادق بالعصبية بنفسه وهو ما تقدم وبه
وغيره معا فالعصبية بغيره هن البنات والاحوات
غير ولد الام مع اخيهن وقولنا او ما فضل الى اخره صادق
بدل ذلك وبالعصبية مع غيره وهن الاحوات مع البنات
وبنات الابن فليس لهن حال يتفرقن فيه التركة والمعق
يشمل الذكر والانثى اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما
الولاء للمعق ولان الانعام بالاعتاق موجود من الرجل
والمرأة فاستويا في الارث وحكي ان المتدبر فيه الاجماع
وانا قدم النسب عليه لقوته ويرشد اليه الولاء المحمودة
كلمة النسب شبهة والمشهد دون المشهد به **ثم لعصبية**
اي المعق بسبب المتعصبين بانفسهم كابنه واهله لا
كبنته واهله ولو مع اخواتها المتعصبين لهما لانهم من
اصحاب الفروض واللعصبية مع غيره والمعنى فيه
ان الولاء اضعف من النسب المتراخي واذا تراخي النسب
ورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبني العم دون
اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعق
اولا لان لا ترث لانها بعد منها والمعتبر اقرب عصبية
يوم موت المعق فلو مات للمعق وخلف ابنين

ثم مات احدهما وخلف ابنا ثم مات العتيق فولادوه لابن
للعتيق دون ابن ابنه **تدبير** كلام المصنف كالقبح
في ان الولد لا يثبت للمعصية في حياة العتيق بل انما يثبت
بعده وليس مراد بل الولد انما يثبت له في حياة العتيق على المذهب
المشهور في الامم اذ لو لم يثبت له الولد الا بعد موته
لم ينوا وقال السبكي يتلخص للاصحاب فيه وجهان احدهما
انه لم معه لكن هو المقدم فيما يمكن جعله له كالارتباط بالمال
ونحوه انتهى وترتيبهم هنا كالترتيب المتقدم في الباب
الا في مسائل منها اذا اجتمع الجد والاخ العتيق او اب
قدم الاخ هنا في الولد على الاظهر بخلافه في الشب فلو
اجتمعا معه فلا يقدم او لا يقدم الاب على الجد على الاخ
بل يقدم الجد مع العتيق فقط ومنها اذا كان على مع الجد
ابن الاخ فالأظهر تقديم ابن الاخ في الولد لقوة البوة
ومنها اذا كان للعتيق ابنا عم احدهما اخ لام فالمذهب
تقديمه وسكت المصنف عما اذا لم يكن للعتيق عصبة
وحكمه ان الترتيب ان التركة للعتيق للعتيق ثم لعصبة
على الترتيب المعتبر في عصبات العتيق ثم للعتيق مع حق
العتيق وهكذا كما في الرضعة فان فقدوا فحق الاب
ثم عصبة ثم مع حق الجد ثم عصبة وهكذا فان لم يكن وارث
انتقل المال لبيت المال ارضا للسلطان اذا انتظم امر بيت
المال اما اذا لم ينتظم لكون الامام غير عادل فانه يرثه
اهل الفروض غير الزوجين لان طاعة الرعايا هي وهي
مفقودة فيهما ونقل ابن شريح فيه الاجماع هذا اذا لم يكن

من ذوي الارحام فلو كان مع الزوجة رحم كسنت الحالة
وبنت العم وعليها تكون الصرف اليها من جهة الرحم
لا من جهة الزوجية وانما ورد ما فضل عن فرضهم
بالنسبة لسلام من ير عليه طلبا للعديل فيهم فقي يثبت
وام ينبغي بعد اخراج فرضها سهمان من ستة للام ربعها
نصف سهم وللبيت ثلاثة ارباعها فتصح المسئلة من اثني
عشر وترجع بالاختصار الى اربعة للبيت ثلاثة وللأم
واحد وذكر ابن ابي من ذلك مما لا يحمله هذا المختصر في
شرح التبيين وفيه ثم شرع في بيان الفروض واصحابها
وهم كل من له سهم مقدرا لها لا يزيد ولا ينقص وقدرها
يستحقه كل منهم بقوله **والفروض** الى المحصورة للورثة
بان لا يزيد عليها ولا ينقص الا لعارض كعول فينقص
او رد فيراد جمع فرض يعني نصيب اي الانصبة **للفرقة**
اي المقدر في **كتاب الله تعالى** للورثة وخبر الفروض
ستة بعول وبدونه وبغير عول بعبارات أوضح
النصف والرابع والثمن والثلاثان والثالث والتدريس
واخصرها الرابع والثالث ونصف كل ونصفه وان
شيت قلت النصف ونصفه وان شيت قلت النصف والنصف
ونصفها ونصف نصفها وان شيت قلت النصف ونصف
وربعها والثلاثان ونصفها وربعها وخبر بقوله في
كتاب الله تعالى السدين الذي للجددة وليت الابن الا
ان يقال التدريس المذكور في كتاب الله تعالى مع كون
من يستحقه امثالا وجددة او بنت ابن والبع والتع في

في مسائل العول الا ان يقال الاول اسد من عايل والثاني من
 عايل وثالث ما بقي في العراوين كزوج وابوين او زوج
 وابوين وفي مسائل المجد حيث معه وفرض كام
 وجد وخمسة اخوة فانه من قبيل الاجتهاد **وقال الفاضل**
الاول النصف بد المصنف به كغيره لكونه اكبر كسر
 مفرد قال السبكي وكنت اود ان لو بدأوا بالثلاثين
 لان الله تعالى تباركها حتى رايت ابا النجاشي والحسين
 ابن عبد الواحد الوقي تباركها فاعجبني ذلك وهو **فرض**
خمسة احدها **البنت** اذا انقرضت عن جنس
 البنوة والاخوة لقوله تعالى وان كانت واحدة فلا
 النصف **وثانيها بنت الابن** وان سفل بالاجماع
اذا انقرضت عن تقصيب وتقصيص فخرج بالتقصيص
 ما اذا كان معها اخ في درجة فانه يوصى ويكون لها
 نصف ما حصل له وبالتقصيص ما اذا كان معها
 بنت صلب فان لها معها السدس كقوله **الثلاثين** **وثالثها**
الاخت من الاب والام اذا انقرضت عن جنس البنوة
 والاخوة ولو عبر بالثبوت لكان اخصر **والاخت**
من الام اذا انقرضت عن جنس البنوة والاخوة لقوله
 تعالى وله اخت فلا نصف ما ترك قال ابن الرفعة
 اجعوا على ان المراد بها الاخت الحقيقية والاخت من الاب
 وخرج بقوله لا يترادف عما ذكر في الاربعية الزوج فان
 لكل واحدة مع وجوده النصف ايضا **وخامسها الزوج**
 اذا لم يكن لها اي زوجة **ولد** منه او من غيره **وهو**

الولد بالذكر والاثنى ولا ولد ابن لها وان سفل منه او من
 غيره اما مع عدم الولد فلقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
 انزوا حكم ان لم يكن له ولد وانفق الاجماع على ان ولد
 الابن كولد الصلب في محبة الزوج من النصف الى الربع
 اما الصدق اسم الولد عليه محارزا واما قياضا على الارث
 والتقصيب فانه فيها كولد الصلب اجماعا **والفرض الثاني**
الزوج وهو **فرضان** **فرض الزوج مع الولد** وجهه
 منه او من غيره **او مع ولد الابن** لها وان سفل منه او
 من غيره اما مع الولد فلقوله تعالى فان كان له ولد
 فلكم الربع واما مع ولد الابن فلما سرجح بقوله الابن
 هنا وفيما قبله ولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب **وهو**
 اي الربع **لزوجته** الواحدة **ولكل الزوجات بالسوية**
مع عدم الولد للزوج او عدم ولد الابن له وان سفل
 اما مع عدم الولد فلقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان
 لم يكن لهن ولد واما مع عدم ولد الابن فبالاجماع واتخذ
 من تقديره بالزوجات بعد الواحدة ان ما فوق الواحدة
 اليانعة الاربع في استحقاق الربع كالواحدة وهو اجماع
 كما قاله ابن المنذر **تنبيه** قد رثت الام الربع وفيما
 فيما اذا ترك زوجة وابوين فللزوجة الربع وللأم
 ثلث ما بقي وهو في الحقيقة ربع لكنهم نادوا بمسح
 لفظ القران العظيم **والفرض الثالث الفتن** وهو
فرض الزوج الواحدة **وكل الزوجات بالسوية**
مع الولد للزوج منها او من غيرها او مع ولد الابن له

وان سفل اما مع الولد فلقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن
واما مع ولد الابن فلا تقدم ويتقدم من غيره هذا
بالزوجات بعد الواحدة ما استفيد فيها فبذلك **والفرض**
الرابع الثلثان وهو **فرض من اربعة البنات** فكلوا ثلثا
في البنات وفي الاجماع المستد بالماضي الحاكم انه صلى الله
عليه وسلم اعطى بنتي سعد بن الربيع الثلثين وبالقنار
على الاختين وما اخرج به ايضا ان الله تعالى قال للذكر
مثل حظ الانثيين وهو لو كان مع واحدة كان حظها
الثلث فاولى واحدا ان يحب لها ذلك مع اختر واما
واما في اكثر من بنتين فلهن مرقوله تعالى فان كن
نسا فوف انثيين فلهن ثلثا ما ترك **وفرض بنات**
الابن وان سفل ولو غير بنتي ابن فاكثر كان اول
ليدخل بنتي ابن والالف واللام في الابن للجنس حتى
لو كان كن من ابنا كان الحكم كذلك وهذا اذا لم يكن
معهن بنت ملب فان كان فباني **وفرض الاختين**
فكانت **من الاب والام** اما في الاختين فلقوله تعالى
فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك واما في اكثر
فلهن مرقوله تعالى فان كن نسا فوف اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك **وفرض الاختين** فاكثر **من الاب** عند
فقد النقيقتين اما في الاختين فللاية الكريمة
للتقدمة فان المراد بها الصنفان كما حكى ابن الرقة
فيه الاجماع واما في اكثر فلهن مرقوله تعالى فان
كن نسا فوف اثنتين كما تقدم **تنبيه** صابط

من يث الثلثين من تقدم ومن الاناث من فرضه النصف عند
انفرادهن عن يعصبهن او يحجبهن **والفرض الخامس الثلث**
وهو **فرض من اثنتين** فرض **الام اذا لم تحب** حجب نعتان
بان لم يكن لهن ولد ولا ولد ابن وارث ولا اثنتان من
الاخوة والاخوات لهن ثلثا اذا نوا انقام ما ذكرنا
ام لا محجوبين بغيرها كاخوين ام مع حدام لا لقوله
تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
فان كان له اخوة فلامه الثلث وولد الابن ملحقه
بالولد والمراد بالاخوة اثنتان فاكثر اجماعا فبذلك اظهر
ابن عباس الخلاف ويشترط ايضا ان لا يكون مع الام
اب واحد الزوجين فقط فان كان معها ذكر وفرض
ثلث الباقى كما مر **وهي الثلث للثنتين فصاعدا** بالغيب
على الحال وناصبه واجب الاضمار اي ذاهبا من فرض
عند الاثنين الى حال الصعود على الاثنين ولا يجوز
فيه غير النصب وانما يستعمل بالفاو لم لا بالواو كما في الحكم
اي فرايدا **من الاخوة والاخوات من ولد الام**
يتوي فيه الذكر وغيره لقوله تعالى وان كان خلوها
كلالة او امرأة وله اخ او اخت الاية والمراد بالام
بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام
وهي وان لم تتواتر لكنها كالخبر في العمل على الصحيح لان
مثل ذلك انما يكون توقيفا وانما سوي بين الذكر
والانثى لانه لا تقصيب فيمن ادلوا به بخلاف الاشقا
والاب فان فيهم تقصيبا فكان للذكر مثل حظ الانثيين

كالبنين والبنات ذكره ابن هزيمة في تعليقه وقد يفرض
الثالث للجد مع الاخوة فيما اذا انفصل عنه بالمقاسمة كما لو
كان معه ثلاثة اخوة فأكبرهم يكون فرض الثالث
لثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله تعالى كما مر **والفرض**
التاسع السدس وهو **فرض من سبعة** بتقديم البنين
على الموحدة **للام مع الولد** ذكره اركان او اني لقوله تعالى
وابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد
او مع ولد الابن وان سفل للاجماع على تحريمه من
الثالث الى السدس ولم يعتبروا مخالفة مجاهد في ذلك
او مع اثنتين فصاعدا اي فأكبر من **الاخوة والاخت**
لما مر في اثنتين **تنبه** لقوله اثنتين قد يشمل ما لو ولد
امراة ولدين مذكورين لهما راسان واربع ارجل واربع
ايدي ورجلان ولها ابن اخر ثم مات هذا الابن وترك
امه وهذين فيصرف لهما السدس وهو كذلك لان
حكمها حكم اثنتين في سائر الاحكام من قصاص ودية
وكفروهما ونقطة ايضا السدس في وجود اخوين كان
وطي اثنتان امرأة بشبهة وانت بولد واشتبه الحال
ثم مات الولد قبل الحق باحدهما ولاحدهما دون الآخر
ولدان فللام من مال الولد السدس في الاصح او الصحيح
كما في زيادة الروضة في العدة واذا اجتمع مع الام الولد
او ولد الابن واثنتان من الاخوة فالذي ردها من
الثالث الى السدس الولد لقوله كما يحثه ابن الرفعة وقد
يفرض لها ايضا السدس مع عدم من ذكر كما اذا مات

امراة من زوج وابوين وهو اي السدس **للجدرة** الوارثة للآ
او للام لخبر ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم
اعطى الجدة السدس والمراد بها الجنس لان الجديتين فأكثر
الوارثات في تركان او في تركن في السدس وسروك
الحاكم بنده صحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى به للجديتين
ثم ان كانت الجدة ام فلا ذك **مع عدم الام** فقطعوا
انفوت او كانت مع ذوي فرض او عصبة لانها لا
يحجزها الا ام فقط اذ ليس بينها وبين الميت غيرها فلا
يحجز بالاب ولا بالجد والجدة للاب يحجز بالاب لانها
تدلي به او الام بالاجماع فانها تتحقق بالامومة وام
اقرب من القرني والقربي من كل جهة تحجب البعدي منها سواء
اولت بها كام اب وام ام اب وكام ام وام ام ام ام
لم تدل بها كام اب وام الى اب فلا تترك البعدي مع
وجود القرني والقربي من جهة الام كام ام تحجب البعدي
من جهة الاب كام ام اب والقربي من جهة الاب كام
اب لا تحجب البعدي من جهة الام كام ام بل يكون
السدس بينهما نصفين **والسدس ايضا لبنت الابن**
فاكثر مع **بنت الصلب** او مع بنت ابن اقرب منها تكملة
الثلثين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت
الابن مع البنت رواه البخاري عن ابن مسعود وقيس
عليه السلام ولان البنات ليس لهن اكثر من الثلثين
فالبنات وبنات الابن اولى بهذا **تنبه** اشهد
من اراد المصنف كونه بنت الصلب انه لو كان

مع بنات الابن يتماثلن فالكذا انه ان بنات الابن وهو
 كذلك بالاجماع كما قاله الماوردي ان بنت الابن فاكتر
 انما تأخذ او ياخذن نكله الثلثين وهو التمس ولها
 من نكله كالمهر **وهو اي التمس للاخت** فاكتر مع
الاب مع الاخت الوحيدة من **الاب والام** نكلا للاب
 كما في البنت وبنات الابن **وهو اي التمس فرض الاب**
 مع الولد ذكر كان او غيره او مع ولد الابن وان
 غل وهو ايضا **فرض الجدة** للاب عند عدم الاب
 المتوسط بينه وبين الميت اذا كان للميت ولدا وولد
 ابن لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منها السدس لانه
 وولد الابن كالولد كما مر والجدة كالات **وهو ايضا للام**
من ولد الام ذكر كان او انثى او خنثى لقوله تعالى
 وله اخ واخت الآية **تم** **اصحاب الفرض**
 ثلاثة عشر اربعة من الذكور الزوج والاخ للام والاب
 والجدة وقدير ثلث الاب والجدة بالتصديق فقط وقدير
 كحمان بينهما وتسعة من الاناث الام والجدة وان الزوج
 والمخت للام وذوات النصف الاربع ثم شرع في وجوب
 الحمان بقوله **وتفقط الجدة** سواء اكن للام ام للاب
بالام اجماعا لان الجدة انما تحقق بالامومة والام
 اقصى منها كالمهر **وتفقط الاحد** **د** المدلول الى
 الميت من الذكور **بالاب** وبكل جده هو الميت او
 منهم بالاجماع **ويقتض** **ولد الام** ذكر كان او انثى
 مع وجود اربعة اي بولعده من **الولد** ذكر

مع بنات الابن يتماثلن فالكذا انه ان بنات الابن وهو
 كذلك بالاجماع كما قاله الماوردي ان بنت الابن فاكتر
 انما تأخذ او ياخذن نكله الثلثين وهو التمس ولها
 من نكله كالمهر **وهو اي التمس للاخت** فاكتر مع
الاب مع الاخت الوحيدة من **الاب والام** نكلا للاب
 كما في البنت وبنات الابن **وهو اي التمس فرض الاب**
 مع الولد ذكر كان او غيره او مع ولد الابن وان
 غل وهو ايضا **فرض الجدة** للاب عند عدم الاب
 المتوسط بينه وبين الميت اذا كان للميت ولدا وولد
 ابن لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منها السدس لانه
 وولد الابن كالولد كما مر والجدة كالات **وهو ايضا للام**
من ولد الام ذكر كان او انثى او خنثى لقوله تعالى
 وله اخ واخت الآية **تم** **اصحاب الفرض**
 ثلاثة عشر اربعة من الذكور الزوج والاخ للام والاب
 والجدة وقدير ثلث الاب والجدة بالتصديق فقط وقدير
 كحمان بينهما وتسعة من الاناث الام والجدة وان الزوج
 والمخت للام وذوات النصف الاربع ثم شرع في وجوب
 الحمان بقوله **وتفقط الجدة** سواء اكن للام ام للاب
بالام اجماعا لان الجدة انما تحقق بالامومة والام
 اقصى منها كالمهر **وتفقط الاحد** **د** المدلول الى
 الميت من الذكور **بالاب** وبكل جده هو الميت او
 منهم بالاجماع **ويقتض** **ولد الام** ذكر كان او انثى
 مع وجود اربعة اي بولعده من **الولد** ذكر

[illegible]

اضعف من النسب البعيدا ولي وما رواه البارقيطي
من انه صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من حقيقه
ايها قال النبي انه حديث مضطرب لا تقوم به الحجة
والذي صححه النسائي انه كان عتيقاً وكذا حكى تصويب
ذكر عن النسائي ابن الملقن في ادلة التنبيه **فصل**
الابن المتفرد يستغرق التركة وكذا الابنات والبنون
اجماعاً ولو اجتمع بنون وبنات فالتركة لهم للذكر مثل
حظ الانثيين واوlad الابن وان تزل اذا انفردوا
كاوlad الصلب فيما ذكر فلو اجتمع اوlad الصلب واوlad
الابن فان كان من اوlad الصلب ذكر حجب اوlad الابن
فان كان من اوlad الصلب ذكر حجب اوlad الابن بالاجماع
فان لم يكن فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي
اوlad الابن الذكور والذكور والامانات للذكر مثل حظ
الانثيين وان كان للصلب بنات فصاعداً اخذت
اولخدين الثلثين والباقي لولد الابن الذكر والذكور
اوامانات ولاشي للامانات الخالص من اوlad الابن مع
بنتي الصلب بالاجماع الا ان يكون اسفل منهن ذكر
فيعصهن في الباقي واوlad ابن الابن مع اوlad الابن
كاوlad الابن مع اوlad الصلب في جميع مامر وكذا سائر
النازل فانما يعصت الذكر النازل من اوlad الابن
من في درجته كاخته وبنت عمه ويعص من فوقه
كبنات عم ابيه ان لم يكن لهاشي من الثلثين كبنتي صلب
وبنت ابن وابن ابن ابن بخلاف ما اذا كان لهاشي

لأنها أموال مقابلة بالأموال كالأعيان وتجوز بالوصية
بالعين دون المنفعة وبالعين لواحد وبالمنفعة لآخر
وانما قسمت في العين وخدمها التي من مع عدم المنفعة
فيها لمكان هيرورة المنفعة له باجارة او امانة او نحو
ذلك **تنبه** بشرط في الموصي به كونه مقصودا
كما في الرضعة فلا يقع بما لا يقصد كالدم وكونه يقبل
النقل من شخص إلى شخص فلا يقبل النقل كالقصاص ووجه
القذف فلا يقع الوصية به لأنها وان انتقلت بالارث
لا يمكن مستحقها من نقلها **نفس** لو اوصى به لمن هو عليه
صح كما صرحوا به في باب العفو عن القصاص **وهي** اي
الوصية معتبرة **من الثلث** سواء اوصى به في صحته او
مرضه لا سواء الكل وقت اللزوم حال الموت **تنبه**
باعتبار المال الموصى ببلنه يوم الموت لان الوصية تملك
بعد الموت فلوا وصى بعبد ولا عبد له ثم ملك عبدا
نقلت الوصية ولو زاد ماله نقلت الوصية به
ولا يخفى ان الثلث الذي تنفذ فيه الوصية هو الثلث
الفاصل بعد الدين ولو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ
الوصية في شيء لكنه تنفذ حتى تنفذها الوارث الغنم
او قضى عنه كما حرم به الرافعي وغيره ويعتبر من الثلث
تبرع بخبز في مرضه الذي مات فيه توقف وهبة وثيق
وارث الى ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم
زيادة لكم في أعمالكم رواه ابن ماجة وفي اسناده مقال
ولو وصى في الصحة واقضى في المرض اعتبر من الثلث

ايضا اذا ارث لتقدم العينة وخرج تبرع ما لو استولد
في مرض موته فانه ليس تبرعا بل اتلاف واستمتاع فهو
رأس المال وبمرضه تبرع بخبز في صحته فسحت من رأس
المال لكن يستثنى من العتق في مرض الموت عتق ام الولد
اذا اعتقه في مرض موته فانه ينفذ من رأس المال كما ساق
في محله ان شاء الله تعالى مع انه تبرع بخبز في المرض والله اعلم
قاعدة قيمة ما يموت على الورثة تعتبره
بوقت القويبة في المخرج وبوقت الموت في المضاف
اليه وفيما يبقى للورثة تعتبر باقل قيمة من يوم الموت
الي يوم القصر لانه ان كان يوم الموت اقل فالزيادة
حصلت في ملك الوارث او يوم القصر اقل فما نقص
قبله لم يدخل في يده فلا يكف عليه وكيفية اعتبارها
من الثلث انه اذا اجتمع في وصية تبرعات متعلقة
بالموت وان كانت مرتبة ولم يوف الثلث بها فان تمحض
العتق كان قال اذا تمت فانتم احرار وغانم وسالم وكر
احرار ارفع بينهم فمن قرع عتق منهم ما يعني من الثلث
ولا يعتق من كل بعضه لان المقصود من العتق تحليص
التي من الرق وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافة الموت
لان الرق في وقت نفاذها وهو وقت الموت
نفس ان اعتبر الموصي بها وقوعا مرتبة كان قال
اعتقوا سالما بعد موتي ثم غانم بكر اقدم ما قدمه
ان الموصي اعتبر وقوعا مرتبا من غير فلا بد ان
تقع كذلك بخلاف ما ساقه من تبرعات غير العتق

فان كان الموصي
 قد مات قبل ان
 يوصي فله ان
 يوصي في كل
 وقت من ايامه
 واما ان كان
 الموصي قد مات
 بعد ان وصي
 فله ان يوصي
 في كل وقت من
 ايامه

قط الثلث على الجميع باعتبار القيمة والمقدار كما نطق اللفظ
 بين ارباب الديون واجتمع عتق وغيره كان اوصي
 بعتق سالم وزيد بمائة فقط الثلث عليهما بالقيمة
 للعتق لا بخاد وقت الاستحقاق فان كانت قيمته مائة
 والثلث مائة عتق نصفه وزيد خوص نصفه لو
 دبر عبده وقيمته مائة واوصي له بمائة وثلاث مائة
 فانه يعتق كله ولا شيء للوصية على الاصح واجتمع تبرعات
 منحة قدم الاول منها فالاول حتى يتم الثلث سواء كان
 فيه عتق ام لا ويتوقف ما بقي على اجازة الورثة فان
 وجدت هذه التبرعات دفعة امامه او بوكالة وان
 الحسب في العتق فبيد او اراجع لقوله اعتقتم او اراكم
 افترع في العتق خاصة خذ من التقيص وقسط
 بالقيمة في غيره كما مر وان كانت التبرعات منحة ومعلنة
 بالموت قدم المنحة لا بعد الملك حال او لازم لا بغير
 فيه **فوق** لو قال ان اعتقت غانما فسلمها فاعتق
 غانما في مرضي موته تعين للعتق ان خرج من الثلث
 ولا افترع ولو اوصي بخاضع هو بثلث ماله وما فيه غاب
 لم تسلط بموصي له على شيء منه حال او اوصي بالثلث وله
 عين ودين دفع للموصي ثلث العين وكلما نقص من
 الديون شي دفع له ثلثه ويندب للموصي ان اوصي
 بالثلث من ثلث ماله والاولى ان ينقص منه شي لخبر الفقهاء
 الثلث والثلث كثير **فان زاد** على الثلث والزيادة
 عليه مكرهة وهو المعتمد كما قاله المتولي وغيره

فان كان الموصي قد مات قبل ان يوصي فله ان يوصي في كل وقت من ايامه واما ان كان الموصي قد مات بعد ان وصي فله ان يوصي في كل وقت من ايامه

وان قال القاضي وغيره ان محمدا **وقف الزايد على اجازة**
الورثة فبطل الوصية بالزايد ان رده وارث خاص
 مطلق التصرف لانه حقه فان لم يكن وارث خاص بطلت
 في الزايد ان الحق للمسلمين فلا محذور او كان وهو غير مطلق
 التصرف فالظاهر كما بحثه بعضهم انه ان توقف اهله
 وقف الاسر اليه والابطلت وعليه يحمل ما افق به السكيت من
 البطان وان اجاز فاجازته تنفذ للوصية بالزايد
ولا تخوز الوصية اي تدر كراهة تدرية **لوارث**
 خاص غير جائز بزايد على حصته لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا وصية لوارث ورواه اصحاب السنن **الا ان يحرمها**
باجل الورثة المطلقين التصرف لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا وصية لوارث الا ان يحرم الورثة رواه البيهقي
 باسناد وقال الذهبي صالح وقيل ساع على الوصية لا حتى
 بالزايد على الثلث وخرج بخاص الوارث العام كمالوة
 اوصي الانسان بشيء ثم استقل ارثه لبيت المال فان ذلك
 يصرف اليه ولا يحتاج لاجازة الامام وبغير حائره
 مالواوصي لحائره ماله كله فانها باطلة على الاصح وبزايد
 على حصته مالواوصي لوارث بقدر ارثه فان فيه
 تفصيلا ياتي بين المتاع والمعين وبالمطلقين التصرف
 مالوكان فيهم صغير او محنون او محجور عليه نفسه
 فلا يصح منه الاجازة ولا من وليه **فان**
 معنى الوصية للوارث الوقف عليه واير او ه من دين
 عليه او هبته شيئا فانه يتوقف على اجازة بقية الورثة

نعم يستثنى من الوقف صورة واحدة وهي ما لو وقف
ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم كمن له ابن وبنت وله
دار يخرج من ثلثه فوق ثلثها على الابن وثلثها على البنت
فانه منفرد ولا يحتاج الى اجازة في الاصح **فائدة**
من الخيل في الوصية للوارث ان يقول اوصيت لزيد
بالف ان تبرع لولدي بخمسين مائة مثلا فاذا قتل لزمه
دفعها اليه ولا عبرة برد بقية الورثة واجازتهم للوصية
في حياة الموصي اذا استحقاق لهم قبل موته والعبرة
في كون الموصي له وارثا بوقت الموت فلو اوصى لاجيه
فحدث له ابن قبل موته صحته او اوصى لاجيه وله
ابن فمات قبل موت الموصي في وصية لوارث والوصية
لكل وارث بقدر حصته شايئا من نصف او غيره
لفوا انه يستحقه بغير وصية وخارج بكل وارث ما لو
اوصى لبعضهم بقدر حصته شايئا كان اوصى لاحد
بنه الثلاثة بثلث ماله فانه يبيع ويتوقف على الاجازة
فان اجيز اخذته وقيم الباقي بينهم بالتوبة والوصية
لكل وارث بعين هي قدر حصته كان اوصى لاحد
ابنه بعبء قيمته الف والآخر بدار قيمته الف وهما
ما يملكه صحته كما لو اوصى ببيع عين من ماله لزيد
ولكن ينقل الى الاجازة في الاصح لاختلاف الاعراض
بالاعيان ومنافعة ثم شرع في الركن الثاني وهو الوصي
بقوله **وتكون الوصية من كل ما لاك بالغ عاقل**
خرجت سائر الاجماع لا تبرع ولو كان اهرايا او غيره

او محجور عليه بسفه او فلس لصحة عبارتهم واحتياهم
للنواب فلا يقع من وصي ومحجور ومغني عليه ورفيق
ولو مكاتب ومدر كسار العقود ولعدم ملك الرقيق
او ضعفه والبدان كالمكلف **تنبيه** دخل في
الكافر المرتد فصح وصيته بغيره ان مات او قتل
كافر بطلت وصيته لان ملكه موقوف على الاصح والوصي
له وهو الركن الثالث اما ان يكون معينا او غير معين
وقد شرع في القسم الاول بقوله **لكل مملوك** اي بان تصوة
له الملاك عند موت الموصي ولو بمعاقبة ودية فلا
تصح الوصية لداية لانها ليست اهلا للملك وقضية
هذا انها لا تصح لميت وهو كذلك وقول الرافعي في باب
التيمم انه لو اوصى بما لا ولي الناس به وهناك ميت
قدم على المتبحر والمحدث الحق على الاصح ليس في الحقيقة
وصية لميت بل لوليته لانه هو الذي يتولى امره
ونشرط فيه ايضا عدم المعصية وان يكون معينا
وان يكون موجودا فلا يقع لكافر بحسب لكونه معصية
ولا احد هذين الرجلين للميت به نعم ان قال بطوا
هذا احد هذين صح كما لو قال لوكيله بعد احد هذين
والحمل سجدت **تنبيه** يؤخذ من اعتبار تصوة
الملاك اشتراط كون الموصي به مملوكا للموصي فمتنع
الوصية بمال الغير وهو قضية كلام الرافعي في الكتابة
وقال ابو نوي قيس الباب للصحة اي بغير وصي
به اذا ملكه قبل موته ولو فسر الوصية للداية بالصرف

في علقه صح لان علقه على ما ذكره فهو المقصود بالوصية
فشرط قبوله ويتعين الصرف للجهة الدانية رعاية
لغير الموصي ولا يسل علقه للماند بل يصرفه الوصي فان
لم يكن فالقاضي ولو كفايه وتصح لكاف ولو حريا وتزنا
وقاتل بحق او غيره كالصدق عليهما واليه لهما
وصورته في القاتل ان يوصي لرجل فيقتله وللمل ان يفصل
حياته مستقرة لدون سنة اشر منهن للعلم بان
كان موجودا عندها او لاكثر واربع سنين فاقل
منها ولم تكن المرأة وارثا لزوج او سيد فان كانت غائبة
له او انفصل اكثر من اربع سنين لم تصح الوصية لاحقا
حدوثه معها او بعدها في الاول ولعدم وجوده
عندها في الثانية وتصح لعمان متبر ومصالحه ومطلقا
وتجمل عند الاطلاق عليهما عملا بالعرف فان قال اردت
تلكه فقبل تبطل الوصية ونجث الرافي صحة بان
للمسجد ملكا عليه وقفا قال النووي هذا هو الاقبح
الا انصح ثم شرع في القسم الثاني وهو الوصية لغير معين
بقوله ويجوز في **سئل الله تعالى** انه من القرابة
ويصرف الى القرابة من اهل الزكاة تنبوت هذا الام
لم في عرف النسخ وبشرط في الوصية لغير المعين
ان لا تكون جهة معصية كعمارة كسبة للتعبدين
وكتابة التوراة والابجيل وقرائهما وكتابة الفلسفة
وسائر العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لدهن سراج
الكنيسة تعظيما لها اما اذا قصد انتفاع المقيمين

والمجاورين بنصويها فالوصية جائزة وان خالف في ذلك
الا ان شرعي وسواء وصي باذكر مسلم او كاف واذا انتقلت المصيبة
فلا فرق بين ان يكون قرية كالفقرا وبنو المساجد و
مباحة لا يظهرون قرية كالوصية للاغنيا وقد امر الكفار
من المسلمين ان القصد من الوصية تدارك ما فات في
حال الحياة من الاحسان ولا يجوز ان يكون معصية
فتبين سكت المصنف رحمه الله تعالى عن
الضيعة وهي الركن الرابع بشرط فيها لفظ شعرا الوصية
في معناه ما مر في الضمان وهي تنقسم الى صريح كاو وصيت
له بكذا او اعطوه له او هوله او وصيته له بعد موته
في الثلاثة والكتابة كهوله من مالي ومعلوم ان الكتابة
تقتضي اليقينة والكتابة كناية فتعقد بهما مع اليقينة
كالبيع بل اولي فلو اقتصر على قوله هوله فقط فاقرار
او وصية وتلزم الوصية بموت لكن مع قبول بعده ولو
بترافق في موصي له معين وان تعذر ولا بشرط القبول
في غير معين كالفقرا ويجوز الافتقار على ثلاثة منهم ولا
بحسب التسوية بينهم وانما بشرط القبول في القول
لانه انما بشرط في العقود التي بشرط فيها ارتباط
القبول بالاجاب ولا يصح قبول ولا رد في حياة
الموصي ولا حق له قبل الموت فاشته استقاط النسخ
قبل البيع فلن قبل الحياة الرد بعد الموت وبالعكس
ويصح الرد بين الموت والقبول لا بعدهما وبعد

القرض واما بعد القول وقبل الفسخ فالوجه عدم صحة
 كراهية النوي في الوصية كاصلا وان صح في نفيها
 الصحة فان مات الموصي له قبل الموصي بطلت الوصية
 لا قبل الموت غير لازمة فبطلت بالموت وان مات
 بعد الموصي وقبل القول والرد خلفه وارنه فيها فان
 كان الوارث بيت المال فالقابل والراد هو الامام وان
 الموصي له المعين للموصي به الذي ليس باعناق بعد موت
 الموصي وقبل القول متوقف ان قيل بان انه ملكه
 بالموت وان رد بان انه للوارث وينبعه في الوقف
 الغايب الحاصلة من الموصي له او الرقيق الموصي به
 او القائم مقامهما كمنع وكتب والموت ولو فطرة وبطأ
 الوارث الموصي له او الرقيق الموصي به او القائم مقامها
 من ولي ووصي بالموت ان توقف في قول ورد كما لو
 امتنع مطلق احدي زوجتيه من الثغين كان لم
 يقبل او رد حنره الحاكم بين القول والرد فان لم
 يفعل حكم بالبطالان كالميت اذا امتنع من الاحياء اما
 لو اوصى باعناق رقيق فالملك فيه للوارث الى
 اغتياقه فالموت عليه وللموصي رجوع عن وصيته
 ومن بعضه بخو نقصه كابطالها وبخو قوله هذا
 لو اوصى من غير الامام الموصي به وبخو بيع ورهن وكتابة
 لما وصي به ولو بلا قول وبوصية بعد توكيل به
 وعرض عليه وخطبة بامعينا وصي به وخطبة
 صبرة وصي بصناع منها باجوبة وطحنه برادوي

في كتاب الوصية
 في كتاب الوصية
 في كتاب الوصية
 في كتاب الوصية

به وبذره له وعجنه دقيقا وصي به وغزله قطنا وصي به
 ونجده غن ٢ وصي به وقطعة ثوبا وصي به قنصا ويايه
 وغراسه بارض وصي هاتم شرع في الايصا وهو انبات
 تصرف مضاف لما بعد الموت بقوله **وتصح الوصية**
 يعني الايصا في التصرفات المالية المباحة يقال وصيت
 لقلان بكذا واوصيت اليه وصيته اذا جعلته الى امره اذ لا يتصرف بالوصية الا بصيا
 وصيا وقد اوصى ابن مسعود فكتب وصيتي الى الله الذي هو الفعل هاتم عبد الحق
 نقالا والي الزبير وابنه عبد الله واركان الايصا
 اربعة موص وموصي فيه ووصي وصيغة وشرط في
 الموصي يتجنا حق كدين وتنفذ وصية ورد ولحقه تصرف في الاول في وجوه الخير
 وغارية ما شرع الموصي بمال وقد مر بيان شرطه في وفي الثانية للفقراء التي التي
 الموصي بخوامر طفل كحنون ومحمد سعة مع مامرواية
 له عليها يستد من الشرع ٢ يتقون من فلا يصح الايصا
 ممن فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون ومذموم وتنبيه
 رفق وام وعم ووصي لم يؤذن له فيه ويصح الايصا لا
من اهتمت فيه فمشرط عند الموت وثرك
 تادشا وسانا كما ستعرفه **الاول الاسلام** في مسلم والثاني
البلوغ والثالث **العقل** والرابع **الحرية** والخامس
الامانة وعبر بعضهم عنها بالعدالة ولو ظاهر قولها
 صحيح وان تادس الاهتد الى التصرف كما هو الصحيح
 في الوصية والتابع عدم عداوة منه للمولى عليه وعدم
 حلاله فلا يصح الايصا الى من فقد شيئا من ذلك كصبي
 ومجنون وفاسق ومجهول ومن به رفق او عداوة

قوله يعني الايصا اي لا يعني الوصية
 به ليوافق المصنف تصح وصيته كل يكلف
 في الجهة الصريحة الجهة الضمنية
 كما وصيت ثلث مالي لله تعالى
 او وصيت ثلث مالي وسكنت فصح
 وفي الثانية للفقراء التي التي
 فان بعضهم ولو باطنة وهي التي يرمي
 فيها لقول النبي ان توب الخائب

ثلاثة اوجه اهم ان حقيقة في العقد مجاز في الوطى
 كما جاء به القرآن والاحبار وبارد على ذلك قوله تعالى حتى
 تنكح زوجا غيره لان المراد العقد والوطى مستفاد من خبر
 الصحاحين حتى تزويج عسلته وعقد النكاح لازم من
 جهة الزوجية وكذلك من جهة الزوج على المصحح وصل
 كل من الزوجين معفود عليه او المرأة فقط وجهان
 اوجهها الثاني وهل هو ملك او اباحة وجهان اوجهها
 الثاني ايضا والاصل في حله الكتاب والسنة واجماع
 الامة فمن الكتاب قوله تعالى فانكحوا الايامي منكم والاصل
 ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم كل من احدث فطري
 فليستن بسنتي ومن سنتي النكاح وزاد المصنف في
 الترجمة وما يتعلق به من بعض الاحكام كصحته
 وفساد ومن التضياع الا في ذكر بعض في الفصول
 الاربعة والنكاح يعني التزويج متى كان له متوقفا
 للوطى ان وجد اهله من مهر وكسوة ففصل التكنين وثقة
 ان كانت من ربه انما يومه تحصيله سواء كان مستغلا بالعبادة ام لا
 فان فقد اهله فتركه اولى وكسار شاد انثوانه يوم
 فالحق بهم وان كنت منا فاصنع لغيره ما مضى من استطاع منكم الباءة فليزوج فانه
 ما مضى فان من سئنا يعكاف
 التزويج فقال يعكاف يارسول الله الغض للبصر واخص للفرج ومن لم يتطعم فعليه
 التزويج حتى تزوجني من سئنا
 فقال صلى الله عليه وسلم بالمدومون النكاح فان لم تنكح بالمدوم لا يكره الكاف
 على اسم الله والبركة ثم تمت وكوه بل يتزوج وكره النكاح لغير التايق له لعلة
 كلوم الخبير كانه في ميرك او غيرها ان فقد اهله او غيرها وكان به علة كره

وتعني

وتعني لا تنكح احده مع الترام فاقد الاهلية ماله
 بقدر قلبه وخطر القيام بواجبه فمن عداه وان
 وعدها وامله به ففحل لعبادة افضل من النكاح ان
 كان مستعدا اهتماما بها فان لم يتعد فالنكاح افضل
 من تركه لئلا تقضي به البطالة الى الفواحش ويستثنى
 من الحلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فانه لا
 يثبت له النكاح وان اتممت فيه الشروط كما نصحت
 عليه من النكاح وعنده بالخوف على ولده من الكفر والشر

فصل في الامام وغيره على ان المرأة الثانية
 من النكاح وفي معناها المتخاضة الى النفقة والحاجة
 من اتمام الفرية ويوافق ما في التنبيه من ان من
 حاز لها النكاح ان كانت محتاجة اليه اتممت لها النكاح
 ولا كرم فما قيل انه يثبت لها ذلك مطلقا مردود
 ان يتزوج بغير الخبر الصحيحين عن جابر فلا يكره لاجلها
 وتلاعبك الا لعذر يصفى الله على الاقتضاء او
 احتياجه لمن يقوم على حاله دينه لا فاسقة جميلة
 ولود الخبير الصحيحين نكح المرأة أربع مالا وحالها

وليسر وليسر فاطمة بنت الدين تربت بركان اي
 اقترعت ان لم تفعل واستغنت ان فعلت وخبر
 وجوا الولود والودود فاني مكانيكم الامم يوم
 القيامة وتعرف كون البدر ولودا باقارها نيسة
 اي طيبة الاصل من غير النطفة غير ذات قرابة بعدة
 طرية بان تكون اجنبية او ذات قرابة بعدة

تدبر في النكاح وان اتممت فيه الشروط كما نصحت
 عليه من النكاح وعنده بالخوف على ولده من الكفر والشر
 من النكاح وفي معناها المتخاضة الى النفقة والحاجة
 من اتمام الفرية ويوافق ما في التنبيه من ان من
 حاز لها النكاح ان كانت محتاجة اليه اتممت لها النكاح
 ولا كرم فما قيل انه يثبت لها ذلك مطلقا مردود
 ان يتزوج بغير الخبر الصحيحين عن جابر فلا يكره لاجلها
 وتلاعبك الا لعذر يصفى الله على الاقتضاء او
 احتياجه لمن يقوم على حاله دينه لا فاسقة جميلة
 ولود الخبير الصحيحين نكح المرأة أربع مالا وحالها
 وليسر وليسر فاطمة بنت الدين تربت بركان اي
 اقترعت ان لم تفعل واستغنت ان فعلت وخبر
 وجوا الولود والودود فاني مكانيكم الامم يوم
 القيامة وتعرف كون البدر ولودا باقارها نيسة
 اي طيبة الاصل من غير النطفة غير ذات قرابة بعدة
 طرية بان تكون اجنبية او ذات قرابة بعدة
 الفقه على الطعام فاما كذا

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय



فبطل الجميع كما لو جمع بين اثنين او مرتبا فالخامسة للح
والثالثة للعبد بطل تكاثر ٢٨ ان الزيادة على العدة والزني
حصلها **وايضا للامة** لعينه **الانططين** بل ثلاثة
وان عم الثالث المروية واختص بالم اول الثلاثة
عدم قدرته على صداق الحرة ولو كتابية تصلح تلك الحرة
للاستماع بها او قدر عليه صداقها ولم يحدها او وحدها رابعة فانها لو تراضت عن العقد من
ولم ترض من الزيادة على مهر متلا او لم ترض من تكاثره لقعودها عن ثانياها باطلا فيصح تكاثرها باطلان
فيه او نحوه او كان تحت من لم تصلح للاستماع كصغيرة
لا تحمل الوطى او رتقا او قرنا او هرمة او نحو ذلك فلو
قدر على حرة غايبة عن بلوغه حلت له الامتدان لمقدم
منه ظاهرة في قصدتها وضبط الامام المقتديان
بنت محمدا في طلب الزوجية الى الاسراف ومحاورة
العدا وخاف من امدة قصد الحرة والا فلا تحل له الامتدة بموسسات الحداد كما قال ابن القسبي
ويجب التفريق لكن محله كما قال الزرعي اذا امكر له حال
معه الى وطنه والادنى كالمعدوم لما في تعليفه للقيام
معه هناك من التعريف والرخس ٢ تحلل هذا التخصيص بطل العقدان وهذا قد اشكل على
المرجعين في ذلك فلهذا اوردنا في هذا الموضع ما اشار اليه من
المرجعين في ذلك فلهذا اوردنا في هذا الموضع ما اشار اليه من
المرجعين في ذلك فلهذا اوردنا في هذا الموضع ما اشار اليه من

ولا يمنع ماله الغايب نكاح الامه ولو قدر على نكاح حرة بيع
مسكنه حلت له الامه ولو وجد حرة ترضى بتوكل ولم يجد
المهر او ترضى بدون مهر النخل وهو واحد حلت له الامه
في الصورة الاولى ان ذمته نصير مشغولة في الحال وقد
يجده عند حلول الاجل دون الصورة الثانية لقدرته
على نكاح حرة والمثله في ذلك قليلة اذ العادة المتأخذه
للهمس ولو ضمت حرة بلامهر حلت له الامه ايضا لوجوب
مهرها في العاطى **وثاني** الشوط **خوف العنت** وهو
الوقوع في الزنا بان تغلب شهوته ويضعف تقواه وان
لم يغلب على ظنه ووقع الزنا بل توقعه لا على ندور من
ضعفت شهوته وله تقوي او مروءة او حياء يتفهم معه
الزنا او قوت شهوته وتقواه لم يحل له الامه لانه لا يخاف
الزنا فلا يجوز له ان يرق ولده لقضاء وطرا وكسر شهوة
واصل العنت المنقبة سمي بها الزنا لانه سمي بالحد في
الدنيا والعقوبة في الآخرة والاصل فيما ذكره قوله تعالى
ومن لم يتطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات الى
قوله تعالى ذلك من خشي العنت منكم والطول للتعذر والاد
بالمحصنات المحار قال ابن الروياني وبالعت عموم
لا خصوصه حتى لو خاف العنت من امه بعينها لقوة
سبيل اليها وحبها فليس له ان يتزوجها اذا كان ولدا
للطول لان العنق لا معنى لا اعتباره ههنا لان هذا يتبع
من البطالة واطالة الفترة وكم من انسان ابتلى به وبلاه
انتهى والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضي

جواز

جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت
مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا
الشرط علم ان الحاصل يبلغ اثنين وان المسوخ والمحجوب
ذكره لا يحل له نكاح الامه مطلقا وهو كذلك ان لا يزوج
منه الزنا ولو وجدت الامه تزوجها محجوبا واراوت
ابطال النكاح وادعي الزوج حدوث الحث بعد النكاح
وامكن حكم بصحة نكاحه وان لم يكن حدوثه بان كان
الموضع مندملا وقد عقد النكاح امر حكم بطلان
النكاح والشرط الثالث اسلام المسلم هل وغيره كما مر
فلا تحل له كتابية اما المحرف لقوله تعالى فمن ما ملكت ايمنكم
من فتياتكم المومنات واما غير المحرف لان المانع من
نكاحها كفرها فساوي المحرف المردة والمجوسية ومن
بعضها رقيق وباقيها حر حكم كرقيق كلها فلا ينكح
الحرام بالشرط السابقة ان ارقاق بعض الولد يخذل
وفي جواز نكاح امه مع تيسر بعضه تردد للامام
ان ارقاق بعض الولد اهلون من ارقاق كله وعلى
تقليل المنع اقتصر الشان قال الزركشي وهو المرجح
اما غير المسلم من حرو وغيره كتابيين فتحل له امه كتابية
لا توارها في الدين ولا بد في نكاح الحرام الكتابي الامه
الكتابية من ان يخاف زنا ويفقد الحرمة كما فهمت البكي
من كلامهم واعلم انه لا يحل للمسلم نكاح امه ولده
نكاح امه مكاتبه وامه موقوفة عليه ولا موصى له
نكاح امه **ونظر الرسل** المخل بالبالغ العاقل الى المرأة ولو

هذا هو الوجه في نكاح الامه
فان قيل لو كان نكاح الامه
مباحا لم يكن نكاحها
مباحا لغيرها فلو كان
نكاح الامه مباحا لم يكن
نكاحها مباحا لغيرها
فان قيل لو كان نكاح الامه
مباحا لم يكن نكاحها
مباحا لغيرها فلو كان
نكاح الامه مباحا لم يكن
نكاحها مباحا لغيرها

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في هذا الباب
في تفسيره

غير مشبهة على **سبعة اضرب** بتقديم التين على الموحدة فخرج
بقيد الرجل المرأة وسيا في حكم نظرها مثلها لكن ببارته
توهم خروج الختني الشكل والوجه ان حكمه في النظر حكم
الرجل الفحل وبقيد الفحل الممزوج فتطره اجنبية حايث
على الامح كنظر الفحل الى محارمه **فصل** مثل قول
المصنف الرجل الفحل والحصى وهو من قطعت انتباهه وفي
ذكره والمجنوب بالموحدة وهو من قطع ذكره وبقي انتباهه
والعينين وايضاً الهرم والخثت وهو بكر النون على الافح
المقبة بالنسأ وبقيد البالغ العصبى ولو ميرا لكن الراضق
هنا كالبالغ على الاصح وبقيد البالغ العاقل المحنون فنظره
لا يوصف بحتم كالبهيمة **احد ما نظره** اي الرجل الى
يدك امرأة اجنبية غير الوجه والكفان ولو غير مشبهة
فقد العيب **ما حجت** مما سياتي **فغير جائز قطعاً وان**
اسن الفتنة فاما نظره الى الوجه والكفين في ام عند خوف
فتنة تدعو الى الاختلا بها لجماع او مقدماته بالاجماع
كما قاله الامام ولو نظره اليها بشهوة وهي قصد التلذذ به
بالنظر المحرور واسن الفتنة حرم قطعاً وكذا يحرم النظر
اليها عند الامن من الفتنة فيما يظهر له من فتنة من غير
شهوة على الصحيح كما في المنهج كما ضله ووجهه الامام
بالتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج تافلات
الوجوه وبيان النظر مظنة الفتنة ومحرر للشهوة
وقد قال تعالى اقل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم واللائق
بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاحيل الاحوال

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في هذا الباب
في تفسيره

كالخالق

كالخالوة بالاجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدن
نرمتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وبه
الامام لم يورد الشبان للاكثرين وقال في المهمات انه
الصواب لكون الاكثرين عليه وقال البلقيني الترجيح
بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهج انتهى وكلام
المصنف شامل لذلك وهو المعتمد وخرج بقيد القصد
ما اذا حصل النظر اتفاقاً فلا اثم فيه **والضرب الثاني**
نظره اي الرجل الى بدن **زوجته** و **اي بدن امته**
التي يحل له الاستمتاع بها **فيحرم حينئذ ان ينظر الى كل**
بدنها حال حيائها لان محل **ما عدا الفرج** المتاح **منها**
فلا يجوز جواز استوي الطرفين فيكره النظر اليه بلا
حاجة ولا باطنه اشكر اهتد قالت عائشة رضي الله عنها
تعالى عنها ما رايت منه ولا راى مني اي الفرج واما
خير النظر الى الفرج يورث الطمث اي العري كما ورد كذلك
وزواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي
في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكر حكاه عنه
ابن القطان في كتابه المسمى بالنظر في احكام النظر وخالف
ابن القتيلا وحسن سنده وقال اخفا من ذكره في
الموضوعات ومع ذلك هو محمول على الدراية كما قاله الرازي
وان كان كلام المصنف يوم الحجة واختلفوا في قوله
يورث العري فقول في انظر وقيل في الولد وقيل في القاب
ونظر الى وجهه الى زوجه كقطره اليها **فصل** مثل
كلامهم الذي يروون قول الامام والتلذذ بالبدن بلا ايلاج

والامام انه يحرم النظر الى فرج
الصفيرة والصغير ايضا
والصغير ولو من ولده
والدته والرضع
فلا يحرم النظر اليه

جائز صريح فيه وهو المعتد وان خالف في ذلك الدارمي
وقال بحرمته النظر اليه وليستني زوجته المعتدة عنه
وطي الغير بشهوة فانه يحكم عليه نظرا ما بين السرة والركبة
ويحكم ما سواه على الصحيح قال الزركشي ولا يجوز للمرأة ان
تنظر الى عورت زوجها اذا منعها منه بخلاف العكس لانه
يملك التمتع بها بخلاف العكس انتهى وهذا ظاهر وان توقف
فيه بعضهم وخرج بقيد الحياة ما بعد الموت فيصير
الزوج في النظر حينئذ كالحي كما قاله في المجموع وتضمني
التبني بالحي ما انه يحرم اليها النظر بشهوة في غير ما بين
السرة والركبة والى ما بينهما بغير شهوة وشمل الزوج السيد
في امته التي يحل له الاستماع بها اما التي لا يحل له وفي ذلك
بكتابة او بتزويج او بتركه او كف كوثن وربة وعدة
من غيره وثب ورضاع ومصاهرة ويحذر تدفيعه عليه
نظره منها الى ما بين سرة وركبة دون ما زاد اما المحرمية
بعارض قريب الزوال كحين ومرهن فلا يحرم نظره اليها
والضرب الثالث نظره الى ذوات محارمه من رتب
او رضاع او مصاهرة او الى امته من جهة ومثلها
التي يحرم الاستماع بها كالمكاتب والمعتدة والمتركة
والمرتدة والمجوسية والوثنية فيجوز بغير شهوة فيما عدا
ما بين السرة والركبة منهن لان المحرمية بمعنى يوجب
حرمة المتاحية المتاحية فكانا كالرجلين والمرأتين والمناج
المذكور في الامه صيرها كالحي ما اما ما بين السرة والركبة
فيحرم نظره في المحرم اجماعا ومثل المحرم الامه المذكورة

سواء في السرة والركبة
او في غيرهما
فانما هو في غير ما بين
السرة والركبة

انما هو في غير ما بين
السرة والركبة

واما

واما النظر الى السرة والركبة فيجوز لهما بالسرية بالنية
لنظر المحرم والسرية هذه العبارة اولى من عبارة ابن القري
تبعها غيره بما فوق السرة وتحت الركبة وخرج بقيد عدم
الشهوة النظر بها فيجوز مطلقا في كل ما لا يباح له الاستماع
به ولكن النظر في الخطبة يجوز ولو بشهوة كما ساقى في
قوله والضرب الرابع النظر المنون **احل النكاح فيجوز**
بل بين اذا قصد نكاحا ورجا رجلا ظاهرا انه ايجاب
لا خطبة كما قاله ابن عبد السلام لقوله صلى الله عليه
وسلم للغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة انظر اليها فانه
احرم ان يودم بينكما المودة والالفة ومعنى يودم اي
يدوم فقدم الواو على الراء وقيل من الاوام ما خوذ
من ادم الطعام لانه يطيب به حكي الاول لما ورد في
عن المحدثين والثاني عن اهل اللغة ووقت النظر
قبل الخطبة وبعد العزم على النكاح لانه قبل العزم اباح
اليه وبعد الخطبة قد يفضي الحال الى الترتك فنسقه
عليها ولا يتوقف النظر على اذنها ولا اذن وليها كالتقا
بأذن الشارع وليلا يتزين فيفوت غرضه وله تكرار
نظره ان احتاج اليه لتبين هياها ولا يندم بعد
النكاح والعنا بطريق ذلك الحاجة فلا يقيده بثلاث
مرات وتو اكان بشهوة ام بغيرها كما قاله الامام والرو
وان قال الاذرع في نظره بشهوة نظر وينظر في المرة
لا يجمع الوجه واللفظ ظهرا وبطنا لهما مواضع
ما يظهر من الزينة للشارع اليها في قوله تعالى ولا يدين

والنكاح من العزم
والاخر فنظره

جهة

باني

زينة الاماظهر منها ولا يجوز ان ينظر اليه في كل والحكمة في
 الاقتصار عليه ان في الوجه ما يستدل به على الجمال
 وفي اليدين ما يستدل به على غضب البذل امر الامنة
 ولو مبغضة فيقل منها ما عدا ما بين السرة والركبة
 كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم كلامهم
 فان لم ينش نظر اليها ولم يرد به بعث امره او
 نحوها تشامكها وتضمها له ويجوز للمعوض
 ان يصف للمباعت زائدا على ما ينظره فيستفيد
 بالبعث ما لا يستفيدة بنظره وسن للمرأة ايضا
 ان تنظر من الرجل غير غوريته اذا ارادت تزوجه
 فانها لا يحرمها منه ما يحبه منها وتوصف
 كما حر في الرجل **كتاب** قد علم ما تقدم ان كلا من الزوجين
 ينظر من الاخر بعد اتمورة الصلاة وخرج بالنظر المست
 فلا يجوز اذا احتاليه **والضرب الخامس النظر للمداواة**
 كقصه وعجامة وعلاج ولون في فرج **فيكون في الموضع**
التي يحتاج اليها فقط لان في التحميم حينئذ حيا فلاجل
 مداواة المرأة وعكسه وليكن ذلك محض تمحيص فرج
 او امرأة ثقة ان جونا خلوة اجنبى بامرأتين وهو
 ارجح وبشرط عدم امرأة يكنى تقاطي ذلك من امرأة
 كالمرايتين خلافا لمن وعكسه كما صح في زيادة الروضة وان لا يكون ديتا مع
 كنه ان ما علوه انه وجود مسلم وقاسه كما قاله الاذري ان لا تكون كافرة
 منهن من استحي كل حفرة اجنبية مع وجود مسلم على الاصح ولولم يجد لعلاج المرأة
 الاضري ما ياتي في الموضع كما **الكافرة** ومسلم فالظاهر ان الكافرة تقدم ان نظرها
 صوابه في الرجلين انتهى

في الموضع الذي يحتاج اليه
 كالمرايتين خلافا لمن وعكسه
 كنه ان ما علوه انه وجود مسلم
 منهن من استحي كل حفرة
 الاضري ما ياتي في الموضع كما
 صوابه في الرجلين انتهى

وسما اخف من الرجل بل الاشبه عند التحميم ان تنظر منه ما يبدو
 عند المنة بخلاف الرجل وفيه في الكافي الطبيب بالامرين
 فلا بعد له غيره مع وجوده ونظر الماوردى ان يامن
 الاقتان ولا يكتف الا قدر الحاجة وفي معنى ما ذكره نظر
 الخاتن الى فرج من تحته ونظر القابلة الى فرج التي تولدها
 ويعبر في النظر الى الوجه والفتن مطلق الحاجة وفي غيرها
 ما عدا السوتين تأكيدها بان يكون مما يحرم التيمم كحدة الفضا
 في السوتين مزيدا تأكيدها بان لا يعد الكف يسرها هناك
 للمرأة **والضرب السادس النظر للشهادة** ثم لا واذا **وللعامة**
 من يبع وغيره **فيكون** حتى يحتمل في الشهادة النظر الى الفرج
 للشهادة على الزنا والولادة واليه الندي للشهادة على الرضاع
 واذا نظر اليه وتحمل الشهادة عليها كلفت التعفف من وجهها
 عند ادا ان لم يعرفها في نقابها فان عرفها لم يتعفف الى كنه
 بل يحرم التطهر حينئذ ويجوز النظر الى عانة ولدا لكافرا ونظرا
 هل اثبت امره ويجوز للشهوة ان ينظر الى ذكر الرجل او
 ادعت المرأة عياله وامتنعت من التمكن **كتاب** هذا كله
 ان لم يخف فتة فان خاف لم ينظر الا ان يعين عليه فنظر
 ويضبط نفسه واما في المعاملة فنظر الى الوجه فقط كما حرم
 به الماوردى وغيره **والضرب السابع النظر الى بدن**
الامتنع عند استباحها اي اذا اراد ان يشترها رجل او
 اليه بدن عبدا اذا ارادت ان تشتريه امرأة فيجوز في الموضع
 التي يحتاج اليه فتنظر الرجل اذا اشترى خارية او
 اشترت امرأة عبدا ما عدا ما بين السرة والركبة قال الماوردى
 بالتعفف وقال الواحدة شئ

في الموضع الذي يحتاج اليه
 كالمرايتين خلافا لمن وعكسه
 كنه ان ما علوه انه وجود مسلم
 منهن من استحي كل حفرة
 الاضري ما ياتي في الموضع كما
 صوابه في الرجلين انتهى

ولا يزال على النظر الواحدة الا ان احتاج الى الثانية للتحقيق
 فيكون **تدبر** سكت المصنف عن النظر الى اشياء اعتصارا
 منها النظر الى التعليم كما قاله النووي في المزاج واختلف
 الشراح في معنى ذلك فقال السبكي انما يظهر فيما يجب تعلمه
 وتعليمه كالفاخرة وما يتعين تعلمه من الصنائع للحجج
 اليه بشرط التقدير من وراء حجاب وانما غير ذلك فكل ما لم يمتنع
 المنع ومنهم النووي حيث قال في الصداق ولو اصدقها
 تعليم قرآن فطلق قبله فالاصح تغذر تعليمه وقال الحلال
 للمحرم وهو اي التعليم للامر خاصة لما ياتي وينبذ
 الى امثلة الصداق وللمتدبر انه يجوز النظر للتعليم للامر
 وغيره واجبا كان او مندوبا وانما منع عن تعليم الزوجة
 المطلقة لان كلا من الزوجين تعلقت اماله بالآخر فصار
 لكل منهما طاعة في الآخر فمنع من ذلك ومنها نظر المرأة
 الى بون اجنبى والاصح انه محرم وعكسه كعكس فتتظر المرأة
 منه ما عدا ما بين السر والركبة ومنها نظر المرأة الى بدن
 اجنبى والاصح انه كنهه اليها ومنها نظر رجل الى رجل
 فيجل بلا شهوة الا ما بين سر وركبة فيحرم ومنها نظر امر
 وهو الشاب الذي لم تثبت له حبه ولا يقال لمن اسر
 شعر بوجهه امره بل يقال له ثبط بالمثلثة فان كان شهوة
 فهو حرام بالاجماع ولا يختص ذلك بالامر كما مر بل النظر
 الى الملقى والى النساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وصانط
 الشهوة فيه كما قاله في الاحياء ان كل من تأثر بحال صورة الامر
 بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملقى فهو لا يحل

له النظر ولو اشتقا لشهوة وحيف الفتنة حرم النظر ايضا
 قال ابن الصلاح وليس للعيني خوف الفتنة عليه النظر بوقوع
 بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا واما نظره بغير شهوة و
 خوف فتنة فيحرم عند النووي ايضا والاشرون على خلاف ذلك
 ومنها النظر الى الامم وهي كالحق على الاصح عند المحققين
 ومنها نظر المرأة الى مثله وهو كمن نظر رجل الى رجل وامانة
 الحشيش المتكلم فيعامل بالاشد فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال
 امرأة اذا كان في من يحرم فيه نظر الواضح كما حرم به النووي
 في باب الاحداث من المجموع ولا يجوز ان يخلو به اجنبى
 ولا اجنبية ولو كان مملوكا لامرأة فهو مع كونه حراما ومنها
 نظر الكافرة الى المسلمة وهو حرام فتحجب المسلمة عن الفقه
 تعالى او سايهن فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة
 وصح من عمره حتى اشتهى عنها منع الكتابيات دخول
 الحمام مع المسلمات هذا ما في المزاج كاصلة والاشد كما في
 الروضة واصلا انه يجوز ان تري منها ما يبدو عنه الهيئة
 وهذا هو الظاهر ومحل ذلك في كافة غير محرم للمسلمة وغير
 مملوكة لهما اماها فيجوز لهما النظر اليهما كما افتى به النووي
 في المملوكة وبجته الزركشي في المحرم وهو ظاهر **تدبر**
 متى حرم النظر حرم المس فان ابلغ منه في اللذة ولتارة
 الشهوة به ليل انه لو لم يفرق فافطر ولو نظر فانزل لم
 يفرق وكلما حرم نظره متصلا حرم نظره متفصلا كمنع
 عانة ولو لم يفرق رجل وقلامته ظفيرة ولو لم يفرق ويحرم
 اصطحاب رجلين او امرأتين في ثوب واحد اذا كانا

في ثوب واحد اذا كانا
 في ثوب واحد اذا كانا
 في ثوب واحد اذا كانا

عازيين وان كان كل منهما في جانب الفلأخر لمسلم لا يغني
 الرجل الى الرجل في النوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في النوب
 الواحد وبين مصالحة الرجلين والمرأتين لمزمار من ملان
 بلقيان يتصافحان الاغمر لهما قبل ان يتفرقا وتكره المعاقبة
 والتفيل في الراس الا لقدام من عفا وتباعد لقا عذرا فافقة
 للاتباع وبين تقبيل يدي لصلح ونحوه من الامور الدينية
 كعلم وزهد ويكره ذلك لغناه او نحوه من الامور الدنيوية
 كنوكة ووجاهة وبين القيام لاهل الفضل كراما لاريا
 وتخيما **فصل** في اركان النكاح وهي خمسة صفة
 وزوجة وزوج وولي وهما العاقدان وشاهدان وولي
 الاختين وهما الولي والناهدان اقتصر المصنف شيئا
 اليها بقوله **وايضا عند النكاح الاولي** او ما دونه
 او عتله او احرامه **وحضور شاهدي عدل** الجان
 حنان في محله عن عاينة رضي الله عنهما لانكاح الاولي
 وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل
 وان تناجروا فالسلطان ولي من لا ولي له والمعني في
 احضار الشاهدين الاحتياط للايضاع وصيانة الاتمة
 عن الجور وبين احضار جمع زيادة على الشاهدين ه
 من اهل الخير والدين **ويقتصر الولي والناهدان**
 المعتبرون لهمة النكاح **الى ستة شرائط** بل الى اكثر
 كما يأتي **الاول الاسلام** وفيه ولي المسلم اجما عاه
 وسياق ان الكافر يلى الكافرة وامان الشاهدان فلا يلزم

تسوية بين الزوجين في النكاح
 في النكاح لا يشترط
 في النكاح لا يشترط
 في النكاح لا يشترط

شرط فيها توافكا كانت المنكوحة مسلمة او ذمية اذ الكافر
 ليس اهلا للنكاح **والثاني البلوغ** **والثالث العقل**
 فلا ولاية لصبي ومجنون لانهما ليسا من اهل الشهادة
والرابع الحرية فلا ولاية لرقيق ولا يكون شاهدا **والخامس**
الذكورة فلا تملك المرأة تزويج نفسها بخال لا باذن ولا
 بغيره توافكا بالاجاب والقبول اذ لا يليق بحسن العادات
 وخولها فيه لما قصد منها من الحياة وعدم ذكره اصلا
 وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وما تزوج غيرها
 بولاية ولا وكالة لمجرد تزويج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها
 نعم لو اتيلينا والعياد بانه تعالى بامامة امرأة فان ان توكلي من زوجي او قال
 احكاما يتفقد للضرورة كما قال ابن عبد السلام وغيره بانه لو توكلي من زوجي او قال
 وقياسه يصح تزويجها ولا يعتبر اذن المرأة في نكاح
 غيرها الا في ملكها اذ في غيبه او مجنون هي وصية عليه
 وليت المرأة اهلا للنكاح فلا ينعقد النكاح بشهادة
 النساء ورجل وامرأتين لانه لا يثبت بقولهم **نكاح**
 انهم كلامه انه لا ينعقد بخنثيين ولو بانا رجلين لكن
 الاصح في زيادة الرخصة الصحة فان قيل لو عقد
 على خنثي اوله ثم تبين كونه انثى في الاول او ذكر في
 الثاني لا يصح **اجيب** بان الخنثي اهل للنكاح في الجملة
 فاذا بان رجلا كقينا بذلك في النكاح بخلاف العقد
 على الخنثي اوله فانه ليس اهلا لعقد النكاح عليه ولا له
 في حال من الاحوال **والسادس العدالة** وهي ملكة في
 النفس تنبع من اقتراف الذنوب ولو صغيرا لمصلحة

في النكاح لا يشترط
 في النكاح لا يشترط
 في النكاح لا يشترط

تسوية بين الزوجين في النكاح
 في النكاح لا يشترط
 في النكاح لا يشترط

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه صلوات من طه ا د ا ن ع

[illegible]

واولي الولاية اي من الأقارب في الترتيب **الاب** لان سائر
الأولياء يدلون به كما قاله الرافعي **ثم للجد ابواب** وان
علا اختصا من كل منهم عن سائر العصبات بالولاية مع
مشاركته في العصبية **ثم الاخ للات والام** **ادويه** هما
ثم الاخ للات **ادويه** به وهو اقرب من ابن الاخ **ثم ابن الاخ**
للات والام وان سفل **ثم ابن الاخ للات** وان سفل ان
ابن الاخ اقرب من العم **ثم العم لابوين** ثم العم **للات** **ثم ابن**
اي العم لابوين وان سفل **ثم ابن العم لابوين** وان سفل وهذا
معنى قوله **على هذا الترتيب** لزيادة القرب والنفع
كالأخت وعلى هذا الوغاب النفع لم يزوج الذي لات
بل السلطان **نعم** لو كان ابنا عم احدهما لابوين والام
لات لكنه اخوها الام فالناني هو الولي لانه يدل على
والام والاول يدل على الجد والجددة ولو كانا ابنا ابن عم
احدهما ابنا والاخر اخوها من الام فالابن هو المقدم لانه
اقرب ولو كانا ابنا عم احدهما معتنق قدم المعتنق ومنه
يوحدانه لو كان المعتنق ابن عم اب والآخر نكحاً قدم
المعتنق وبه صرح البلقيني **نعم** ظاهر كلام
المصنف تسمية كل من غير الالات وللجد من الاخ والعم وللات
وهو كذلك وان توقف فيه الامام وجعل الولاية حقيقة
للات وللجد فقط ولا يزوج ابن امه بمنوة محصنة فلا
للأمة الثلاثة والمزني لانه لمشاركته بينه وبينها في
النسب اذا انتسب الى ابها وانتساب الابن الى ابية فلا
يعتني بدفع العار عن النسب فان كان ابن ابن عم لها

معتقاً

معتقاً لها او عاصب معتق لها او قاضياً او وكيلاً من
وليها كما قاله الماوردي زوج بما ذكر فلا يضره النوبة
لأنها غير مقتضية للمانع فاذا وجد معاً سبب آخر في
الولاية لم تنفعه **فاذا عدت العصبات من النسب**
فالولي اي السيد المعتق اي الرجل **ثم عصباته**
بحق الولاية امكن كان المعتق رجلاً ام امرأة والرتبة
هنا كما رتبت في ترتيبه فقدم بعد عصبته المعتق
معتق المعتق ثم عصبته وهكذا الحديث الولاية
كلية النسب وان المعتق اخيراً من ارق ليا الحرية
فانتهى **الاب** **ادويه** اخراجها لا الوجود وزوج عتيقة
المرأة اذا فقد ولي الحقيقة من النسب كل من تزوج
الحقيقة **فزوجها** مادامت حية بالولاية عليها
تعال للولاية على الحقيقة فزوجها **الاب** ثم للجد
ثم بقية الأولياء على ما في ترتيبهم رضي الحقيقة ويكفي
سكوت البكر كما قاله الزركشي في تكملة وان خالف
في دياحه ولا يعتبر اذا كانت الحقيقة في الامم لانه
ادويه لها ولا اختيار فلا فائدة له واذا ماتت
الحقيقة زوج الحقيقة من له الولاية من عصباتها
فزوجها **ابنها** ثم ابنته ثم ابوها على ترتيب عصبته الوا
اذ تبعته الولاية انقطعت بالموت **ثم** ان فقد
المعتق وعصبته زوج **الحاكم** المرأة التي في محل ولايته
لجنا السلطان ولي من اولي له فان لم يكن في محل ولايته
فليس له زوج **وحي** وان رضيت بما ذكره الرافعي في الظن

على الغائب وكذا زوج الحاكم اذا عضل النسيب القريب
 ولو جيرا والمعتق وعصبته لانه حق عليهم فاذا استعوا
 من وفائه وفاه الحاكم ولا تنتقل الولاية للابعد اذا
 كان العضل دون ثلاث مرات فان كانت ثلاث مرات
 زوج الابعد بناء على منع ولاية الفاسق كما قاله النجاشي
 وهذا ممن لم تغلب طاعاته على معاصيه كما ذكره
 في الشهادات وكذا اير زوج عند عيية الولي مسافته
 القصر واحرامه وارادته تزوج موليته اي ولاساو
 له في الدرجة والمجنونة البالغة عند فقد المحبر
 وقد جمع بعضهم المواضع التي تزوج فيها الحاكم ايات قمار
 • تزوج الحاكم في صورته • منظومة تكملي عقود جوار
 • عدم الولي وفقده ونكاحه • وكذا كغيبته مسافته
 • وكذا كالحاكم وحسن مانع • امتحون توارى القادر
 • احرامه وتغريم مع عضله • اسلام ام الفرج وهو كافر
 واهل الناخلم تزوج المجنونة البالغة وانما يحصل العضل
 من الولي اذا دعت بالغة عاقلة رشيدة كانت او عيية
 لا كفوء وامتنع الولي من تزويجها اياه ولو عيت كفوا
 واراد الاب او الحد المحبر كفوا غيره فله ذلك في الامم
 لانه اهل نظر اسلام شرع في بعض احكام الخطبة وهي
 كمال التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة بقوله
ولا يجوز ان يصرح بخطبة امرأة معتدة باينا
 كانت او رجعية بطلاق او فسخ او انتصاع او موت
 او معتدة عن شبهة لفهوم قوله تعالى ولا جناح عليكم

فيما عرضتم به من خطبة النكاحية وحكي ابن عطية
 فيه الاجماع على ذلك والتصرح مانع بالرغبة في
 النكاح كما يريد ان النكاح اذا انقضت عدته كتحكم
 وذلك لانه اذا صرح بمقتضى رغبته فيها وبما تكلف
 في انقضاء العدة ولا يجوز لغيره رجعية لانها
 زوجة او في معنى الزوجية ولا لها محفوة بالطلاق
 فقد تذب استقاما والتعريض ما يحتمل الرغبة
 في النكاح وعدم كقوله انت جميلة ورسب راعب
 فيك ومن يجد منك **ويحون ان يعرض لغير**
الرجعية بنكاح قبل انقضاء العدة سواء كانت
 عدة وفاة ام باين بغير او طلاق او ردة لعموم
 الآية ولا نقطاع سلطة الزوج عنها **قوله**
 هذا كله في غير صاحب العدة الذي يحل له نكاح
 فيها اما هو فيحل له التعريض والتصرح واما من
 لا يحل له نكاحا كما لو طلقها باينا او رجعتا فوطئها
 اجنبية شبهة في العدة لمحت منه فان عدة الحمل
 تقدم ولا يحل لصاحب عدة الشبهة ان يخطبها
 لانه لا يجوز له المقدر عليه حينئذ وحكم جواب
 المرأة في الصورة المذكورة بغيرها وتعرضها حكم
 الخطبة فيما تقدم ويحرم على عالم خطبة على خطبة
 جارية ممن صرح باجابتها الا بما عراض باذن او غيره
 من الخاطب او المجيب لحسن الشمين واللفظ للنجاشي
 لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يترك الخاطب

فيما

فيما عرضتم به من خطبة النكاحية وحكي ابن عطية
 فيه الاجماع على ذلك والتصرح مانع بالرغبة في
 النكاح كما يريد ان النكاح اذا انقضت عدته كتحكم
 وذلك لانه اذا صرح بمقتضى رغبته فيها وبما تكلف
 في انقضاء العدة ولا يجوز لغيره رجعية لانها
 زوجة او في معنى الزوجية ولا لها محفوة بالطلاق
 فقد تذب استقاما والتعريض ما يحتمل الرغبة
 في النكاح وعدم كقوله انت جميلة ورسب راعب
 فيك ومن يجد منك **ويحون ان يعرض لغير**
الرجعية بنكاح قبل انقضاء العدة سواء كانت
 عدة وفاة ام باين بغير او طلاق او ردة لعموم
 الآية ولا نقطاع سلطة الزوج عنها **قوله**
 هذا كله في غير صاحب العدة الذي يحل له نكاح
 فيها اما هو فيحل له التعريض والتصرح واما من
 لا يحل له نكاحا كما لو طلقها باينا او رجعتا فوطئها
 اجنبية شبهة في العدة لمحت منه فان عدة الحمل
 تقدم ولا يحل لصاحب عدة الشبهة ان يخطبها
 لانه لا يجوز له المقدر عليه حينئذ وحكم جواب
 المرأة في الصورة المذكورة بغيرها وتعرضها حكم
 الخطبة فيما تقدم ويحرم على عالم خطبة على خطبة
 جارية ممن صرح باجابتها الا بما عراض باذن او غيره
 من الخاطب او المجيب لحسن الشمين واللفظ للنجاشي
 لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يترك الخاطب

فيما عرضتم به من خطبة النكاحية وحكي ابن عطية
 فيه الاجماع على ذلك والتصرح مانع بالرغبة في
 النكاح كما يريد ان النكاح اذا انقضت عدته كتحكم
 وذلك لانه اذا صرح بمقتضى رغبته فيها وبما تكلف
 في انقضاء العدة ولا يجوز لغيره رجعية لانها
 زوجة او في معنى الزوجية ولا لها محفوة بالطلاق
 فقد تذب استقاما والتعريض ما يحتمل الرغبة
 في النكاح وعدم كقوله انت جميلة ورسب راعب
 فيك ومن يجد منك **ويحون ان يعرض لغير**
الرجعية بنكاح قبل انقضاء العدة سواء كانت
 عدة وفاة ام باين بغير او طلاق او ردة لعموم
 الآية ولا نقطاع سلطة الزوج عنها **قوله**
 هذا كله في غير صاحب العدة الذي يحل له نكاح
 فيها اما هو فيحل له التعريض والتصرح واما من
 لا يحل له نكاحا كما لو طلقها باينا او رجعتا فوطئها
 اجنبية شبهة في العدة لمحت منه فان عدة الحمل
 تقدم ولا يحل لصاحب عدة الشبهة ان يخطبها
 لانه لا يجوز له المقدر عليه حينئذ وحكم جواب
 المرأة في الصورة المذكورة بغيرها وتعرضها حكم
 الخطبة فيما تقدم ويحرم على عالم خطبة على خطبة
 جارية ممن صرح باجابتها الا بما عراض باذن او غيره
 من الخاطب او المجيب لحسن الشمين واللفظ للنجاشي
 لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يترك الخاطب

منه حظ ومصلحة لتفقت عليه اما مجرد كراهته له من غير
ضرر فلا يؤثر لكن يكره لوليتها ان يزوجه منه كما نص عليه في
الامم وبين استئذان البكر اذا كانت مكلفة لمحدث مسلم
والبكر يتامرها ابوها وهو محمول على الندب تطبيقا
لحظها اما غير المكلفة فلا اذن لها وبين استقراء
المراهقة وان لا يزوج الصغيرة حتى تبلغ والسنة في
الاستئذان ان يرسل اليها نوبة ثقات ينظرن ما في
نفسها والامم بذلك اولي لانها مطلع على ما لا يطلع عليه
غيرها **والثيب** البالغة **لا يحوز ولا يصح تزويجها**
وان عادت بكارتها اربا ذنها لم يفسد النكاح قطني السابق
وجنب استلحاق المايحى حتى تات امرؤهن رواه الترمذي
وقال ابن حزم صحيح ولا يفسد وقت مقصود النكاح فلا يحوز
بخلاف البكر فان كانت الثيب صغيرة غير مجنونة
وغير امه لم تزوج سوا اخطت الوطى ام **لا بعد بلوغها**
وانها ان اذن الصغيرة لا يعتد به فاستنع تزويجها
الى البلوغ اما المجنونة فيزوجه الاب والجد عند فقد
عدمه قبل بلوغها للمصلحة واما الامه فليست بها ان
يزوجه وكذا الولي السيد عند المصلحة **تت**
لو وطئت البكر في قبلها ولم تر لبكارها كان كانت
غورا فهي كباير الابكار وان كان متعاضا تعليلهم ما
الرجال خلافه كما ان قضية كلامهم كذلك اذا زالت
بذكر حيوان غير ادبي كقوله مع ان الواحدة انها كالب
ولو خلقت بلا بكارة فحكم حكم الابكار كما حكاه في

زياة

زيادة الرخصة عن الصيرى واقره وتصدق المكلفة
في دعوى البكارة وان كانت فاسقة قاله ابن المقرئ
بلايين وكذا في دعوى النوبة بعد العقد وقد
زوجها الولي بعير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه
لما في بقصد يقر من ابطال النكاح بل لو نهت اربع
نوبة عند العقد لم يبطل لحيوان ان الله باصبح او
نحوه او انها خلقت بدونها كما ذكره الماوردي والرو
وان افتى ابن الصلاح بخلافه **فصل** في مجرمات
النكاح ومنهيات الحيار فيه **والمحرمات** على قسمين
تختص موبد وتختص غير موبد ومن الاول وان لم يذكره
النساجان اختلاف الجنس فلا يحوز للادمي نكاح حية
كما قاله ابن يونس وافتى به ابن عبد السلام خلافا
للقولي قال تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجا والموتد بالنظر القطعي في الآية الدرامية
الآية عن قرب **اربع عشرة** وله ثلاثة اسباب قرابة صلة
ورضاع ومصاهرة وقد بدأ بالسبب الاول وهو القرابة
بقوله **سبع** بتقديم التين على الموحدة اي يحرم من **بالا**
لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الآية ولما يحرم بالنسب
والرضاع منا بطان الاول تحريم قرابة القرابة الامن
دخلت تحت ولدا العمومة او ولد الحنولة والثاني
يحرم على الرجل اصوله وفصوله وفصول اول اصوله
واول فصيل من كل اصل بعد الاصل الاول فالاصول
الامرات والفصول البنات وفصول اول الاصول

ياي

وانما شئنا ان يكون
الشيء قال بالصفة
شئنا ان يكون

فصل في عقد النكاح

في دعوى البكارة وان كانت فاسقة قاله ابن المقرئ
بلايين وكذا في دعوى النوبة بعد العقد وقد
زوجها الولي بعير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه

الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت واول فصل من كل
 اصل بعد الاصل الاول العات والخالات والصنايط
 الاول ان حج كما قاله الرافي لا يجازه ونصه على ان
 بخلاف الثاني وهو ان البيع من النكاح اولها **الام** اي
 يحرم المقتد عليها وكذا بقدر في الباقي وصنايط الام
 هو كل من ولدت في امك حقيقة او ولدت من ولدك
 ذكر كان او انثى كام الاب **وان علت** وام الام كذلك
 في امك مجازا وان ثبت قلت كل انثى يتهي اليها
 نكاح بواسطة او غيرها **والثاني البنت** وضابطها
 كل من ولدتها فنكاح حقيقة او ولدت من ولدها ذرا
 كان او انثى كبرت ابن وان ترل وبنت بنت **وان علت**
 فنكاح مجازا وان ثبت قلت كل انثى يتهي اليها
 بالولادة بواسطة او غيرها **والثالث الاخت**
 وضابطها كل من ولدها ابواك واحد هما فاختك
والرابع الخالة وضابطها كل اخت انثى ولدت بلا
 واسطة فخالدة حقيقة او بواسطة كخالدة امك هـ
 فخالدة مجازا وقد تكون الخالة من جهة الاب كالت
 ام الاب **تنبيه** كان الاول ان يوزن الخالة عن العمة
 ليكون على ترتيب الآية **والخامس العمة** وضابطها
 كل اخت ذكر ولدك بلا واسطة فعمتك حقيقة
 او بواسطة كعمتك مجازا وقد تكون العمة
 من جهة الام كاخت ابى الام **والسادس والتابع بنت**
الاخ وبنت الاخت من جميع الجهات وبنات اولادها

وان سفلن **تنبيه** علم من كلام المصنف ان البنت
 المخلوقة من زناه سواء تحقق انها من ماله ام لا تخل
 له بها اجنبية اذ لا حرمته لها الزنا بدليل انتفاها
 احكام النسب من ارث وغيره عنها فلا تتعصن الاحكام
 كما يقول المخالف فان منع الارث اجماع كما قال الرافي
 ولكن يكره تكاثرها خوفا من خلاف من حررها ولو
 ارضعت المرأة بلبن الزاني صغيرة فكيفتة قاله
 المتولي ويحرم على المرأة وعلى سائر محارمها ولدها من
 زنا با اجماع كما اجمعوا على انه يحرمها والفرق ان الابن
 كالعضو منها وانفصل منها اثنا واذا ولدته النطفة
 التي خلقت منها البنت بالنسبة للاب ثم شرع في اب
 الثاني وهو ارضاع بقوله **واثنتان بالرضاع**
وهما الام المرضعة والاخت من الرضاع لقوله
 نكاحا وامها تم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاع
 فمن ارضعت من امرأة صارت بنتا في الموجودات
 قبله والمعادنات بعده اخوات له وانما اذرت ذلك
 مع وضوحه لان كثير من جهلة القوام يظنون ان
 الاخت من الرضاع هي التي ارضعت مع دون
 غيرها ويبالون عنه كثيرا فضعف ومن ارضعت
 او ولدتها او ولدت ابنا من رضاع وهو الفحل او
 ارضعته او ارضعت من ولدك بواسطة او غيرها
 ام رضاع وقس على ذلك الباقي من البيع بالرضاع
 بما ذكر لقوله صلى الله عليه وسلم يكره من الرضاع ما

الحكم في النكاح والطلاق
والزواج والطلاق
والزواج والطلاق
والزواج والطلاق

يكره من النسب وفي اخرى من الولادة وفي رواية من النسب
حرى من الرضاع ما يكره من النسب ولا تحرم عليك مضع
اخيک او اختک ولو كانت ام نسب حرمت عليك لانها
امک او موطوءة امیک ولا مرضعت نافلتک وهو
ولد الولد ولو كانت ام نسب حرمت عليك لانها بنتک
او موطوءة امیک ولا ام مرضعة ولدک ولا بنت
المرضعة ولو كانت المرضعة ام نسب كانت موطوءة
فحرم عليك امها وبنتها فهذه الاربع يكره من النسب
في الرضاع فاستثناهما بعضهم من قاعدة يحرم من
الرضاع ما يكره من النسب والمحققون كما في الروضة
على انها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لانها
يكره من طرف في النسب لعيني لم يوجد فيهن في الرضاع
كما في قوله ولا يكره عليك اخت اخيت سواء كانت
من نسب كان كان زيراخ لاب واخت ام فلاحه
نكاحا ام من رضاع كان ترضع امرأة من صغرة
احنية منه فلاحه لا يبي نكاحا وتو اكات التي
اخت اخيت لا يبيك لامه كما مثلنا ام اخت اخيت كما
لا يبي مناله في النسب ان يكون لا يبي اخيت بنت من
غير امک فلان نكاحا وفي الروضة الرضاع
ان ترضع صغرة بدين اخيت امک فلان نكاحا
ثم شرع في التيب ان ان وهو المصاهر بقوله **والتي**
بالمصاهرة وهي امر الزوجة بواسطة او غيرها
من نسب او رضاع سواء ادخل بها ام لا اطلاق قوله

وقد نظروا بعضهم فقال
اربع بالرضاع هن حلال
واذا ما نسبهن هن حرام
جدة ابن واخته ثم ام
لاحيه وحافذ والسلام

نقلا

نقلا وامرات فسايم **والرؤية اذا دخل بالام**
يعتد صحيح او فاسد اطلاق قوله تعالى وربايتكم
اللاتي في محوكم من فسايم اللاتي دخلتم بهن فان
لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذكر المحقق
مخرج الغالب فلا مفروم له فان **قيل** لم اعيد
الوصف الى الجملة الثانية ولم يعد الى الجملة الاولى
وهي وامرات فسايم مع ان الصفات عقت الجملة تعود
الى الجميع **اجيب** بان فسايم الثاني محو ومحو
المحو فسايم الاول محو ومحو بالمضاف واذا اختلفت
العامل لم يكره الانتاع ويتعين القطع **تنبيه**
قضية كلام الشيخ ابي حامد وغيره انه يعتبر في الدخول
ان يقع في حياة الام فلو ماتت قبل الدخول ووطئ
بعد موتها لم يكره **تنبيه** ان ذلك لا يسمى دخولا وان
تردد فيه الروياني فان **قيل** لم اعتبر واه
الدخول في تحريم اصول البنت واعتبروا في تحريم البنت
الدخول **اجيب** بان الرجل يتولى عادة بكاملها
عقب العقد لترتيب امورها فحرمت بالعقد ليسهل
ذلك بخلاف بنتها **تنبيه** من حرم بالوطئ لا
يعتد فيه صحة العقد كالرؤية ومن حرم بالعقد انتهى
فلا بد فيه من صحة العقد **تنبيه** لو وطئ بالعقد
الفاسد حرم بالوطئ فيه لا بالعقد **فائدة**
الرؤية بينت الزوجة وبنتها وبنت ابن الزوجة

الحكم في النكاح والطلاق
والزواج والطلاق
والزواج والطلاق
والزواج والطلاق

الحكم في النكاح والطلاق
والزواج والطلاق
والزواج والطلاق
والزواج والطلاق

وبناءها ذكره الماوردي في تفسيره ومن هذا يعلم تحريم بنت
 الربيبة وبنت الرب ٢ لها من بنات اولاد زوجته
 وهي ميلة نقيية يقع التوالع منها كثيرا وكل من وطئ
 امرأة بملك حرم عليه ام ٢ وبناتها وحرمات هي على ابايه
 وابنايه تحريمها بوجوب الاجماع وكذا الموطوءة الحرة
 بنسبه في حقه كان ظنا زوجته او امته تحرم عليه
 ام ٢ لها وبناتها وتحرم هي على ابايه وابنايه كما ثبت
 في هذا الوطئ والنسب ويوجب العدة ٢ التي بها فلا
 ينبت زناها حرمه المصاهرة فلذلك في نكاح ام من
 زناها وبنتها ولا يبيد وابنه نكاحا هي وبنتها لان
 الله تعالى امتن على عباده بالنسب والمصاهرة فلا
 ينبت بان نكاحا نسب وليس مباشرة كل من قبله بنسبه
 كوطئ ٢ لها لا توجب العدة فكذلك لا توجب الحرة
 وتحرم **زوجته الاب** وهو من ولدك بواسطة
 او غيرها ابا او جد من قبل الاب او الام وان لم يدخل
 بها اطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من
 النساء اما قد سلف قال الامام الشافعي رضي الله تعالى
 عنه في الام يعني في الجاهلية قبل علمكم بتحريمه
 وتحرم **زوجته الابن** وهو من ولدك بواسطة
 او غيرها وان لم يدخل ولدك بها اطلاق قوله تعالى
 وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم **نبي** لا فرق
 في الفروع والاصول بين ان يكون من نسب او رضاع

تحريرا
 من
 بنات
 الربيبة
 وبنت
 الرب
 ٢
 لها
 من
 بنات
 اولاد
 زوجته
 وهي
 ميلة
 نقيية
 يقع
 التوالع
 منها
 كثيرا
 وكل
 من
 وطئ
 امرأة
 بملك
 حرم
 عليه
 ام
 ٢
 وبناتها
 وحرمات
 هي
 على
 ابايه
 وابنايه
 تحريمها
 بوجوب
 الاجماع
 وكذا
 الموطوءة
 الحرة
 بنسبه
 في
 حقه
 كان
 ظنا
 زوجته
 او
 امته
 تحرم
 عليه
 ام
 ٢
 لها
 وبناتها
 وتحرم
 هي
 على
 ابايه
 وابنايه
 كما
 ثبت
 في
 هذا
 الوطئ
 والنسب
 ويوجب
 العدة
 ٢
 التي
 بها
 فلا
 ينبت
 زناها
 حرمه
 المصاهرة
 فلذلك
 في
 نكاح
 ام
 من
 زناها
 وبنتها
 ولا
 يبيد
 وابنه
 نكاحا
 هي
 وبنتها
 لان
 الله
 تعالى
 امتن
 على
 عباده
 بالنسب
 والمصاهرة
 فلا
 ينبت
 بان
 نكاحا
 نسب
 وليس
 مباشرة
 كل
 من
 قبله
 بنسبه
 كوطئ
 ٢
 لها
 لا
 توجب
 العدة
 فكذلك
 لا
 توجب
 الحرة
 وتحرم
زوجته الاب
 وهو
 من
 ولدك
 بواسطة
 او
 غيرها
 ابا
 او
 جد
 من
 قبل
 الاب
 او
 الام
 وان
 لم
 يدخل
 بها
 اطلاق
 قوله
 تعالى
 ولا
 تنكحوا
 ما
 نكح
 اباؤكم
 من
 النساء
 اما
 قد
 سلف
 قال
 الامام
 الشافعي
 رضي
 الله
 تعالى
 عنه
 في
 الام
 يعني
 في
 الجاهلية
 قبل
 علمكم
 بتحريمه
 وتحرم
زوجته الابن
 وهو
 من
 ولدك
 بواسطة
 او
 غيرها
 وان
 لم
 يدخل
 ولدك
 بها
 اطلاق
 قوله
 تعالى
 وحلائل
 ابناءكم
 الذين
 من
 اصلا
 بكم
نبي
 لا
 فرق
 في
 الفروع
 والاصول
 بين
 ان
 يكون
 من
 نسب
 او
 رضاع

اما النسب فللانية الكريمة واما الرضاع فللمحدث المتقدم
 فان **قال** انما قال الله تعالى وحلائل ابناءكم الذين
 من اصلا بكم فكل من صحت حليته الا من من الرضاعة
 احب **بان** المفهوم انما يكون محتما اذا لم يعارضه
 منطوق وقد عارضه هنا منطوق قوله صلى الله
 عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فان قيل
 فما فائدة التقييد في الآية حينئذ احب **بان**
 فائدة ذلك اخراج حليته المتيقن فلا يحرم على المزمع
 من تنبائه لانه ليس بان له ولا تحرم بنت زوج الام
 والامة وابنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة
 الاب وابنته ولا ام زوجة الابن وابنته ولا زوجة
 الربيب ولا زوجة الرب ثم شرع في القسم الثاني
 التحريم الغير الموبد بقوله وتحرم **واحدة من جهته**
 في العمة وهي **اخت الزوج** فلا يتبادر تحريمها بل
 تحل بموت اختها او بدخولها لقوله تعالى وان تكفوا
 بين الاختين ولما في ذلك من طبيعة الرحم وان ضمت
 بذلك فان الطبع يتغير **والجمع بين المرأة وعمتها**
والخالتي من نسب او رضاع ولو بواسطة لغيره
 تنكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت اختها والمرأة
 على خالتها في الحالة على بنت اختها ٢ الكبرى على الصغرى
 والصغرى على الكبرى يرفاه الترمذي وغيره وهي
 ولما من التعليل في الاختين **ويحرم من النسب**
 بسبب الرضاع ما يحرم منهن من النسب وهي

من
 بنات
 الربيبة
 وبنت
 الرب
 ٢
 لها
 من
 بنات
 اولاد
 زوجته
 وهي
 ميلة
 نقيية
 يقع
 التوالع
 منها
 كثيرا
 وكل
 من
 وطئ
 امرأة
 بملك
 حرم
 عليه
 ام
 ٢
 وبناتها
 وحرمات
 هي
 على
 ابايه
 وابنايه
 تحريمها
 بوجوب
 الاجماع
 وكذا
 الموطوءة
 الحرة
 بنسبه
 في
 حقه
 كان
 ظنا
 زوجته
 او
 امته
 تحرم
 عليه
 ام
 ٢
 لها
 وبناتها
 وتحرم
 هي
 على
 ابايه
 وابنايه
 كما
 ثبت
 في
 هذا
 الوطئ
 والنسب
 ويوجب
 العدة
 ٢
 التي
 بها
 فلا
 ينبت
 زناها
 حرمه
 المصاهرة
 فلذلك
 في
 نكاح
 ام
 من
 زناها
 وبنتها
 ولا
 يبيد
 وابنه
 نكاحا
 هي
 وبنتها
 لان
 الله
 تعالى
 امتن
 على
 عباده
 بالنسب
 والمصاهرة
 فلا
 ينبت
 بان
 نكاحا
 نسب
 وليس
 مباشرة
 كل
 من
 قبله
 بنسبه
 كوطئ
 ٢
 لها
 لا
 توجب
 العدة
 فكذلك
 لا
 توجب
 الحرة
 وتحرم
زوجته الاب
 وهو
 من
 ولدك
 بواسطة
 او
 غيرها
 ابا
 او
 جد
 من
 قبل
 الاب
 او
 الام
 وان
 لم
 يدخل
 بها
 اطلاق
 قوله
 تعالى
 ولا
 تنكحوا
 ما
 نكح
 اباؤكم
 من
 النساء
 اما
 قد
 سلف
 قال
 الامام
 الشافعي
 رضي
 الله
 تعالى
 عنه
 في
 الام
 يعني
 في
 الجاهلية
 قبل
 علمكم
 بتحريمه
 وتحرم
زوجته الابن
 وهو
 من
 ولدك
 بواسطة
 او
 غيرها
 وان
 لم
 يدخل
 ولدك
 بها
 اطلاق
 قوله
 تعالى
 وحلائل
 ابناءكم
 الذين
 من
 اصلا
 بكم
نبي
 لا
 فرق
 في
 الفروع
 والاصول
 بين
 ان
 يكون
 من
 نسب
 او
 رضاع

السبعة المتقدمة وقد مرنا انه يحرم زوجته والده من
 الرضاع وزوجته ولده كذلك وبنت زوجته كذلك
 اما تحريم الام والاخت من الرضاع فلما رواتنا تحريم
 الوافي فللمحدث المار وهو يحرم من الرضاع ما يحرم
 من لبن **فصل** من حرم جمعها ابتكاح حرم
 ابتكاح الوطى بكنه اليمن او ملك ونكاح وله تملكها
 بالاجماع فان وطى واحدة منهما ولو مكرها حرمت
 الاخرى حتى تحرم الاولى بازالة ملك او نكاح او كتابة
 اذا جمع حينئذ بخلاف غيرها كحيض وهرمن ولحم
 وردة لاها الا نزل الملك ولا الاستحقاق فلو عادت
 الاولى كان ردت تعيب قبل وطى الاخرى فله وطى
 ابنتها ما بعد استبراء العايدة او بعد وطى حرمت
 العايدة حتى تحرم الاخرى وبشرط ان يكون كل منهما
 مباحة على انفرادها فلو كانت احدهما محسوبة او
 كونهما كافر فوطىها جاز له وطى الاخرى بغيره لو ملك
 اما وبنتها فوطى احدهما حرمت الاخرى موثرا كما علم
 مما مر ولو ملك امه ثم نكح من يجمع بينهما وبينها كان
 نكح اختها الحرة او غنما او خالتها او نكح امرأة ثم ملك
 من يحرم الجمع بينهما وبينها كان ملك اختها حلت النكوة
 في المسلمين دون المملوكة لان فراش النكاح اقوي
 اذ يتعلق به الطلاق والظهار والا يلا وغيرها بخلاف
 الملك ثم شرع في منبئات الخيارات بقوله **وترد المرأة**
 بالنسبة للمفعول اي ينبت الخيار للزوج خيار فسخ نكاحه

نخبة عيوب اي بواحد منها وان اوهت عبارة
 انه لا بد من اجتماع الخمسة اشارة الى الاول بقوله **بالجنون**
 وان تقطع وكان قابلا للعلاج والجنون زوال
 النقص من القلب مع بقا الحركة والقوة في الاعضاء
 واستثنى المتولي من المتقطع الخفيف الذي يطرأ في
 بعض الزمان واما الاغما بالمرض فلا ينبت به خيار
 كباي الامراض ومجمله كما قال الزركشي فيما تحصل منه
 الموافقة كما هو الغالب اما المايوس من زواله فكل الجنون
 كما ذكر المتولي وكذا ان بقي الاغما بعد المرض فنبت
 به الخيار كالجنون والحق اننا افغى الخذل بالجنون
 والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلما **وان**
الجذام وهو علة يحرم منها العضو ثم يسود ثم تقطع
 ويتأثر وتصور في كل عضو لكنه في الوجه
 اغلب **والثالث البرص** وهو بياض متدبر يقع
 الجلد ويذهب دمويته هذا اذا كانا مستحكما بخلاف
 غيرها من اوائل الجذام والبرص لا ينبت به الخيار
 كما صرح به الجوهري قال والاستحكام في الجذام يكون
 بالتقطع وتردد الامام فيه وجوز الاستغما بسواد
 وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة ولم يشطوا في الجنون
 الاستحكام قال الزركشي ولعل الفرق ان الجنون ينفي
 العناية **والرابع النقي** وهو بفتح الراء والمثناة
 انداد المنج بالحم ويخرج البول من ثقبه صغيرة
 كما حليل الرجل قاله في العناية **والخامس القرن** وهو

يقع القاف وكذا الرابع على الارجح استداد الفج بعظم
 على الاصح وقيل يحكم به وعليه فالرتق والقت واحد
 فثبت له الخيار بكل منهما لانه بكل يتصور النكاح
 كالبرص واذا لم يكن البرص لا يتبعه بالكلية بل
 يتفرقه وليس ذلك وجاها على شق المصنفان
 شقته وامكن الاجتماع الوطى فلا خيار ولا يمكن الا
 من التيقظ قطعا الا باذن السيد **وراد الرجل ايضا**
 بالنسبة للمفعول اي ثبت للمرأة فتح نكاحا منه **بحر**
عوب اي بواحد منها كما مر وانما في ثلاثة منها
 بقوله **بالمجنون والمجذوم والبرص** على ما مر
 بيانا وتحريرا في كل منهما **والرابع الحب** وهو يقع للحم
 قطع جميع الذكر مع بقا الانثيين او لم يبق منه قدر
 الخفة اما اذا بقي منه ما يوجب قدرها فلا خيار لها
 على الاصح فلو تنازعنا في امكان الوطى به قبل قوله
 على الاصح وخرج به النص وهو من قلعت انتباه
 وبقي ذكره فلا خيار به على الاصح لقدرته على الجماع
 قال ابن الملقن في شرح الحاوي ويقال انه اقدر عليه
 لانه لا يتزل فلا يهتري به فتوسد **الخامس العنة**
 في المكلف قتل الوطى في قتلها وهو بضم المهلة وتند
 النون علة في القلت او الكيد او الذم او الالة
 فقط السهوة الناضرة للالة فتصح الجماع وخرج
 بقيد المكلف العتي والمجنون فلا تتبع دعوى العنة
 في حقها لان ذلك انما ثبت باقرار الزوج او يمينها

بعد تكلوه واقراره لغوه بكل وبقيد قبل الوطى العنة
 المحادثة بعده ولو مرة بخلاف حدوث الحب بعد
 الوطى فانه يثبت به خيار الفسخ على الاصح في الروضة
 ووفق بتوقع زوال العنة بحصول الشفا وعود
 الداعية للاستماع في مرجية لحصول ما يعرف بخلا
 الحب لياس من توقع حصول ما يعرف **تنبيه**
 شوت الخيار بهذه العيوب قال به جمهور الفقهاء
 وجات به الاثار وصح ذلك عن عمر رضي الله تعالى
 عنه في الثلاثة الاول وهي المشتركة بين الزوجين
 رواه الشافعي وعول عليه لان مثله لا يكون الا في
 توفيق وفي الصحيح فمن المجزوم فزارك من
 السيد قال الشافعي في الام وأما المجذوم والبرص
 فانه اي كلامها يعدي الزوج ويعدي الولد وقال
 في موضع اخذ المجذوم والبرص مما يرمي اهل الصل
 بالطت والتجارب انه يعدي كسرا وهو مانع
 للجماع لا تكاد النفس تطيب ان تجامع من هو به
 والولد قل ما يسل منه فان سلم او ركبه نكح فان
 قيل كيف قال الشافعي انه يعدي وقد صح في
 الحديث انه لا يعدي **احتب** بان مراده انه يعدي
 بفعل الله تعالى لا بنفسه والحديث ورد في النسا
 يستقده اهل الجاهلية من سنة الفعل لغير الله تعالى
 ولو حدث بالزوج بعد المقدحيب كان حث ذكره
 ولو بعد الدخول ولو بفعل ثبت الخيار بخلاف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثم أخذها فقبر بعضات بلد هان كن كلهن ببلدة
 أخرى فالاعتبار بين أبا حنيفة ببلد هان قاله
 في الروضة **وليس أقل الصدقات ولا أكثره**
حد بل ضابطه كلما هو كونه مبيعاً عوضاً أو عوضاً
 مع كونه صدقاً وما لا فلا فلو عقد بما لا يقول ولا
 يقابل بمقول كحتى حنطة لم يبيع التهمة ويرجع
 للمهر المثل وكذا إذا أصدق ثوباً لا يمكن غيره فلا
 يبيع لتعلق حق الله تعالى به في ستر العورة كما قاله
 الزركشي متداً بقوله صلى الله عليه وسلم للذي أراد
 التزوج على أزاره أزارك هذا أن أعطته أياها
 حلت وأزارك وهذا دخل في قولنا ما هو
 مبيعاً مع صدقاً وبين أن لا ينقص المهر من عشر
 درهم خروجه من خلاف الضيقة وإن لا يرد على
 خمائة درهم كاصدقة بنته صلى الله عليه وسلم
 وزوجاته وأما اصداف أم حبيبة أربع مائة دينار
 فكان من الخائبي كرام الله صلى الله عليه وسلم **ويكون**
أن يزوج على منفعة معلومة فتوفي مقدار
 الأجرة كتعلم فيه كلفة وخياطة ثوب وكتابة
 وكوها إذا كان يحسن تلك المنفعة فإن لم يحسن
 والتزم في الدمة جاز ويتأجر لها من يحسن وأن
 التزم العمل بقية لم يبيع على الإصح لعنه وخروج بقية
 المعلومة المنفعة المجهولة فلا يبيع أن تكون صدقاً
 ولكن يحبر المثل والطلاق التعليم فيما تقدم شامل

اي فلا بد ان يصح له ان يبيعها
 مثله في الموضع في الجملة فلا بد
 عليه ما اذا زوج عبده حرة
 مثلا وجعل رقبته صداقا لها
 فانه لا يصح ان يقره ما ضاده
 وانما هي ملكته افصح النكاح وايضا
 جعل احدا بغير الصغير صداقا
 الا مع صحة جملة ثنا العيب بصحة
 جملة صداقا في الجملة وانما اتفق
 فيها لما رضى من زيا دي حراسه
 ولو لم يملك بالبيع ان يعطيه الفاسخ
 العقد بالافين وهو محتمل والحق
 لفظ الوعظا بلفظ الاستحقاق انه
 يفيد به ومن ثم صح بيعك هذا على
 ان تقطعني عشرة وتكون هي الثمن
 انتهى ولو عقد العقد بآية
 مثلا فمضون حاله ومضون من
 صح النكاح بهر المثل اذ كان الاجل
 محجوزا كان يفيق لاجل المبعوث
 او فراق ويكون من المثل حاله

كتاب في بيان
 ما يجب على
 الزوج من
 نفقة
 وادخال
 النكاح
 في
 بيت
 الزوج
 وادخال
 الزوج
 في
 بيت
 الزوجة
 وادخال
 الزوج
 في
 بيت
 الزوجة
 وادخال
 الزوج
 في
 بيت
 الزوجة

قبله وجب لها من المنزل ولو اصدق الكتابية تعلم
 انما وتبين فان كان في تعليمها كلفة صح والاولا
 قاله الاذرعى **وسقط بالطلاق** وتكفل فرقة
 وحيث امنها واثبت **قتل الدخول** كاسلامه
 ورده له ولعائنه وارضاها امه لها او امها له **نصف**
المهر اما في الطلاق فلاية وان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضنكم فريضة فنصف ما فرضتم
 واما الباقي فبالقاس عليه واما الفرقة التي وجد
 منها قبل الدخول كاسلامها بغير او بالسعة احد
 ابوها او فسخ بغيره او ردها او ارضاها من زوجة
 له صغيرة او وحيث بغير كفحة بغير سقط المهر
 المسمى ابتدا او المفروض الصحيح ومهر المنزل في كل ما ذكر
 لانها ان كانت هي الفاسخة فهي المختارة للفرقة فكلا
 اتلفت الموضع قبل التسليم فقط العوض وان
 كان هو الفاسخ بغير فكلا هي الفاسخة **باب**
 لو ارضاها معا قبل هي كرها فنقط المهر او رده
 فينصف وجهان صح الرويان والناسي والاذرعى
 وغيرهم الاول وجه ان في المتولي والفارقي وابن
 ابي عسرون وغيرهم وهو الاوجه **باب**
 بحيث لطلقة قبل وطى متعة ان لم يجب لها شرط مهر
 بان كانت منووسة ولم يفرض لها شي وادعى الامام
 فيه الاجماع لقوله تعالى احب احب عليكم ان طلقتم النساء
 ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وتسعوهن الآية

قبله

قبله وجب لها من المنزل ولو اصدق الكتابية تعلم
 انما وتبين فان كان في تعليمها كلفة صح والاولا
 قاله الاذرعى **وسقط بالطلاق** وتكفل فرقة
 وحيث امنها واثبت **قتل الدخول** كاسلامه
 ورده له ولعائنه وارضاها امه لها او امها له **نصف**
المهر اما في الطلاق فلاية وان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضنكم فريضة فنصف ما فرضتم
 واما الباقي فبالقاس عليه واما الفرقة التي وجد
 منها قبل الدخول كاسلامها بغير او بالسعة احد
 ابوها او فسخ بغيره او ردها او ارضاها من زوجة
 له صغيرة او وحيث بغير كفحة بغير سقط المهر
 المسمى ابتدا او المفروض الصحيح ومهر المنزل في كل ما ذكر
 لانها ان كانت هي الفاسخة فهي المختارة للفرقة فكلا
 اتلفت الموضع قبل التسليم فقط العوض وان
 كان هو الفاسخ بغير فكلا هي الفاسخة **باب**
 لو ارضاها معا قبل هي كرها فنقط المهر او رده
 فينصف وجهان صح الرويان والناسي والاذرعى
 وغيرهم الاول وجه ان في المتولي والفارقي وابن
 ابي عسرون وغيرهم وهو الاوجه **باب**
 بحيث لطلقة قبل وطى متعة ان لم يجب لها شرط مهر
 بان كانت منووسة ولم يفرض لها شي وادعى الامام
 فيه الاجماع لقوله تعالى احب احب عليكم ان طلقتم النساء
 ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وتسعوهن الآية

اي في نصف تعليمها
 اي في بيت الزوج
 وامتعة والوطى في الدخول
 في لونه يثبت الرجعة ولو طلق

يحضر وطعاما في جاهه او اعانته على باطل ومنه ان يمين
 المدعو بنفسه او بنايه لا ان نادى في الناس كان فتح الباب
 وقال لي حضر من اراد ومنه ان لا يعتد بالمدعو الا الداعي
 ويرضى بخلفه ومنه ان لا يبق الداعي غيره فان جا
 له معا احاب اقربا حراما ثم دارا ومنه ان لا يدعوه
 من اكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته فان
 علم ان عين الطعام حرام حرمت اجابته والا فلا وتباع
 الاجابة ولا تحب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال
 ابن تيمية لا تحب الاجابة في زمانا انتهى ولكن لا بد من ان
 يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة انتهى ومنه
 ان لا يكون الداعي امرأة اجنبية وليس في موضع الدعوى
 محرم لها ولا للمدعوى وان لم يخل بها ومنه ان لا يكون
 الداعي ظالما او فاسقا او شريرا او متكلفا طالبا للمسا
 والفن قاله في الاحياء ومنه ان يكون المدعو حرا قلو
 دعي عبد الله ان اذن له سيده وكذا المكاتب ان
 لم يضر حضوره بربه فان ضره واذن له سيده فوجه
 والا وجه عدم الوجوب والمحقق في اجابته الدعوة
 كالسيد ومنه ان يدعوه في وقت الولاية وقد
 تقدم وقتها ومنه ان لا يكون المدعو قاضيا في
 مضاه كل ذي ولاية عامة ومنه ان لا يكون معذورا
 برخص في ترك الجماعة ومنه ان لا يكون هناك من
 يثاذي بحضوره او لا تليق به مجالسة كالاراذل ومنه
 ان لا يكون هناك المدعو امرأ يخاف من حضوره ربة

او تمة او قاله ومنه ان لا يكون هناك منكر لا يزول بحضوره
 كتب الخبز والضرب بالماله فان كان يزول بحضوره وجب
 حضوره للدعوة وازالة المنكر ومن المنكر من غير كلال
 كالنصب والمرق وفرش جلد النمر وفرش الخمر
 للرجال ومنه ان لا يكون هناك صور حيوان في غير
 ارض وبساط ومخدة والمرأة اذا دعت النساء فكلما ذكرنا
 في الرجال قاله في الروضة وقياس ما مر عن الاذرع في الامر
 ان المرأة اذا خافت من حضورها ربية او تمة او قاله

لا يجي عليها الاجابة وان اذن الزوج واو لي خصوصيا
 في هذا الزمان الذي كثر فيه اختلاط الاحباب بين الرجال
 والنساء مثل ذلك من غير مبالاة بكيف ما هو عورة كما
 هو شاهد معلوم وابن الحاجب المالكي اقتصر على
 بالكلام على مثل هذا واسماه باعتار زمانه فكيف
 له زمان خرق فيه الساج وزاد بحر فساد وهاج ولا
 تقط اجابته بصوم فان خرق على الداعي صوم بقل من
 المدعو فالقط له افضل او ياكل الضيف مما قدم له
 بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا بالاكل ويملك الضيف ما
 التقه بوضعه في فمه كما جزم به ابن المقري وللضيف
 احتيا يعلم رضى المضيف به ويجعل له نسيئة وغيره في
 الاملاك ولا يكره النثر في الاصح ويجعل التقاطه ولكن
 تركه اولي وبين للضيف وان لم ياكل ائذ يقول للضيف
 وان يقول المالك لضيفه ولغيره كزوجته وولده
 اذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق

في قوله لا يجي عليها الاجابة وان اذن الزوج واو لي خصوصيا
 في هذا الزمان الذي كثر فيه اختلاط الاحباب بين الرجال
 والنساء مثل ذلك من غير مبالاة بكيف ما هو عورة كما
 هو شاهد معلوم وابن الحاجب المالكي اقتصر على
 بالكلام على مثل هذا واسماه باعتار زمانه فكيف
 له زمان خرق فيه الساج وزاد بحر فساد وهاج ولا
 تقط اجابته بصوم فان خرق على الداعي صوم بقل من
 المدعو فالقط له افضل او ياكل الضيف مما قدم له
 بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا بالاكل ويملك الضيف ما
 التقه بوضعه في فمه كما جزم به ابن المقري وللضيف
 احتيا يعلم رضى المضيف به ويجعل له نسيئة وغيره في
 الاملاك ولا يكره النثر في الاصح ويجعل التقاطه ولكن
 تركه اولي وبين للضيف وان لم ياكل ائذ يقول للضيف
 وان يقول المالك لضيفه ولغيره كزوجته وولده
 اذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق

التوبة بين الباقيات ويجوز
ان يكون على ظاهره ويكون مبني
على الغالب انتهى

انه التقى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وذكر في شرح المنهاج وغيره
مسائل مهمة تتعلق بهذا الفصل لا بأس بمراجعتها واسمها علم
فصل في القسم والنذور والقسم بفتح القاف وسكون
السين مصدر قسمت الشيء وامام بالكسر والقسم بالقسم
بفتح القاف والسين اليامين والنذور هو الخروج عن الطاعة
وبحسب القسم لزوجتين او زوجات ولو كن اما فلا مدخل
لما غير زوجات فيه وان كن متولدات قال تعالى فان
ختمن ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم وقد
شرح في القسم الاول وهو القسم بقوله **والنذوبة في القسم**
في الميت بين الزوجين والزوجات الحرائر واليه
على الزوج بما اوهم من عدم كرمه وحسنه ورثه وقدره
واحكامه المقصود الاصل الوطني ولا يحل التوبة
بينهما او بينهما في التمتع بوطي وغيره لكنهما تن وخرج
بقولنا الحائرا ما لو كان تحت حرة وامة فللمرة ليكفان
وللامة ليلة لميت فيه مرسل واذا اقام بالزوجة
نذور وان لم يحصل به ان كمنونه بان خرجت عن
زوجها كان خرجت من سكنه بغير اذنه او لم تفتح له
الباب ليدخل او لم تكنه من نفسه لا تتحقق فيما كما لا تتحقق
فيقة وللزوج اعراض عن زوجاته بان لا يبيت غدا
في كسب من كواحدة ليس تحت غيرها وله الاعراض
فنه ويسن ان لا يطلوا وادنى درجاتها ان لا يخلوا
لاربع ليال عن ليلة اعتبار ابن له اربع زوجات
الاو له ان يدور عليهن بمكنهن وليس له ان يدور

واولاده القم كخلفا بقتلاف
اهل الدف فيعتبر في خف كل حقة
عادته الفالبة كما قاله ابن الرقة
واضحا العجب خلافا للمرضي حيث
بما يغرب الشمس وطلوعها

کلی

وخوف الهب والحريق ثم ان طال مكنه عرفا قضي من نوبة
 المدخول عليها مثل مكنه لان حق الادمي لا سقط بالغدر
 فان لم يطل مكنه لم يقض لقلته ويأتم من تعدي بالمدخول
 وان لم يطل مكنه ولو جامع من دخل عليها في نوبة غيرها
 عصى وان قصر الزمن وكان له ضرر قال الامام واللائي
 بالتحقيق القطع بان الجماع لا يوصف بالتحريم ويصرف
 التحريم الى ايقاع المعصية لا الى ما وقت به المعصية
 وحاصله ان تحريم الجماع لا لقنه بل لخرجه ويقضي
 المدة دون الجماع لان قصره ومحل وجوب القضاء
 اذا اقيمت المظلومية في نكاحه فلو ماتت المظلومية
 فلا قضاء للحلوا الحق للباقيات ولو فارق المظلومة بعد
 القضاء اما من عماد قسمه النهار فليله كنهار غيره وهما
 كليل غيره في جميع ما تقدم هذا كله في المقيم **مسألة** اذا
 فماد قسمه وقت ترو له ليل كان نهارا قليلا كان
 او كثيرا قاله في الروضة **مسألة** اقل نوب
 القم لمقيم عمله نهارا ليله ولا يجوز تعويض لما فيه من
 تنويع العيش وعرضه اجز الليل والليله وبعض
 اخري واما طوافه صلى الله عليه وسلم على نائبة ليله
 واحدة فمحمول على رضا من اما لك ان تقدم حكمه واما
 من عماد قسمه النهار كالحائض فظاهر كلامهم انه لا يجوز
 تعويضه كتعويض الليل من نوب ليله وهو الظاهر ويحتمل
 انه يجوز له نوبة الضبط والاقتصار على الليله افضل
 من الزيادة عليها بخلاف رضا من وان تفرق في البلاد

هذه نوبة برقيته
 ١٦١٣
 ١٦١٤
 ١٦١٥
 ١٦١٦
 ١٦١٧
 ١٦١٨
 ١٦١٩
 ١٦٢٠
 ١٦٢١
 ١٦٢٢
 ١٦٢٣
 ١٦٢٤
 ١٦٢٥
 ١٦٢٦
 ١٦٢٧
 ١٦٢٨
 ١٦٢٩
 ١٦٣٠

وله بعد طلاق المظلومة
 بها فلا قضاء سواها
 امر انتهى

في نوبة برقيته
 ١٦١٣
 ١٦١٤
 ١٦١٥
 ١٦١٦
 ١٦١٧
 ١٦١٨
 ١٦١٩
 ١٦٢٠
 ١٦٢١
 ١٦٢٢
 ١٦٢٣
 ١٦٢٤
 ١٦٢٥
 ١٦٢٦
 ١٦٢٧
 ١٦٢٨
 ١٦٢٩
 ١٦٣٠

ليلا



ليلا يودي الى الاجرة والايحاش للباقيات بطول المقام
 عند الضرورة وقد يوت في المدة الطويلة فيفتحق حقها
 تحت القرعة للابتداء بواحدة منهن عند عدم رضا
 تحتها من الترجيح مع استوائهن في الحق فيبدأ بمن خرجت
 قرعتها فاذا مضت بغير اقترح بين الباقيات ثم بين
 الاخرتين فاذا امت النوبة راعي الترتيب ولا حاجة الى
 اعادة القرعة بخلاف ما لو بدأ بالقرعة فانه يقع بين
 الباقيات فاذا امت النوبة اقترح للابتداء **واذا اراد**
الزوج التفريق لقلته ولو سفر اقصير حصر عليه ان يصح
 بعضهن دون بعض ولو بقرعة فان سافر بعضهن
 ولو بقرعة قضي للمختلفات ولو نقل بعضهن بنفيه
 وبعضهن بوكيله قضي لمن مع الوكيل ولا يجوز ان يترك
 بل ينقل من او يطلع من لما في ذلك من قطع الطمانين
 من الوقوع فاشبه الايلا بخلاف ما لو وقع من المدخول
 اليهن وهو حاضر لانه لا ينقطع رجاءهن وفيه باح
 الاسفار الطويلة وهو حاضر لا ينقطع رجاءهن وفيه
 باح الاسفار الطويلة او القصيرة المباحة اذا اراد
 استحباب بعضهن **اقترح بعضهن** وجوبا كما اقتضاه
 اراد الروضة واصلا عند تنازعهن **ويخرج بالتي**
يخرج عليها اسم القرعة لما روي النخعيان انه صلى
 الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر اقترح بين نائبة
 فائت من خرج سهمها خرج بها معه وسواء كان ذلك في
 يومها او يوم غيرها واذا خرجت القرعة لصاحبة

ويجب عليها السفر بطلبه كركوب
 بحملته فيه السلامة ان امن
 الطريق والمقصد والمستراح



النوبة لا تدخل تحتها واذا اخذت النوبة لواحدة فليس له
 الخروج غيرها وله تركها ولو تاف بواحدة او اكثر منه
 غير قرعة نفقي وقضى فان رخصت بواحدة جاز بلا
 قرعة وسقط القضاء وان الرجوع قبل سفره قال الماوردي
 وكذا بعده بالمجاورة ومما افاد القصر ان يصل اليها واذا
 تاف بالقرعة لا يقضي للزوجات المتخلفات مدة سفره
 انه لم يتعد والمعنى فيه ان المتصححة وان فازت بحجة
 فقد حقرت بقاب النوبة وشقته ما يقابل ذلك والمتخلفة
 وان فازت حظا من الزوج فقد تفرقت بالراحة والقامة
 فتقابل الامران فاستويا وخارج بالاسفار المباحة غيرها
 فليس له ان يتصحح في بعضهن بقعة ولا يغيرها
 فان فعل عصى وزمه القضاء للمتخلفات وخارج بالارواح
 المتافله ان تصحح بعضهن بغير قرعة فان وصل
 المقصد وصار متيقنا فمضى مدة الإقامة لزوجته من حكم
 السفر هذا ان ساكن المصحوبة اما اذا اعتزلها مدة الرجوع
 لا يقضي مدة الذهاب **تنبيه** من وهبت من
 الزوجات حظا من الثمن لعلم بلتم الزوج الرضى بذلك
 لا تلك اسقاط حقه من الاستمتاع فان رضى بالهبة
 وهبت لمعية منهن بات عندها اليتمها كما فعل كل
 الله عليه السلام لما وهبت مودة لالة نوتة لعائشة رضي
 الله عنها وكتب للباقيات يتحصن الله تعالى عنهما وان وهبت للزوج فقط كان له التمتع
 نفق المدة من حين كتابته في احد **لو** وهبت له ولبعض الزوجات اوله ولجميعهم ذلك
 وجهين صوبه البلقيني انتهى

وفيها فافترس وانما في
 النوبة

تنبيه المريد بالاقامة ما رقي باب
 القصر فلو اقام في مقصده او
 غيره بلائنه وزاد علامة المباشرة
 قضي الزاير فلو اقام حاجة يتوقعها
 كل وقت فلا يقضي الي ان يقضي ثمانية
 عشر يوما كما جزم به في المنوارة ولو
 استحب واحدة بقرعة ثم نوب
 الإقامة وكتب للباقيات يتحصن
 نفق المدة من حين كتابته في احد
 وجهين صوبه البلقيني انتهى

الروس كما يجنبه بعض المتأخرين ولا يجوز للواهة ان
 تأخذ على المسامحة بحقلا عوضا لمن الزوج وان الضرر
 له ليس تعين ولا مستغنى لان مقام الزوج عندها ليس
 بمنفعة ملكية عليه وقد استنبط السككي من هذه المسئلة
 ومن خلع الاجنبي جواز التزول عن الوطائف والذرية
 عليه رايه ان اخذ العون من فيه جاز واحده حلال ولا
 اسقاط الحق لا يتعلق حق المتزول له بل يبقى الامر في ذلك
 الاناطة الوطيفة بفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا وتسط
 ذلك وهذه مسئلة كثيرة الوقوع فاستفدها وللواهة
 الرجوع متى شئت فاذا رجعت خرج فوراً ولا ترجع في
 المأوى قبل العلم بالرجوع وان قات الزوج في نوبة
 واحدة عند غيرها ثم ادعى لها وهبت حقا وانكرت
 لم يقبل قوله البينة **واذا تزوج** حرا وعبد ودام
 نكاحه **حديث** ولو معاودة بعد البتونة **خصتها**
 وجوبا **سبع** لئلا متوالية بلا قضاء للباقيات **ان**
كانت ثلث على خلقها او زلات بغير وطئ **وشلات**
 لئلا متوالية بلا قضاء للباقيات **ان كانت ثلثا** لجز
 ابن حبان في صحيحه سبع للثلاث للثب والمعنى
 في ذلك زوال العترة منها ولهذا سوي بين الحرة والامة
 ان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة
 العتة والاملا وزيد للثلاث لان حياها اكثر والحكمة في
 الثلاث فاسع ان الثلاث مغتفرة في الشبع والسبع
 عدد ايام الدنيا وما زاد عليها نكران فان فرق ذلك

لم يجب ان الحقة لا تقول بالفرق واتانق وقضى الفرق
 للاختلاف **تدبر** دخل في النبي المذموم من كانت
 نبوتها نوطي خلال واحكام او وطى بيته وخرج بها
 من حضرت نبوتها بر من او ونبه او نحو ذلك وبين
 تحير النبي بين ثلاث بلا قضا وبين سبع بقضا
 كما فعل صلى الله عليه وسلم بام كلمة رضي الله تعالى عنها
 حيث قال لها ان شئت سعت عندك وسعت عند من
 وان شئت ثلثت عندك ودرت الي بالقسم الاول بلا
 قضا والا لقال وثلثت عند من كما قال وسعت عند من
 ولا يتخلف سبب ذلك عن الخروج للجماعات وسائر اعمال
 البر كعبادة الرحمن وتيسير الحوائج مدة الزفاف الا
 لئلا يتخلف وجوباً تقرباً للواجب وهذا ما حرم
 عليه النجاس وان خالف فيه بعض المتأخرين واما
 ليلا القسم فتح التوبة يمين في الخروج وعدمه
 فاما ان يخرج في ليلة الجمع او لا يخرج اصلاً فان
 ليلة بعضهن بالخروج انهم لم يشرع في القسم الثاني
 وهو ان تقول له **واذا خاف الزوج نشوز المرأة**
 بان ظهرت امارات نشوزها فعلا كان يحرم منها ان
 وعيوباً بعد لطف وطلاقة وجهه او قولاً كان
 يحبه بكلام حسن بعد ان كان بلين **وعظم** احتكاماً
 لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن
 كان يقول لها اتقي الله في الحق الواجب لعلك
 واجدري العقوبة بلا هي ولا ضرب ويبين لها ان

تدبر في النبي المذموم من كانت نبوتها نوطي خلال واحكام او وطى بيته وخرج بها من حضرت نبوتها بر من او ونبه او نحو ذلك وبين تحير النبي بين ثلاث بلا قضا وبين سبع بقضا كما فعل صلى الله عليه وسلم بام كلمة رضي الله تعالى عنها حيث قال لها ان شئت سعت عندك وسعت عند من وان شئت ثلثت عندك ودرت الي بالقسم الاول بلا قضا والا لقال وثلثت عند من كما قال وسعت عند من ولا يتخلف سبب ذلك عن الخروج للجماعات وسائر اعمال البر كعبادة الرحمن وتيسير الحوائج مدة الزفاف الا لئلا يتخلف وجوباً تقرباً للواجب وهذا ما حرم عليه النجاس وان خالف فيه بعض المتأخرين واما ليلا القسم فتح التوبة يمين في الخروج وعدمه فاما ان يخرج في ليلة الجمع او لا يخرج اصلاً فان ليلة بعضهن بالخروج انهم لم يشرع في القسم الثاني وهو ان تقول له

النشوز سقط الثقة والقسم فلعل ان يبدي عندها او
 تقوب عما وقع منها بغير عذر وحسن ان يذكر لها ما في
 المحرمات من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة
 هاجرة فرائس زوجها لغيره الملائكة حتى تصبح وفي
 الترمذي عن ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ايا امرأة باتت وزوجها رضاً عنها دخلت الجنة **فان**
ات مع وعظها **النشوز** **ههنا** في المصحح اي يجوز
 له ذلك لظاهر الآية وان في الهرايز اظهرا في تاديب
 النساء والمراد ان يهرقها فلا يضا جمها فيه وخرج
 بالهرمان في المصحح الهرايز بالعلم ولا يجوز الهريه
 الزوجه ولا غيرها فوق ثلاثة ايام ويجوز فيها
 للحديث الصحيح لا يحل لرجل ان يهرق اخاه فوق ثلاثة ايام
 وفي سنن ابي داود عن عمر بن الخطاب فوق ثلاث فوات
 دخل النار فحمل الاذرع وغيره التحريم على ما اذا
 قصد بهجرها ردها لحظ بقية فان قصد به ردها
 عن المعصية واصلاح دينها فلا تحتم وهذا ما حرم
 من قولهم يجوزهم المستدع والفاسق ونحوها وموسى
 بهجر صلاح دين المهاجر والمهجور وعليه يحل هجره
 صلى الله عليه وسلم العجابه عن كلامهم ولذا هم المتكلم
 بعضهم بعضاً **فان قامت عليه** اي اصررت على
 النشوز بعد الهجر المرتبط بالوعظ **ههنا** ضرباً غير مبرح
 لظاهر الآية فتعديرها واللاتي تخافون نشوزهن
 فعظوهن فان نشزت فاهجوهن في المصاحح هـ

تدبر في النبي المذموم من كانت نبوتها نوطي خلال واحكام او وطى بيته وخرج بها من حضرت نبوتها بر من او ونبه او نحو ذلك وبين تحير النبي بين ثلاث بلا قضا وبين سبع بقضا كما فعل صلى الله عليه وسلم بام كلمة رضي الله تعالى عنها حيث قال لها ان شئت سعت عندك وسعت عند من وان شئت ثلثت عندك ودرت الي بالقسم الاول بلا قضا والا لقال وثلثت عند من كما قال وسعت عند من ولا يتخلف سبب ذلك عن الخروج للجماعات وسائر اعمال البر كعبادة الرحمن وتيسير الحوائج مدة الزفاف الا لئلا يتخلف وجوباً تقرباً للواجب وهذا ما حرم عليه النجاس وان خالف فيه بعض المتأخرين واما ليلا القسم فتح التوبة يمين في الخروج وعدمه فاما ان يخرج في ليلة الجمع او لا يخرج اصلاً فان ليلة بعضهن بالخروج انهم لم يشرع في القسم الثاني وهو ان تقول له

واضربوهن والمخوف منها يعني العلم كقوله نغلا فنخاف
 بن موضوعنا او انما **تنبه** ظاهر كلام الم
 انه لا يضرب الا اذا تكسرت النون وهو ما رجحه
 جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صحى
 النووي جواز الضرب وان لم يتكسر النون لظاهره
 الآية وانما يجوز الضرب اذا افاد ضربها في ظنه والا
 فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره وخج بقوله
 غير مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على
 الوجه والمهالك والا فلا يضربها كما صرح به الامام
 وغيره واولي له العفو عن الضرب بغيرك
 بقبضه بخلاف ولي الصبي فالاولي له عدم العفو ان
 ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته
 مصلحة لثقة **ويقتطع بالنور قسم** الواجها
 والنور يحصل بخروج من مثله زوجها بغير اذنه الى
 القاضي لطلب الحق منه والى آلتها الثقة اذا لم
 بها الزوج ولا الى استقضا ان لم يكن زوجها فقيرا
 ولم يفت لها وحصيل ايضا بمنع الزوج من الاجتماع
 ولو بغير الجماع حيث لا عذر لا منعها له منه تدللا ولا
 التمس له ولا ايداه باللسان او غيره بل تأنم به وتحم
 التأديب **وسقط به** ايضا حيث لا عذر **تقف** وتؤا
 كالسكنى والاث التطيف ونحوها فان كان لها عذر
 كان كاستحاضة او كان الزوج عبلا اي كبر الالة
 يضربها وطيه فلا تسقط تقف لعذرها **تنبه**

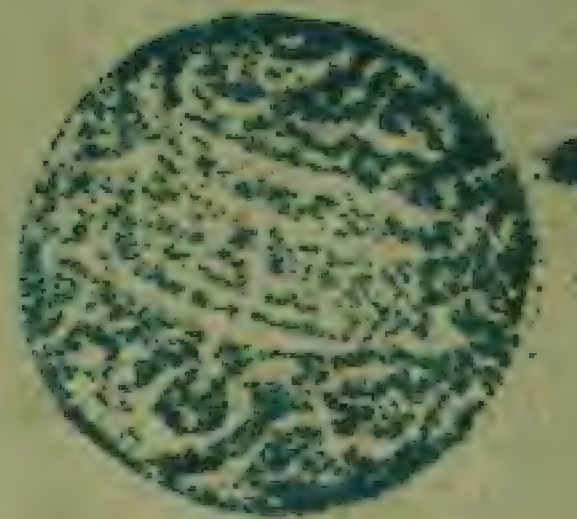
هذا هو الوجه في قوله لا يضربها الا اذا تكسرت النون وهو ما رجحه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صحى النووي جواز الضرب وان لم يتكسر النون لظاهره الآية وانما يجوز الضرب اذا افاد ضربها في ظنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره وخج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمهالك والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره واولي له العفو عن الضرب بغيرك بقبضه بخلاف ولي الصبي فالاولي له عدم العفو ان ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لثقة ويقتطع بالنور قسم الواجها والنور يحصل بخروج من مثله زوجها بغير اذنه الى القاضي لطلب الحق منه والى آلتها الثقة اذا لم بها الزوج ولا الى استقضا ان لم يكن زوجها فقيرا ولم يفت لها وحصيل ايضا بمنع الزوج من الاجتماع ولو بغير الجماع حيث لا عذر لا منعها له منه تدللا ولا التمس له ولا ايداه باللسان او غيره بل تأنم به وتحم التأديب وسقط به ايضا حيث لا عذر تقف وتؤا كالسكنى والاث التطيف ونحوها فان كان لها عذر كان كاستحاضة او كان الزوج عبلا اي كبر الالة يضربها وطيه فلا تسقط تقف لعذرها تنبه

قضية

قضية اطلاق المم كغيره تناوله نشوز بعض اليوم وهو
 الاصح ومرادهم بالسقوط هنا مع الوجوب لا سقوط
 ما وجب حتي لو نشزت قبل الفجر وطلع الفجر وهي ناشزة
 فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط قهرع الفجر
 وسكت المصنف عن سقوط الكسوة والكسوة تابعة
 للثقة يجب بوجوبها وسقط بسقوطها وباتى تحريم
 ذلك في فصل ثقة الزوجة ان شاء الله نغلا **تنبه**
 لومع الزوج زوجته حقا لها كتم وثقة الزمة
 القاضي بوقيته اذا طلبته لغيرها عنه فان اصاب
 خلقه واذاها بضرب او غيره بلا سبب لها من زك
 ولا يعزبه فان عاد اليه وطلبت تقزيره من القاضي
 عززه بما يليق به لتعديده عليها وانما لم يعزبه في الم
 الاولي وان كان القياس جوازها اذا طلبته لان اصابة
 المخلق تدبر بين الزوجين والعاد والتفريق عليها يوث
 وحسن بينهما فيقتصر او لا على التفرق لئلا يخل الحال بقتيم
 بينهما فان عاد عززه وان قال كل من الزوجين ان
 صاحبه منع عليه يعرف القاضي الحال الواقع منها
 ثقة بخبرها ويكون الثقة جارا لهما فان عدم
 استكثما بحسب ثقة يتعرف حالهما ثم ينهي اليه ما يعرف
 فاذا تبين للقاضي الحال منع الظالم منها من عوده
 لظلمه فان استند الشقاق بينهما بعث القاضي
 حكما من اهله وحكما من اهله لتطليع امرها والبعث
 واجب ومن اهلهما مئة وصا وكيلان لهما احكامان

هذا هو الوجه في قوله لا يضربها الا اذا تكسرت النون وهو ما رجحه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صحى النووي جواز الضرب وان لم يتكسر النون لظاهره الآية وانما يجوز الضرب اذا افاد ضربها في ظنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره وخج بقوله غير مبرح المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمهالك والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره واولي له العفو عن الضرب بغيرك بقبضه بخلاف ولي الصبي فالاولي له عدم العفو ان ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لثقة ويقتطع بالنور قسم الواجها والنور يحصل بخروج من مثله زوجها بغير اذنه الى القاضي لطلب الحق منه والى آلتها الثقة اذا لم بها الزوج ولا الى استقضا ان لم يكن زوجها فقيرا ولم يفت لها وحصيل ايضا بمنع الزوج من الاجتماع ولو بغير الجماع حيث لا عذر لا منعها له منه تدللا ولا التمس له ولا ايداه باللسان او غيره بل تأنم به وتحم التأديب وسقط به ايضا حيث لا عذر تقف وتؤا كالسكنى والاث التطيف ونحوها فان كان لها عذر كان كاستحاضة او كان الزوج عبلا اي كبر الالة يضربها وطيه فلا تسقط تقف لعذرها تنبه

في اهلهما مئة وصا وكيلان لهما احكامان



من جهة الحاكم في كل صوحه بطلاق او خلع وتوكل هي
 حكما بندل عوض وفتول طلاق به ويعرفا بينهما ان
 رايه صوابا وتترط فيها اسلام وحرية وعدالة وهذا
 الا المقصود من بعثها له وانما الشرط فيها ذلك مع انها
 وكلان لتعلق وكالتها بنظر الحاكم كما في امته ويسن
 كونها ذكرا فان اختلف رايها بعث القاضي اثنين
 غيرها حتى يجمعوا على شيء فان لم يجمعوا من الزوجان بيعت
 الحاكم ولم يبق على شيء ادب الحاكم الظالم منهما واستوفى
 للمظلوم حقه **فصل في الخلع وهو لغة متق**
 من خلع الثوب ان كل امرئ الزوجين لباسا اخر قال الله
 تعالى من لباسكم وانتم لباسهن فكانه بفارقة الآخر
 ترك لباسه وتركها فترقة بين الزوجين ولو بلفظه
 مفاداة عوض مقصود راجع لجهة الزوج فتقول المم
والخلع خايز على عوض معلوم يعقيد بما ذكره في
 مقصود الخلع بدم ونحوه فانه رجعي واما له ودخل
 راجع لجهة الزوج ووقع العوض للزوج ولستده وما
 لو خالعت بما ثبت لها من قودا وغيره وخرج به ما
 لو علق الطلاق بالبراة مما لها على غيره فيخرج رجعا
 وخرج معلوم العوض المجهول كنوب غير معين فيقع
 بآياتها المثل والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى
 فان طين لكم من شيء منه نفقا فكلوه هنيئا مريئا والامر
 ببيع خب الخاري في امارة ثابت بن قيس بقوله اقبل
 الحبيبة وطلقها بطلاقه وهو اول خلع ووقع في الاسلام

هذا هو الخلع وهو ما اذا طلق امرأته بطلاق او خلع وتوكل هي

والخلع خايز على عوض معلوم يعقيد بما ذكره في

والخلع خايز على عوض معلوم يعقيد بما ذكره في

واللعني

واللعني فيه انه لا يجوز ان يملك الزوج الاستغفار بالبيع
 بعوض جان ان يزيل الملك بعوض كالشرا وبيع والكل
 كالشرا والخلع كالبيع وايضا فيه دفع الضرر عن المرأة
 غالبا ولكنه مكره لما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلق
 الشئ لقوله صلى الله عليه وسلم انما طلاق الله تعالى
 الطلاق قال في التنبية لا في حالتين ان يخافا او لهما
 ان لا يقيما حدود الله الثانية ان يخلف بالطلاق التلا
 على فعل شيء لا بد له منه فيخلعه ثم يفعل الامر المحلوف عليه
 وذكر شيخنا في شرحه صور اخرى لا تراها فيها من ارادها

الاولي

فليراجع واركان الخلع خمسة ملزم للعوض وبيع
 وعوض وصيغة وزوج وشرط وفيه صحة طلاق
 من بعد ومحو عليه بفسخ ويدفع العوض للمالك امرها
 من بعد وفي وشرط في الملزم قابلا كان او ملتمسا
 اطلاق بصرف مالي فلو اختلعت امته ولو مكاتبه بلا
 اذن سيدها بعين من مال او غيره بائت به ومثل في
 ذمتها او يدين فبالدين تبين ثم ما ثبت في ذمتها انما
 تطالب به بعد العتق واليسار وان اختلعت باذنه
 فان اطلقها اذن وجب مهر مثل في كسها وبيعها
 من مال تجارة وان قدر لها دين في ذمتها بعلق المقد
 بذلك ايضا وان عين لها عينا من ماله فبعت ولو
 اختلعت بمحور بفسخ طلقت رجعا فلما ذكر المان
 او مرضية من مرض موت صح وحسب من الثلث رايا على امر
 مثل **وتلك المرأة المختلعة به نفقا** الى بعضه الذي

هذا هو الخلع وهو ما اذا طلق امرأته بطلاق او خلع وتوكل هي

لو قال ان ابراهيمي فانت
 طالت فابراة برارة قاسدة
 فقال لا انت طالت ظاننا صحة
 البراة فلا وقع اذا طابق
 التطلق التعليل في عدد
 الطلقات مثلا والابان
 خالفه كان قال انت طالت
 ثلاثا وقع ما وقعته انتهى

استخلصته بالموطن **ولا رجعة له عليه** في العدة انقطاع
 سلطنته بالبينونة المانعة من تسلطه عليه على بعض
الاحتجاج لي يعتقد **جديد** عليها باركانه وشروطه المتكثرة
 بينها في موضعها ويصح عموم الخلع فلا جناح عليهما
 فيما اقتدت به ولو قال ان ابراهيمي من صد اكد او
 من دينك فانت طالق فابراة وهي جاهلة بعد
 لم تطلق لان ابراهيمي لم يوجد ما علق عليه الطلاق
 ولو خالف على ما في كفا ولم يكن فيه شيء وقع باينا
 بهر المثل على الاصح في ان وايد وشروط الصفة ابراهيمي
 في البيع على ما ياتي ولكن لا يضر هنا تحلل عالما
 بغيره كان قال انت طالت ما مر في البيع على ما ياتي
 ثلاثا وقع ما وقعته انتهى كلام يروى لفظ الخلع صريح في الطلاق فلا يحتاج اوجاه
 اما لو قال للسبيبة ان ابراهيمي معه لنية لانه تكرر على كل حمل الشئ وهذا ما عليه
 من كذا فانت طالت فابراة جري عليه في المنهاج تبع للبغوي وغيره وفي كفاية قيا
 فلا طلاق ولا برارة ان السبيبة في الطلاق وهذا ما يضر عليه في مواضع في الامم ه على سبيبة
 لا يصح ابراهيمي اما لو علق على والاصح كما في الروضة ان الخلع والمفادات ان ذلك
 مشيها فانت تطلق رجعتا معا المال وهما صريحان في الطلاق ان ذكره شعير
 واما لو قال ان ابراهيمي بالبينونة والافكان بيان **ويحوز الخلع في الطلاق**
 طلقك فابراة برارة صحيحة الذي جامع فيه لانه لا يلحقه ندم بظهور العمل لانه كان
 نفذت وايلزمه الطلاق وان باخذ العوض ومنه يعلم جوازها في طهر لم يجامع فيه
 طلق كان رجعتا او برارة فابراة من باب اولى **ويحوز ايضا في الحيض** لانها الفدا
 سدة فطلق طامعا في صحة الخلاصه رضيت لنفسه بتطويل العدة **والالحق**
 البراة فلا انتهى انتهى **المختلعة** في عدة طلاق بلفظ صريح او كناية وانه
 الايلا ولا ظن ولا صبر ورأى اجنبية بافتدا بعضه

وضع

وخرج بقيد المختلعة الرجعة فيلحقها الطلاق لا انقضاء
 العدة لبقا لطلقة عليها اذ هي كالزوجته في حقوق
 الطلاق والايلا والظهار واللعان والميراث وغيره
تقنة لو ادعت خلعاً فانكر الزوج صدق
 بيمينه اذ الاصل عدمه فان اقامت بينة رجلين
 عمل بها وامال لانه يندر الا ان يعود ويقترف بالخلع
 فانكرت بان قالت لم تطلقني او طلقني مجانا بات
 بقوله ولا عوض عليها اذ الاصل عدمه فتختلف عليه
 ولها نفقة العدة فان اقام بينة به او شاهداً او
 حلف معه ثبت المال كما قاله في البيان وكذا لو
 اعترفت بعد يمينها ما ادعاه قاله الماوردي ولو
 اختلفا في عدة طلاق كقولها ما لك ثلاث طلاقاً
 بالثلاثة فاجبتني فقال واحدة بالثلاثة فاجبتك او
 في صفة عوضه كدراهم ودنانير او صجاج ومكرم سوا
 اختلفا في التلفظ بذلك ام في ارادته كان خالع عملاً باقراره وتختلف اهلها
 بالثلاثة وقال اردنا دنانير فقالت بل دراهم او قدره انه طلقها ثلاثاً وحسينه له
 كقوله خالعتك بانيق فقالت بمانية ولا بينة لوجه ثلث الالف ثم رجع ان او قهر
 منها ولكل منها بينة وتعارضتا خالفاً كالمستبايعين وقال ما طلقها قبل ولم يطار
 في كيفية الحلف ومن يبداهه ويحيي بينونته اكر الفصل استحق الالف هـ م
 مما ادعاه لانه المراد فان كان لاحدها بينة عمل بها
 ولو خالع بالثلاثة وثلاثين نوعاً من نوعين بالبلد
 لزمها الحاقا للثبوت بالمعقود فان لم ينو بائناً حمل على تنبيه علم ما ضبط سابل البائنة
 الغالب ان كان والا ان صهر المثل **فصل** في

لو قال ما لك ثلاث طلاقاً بالثلاثة فاجبتني فقال واحدة بالثلاثة فاجبتك او
 في صفة عوضه كدراهم ودنانير او صجاج ومكرم سوا
 اختلفا في التلفظ بذلك ام في ارادته كان خالع عملاً باقراره وتختلف اهلها
 بالثلاثة وقال اردنا دنانير فقالت بل دراهم او قدره انه طلقها ثلاثاً وحسينه له
 كقوله خالعتك بانيق فقالت بمانية ولا بينة لوجه ثلث الالف ثم رجع ان او قهر
 منها ولكل منها بينة وتعارضتا خالفاً كالمستبايعين وقال ما طلقها قبل ولم يطار
 في كيفية الحلف ومن يبداهه ويحيي بينونته اكر الفصل استحق الالف هـ م
 مما ادعاه لانه المراد فان كان لاحدها بينة عمل بها
 ولو خالع بالثلاثة وثلاثين نوعاً من نوعين بالبلد
 لزمها الحاقا للثبوت بالمعقود فان لم ينو بائناً حمل على تنبيه علم ما ضبط سابل البائنة

الطلاق وهو لغة حل البند وشرعا عقد النكاح بلفظ الطلاق
 وكونه وعرفه النووي في تهذيبه بأنه تصرف مملوك للزوج
 بحديثه بلا سبب فيقطع النكاح والاصل فيه قبل الإجماع قوله
 تعالى الطلاق من كان فامساك معروف أو تريح باحسان
 والثقة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس في من الحلال إلا بغير
 إلا الله تعالى من الطلاق وأركانه حصة صيغة ومحل ولاية
 وقصد ومطلق وشرط في المطلق ولو بالتقليد تكلف
 فلا يصح من غير مكلف لحرف رفع القلم عن ثلاث إلا الشكران
 فيصح منه مع أنه غير مكلف كما تكلف في الروضة عن
 أصحابنا وغيرهم في كذا الأصول تغلطا عليه ولحقار
 فلا يصح من مكره وإن لم يورث طلاق خيرا طلاق في
 اغلاق أي أكره وشرط الإكراه قد مر مكره بكر الشرا
 على تحقيق ما هدد به بولاية أو تغلب على حلال طلاقا
 وغير مكره بفتح الراء من دفعه يرب وغيره وظنه أنه إن
 امتنع حتى ما هدد به وتحصل الإكراه على كل نحو
 بخوف وكسب شديد أو نحو ذلك بحسب شرع المصنف
 في الركن الثاني وهو الصيغة بقوله **والطلاق**
ضربان فقط **ضريح** وهو ما لا يحتل ظاهره غير الطلاق
 فلا يحتاج إليه لا يقع الطلاق كما يأتي ولو قال لم
 أنوبه الطلاق لم يقبل وحكي خطائي فيه الإجماع
وكناية وهي ما يحتل الطلاق وغيره فيحتاج إلى
 نية لا يتابعه كما يأتي فاحصر الطلاق في هذين
 القسمين وما وقع للذي يري في قوله لنا طلاق يقع

السكران هو من شرب الخمر بما
 استمر به من شرب أو دواءه

بلا صريح وكناية وصورة باعتراف الزوجين بقوله
 حالة العقد هو على وجه ضعيف والصحيح في الروضة
 أنها فرقة فصح **تنبيه** أفهم كلام المصنف أنه لا يقع
 طلاق بنية من غير لفظ وهو كذلك ولا يخفى كذا أنه
 بكلمة الطلاق إذا لم يرفع صوته بقدر ما يسمع نفسه
 مع اعتدال سمعه وعدم المانع لأن هذا ليس بكلام
ق **فالصريح** **لأنه الفاظ** فقط كما قاله الأصحاب **الطلاق**
 أي ما انتفى منه لا يشترط فيه لغة وعرفا **وكذا الفراق**
والسراح يقع التين أي ما انتفى منها على المشهور فيهما
 لورودهما في القراءة في القرآن بمعناه وأمثلته المتق
 من الطلاق كطلقك وانت طالق وبما مطلقة
 وبما طالق وانت طلاق والطلاق فليسا بصريحين
 بل كنايةان لأن المصادرا لما يستعمل في الإيمان تؤسقا
 ويقاس بأدرك فارقك وسرحك فهما صريحان وكذا
 أنت فاق وسراح والسراح كنايةان **وقد** لو قال
 أنت طالق من وثاق أو من العمل أو سرحك كذا
 كان كناية إن قصد أن يأتي بهذه الزيادة قبل فراغه
 من الحلف والافصح ويحري ذلك فمن يكلف بالطلاق
 من ذراعه أو فريه أو رايه أو نحو ذلك ولو أتى بالتأني
 المشاة من فوق بدلا لما كان يقول أنت تالق كان ومن التنايات على الحلال وإذا
 كناية كما قاله بعض المتأخرين سواء كانت لغته كذلك قال على الشافعي ولم ينبو طلاقا فلا
 أم ٢ ولو قال أنت السليم طو الق لم يطلق منه زوجته طلاق وتجب الفساقه وإن نفاه
 أن لم ينبو طلاقا بناء على الإجماع من أن التكلم لا يدخل في طلاق ولا كفارة

هذه اللفاظ المذكورة من صرحا وكناية
 فصح بالمسلمين والمغيبين فإما كان غيبا
 فصح وإن كان كناية غيبا فإما

كلامه وترجمة لفظ الطلاق بالجملة صريح لشبهة استعمال
في معناها عند اهلها دون ترجمة الفراق والراح فانها
كناية كما هي في اصل الروضة للاختلاف في صراحتهما
بالعربية وضعتنا بالترجمة **ولا يفتقر** وقوع الطلاق
بصره **لا النسبة** اجماعا في المذهب عليه فانه بشرط
في حقه النسبة ان نواه وقع على الاصح والافلا والوكيل
في الطلاق بشرط في حقه اذا طلق عن موكله بالفتح
النسبة ان كان لوكله زوجة اخري كما رجحه في الحاوي
لتردده بين زوجتين فلا بد من تبيين المجل
القابل للطلاق من اهله انتهى والظاهر انه لا بشرط
فان **فت** كيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى نسبة
بخلاف الكناية مع انه بشرط قصد لفظ الطلاق
لمعناه ولا يكفي قصد عرف الطلاق من غير قصد
اللفظ لمعناه **اجيب** بان كلام الصريح والكناية
بشرط فيه قصد اللفظ لمعناه والصريح لا يحتاج الى
قصد الاتباع بخلاف الكناية فلا بد فيها من ذلك
فروع قوله الطلاق لازم لي او واجب علي صريح
بخلاف قوله فرض علي للعرف في ذلك ولو قال علي الطلاق
وسكت ففي البحر عن المزي انه كناية وقال الصمعي
انه صريح قال الزركشي وهو الحق في هذا الزم ان
في معنى النطق وهذا هو الظاهر وقوله لها طلقك
الله وتفرجه ابركان الله وامته اعتقك الله صريح في
الطلاق والبراء والعق ان لا يطلق الله ولا يبري

سيلة عن الدبري بالمعنى
لو قال لزوج امته وكلتاك في
اعتاقها وقال لا اتحرره ونوكي
مع الطلاق وقعا معا محكان
علا بقول الشافعي باستعمال
اللفظ في حقيقته وبجازه
فليتأمل على القاعدة وهي
ما كان صريحا في بابه ووجه
نفاد في موضوعه لا يكون
صريحا في غيره ولا كناية فيه

يعتق

ولا يعتق الا والزوجة طالق والفتيم بري والامه معتقة
بخلاف ما لو قال يا عكن الله واقالك الله فانه كناية
ان الصبي هنا فقيه لا تتلا لها بالمقصود بخلاف
صحتي السج والاقالة **والكناية كل لفظ احتمل**
الطلاق وغيره بخالف هذا قول البغوي في
تهذيبه هي كل لفظ جني عن الفرقة وان دق و
قوله الرافعي هي ما احتمل معنيين فصا عدا وهي في
بعض المعاني اظهر رجوع ذلك كله الى معنى واحد
ويفتقر الى النسبة في وقوع الطلاق بها **لا النسبة**
اجماعا اذا لفظ متردد بين الطلاق وغيره فلام
بد من نسبة تميزها والظاهر كسرة ٢ تعادلت في كسرة
للمصنف رحمه الله تعالى بعضا في بعض النسخ بقوله
مثل **خلية** اي خالية مني وكذا بقدر الجار
والمرور فيما بعده **وانت** **تت** تناء قبل اخيه اي
مقطوعة الوصلة ما حوذة منابت وهو المقطع
تت تنكير النسبة جوزه الفل والاصح هو
مذهب مشيوية انه لا يعمل الا بغير اللام **وانت**
بان من البين وهو الفراق **تت** قوله باني
هو اللغة الفصحى والقليل ما بين **وانت** **حرام** اي
محرم على ممنوعة للفرقة **وانت** **كالمثمة** اي
في التخييم شبه تحريم عليه بالطلاق كتحريم المثة
واعزلي بمعجمة ثم تراخي في عزية بلا روج ولما
اعزلي بالمهملة والزاي قدره المصنف بمعناه كما

ومن الكنايةات قوله لا يعتقك الله
ولا يبري الله ولا يطلق الله ولا يبري

تجديد
١٢٦٠
١٢٦١
١٢٦٢
١٢٦٣
١٢٦٤
١٢٦٥
١٢٦٦
١٢٦٧
١٢٦٨
١٢٦٩
١٢٧٠
١٢٧١
١٢٧٢
١٢٧٣
١٢٧٤
١٢٧٥
١٢٧٦
١٢٧٧
١٢٧٨
١٢٧٩
١٢٨٠
١٢٨١
١٢٨٢
١٢٨٣
١٢٨٤
١٢٨٥
١٢٨٦
١٢٨٧
١٢٨٨
١٢٨٩
١٢٩٠
١٢٩١
١٢٩٢
١٢٩٣
١٢٩٤
١٢٩٥
١٢٩٦
١٢٩٧
١٢٩٨
١٢٩٩
١٣٠٠
١٣٠١
١٣٠٢
١٣٠٣
١٣٠٤
١٣٠٥
١٣٠٦
١٣٠٧
١٣٠٨
١٣٠٩
١٣١٠
١٣١١
١٣١٢
١٣١٣
١٣١٤
١٣١٥
١٣١٦
١٣١٧
١٣١٨
١٣١٩
١٣٢٠
١٣٢١
١٣٢٢
١٣٢٣
١٣٢٤
١٣٢٥
١٣٢٦
١٣٢٧
١٣٢٨
١٣٢٩
١٣٣٠
١٣٣١
١٣٣٢
١٣٣٣
١٣٣٤
١٣٣٥
١٣٣٦
١٣٣٧
١٣٣٨
١٣٣٩
١٣٤٠
١٣٤١
١٣٤٢
١٣٤٣
١٣٤٤
١٣٤٥
١٣٤٦
١٣٤٧
١٣٤٨
١٣٤٩
١٣٥٠
١٣٥١
١٣٥٢
١٣٥٣
١٣٥٤
١٣٥٥
١٣٥٦
١٣٥٧
١٣٥٨
١٣٥٩
١٣٦٠
١٣٦١
١٣٦٢
١٣٦٣
١٣٦٤
١٣٦٥
١٣٦٦
١٣٦٧
١٣٦٨
١٣٦٩
١٣٧٠
١٣٧١
١٣٧٢
١٣٧٣
١٣٧٤
١٣٧٥
١٣٧٦
١٣٧٧
١٣٧٨
١٣٧٩
١٣٨٠
١٣٨١
١٣٨٢
١٣٨٣
١٣٨٤
١٣٨٥
١٣٨٦
١٣٨٧
١٣٨٨
١٣٨٩
١٣٩٠
١٣٩١
١٣٩٢
١٣٩٣
١٣٩٤
١٣٩٥
١٣٩٦
١٣٩٧
١٣٩٨
١٣٩٩
١٤٠٠
١٤٠١
١٤٠٢
١٤٠٣
١٤٠٤
١٤٠٥
١٤٠٦
١٤٠٧
١٤٠٨
١٤٠٩
١٤١٠
١٤١١
١٤١٢
١٤١٣
١٤١٤
١٤١٥
١٤١٦
١٤١٧
١٤١٨
١٤١٩
١٤٢٠
١٤٢١
١٤٢٢
١٤٢٣
١٤٢٤
١٤٢٥
١٤٢٦
١٤٢٧
١٤٢٨
١٤٢٩
١٤٣٠
١٤٣١
١٤٣٢
١٤٣٣
١٤٣٤
١٤٣٥
١٤٣٦
١٤٣٧
١٤٣٨
١٤٣٩
١٤٤٠
١٤٤١
١٤٤٢
١٤٤٣
١٤٤٤
١٤٤٥
١٤٤٦
١٤٤٧
١٤٤٨
١٤٤٩
١٤٥٠
١٤٥١
١٤٥٢
١٤٥٣
١٤٥٤
١٤٥٥
١٤٥٦
١٤٥٧
١٤٥٨
١٤٥٩
١٤٦٠
١٤٦١
١٤٦٢
١٤٦٣
١٤٦٤
١٤٦٥
١٤٦٦
١٤٦٧
١٤٦٨
١٤٦٩
١٤٧٠
١٤٧١
١٤٧٢
١٤٧٣
١٤٧٤
١٤٧٥
١٤٧٦
١٤٧٧
١٤٧٨
١٤٧٩
١٤٨٠
١٤٨١
١٤٨٢
١٤٨٣
١٤٨٤
١٤٨٥
١٤٨٦
١٤٨٧
١٤٨٨
١٤٨٩
١٤٩٠
١٤٩١
١٤٩٢
١٤٩٣
١٤٩٤
١٤٩٥
١٤٩٦
١٤٩٧
١٤٩٨
١٤٩٩
١٥٠٠
١٥٠١
١٥٠٢
١٥٠٣
١٥٠٤
١٥٠٥
١٥٠٦
١٥٠٧
١٥٠٨
١٥٠٩
١٥١٠
١٥١١
١٥١٢
١٥١٣
١٥١٤
١٥١٥
١٥١٦
١٥١٧
١٥١٨
١٥١٩
١٥٢٠
١٥٢١
١٥٢٢
١٥٢٣
١٥٢٤
١٥٢٥
١٥٢٦
١٥٢٧
١٥٢٨
١٥٢٩
١٥٣٠
١٥٣١
١٥٣٢
١٥٣٣
١٥٣٤
١٥٣٥
١٥٣٦
١٥٣٧
١٥٣٨
١٥٣٩
١٥٤٠
١٥٤١
١٥٤٢
١٥٤٣
١٥٤٤
١٥٤٥
١٥٤٦
١٥٤٧
١٥٤٨
١٥٤٩
١٥٥٠
١٥٥١
١٥٥٢
١٥٥٣
١٥٥٤
١٥٥٥
١٥٥٦
١٥٥٧
١٥٥٨
١٥٥٩
١٥٦٠
١٥٦١
١٥٦٢
١٥٦٣
١٥٦٤
١٥٦٥
١٥٦٦
١٥٦٧
١٥٦٨
١٥٦٩
١٥٧٠
١٥٧١
١٥٧٢
١٥٧٣
١٥٧٤
١٥٧٥
١٥٧٦
١٥٧٧
١٥٧٨
١٥٧٩
١٥٨٠
١٥٨١
١٥٨٢
١٥٨٣
١٥٨٤
١٥٨٥
١٥٨٦
١٥٨٧
١٥٨٨
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨٧٧
١٨٧٨
١٨٧٩
١٨٨٠
١٨٨١
١٨٨٢
١٨٨٣
١٨٨٤
١٨٨٥
١٨٨٦
١٨٨٧
١٨٨٨
١٨٨٩
١٨٩٠
١٨٩١
١٨٩٢
١٨٩٣
١٨٩٤
١٨٩٥
١٨٩٦
١٨٩٧
١٨٩٨
١٨٩٩
١٩٠٠
١٩٠١
١٩٠٢
١٩٠٣
١٩٠٤
١٩٠٥
١٩٠٦
١٩٠٧
١٩٠٨
١٩٠٩
١٩١٠
١٩١١
١٩١٢
١٩١٣
١٩١٤
١٩١٥
١٩١٦
١٩١٧
١٩١٨
١٩١٩
١٩٢٠
١٩٢١
١٩٢٢
١٩٢٣
١٩٢٤
١٩٢٥
١٩٢٦
١٩٢٧
١٩٢٨
١٩٢٩
١٩٣٠
١٩٣١
١٩٣٢
١٩٣٣
١٩٣٤
١٩٣٥
١٩٣٦
١٩٣٧
١٩٣٨
١٩٣٩
١٩٤٠
١٩٤١
١٩٤٢
١٩٤٣
١٩٤٤
١٩٤٥
١٩٤٦
١٩٤٧
١٩٤٨
١٩٤٩
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠
٢٠٣١
٢٠٣٢
٢٠٣٣
٢٠٣٤
٢٠٣٥
٢٠٣٦
٢٠٣٧
٢٠٣٨
٢٠٣٩
٢٠٤٠
٢٠٤١
٢٠٤٢
٢٠٤٣
٢٠٤٤
٢٠٤٥
٢٠٤٦
٢٠٤٧
٢٠٤٨
٢٠٤٩
٢٠٥٠
٢٠٥١
٢٠٥٢
٢٠٥٣
٢٠٥٤
٢٠٥٥
٢٠٥٦
٢٠٥٧
٢٠٥٨
٢٠٥٩
٢٠٦٠
٢٠٦١
٢٠٦٢
٢٠٦٣
٢٠٦٤
٢٠٦٥
٢٠٦٦
٢٠٦٧
٢٠٦٨
٢٠٦٩
٢٠٧٠
٢٠٧١
٢٠٧٢
٢٠٧٣
٢٠٧٤
٢٠٧٥
٢٠٧٦
٢٠٧٧
٢٠٧٨
٢٠٧٩
٢٠٨٠
٢٠٨١
٢٠٨٢
٢٠٨٣
٢٠٨٤
٢٠٨٥
٢٠٨٦
٢٠٨٧
٢٠٨٨
٢٠٨٩
٢٠٩٠
٢٠٩١
٢٠٩٢
٢٠٩٣
٢٠٩٤
٢٠٩٥
٢٠٩٦
٢٠٩٧
٢٠٩٨
٢٠٩٩
٢١٠٠
٢١٠١
٢١٠٢
٢١٠٣
٢١٠٤
٢١٠٥
٢١٠٦
٢١٠٧
٢١٠٨
٢١٠٩
٢١١٠
٢١١١
٢١١٢
٢١١٣
٢١١٤
٢١١٥
٢١١٦
٢١١٧
٢١١٨
٢١١٩
٢١٢٠
٢١٢١
٢١٢٢
٢١٢٣
٢١٢٤
٢١٢٥
٢١٢٦
٢١٢٧
٢١٢٨
٢١٢٩
٢١٣٠
٢١٣١
٢١٣٢
٢١٣٣
٢١٣٤
٢١٣٥
٢١٣٦
٢١٣٧
٢١٣٨
٢١٣٩
٢١٤٠
٢١٤١
٢١٤٢
٢١٤٣
٢١٤٤
٢١٤٥
٢١٤٦
٢١٤٧
٢١٤٨
٢١٤٩
٢١٥٠
٢١٥١
٢١٥٢
٢١٥٣
٢١٥٤
٢١٥٥
٢١٥٦
٢١٥٧
٢١٥٨
٢١٥٩
٢١٦٠
٢١٦١
٢١٦٢
٢١٦٣
٢١٦٤
٢١٦٥
٢١٦٦
٢١٦٧
٢١٦٨
٢١٦٩
٢١٧٠
٢١٧١
٢١٧٢
٢١٧٣
٢١٧٤
٢١٧٥
٢١٧٦
٢١٧٧
٢١٧٨
٢١٧٩
٢١٨٠
٢١٨١
٢١٨٢
٢١٨٣
٢١٨٤
٢١٨٥
٢١٨٦
٢١٨٧
٢١٨٨
٢١٨٩
٢١٩٠
٢١٩١
٢١٩٢
٢١٩٣
٢١٩٤
٢١٩٥
٢١٩٦
٢١٩٧
٢١٩٨
٢١٩٩
٢٢٠٠
٢٢٠١
٢٢٠٢
٢٢٠٣
٢٢٠٤
٢٢٠٥
٢٢٠٦
٢٢٠٧
٢٢٠٨
٢٢٠٩
٢٢١٠
٢٢١١
٢٢١٢
٢٢١٣
٢٢١٤
٢٢١٥
٢٢١٦
٢٢١٧
٢٢١٨
٢٢١٩
٢٢٢٠
٢٢٢١
٢٢٢٢
٢٢٢٣
٢٢٢٤
٢٢٢٥
٢٢٢٦
٢٢٢٧
٢٢٢٨
٢٢٢٩
٢٢٣٠
٢٢٣١
٢٢٣٢
٢٢٣٣
٢٢٣٤
٢٢٣٥
٢٢٣٦
٢٢٣٧
٢٢٣٨
٢٢٣٩
٢٢٤٠
٢٢٤١
٢٢٤٢
٢٢٤٣
٢٢٤٤
٢٢٤٥
٢٢٤٦
٢٢٤٧
٢٢٤٨
٢٢٤٩
٢٢٥٠
٢٢٥١
٢٢٥٢
٢٢٥٣
٢٢٥٤
٢٢٥٥
٢٢٥٦
٢٢٥٧
٢٢٥٨
٢٢٥٩
٢٢٦٠
٢٢٦١
٢٢٦٢
٢٢٦٣
٢٢٦٤
٢٢٦٥
٢٢٦٦
٢٢٦٧
٢٢٦٨
٢٢٦٩
٢٢٧٠
٢٢٧١
٢٢٧٢
٢٢٧٣
٢٢٧٤
٢٢٧٥
٢٢٧٦
٢٢٧٧
٢٢٧٨
٢٢٧٩
٢٢٨٠
٢٢٨١
٢٢٨٢
٢٢٨٣
٢٢٨٤
٢٢٨٥
٢٢٨٦
٢٢٨٧
٢٢٨٨
٢٢٨٩
٢٢٩٠
٢٢٩١
٢٢٩٢
٢٢٩٣
٢٢٩٤
٢٢٩٥
٢٢٩٦
٢٢٩٧
٢٢٩٨
٢٢٩٩
٢٣٠٠
٢٣٠١
٢٣٠٢
٢٣٠٣
٢٣٠٤
٢٣٠٥
٢٣٠٦
٢٣٠٧
٢٣٠٨
٢٣٠٩
٢٣١٠
٢٣١١
٢٣١٢
٢٣١٣
٢٣١٤
٢٣١٥
٢٣١٦
٢٣١٧
٢٣١٨
٢٣١٩
٢٣٢٠
٢٣٢١
٢٣٢٢
٢٣٢٣
٢٣٢٤
٢٣٢٥
٢٣٢٦
٢٣٢٧
٢٣٢٨
٢٣٢٩
٢٣٣٠
٢٣٣١
٢٣٣٢
٢٣٣٣
٢٣٣٤
٢٣٣٥
٢٣٣٦
٢٣٣٧
٢٣٣٨
٢٣٣٩
٢٣٤٠
٢٣٤١
٢٣٤٢
٢٣٤٣
٢٣٤٤
٢٣٤٥
٢٣٤٦
٢٣٤٧
٢٣٤٨
٢٣٤٩
٢٣٥٠
٢٣٥١
٢٣٥٢
٢٣٥٣
٢٣٥٤
٢٣٥٥
٢٣٥٦
٢٣٥٧
٢٣٥٨
٢٣٥٩
٢٣٦٠
٢٣٦١
٢٣٦٢
٢٣٦٣
٢٣٦٤
٢٣٦٥
٢٣٦٦
٢٣٦٧
٢٣٦٨
٢٣٦٩
٢٣٧٠
٢٣٧١
٢٣٧٢
٢٣٧٣
٢٣٧٤
٢

الطلاق ما يخالف ما لو قال لغيرها ان ارايتي من دينك
 فزوجتي طالق فاجابته براءة صحبة وقع الطلاق جميعا
 لانه تعليق محض ولو قال لزوجته ان دخلت البيت و
 فيه ثياب من متاعك كما ولم اكرم على راسك فانت طالق
 فوجد في البيت هو بالها لم تطلق كما حرم به الخوازي
 ورجحه الزركشي للاستحالة وقيل تطلق قيل موته او مو
 للباس ولو قال لزوجته ان قبلت حردك فانت طالق
 فقيل لا مبته لم تطلق بخلاف تعليقه بتقبل امه فانها
 تطلق بتقبل امته اذ قبله الزوجته قبله نهوة
 واشهوه بعد الموت والام لا فرق فيها بين الموت
 والحياة لان قبلتها شفقة وكرامة اكرمنا الله تعالى
 وجميع اهلنا وما نحننا واحكامنا والمسلمين بالطلاق
 وجهه الكرم **فصل** والترجمة بالفصل في
 في اثر النسخ وهو في الطلاق التي وغيره وفيه
 اصطلاحان احدهما وهو اضبط ينقسم الى سني وديني
 وثانيهما وهو اشر ينقسم الى سني وديني ولا الوسعة ذلك
 من كلام المصنف **فائدة** قسم الطلاق الى الاحكام
 الخمسة واجب كطلاق الحكم في الشقاق وسدوب كطلاق
 زوجة حالها غير متقيم كان تكون غير عفيفة وحرام
 كالطلاق البدعي كما يأتي ومكروه كطلاق متقيمة
 الحال وعليه حمل بعض الحلال الى الله تعالى الطلاق وقار
 الامام الى المباح بطلاق من لا يهاها ولا تم يقه بوقت
 من غير اجتماعها **والنكاح** اي في حكم الطلاق **حرام**

حرام

في طلاقهن سنة اي لا يحتم فيه **وبدعة** اي حرام ومن
ذوات الحيض وشار الى القسم الاول بقوله **فالسنة**
 اي التي ان يوقع الطلاق على مدخولها لست بحامل
 ولا صغيرة ولا ايسة **في طهر غير جامع فيه** واي
 حيز قبله وذلك لانها لا تقف به النزوح في العدة وعدم
 الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى واذا طلقتم النساء فطلقوهن
 لعدتهن اي في الوقت الذي يبرهن فيه العدة وشار الى
 القسم الثاني بقوله **والبدعة** ان يوقع الطلاق على
 مدخولها **في الحيض او في طهر جامع فيه** وفي
 ممن تحبل او في حيز قبله وان سالت طلاقا بلا عوض
 او اختلعا اجني وذلك لمخالفة فيما اذا طلق في حيز
 لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ومن الحيض لا يحتم من
 العدة ومثله التفاس والمعن في ذلك تضررها بطول مدة
 التبرص وادايه الى الندم فيمن تحبل لو طهر حمل فان النكاح
 قبل طلاق الحامل دون الحامل وعند الندم قد لا يكون النكاح
 فيمن هو والولد فخرج بقيد الايقاع بتعلق الطلاق فلا

يحكم في الحيض لكن ان وجدت العفة في الطهر سمي **سنة** واذا حلف بالطلاق انه لا شيء
 وان وجد في الحيض سمي بدعيًا ويترتب عليه احكام الدين حيث لا باق اقامته جميع الشاوا
 الا انه لا يتم فيه باق في الاصحاح في كل الطرف كما قاله في الصف او حلفه لا ينيل في هذه
 في الزوائد **فصل** حرام وقع العفة في الحيض باختياره العدة وهي من بلاد مصر فلا
 ينبغي كما قاله الرافعي انه ياتم بايقاعه في الحيض كاتسائه حيث الربا بخسار المائتين المراض
 الطلاق فيه وخرج بقيد الطلاق في الشئ والبدعي الفسخ اي باقامته اليد كما افقي به
 فانها لا تنقسم الى سني ولا بدعي قال في الروضة لا بها وقد سبق من اقسامه في ذلك
فصل في طلاقها **فصل** في طلاقها **فصل** في طلاقها **فصل** في طلاقها **فصل** في طلاقها

شرعت لدفع مضار زيادة فلا يلبق بها تكليف مراقبة
 الاوقات وتيقيد قوله في الحيض ما اذا وافق قوله
 انت نرس الطهر وطالق من الحيض هل يكون نسا
 او بدعيًا وهي مسئلة عن نرة النقل ذكرها ابن الرفعة
 في غير مظنته في باب الكفارات ونقل فيها عن ابن ترمي
 واقره انه قال يجب لها الزمن الذي وقع فيه الطهر
 فقط فلا يكون الطلاق نسا قال وهو من باب ترتيب
 الحكم على اول احواله لان الطلاق يقع بقوله انت طهره
 اتفاقا وانما يقع بمجموع قوله انت طالق انتهى والله اعلم
تنبيهات احدها قضية تقييد المصنف بالمعجم
 قصر الحكم عليه وليس مراد ابل لو استدخلت ما هو المحرم
 كان الحكم كذلك وكذا الوطى في الدبر على الاصح كما في
 الروضة لنسب النسب وجوب العدة **التنبيه**
الثاني ظاهر كلامه حصر البديعي فيما ذكره وليس مراد
 بل بقي منه قسم اخر المذكور في الروضة وهو في حق من له
 زوجتان وقسم لهماهما ثم طلق الاخرى قبل الميت
 عندها ولو نكح حاملا من زمانه وخل بها ثم طلقها نظر
 ان لم يخص فبديعي لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع
 والنفاس والافان طلق في الطهر فبديعي وفي الحيض
 ويؤخذ من ذلك فبديعي كما يؤخذ من كلامهم وانما الموطوعة شبهة اذا
 انها لو زنت وهي في نكاح حلت منه ثم طلقها طاهرا فانه بديعي **التنبيه الثالث**
 تحملت جازله طلاقا وان شئت من الطلاق في الحيض صورته **الحامل اذا طلق**
 طالت عدتها لعدم صبره فلا يخرج طلاقها لان عدتها بالوضع ومنها ما لو كانت
 النفس على عشرة احيين وهو
 منته غير ان كلامهم يخالفه

الزوجة امه وقال لها سيدها ان طلقك الزوج اليوم فانت
 حرة فان الزوج الطلاق اجل العتق فطلقا لم يحرم
 كان دوام الرق اضربها من تطويل العدة وقد لا يمتنع
 به السيد بعد ذلك ويموت فيدوم اسرها بالرق
 قاله الاذرعى بخا وهو حسن ومنها طلاق المتخاترة
 فليس بديعي ولا بدعي ومنها طلاق المحكمين في صورة
 الشقاق ومنها طلاق المولي اذا طوب وان توقف
 فيه الرافعي ومنها ما لو طلق في الطهر طلاقا
 في الحيض ثانية ومنها ما لو خال عنها على عوض الطلاق
 قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحاجتها
 لا الخلاص بالمفارقة حيث اقتدت بالمال وهذا ليس
 بديعي ولا بدعي وهو وارد على قول المصنف **وضرب**
ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة على المشهور من
 المذهب كما في الروضة **وهن اربع الاول الصغيرة**
 التي لم تحض **والثانية الابسة** لان عدتها بالاشهر فلا
 ضرر بحملها **والثالثة الحامل** التي ظهر حملها ان عدتها
 بوضعها فلا تختلف المدة في حقها ولا ندم بعد ظهور
 الحمل **والرابعة المختلعة التي لم يدخل بها** اذا
 عدت عليها **تنبيه** من طلق بدعيًا من الرجعة
 ثم بعد ما انشا طلق بعد تمام طهر الحائض ان ابن
 عمر رضي الله تعالى عنهما طلق زوجته وهي حائض فذكر
 ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها
 ثم ليطلقها طاهرا اي قبل ان ينسأ اذا اراد ان يصرح

قال انت طالق خاتما لاننا وقع طلقا ولو قال انت
 طالق ثلاثا لان نصف طلقة وقع ثلاثا لانه اذا استثنى
 من طلقة بعض طلقة بقي بعضها ومتى بقي بعضها كملت
تفسير بطلق الاستثناء شرعا على التعليق بشرية
 الله تعالى كقوله انت طالق ان شاء الله تعالى او ان لم يشا
 الله تعالى طلاقك وقصد التعليق بالنية في الله تعالى
 الاولى وبعدمه في الثانية قبل فراغ الطلاق لم يحث
 لان المعلق عليه من نية الله تعالى وعدمه غير معلوم
 فان لم يقصد بالنية التعليق بان سبق له ان شاء الله تعالى
 بها كما هو ادب او قصد بها التبرك او ان كل شي بنية الله
 تعالى او لم يعلم هل قصد التعليق ام لا حث وكذا ان
 وان قال انت طالق ثلاثا باطلاق كما هو قضية كلامهم وكذا يمنع التعليق بالنية
 الا ان يشاء الله فتطلق واحدة انعقاد نية وضوء صلاة وصوم وغيرها عند قصد
 بقوله يا طالق والنية بالاشتراك والتعلق وانعقاد عقق وانعقاد
 الجمع لما قبل المعاد فلا يقع الثلاث يمين وانعقاد نذر وانعقاد تصرف غير ما ذكرها حقه
 ولو قال انت طالق واحدة الحزم كبيع واقرار واجارة ولو قال يا طالق ان شاء الله
 وثلاث ان شاء الله فتطلقت واحدة وثلاثا واحدة
 حقة او قال ثلاثا او قال ثنتين الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بخلاف انت طالق
 ان شاء الله فتلاث او قال ثنتين ان شاء الله فانه كما قال الرازي قد يستعمل عند العرب منه وتوقع
 واحدة ان شاء الله ان شاء الله فانه كما قال الرازي قد يستعمل عند العرب منه وتوقع
 الحضور كما يقال للقريب من الوصول انت واصل والاربع
 المتوقع شفاؤه انت صحيح فيتعلم الاستثناء في مثله
 ثم شرع في القسم الثالث وهو التعليق بقوله **ويصح تعليق**

قوله انت طالق
 ثلاثا لان
 نصف طلقة
 وقع ثلاثا
 لانه اذا
 استثنى من
 طلقة بعض
 طلقة بقي
 بعضها ومتى
 بقي بعضها
 كملت

اي الطلاق قياسا على العلق **بالصفة** فتطلق عند وجوبها
 فاذا قال لها انت طالق في شهر كذا او في غزته او راسه
 او اوله وقع الطلاق في اول جزء من الليلة الاولى منه
 او انت طالق في شهر كذا او اول يوم منه فتطلق
 باول جزء يوم منه او انت طالق في اخر شهر كذا او ليلة
 فتطلق باخر جزء من الشهر وان علق باول اخره طلقت
 باول اليوم الاخير منه لانه اول اخره ولو علق باخر اوله
 طلقت باخر اليوم الاول منه لانه اخر اوله ولو علق
 بانقضاء الشهر طلقت بغروب شمس الخامس عشر وان
 نقص الشهر لانه المفهوم من ذلك ولو علق بنصف نفيه
 الاول طلقت بطولع في الزمان من ان نصف نصفه
 سبع ليال ونصف وسبعة ايام ونصف والليل باق
 النهار فيقابل نصف ليلة ونصف يوم ويجعل ثلث ليال
 وسبعة ايام نصف اربع ليال وثمانية ايام نصف ايام
 ولو علق باثنين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق
 نهارا وبالعج ان علق ليلا اذ كل منهما عاقبة عن مجموع
 جزء من الليل وجزء من النهار فافضل بين الزمانين
 وقوله **والشرط** محذور عطف على الصفة قال في المطلب
 وقد استوفى لجواز تعليق الطلاق بالشرط بقوله
 صلى الله عليه وسلم للمؤمنون عند شروطهم والقيود
 ان وهما ام الباب كحوان دخلت الدار فانت طالق
 ومن يقع الميم كن دخلت من باب الدار فاني طالق
 فاذا اومتي ما زيا دة ما وكلت الدار واحدة

قوله انت طالق
 ثلاثا لان
 نصف طلقة
 وقع ثلاثا
 لانه اذا
 استثنى من
 طلقة بعض
 طلقة بقي
 بعضها ومتى
 بقي بعضها
 كملت

ادوات التعليق على ما
 كل ما للتكثير وهي
 للترجيح التيقن اذا لم
 او ضمان والكلام في جابا لغيري

كتاب التفسير في تفسير القرآن الكريم

كتاب التفسير في تفسير القرآن الكريم

من نسي في طالق واي كاي وقت دخلت الدار فانت طالق ومن الادوات انه ما على رأي سيبويه ومهما وهي معني ما وما الشرطية وادما واما كلمة واياي وفي كتي في تعميم الارمان واين وحيثما التعميم الامكنة وكيف وكيف ما للتعليل على الاحوال وفي قتا وفي القالي ان التعليل يكون بلا في بلد عم العرف فيها كقول اهل بغداد انت طالق ادخلت الدار ويكون التعليل ايضا ببلوكات طالق فلو دخلت الدار كما قاله الماوردي وهذه الادوات لا تقتضي بالوضع فورا في المعلق عليه ولا تراخيا ان علق بنية ثبت كالدخل في غير خلق اما فيه فانها تقتضي الفور بنية في بعض صيغته كان واذا كان ضمننت او اذا ضمننت لي الفاق انت طالق وكذا تقتضي الفور في التعليل بالنية نحو انت طالق ان او اذا ثبت انه عليك على الصحيح بخلاف متى ثبت ولا تقتضي هذه الادوات تكرارا في العلوق بل اذا وجد مرة واحدة في غير بيان وادراكه انك اليقين ولم يوتر وجودها فانها في كل اقل فان التعليل بها يقتضي التكرار فلو قال من له عيب وتحت اربع نوة ان طلقت واحدة فغير حرا وثمانين بعد ان اولانا فتلاية او اربعاً فاربعة فطلق اربعا معا او مرتبا عتق عشرة واحدا بطلاق الاول واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة ولو علق بكل اربعة عشر لها تساعي

كتاب التفسير في تفسير القرآن الكريم

التكرار

التكرار كما مر ان فيه اربعة احاد واثنتين مرتين وثلاثة اربعة فعتق واحد بطلاق الثانية انه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثنتين واربعة بطلاق الثالثة انه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة انه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين غير الاولتين وطلاق اربعة بمجموع خمسة عشر في القسم الرابع وهو المحل بقوله **لا يقع الطلاق المعلق قبل النكاح** بعد وجوده لقوله صلى الله عليه وسلم لم يطلق الا بعد نكاح صحح الترمذي ثم شرح في القسم الخامس وهو المطلق بقوله **واربع لا يقع طلاقهم** بتجيز ولا تعلق الاول **العتبي** الثاني **المجنون** الثالث **النائم** لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث من العتبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يعيق وعن النائم حتى يستيقظ صحح ابو داود وغيره وحيث ارتفع عنهم القلم بطل تصرفهم بغير لوطر المجنون من سكر يقدي به صح تصرفه انه لو طلق في هذا المجنون وقع طلاقه على المذهب المصون في كتب السانعي كما قاله في القحاح **والرابع المكرم** مع الراعي طلاق زوجته لا يقع طلاقه خلافا لا لحنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وما استر هو عليه ولغيره لا طلاق في اغلاق الاكره رواه ابو داود والحاكم وصححه اساده على شرط مسلم فان ظهر من المدة قرينة اختيارية منه للطلاق كان اكره على ثلاث طلقات فطلق واحدة او على طلاق صريح فكفي ونوي

كتاب التفسير في تفسير القرآن الكريم

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

فطلقه طلقه أو أكثر وقع المخرج فقط ولا يقع معه المعلق
نجاحه زيادة على الملوك وقيل يقع شيء أنه لو وقع المخرج لم يقع
المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المخرج
تقصده وإن لم يقع المخرج لم يقع المعلق وهذه المسئلة تسمى الترخيص
في المعلقة منسوبة إلى ابن سريج وحري عليها كثير من الأصحاب والأول
أن تحتها قولها صحيح النكاح وهو المعتبر وقال الشيخ عن الدين
يكنى أن التعليل في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ وودت لو كانت
أن تقع هذه المسئلة وابن سريج يرى ما نسب إليه فيها ولو كانت
أن التعلق المعلق الطلاق بمحليل عرفا كصعود السماء والطيران
ذلك أو عقلا كالجمع بين الصدين أو شرعا كسج صوم رمضان
ولو كان لم يطلاق أنه لم يخرج الطلاق وإنما علقه على صفة ولم
يؤخذ فالبين بما ذكر منعتة حتى بحيث بها الخالف
لو قال لزوجته إن كنت زيدا فانت طالق فكلت
حذو مثلها نيطا مثلا وهو صحيح لم يثبت في أصح الوجهين أنها لم
في غير نكاحه ولو قال لها إن كنت رجلا فانت طالق فكلت
وقوعه إياها أو أحدا من محارمها طلق لوجود الصفة فإن
منعني قال قصدت منعها من مكالمته الإجاب قبل منه لأنه
الظاهر وفروع الطلاق لا تخص وفي هذا القدر كفاية في واحد
لهذا المختصر الذي عم نفعه في الوجود نفع الله تعالى له أمين
في ابن سريج **فصل** في الرجعة بنفع الزا فصح من كرها عند
الغوري والذكر أنز عند الأزهر وهي لغة المرة من الرجوع
وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير باين في العدة
على وجه مخصوص كما يؤخذ مما سياتي والإصل فيها قبل

فلا يفرح

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper. The text is written in a single column and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or zoological content of the adjacent pages. The script is dense and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

[illegible]

اي ويجزم الاستقناع بها اي بالبرهنة
بوطي وغيره اي وبغيره الحاكم
ان اعتقد التحريم ولو كان الواطي
حنفيا وعلمه ان العبرة
بمقيدة الحاكم لا بمقيدة الخدم

رجعة حيث يزوج بان يحتاج اليه وشرط في الصيغة وهي
 الركن الثالث لفظ ينصرف بالمراد وفي معناه ما مر في الضمان
 وذلك انما صرح وهو رد ذلك الا ورجعتك وارجعتك
 وارجعتك وامسكتك لغيرها في ذلك وورد في الكفا
 والة وفي معناه ما يرا ما اشق منه مصادرها كانت
 من رجعة واحدة وما كان بالرجعة وان احسن العربية واما
 كناية كثر ورجعتك ونحوها في غير ذلك واما
 فاقبت فلو قال راجعتك ان ثبت فقالت ثبت او لم
 من اوجبه وانما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح لان
 وانما وجب المنزلة على النكاح لانها في الفرائض وهونيات
فان قلت قد علم ما تقر ان الرجعة لا تحصل بغير
 غير الكناية واثارة الاخرى المفهومة كوطي ومقدماه
 وان يوي به الرجعة لعدم دلالة عليها **فان انقضت**
عدتها بوضع حمل او اقرا او اشهر كان له **اعادة**
نكاحه **بعقد جديد** بشرطه المتقدمة في باب
 لينقضه حينئذ وحلفت في انقضاء العدة بغير اشهر
 من اقرا او وضع اذا انكره الزوج فتصدق في ذلك
 اما لو استلغا انتفا ان امكن وان خالفت عادت ان النكاح موقوف على
 في وقت الولادة واختلفا ارجاع من خرج بانقضاء العدة غيره كتب واستلاد
 قول لان الاصل بقا النكاح فلا يقبل قولها الايمية وبغير اشهر انقضاءها بالاشهر
 الي بعد الولادة وحمله ما لم وبلا مكان ما اذا لم يكن لصغر او ايا من وغيره فيصدق
 تقم بيمينه اما لو اتقاع على يمينه ويكن انقضاءها بوضع تمام ستة اشهر ولخطتين
 الطلاق واختلفا في الولادة فان القول قول اليمينها ما لم
 تقم بيمينه لان الاصل بقا الحمل واذا لم يتفقا في شيء من القول
 قول الزوج والقاس فيه

فان القول قول اليمينها ما لم
 تقم بيمينه لان الاصل بقا الحمل
 واذا لم يتفقا في شيء من القول
 قول الزوج والقاس فيه

من

من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح ولم صور بياضة عشر
 يوما ولخطتين ولمضعة ثمانين يوما ولخطتين هـ وقوله اربعين
 وباقرا حرة طلقت في طهر حتى يحض بانين وثلاثين يوما اي بعد المني
 يوما ولخطتين وفي حيض سبعة واربعين يوما ولخطتين جميع خلقه اي على
 ولغير حرة طلقت في طهر حتى يحض ستة عشر يوما اربعين الثانية اهـ
 ولخطتين وفي حيض باحدى وثلاثين يوما ولخطتين
 بثلوث اذ انقضت عدتها ثم جرد نكاحها **تكون معه على**
 بغير هذا **ما بقي له من عدد الطلاق** لما روي اليه في غير ذلك فاقول انما كان فيها حرة ثمانية
 ما تقدم من الله تعالى عنه انه افاقي بذلك ووافقه عليه جماعة واربعون يوما ولخطتين وامة
 من الحيضة ولم يطرأ لم يخالف **فان طلقت** اي الحرة اثنان وثلاثون يوما ولخطتين
ثلاثا او العبد ولو بعضا طلقين معا او مرتا قبل بناء على ان الراجح فيهما ان القس
 الدخول او بقده في نكاح او انكحة لم **تحل** اي المطلقة طهر فحش بدينه من
له الا بعد وجود خمسة اشهر في المدخول بها وعلى
 ما عدا الاول منها في غيرها الاول **انقضاء عدتها**
 اي الطلق والثاني **زوجا بغيره** ولو عتدا او نحو
والثالث دحوله لها واحدا بغيره بدخول حقة او
 قدرها من مقطوع ولو كان عليها خايل كان لف عليها
 حرة فانه يكفي تعيينها في قبل خاصة في غيره وفيه
 كبرها كما لا يحصل به التحسين وتواو في صوامر ومدة الرضا في
 عليه في نقطة او نوم او اوج فيهما وهي امة والرابع
ينقض منه اي الزوج الثاني بطلاق او فسخ او موت
والخامس انقضت عدتها منه استبرأهما لاحتمال
 علوقه من اثر الحمل منه **تبيد** بشرط

من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح ولم صور بياضة عشر
 يوما ولخطتين ولمضعة ثمانين يوما ولخطتين هـ وقوله اربعين
 وباقرا حرة طلقت في طهر حتى يحض بانين وثلاثين يوما اي بعد المني
 يوما ولخطتين وفي حيض سبعة واربعين يوما ولخطتين جميع خلقه اي على
 ولغير حرة طلقت في طهر حتى يحض ستة عشر يوما اربعين الثانية اهـ
 ولخطتين وفي حيض باحدى وثلاثين يوما ولخطتين
 بثلوث اذ انقضت عدتها ثم جرد نكاحها **تكون معه على**
 بغير هذا **ما بقي له من عدد الطلاق** لما روي اليه في غير ذلك فاقول انما كان فيها حرة ثمانية
 ما تقدم من الله تعالى عنه انه افاقي بذلك ووافقه عليه جماعة واربعون يوما ولخطتين وامة
 من الحيضة ولم يطرأ لم يخالف **فان طلقت** اي الحرة اثنان وثلاثون يوما ولخطتين
ثلاثا او العبد ولو بعضا طلقين معا او مرتا قبل بناء على ان الراجح فيهما ان القس
 الدخول او بقده في نكاح او انكحة لم **تحل** اي المطلقة طهر فحش بدينه من
له الا بعد وجود خمسة اشهر في المدخول بها وعلى
 ما عدا الاول منها في غيرها الاول **انقضاء عدتها**
 اي الطلق والثاني **زوجا بغيره** ولو عتدا او نحو
والثالث دحوله لها واحدا بغيره بدخول حقة او
 قدرها من مقطوع ولو كان عليها خايل كان لف عليها
 حرة فانه يكفي تعيينها في قبل خاصة في غيره وفيه
 كبرها كما لا يحصل به التحسين وتواو في صوامر ومدة الرضا في
 عليه في نقطة او نوم او اوج فيهما وهي امة والرابع
ينقض منه اي الزوج الثاني بطلاق او فسخ او موت
والخامس انقضت عدتها منه استبرأهما لاحتمال
 علوقه من اثر الحمل منه **تبيد** بشرط

من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح ولم صور بياضة عشر
 يوما ولخطتين ولمضعة ثمانين يوما ولخطتين هـ وقوله اربعين
 وباقرا حرة طلقت في طهر حتى يحض بانين وثلاثين يوما اي بعد المني
 يوما ولخطتين وفي حيض سبعة واربعين يوما ولخطتين جميع خلقه اي على
 ولغير حرة طلقت في طهر حتى يحض ستة عشر يوما اربعين الثانية اهـ
 ولخطتين وفي حيض باحدى وثلاثين يوما ولخطتين
 بثلوث اذ انقضت عدتها ثم جرد نكاحها **تكون معه على**
 بغير هذا **ما بقي له من عدد الطلاق** لما روي اليه في غير ذلك فاقول انما كان فيها حرة ثمانية
 ما تقدم من الله تعالى عنه انه افاقي بذلك ووافقه عليه جماعة واربعون يوما ولخطتين وامة
 من الحيضة ولم يطرأ لم يخالف **فان طلقت** اي الحرة اثنان وثلاثون يوما ولخطتين
ثلاثا او العبد ولو بعضا طلقين معا او مرتا قبل بناء على ان الراجح فيهما ان القس
 الدخول او بقده في نكاح او انكحة لم **تحل** اي المطلقة طهر فحش بدينه من
له الا بعد وجود خمسة اشهر في المدخول بها وعلى
 ما عدا الاول منها في غيرها الاول **انقضاء عدتها**
 اي الطلق والثاني **زوجا بغيره** ولو عتدا او نحو
والثالث دحوله لها واحدا بغيره بدخول حقة او
 قدرها من مقطوع ولو كان عليها خايل كان لف عليها
 حرة فانه يكفي تعيينها في قبل خاصة في غيره وفيه
 كبرها كما لا يحصل به التحسين وتواو في صوامر ومدة الرضا في
 عليه في نقطة او نوم او اوج فيهما وهي امة والرابع
ينقض منه اي الزوج الثاني بطلاق او فسخ او موت
والخامس انقضت عدتها منه استبرأهما لاحتمال
 علوقه من اثر الحمل منه **تبيد** بشرط

انتشار الالة وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او أصبعه
 بخلاف ما لم يتشر لئلا وعنه او غيره فالمعتبر الانتشار
 بالفعل لا بالقوة على الإصح كما افهمه كلام الأكرين وصرح
 به الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم حتى
 لو ادخل التليم ذكره باصبعه بلا انتشار لم يحلل كالطفل
 فما قيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد ممنوع ولا بد ايضا
 من صحة النكاح فلا يحلل الوطى في النكاح الفاسد والمكدر
 البين ووطى البهية لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو
 انما يتناول النكاح الصحيح بدليل ما لو حلف لا ينكح ابنتي
 ما ذكر وهو النكاح الفاسد ومكدر البين ووطى البهية
 وكون الزوج من بين جماعة لا طفلا لا يتأتى منه ذلك
 او يتأتى منه وهو رقيق لان نكاحه انما يتأتى بالاجار
 وقد مر انه ممتنع فالجذر ما وقع لبعض الروايات الجهال
 من الحيلة لدفع العار من انكاحه مملوكه الصغير ثم بعد
 وطئه بملكه لها لينفخ النكاح وقد قيل ان بعض الروايات
 فعل ذلك واعادها فلم يوفق الله بينهما وتفرقا ولما
 حرمت عليه ان يحلل فتغير من الطلاق الثلاث
 ولقوله تعالى فان طلقا فلا اى البالية فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجا غيره **تنبيه** يكنى ووطى محرم
 منك وخفى ولو كان حائضا او كانت حائضا او
 صائمة او مظهرا من او معتدة من بهية وقعت في
 نكاح المحل او محرمه منك لانه ووطى زوج في نكاح صحيح
 ويترط في تحليل البدل لاقتضاها كما قاله الشيخان وكل

كتاية

كتاية لم يوطى محرمي او ونى في نكاح نقرهم عليه ولو
 نكح الزوج الثاني بشرط انه اذا وطئها طلقا او فلا نكاح
 بينهما بشرط ذلك في صلب العقد لم يصح النكاح لانه شرط
 يمنع دوام النكاح فاشبه التاقت ولو توطا العاقدان
 على من من ذلك قبل العقد ثم عقدا بعد ذلك القصد بلا
 شرط تركه ولو نكح بشرط ان لا يطاها او ان لا يطاها الا
 نهارا او مرة مثلا لم يصح النكاح ان كان الشرط من جهة
 لنافاة مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر
 لان الوطى حق له فله تركه والتدين حوله فليس لها
 تركه وبقتل قول المطلقة ثلاثا في التحليل بمنزلة عند
 الامكان وللاول تركه ويجوز وان ظن كذبها لكن تركه فان
 قال هي كاذبة منع من تركه ويجوز ان قال بعده تبين لصدقه
 ولو خرجت عليه زوجته الامتد بان الة ما يملكه عليها من
 الطلاق ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له وطئها لظلم
 القات **فصل** في الايلا وهو لغة الحلف قال ان لا
والكذب ما يكون ابوالمختنى اذا الى بينا بالطلاق
 ونزعا حلف زوج بيمين طلاقه على استاقه من ووطى زوجته
 مطلقا او فوق اربعة اشهر كما سياتى والاصل في ذلك
 قوله تعالى للذين يولون من نسائهم الاية وانما عدي
 فيها بن وهو انما يعدي بعلي لانه ضمن معنى العدة كانه
 قال للذين يولون مسعدين انقيم من نسائهم وهوام
 للايلا واركانه ستة خالف ومحلوف به ومحلوف عليه
 ومدة وصيغة وزوجان والمصنف ذكر بعض بقوله

في كلامه في النكاح فغير الشرع ذلك ولا يلا
 في الكلام على الصحيح كما قال الشهاب الرضي في صحيحه

اولا يتعدى بعلي ومن ثم قال
 ابد البقاء فلا من غيره انه يقال
 الى من امة وعلي امة هم

في هذا الخبر انما
قالوا يجوز الطلاق
في باب الطلاق في
الحكم لو طلق وهو
الطلاق في قوله
من الطلاق في قوله
في الطلاق في قوله
في الطلاق في قوله
في الطلاق في قوله

كما عتكاف واحرام فرضين لا تتناع الوطى معه مانع من قبلها وتنا
الدة بزوال القاطع ولا تبني على ما مضى **تنبيه** ما ذكره
المصنف من توقف التأجيل على موافقها ممنوع وهو مخالف
لقولنا في الاحكام فقد قال الشافعي رحمه الله تعالى وتعا
به في الامر بما في المطلب ما يقضه ومن خلفه لا يقرب امراته
اكثر من اربعة اشهر فتركته امراته ولم تطالبه حتى مضى الوقت
الذي خلف عليه فقد خرج من حكم الايلا ان العين تاقطه
عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفا على طلبها لما احتبت المدة
وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء اعلنت نبوت
حق في الطلب وتركته قصدا ام لم تعلم حتى انقضت المدة
واحتجاجة المضرب القاضي بنوفا بنصر القرآن العظيم
حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب او آلى وهو غايه حيث
المدة اذ انقضت المدة ولم يطالب من غير مانع بالزوجه
تحريم المولي بطلبها **باب الغيبة** بان يولي المولي حقه
او قدرها من مقطوعه بقبل المرأة وسمي الوطي فيه لانه من
قال اذ رجع **والتميز** للمبين ان كان خلفه باسمه تعالى
على ترك وطئه **والطلاق** للمخوف عليه **تنبيه**
كيفية المطالبة الا تطالبه او لا بالغيبة التي اشنع منها فان
لا يقطع البتة بطلاق لقوله تعالى فان فاوا فان الله يفتقر
رحم وان غرنا الطلاق فان الله سميع عليم ولو ترك حقا
كان لها المطالبة بعد ذلك لعدم الضرر وليس لسد الامنة
مطالبته لان التمتع حقا وينظر بلوغ المرافعة ولا يطالب

في هذا الخبر انما
قالوا يجوز الطلاق
في باب الطلاق في
الحكم لو طلق وهو
الطلاق في قوله
من الطلاق في قوله
في الطلاق في قوله
في الطلاق في قوله
في الطلاق في قوله

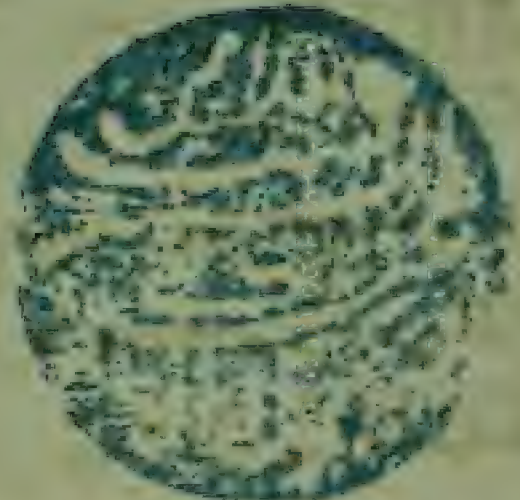
الدة انما
في هذا الخبر

ولي

ولها بذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبته بالغيبة والطلاق
هو ما ذكره الرافعي تبعا لظاهر النص وان كان قضيه كلام المزج
انما رد الطلب بينهما فان كان المانع بالزوج وهو طبعي
كرض فطالبه بالغيبة باللسان بان يقول اذا قدرت قيت
ثم ان لم يفت طالبت بطلاق او شرعي كاحرام وصوم واجب
فطالبه بالطلاق لانه الذي يمكنه لحمة الوطي فان عصى
بوطن لم تطالب الا بحلال الايلا **فان امتنع** منها أي الغيبة
والطلاق **وطلق عليه الحاكم** طلقة نياية عنه لانه لا
يسل الي دوام اضرارها ولا اجبار على الغيبة الا ان تدخل
تحت الاجبار والطلاق يقبل النياية فتأب الحاكم عنه
عند الامتناع فيقول او قعت علي فلا نة عن فلان طلقة
كما حكى عن الاملا وحكت في زوجه بطلقة **تنبيه**
يشترط حضوره لينبت امتناعه كالعضل الا ان تغدر
فلا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا يستغذ طلاق
القاضي في مدة امهاله ولا بعد وطئه او طلاقه وان طلقا
معا وقع الطلاق وان طلق القاضي مع الغيبة لم يقع
الطلاق لانها المقصود وان طلق الزوج بعد طلاق
القاضي وقع الطلاق ان كان طلاق القاضي رجعا
تمت لو اختلف الزوجان في الايلا او في انقضائه
بان ادعته عليه فاندصدق بمبينة لان الاصل عدمه
ولو اعترفت بالوطي بعد المدة وانكره سقط حقه من الطلب
عملا باعتراؤه ولم يقبل رجوعه عنه لا اعتراؤه بوصول
حق اليها ولو كرر عينا الايلا مرتين فاكثروا اراذله

ضی

واما من ضل له الهدى والحقنة
 فيه فاعلم انما الى ان الكفار يحتاجون
 الى نية لتأدية لمقتضى مقتضى
 كالطلاق والكفارة وما شابه
 الفداء ويتحقق بملك الملك
 لم يكن في حال العلم وكفاه
 ثبت والافلاحت وقتها
 اذا انقضت من العقد
 الصوم والعتق
 الاطعام
 لله محمد



من وطهر فوق اربعة اشهر ويصح تعليقه ٢ انه يتعلق به
 التحتم فانه الطلاق فلو قال ان ظاهرت من صرتهك وت
 على كظري في ظاهرها علم لا يقتضي التحريم والتعليق **فإذا**
قال المظاهر ذلك ولم يتبعه بالطلاق بان يسكن
 بعد طهران من مكان فرقة ولم يفعل **صار عايدا** ان
 تشبهها بالام مثلا يقتضي ان يسكن زوجة فإذا استكمل
 زوجة بعد عاد فيما قال ان العود للقول بخالفه يقال
 قال فلان قولاً عادله وعاد فيه اي خالفه ونقضه
 وهو قريب من قولهم عاد في هبته **تنبيه** هذا
 في الظاهر الموبد والمطلق وفي غير الرجعية ٢ انه في الظاهر
 الوقت انما يصير عايدا بالوطي في المدة كما سياتي لا بالام
 والعود في الرجعية انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه
 ما اذا كرر لفظ الظهار وقصد به التاكيد فانه ليس يعود
 على الاصح مع تمكنه بالاثبات بل لفظ الطلاق بدل التاكيد
 وما تقدم من حصول العود بما ذكر محله اذا لم يتصل بالظهار
 فرقة بسبب من ابها فلواتصلت بالظهار فرقة بوقت
 منها او من احدهما او فتح نكاح بسببه او بسبب او باقاع
 كرهة قبل الدخول او فرقة بسبب طلاق باين او جمعي
 ولم يراجع او جن الزوج عقب طهران فلا عود ولو رجع
 من طلق عقب طهران او ارتد بعد دخوله منه متصلا لم
 اسلم بعد رده في العدة صار عايدا بالرجعة وان لم يسكن
 عقب الرجعة بل طلق ٢ الاسلام بل هو عايد بعده ان
 معني بعد الاسلام من بيع الفرقة والفرق ان مقصود

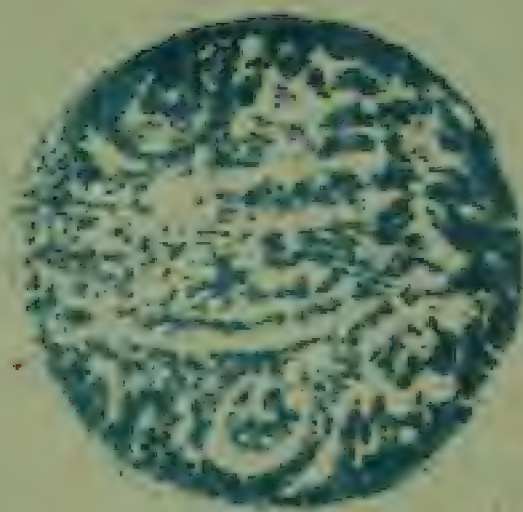


الرجعة الاستباحة ومقصود الاسلام الرجوع الى الدين الحنيف
 فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعد **و** اذا صار عايدا
لزمته الكفارة لقوله تعالى والذين يظنون من قسائم
 ثم يعودون لما قالوا الآية وهل وجبت الكفارة بالظهار
 والعود او بالظهار والعود شرط بالعود فقط ٢ انه الحز
 الاخيرا وجه ذكره في اصل الروضة بلا ترجيح والاول
 هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين تحت اليمين
 والحنت جميعا ولا يسقط الكفارة بعد العود بفرقة لمن
 ظاهر منها بطلاق او غيره لا استقرارها بالامساك ولو قال
 لزوجاته الأربع انتن على كظري في ظاهرها منهن فان
 امسكن منهن اربع طلاقهن فعايد منهن فنلزمه اربع
 كفارات فان ظاهرها منهن باربع كلمات صار عايدا من
 كل واحدة من الثلاث الاول ولزمه ثلاث كفارات واما
 الرابعة فان فارقها عقب ظهارها فلا كفارة عليه فيها
 ولا فعلية كفارة **والكفارة** ما حوذة من الكفر وهو ان
 لثرتها الذنب تخفيفا من الله تعالى وسمي الذراع كافرا
 ٢ انه يستر البدر وينقسم الكفارة الى نوعين مخيرة في اول
 ومزنية في اخرها وهي كفارة اليمين ومزنية في كل وهي
 كفارة القتل والجماع في كفارة رمضان والظهار والكلام
 الآن في كفارة الظهار وخصا لها ثلاثة الاول **عنت**
رقبة للآية الذميمة وللرقبة الجزية في الكفارة اربعة
 شروط ذكر المصنف منها شرطين الزط الاول ما ذكره
 بقوله **مومن** ولو سلام احد الابوين او تعال لتابي

او الدار قال تعالى في كتاب التين القتل فحق رقبته مومنه
 ولحقها القياس عليها وحلا اطلاق اية الظهار على القيد
 في اية القتل كقول المطلق تعالى واستشهدوا شهودن
 من رجالكم على المني في قوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل
 منكم **الشرط الثاني** ما ذكر بقوله **سليمه من الغيوب**
المضرة بالعمل اضرا ربنا لان المقصود تكميل حاله لتفريغ
 لوظايف الاحرار وانما يحصل ذلك اذا اشغل بكفاية
 نفسه والا فصار فوكلا على نفسه وعلى غيره **تدبيره**
 قال الامام ملاحظا في الشافعي في العيب هنا ما يضر
 بالعمل نظير ملاحظته في عيب الاصلية ما ينقص العمل
 لانه المقصود في وفي عيب النكاح كما يحل بالمالية فاعتبر
 في كل موضع ما يعلق به فيجزي صغير ولو ان يوم حكم
 باسلامه اطلاق الاية ولا نه عرجي كبره كالمريض عرجي
 بروه واقرب وهو من انبات براسه واعرج يمكنه سماع
 تتابع النبي بان يكون عرجه غير شديد واعرج لم يضعف
 عوجه بضر عينه التلية واصم وهو فاقد السمع والخرس
 اذا هفت اشارته ويقوم بالاشارة وفاقد انفه وفاقد
 اذنيه وفاقد اصابع رجله ولا يجزي من ولا فاقد
 رجل او خصر وينصر من يدا وفاقد اذنين من غيرها
 ولا فاقد اذنه الا انهم لا تعطل منفعة اليد ولا يجزيهم
 عاجز ولا مريض لا عرجي بروه فان برابا ان الاجزاء على الام
 الشرط الثالث كمال الرق في اعتناق الكفاية فلا يجزي
 شرا قريب يعتق عليه بحمد الشرا بان كان اصلا او فرعاً

في كل موضع ما يعلق به فيجزي صغير ولو ان يوم حكم باسلامه اطلاق الاية ولا نه عرجي كبره كالمريض عرجي بروه واقرب وهو من انبات براسه واعرج يمكنه سماع تتابع النبي بان يكون عرجه غير شديد واعرج لم يضعف عوجه بضر عينه التلية واصم وهو فاقد السمع والخرس اذا هفت اشارته ويقوم بالاشارة وفاقد انفه وفاقد اذنيه وفاقد اصابع رجله ولا يجزي من ولا فاقد رجل او خصر وينصر من يدا وفاقد اذنين من غيرها ولا فاقد اذنه الا انهم لا تعطل منفعة اليد ولا يجزيهم عاجز ولا مريض لا عرجي بروه فان برابا ان الاجزاء على الام الشرط الثالث كمال الرق في اعتناق الكفاية فلا يجزي شرا قريب يعتق عليه بحمد الشرا بان كان اصلا او فرعاً

بنية عقده عن كفارته لان عقده مستحق بحمة القاربة فلاه
 ينصرف عنها الا الكفارة ولا اعتق ام ولد لا تحاقبها
 العتق ولا اعتق في كتابه صحيحة لان عقده يقع بسبب
 الكتابة ويجزي مذكر ومعلق عقده بصفة الشرط الرابع
 خلوا الرقبة عن ثوب العوض ياخذ من الرقيق ما يعتق
 عن كفارته على ان ترد على الفاء وعلى اجنبي كما اعتقت عبيدي
 هذا عن كفارته باللف عليك فقتل لم يحسن ذلك الاعتاق
 عن كفارته وصنا بط ما يلزم العتق كل من ملك رقيقا
 او ثمة من نفعا وعرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله
 الذين يلزمهم منه مومنه شرعا نفقة وكسوة وسكنى وانا
 واحدا ما لا بد منه لزمه العتق قال الشافعي وسكنوا عن
 مدة النفقة وبقية المون فيجوز ان يقدر ذلك بالعرض
 الغالب وان يقدر بسنة وصوب في الروضة منهما
 الثاني وقضية ذلك انه لا نقل منها مع ان منقوله
 الجمهور الاول وهو المعتمد ولا يجب على المكفيع ضيقه
 وهي بفتح الضاد العقار ولا راس مال تجارته بحيث لا
 يفصل دخلها من غلة الضيقة وبيع مال التجارة
 عن كفايته لمونه لتحصيل رقيق يعتقه ولا بيع مسكن
 ورقيق تقيين الفها لعسر مفارقة المالكين ولا يجب
 شرايعان واظهر الاقوال اعتبار البسار الذي يلزم به
 الاعتاق بوقت الاداء بوقت الوجوب ولا يابى وقت
 كان ثم شرع في الحفلة الثانية من خصال الكفارة فقال
فان لم يجز رقبته يعتق بان عجز عنها حتى اوثرها



فصيا مشهري متتابعين للآية فلو تكلف الامتناع
بالاستقراض وغيره اجزاه لانه ترقى الى الرتبة العليا وغير
الشهران بالاهلال ولو تفتتوا ويكون صوما بنية الكفاية
لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ويحيى تيميت
كما في صوم رمضان ولا يترط بنية المتتابع اكثفا بالاقام
في الفعل فان بدا بالصوم في انشأ شهر حب الشهر بعده
بالاهلال واتم الاول من الثالث ثلاثين يوما ويقوت
المتابع بقوات يوم بلا عذر ولو كان اليوم الاخير اما
اذا فات بعد رفاهه كان كمنون لم يعثر لانه يباقي الصوم
او كمن من شوع للفظ ص لا ان المرض لا يباقي الصوم
ثم شرع في الفصلة الثالثة من خصال الكفارة فقال **فان لم يتطع** اي الصوم المتتابع لمرضا او مرض يدوم
شهرين ظنا متضا ومن العادة في مثله او من قول اطبا
اولسقة شديدة ولو كانت المشقة لثق وهوشدة
الغلبة الى شهوة الوطني او خوف زيادة مرض **فالطعام**
متتابعين للآية الكريمة السابقة او فقيرا لانه
اشد حاله ويكفي البعض مكينا والبعض فقيرا
تنبه قوله فالطعام تبع فيه لفظ القان للام
والمراد بملكهم فقد قال جابر رضي الله عنه اطعم النبي صلى
الله عليه وسلم الحرة السدرى ملكا فلا يكفي التقديري
والتعبي وهذا يترط اللفظ او يكتفى بالدفع عبارة الرو
تقضي اللفظ لانه عبر بالملك قال الاذبح وهو بعد
اي فلا يترط اللفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة ولا

يكنى



يكنى بملكه كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا ولا من يلزمه نفقة
كن وجته وقريبه ولا الى مكفى نفقة قريب او زوج ولا
الى عبده ولو مكاتب لا يحتاج منه نقالا فاعتبر في صفات
الزكاة ويصرف للثلاثين المذكورين شين **مدى** **مدى**
مدى كان يصنع بين ايديهم ويملكهم ام بالتوبة او بطلاق
فاذا قبلوا ذلك اجزاع الصالح فلو فاقوا منهم بملكك
واحد مدين واخيرا او نصف مدين لم يحز ولو قال اخذوه
ونوي فاخذوه بالتوبة اجزا فان تقا وتوا لم يحز الا
مد واحد ما لم يمين معه من اخذ مديا اخر وهكذا او حبس
الامداد من حبس تحت الذي يكون فطرة فيخرج من غالب
قوت المكلف فلا يحز في نحو الدقيق والتوفيق والخير والذ
ويحزى الاقط كما يحز في الفطرة **ولا يحل** للظاهر ظارا
مطلقا **وطنها** اي زوجته التي ظاهرها **حتى تكف**
لقوله نقالا في المتق فحز رغبة من قبل ان تمامها ونقد
قبل ان تمامها في الطعام حلالا للطلق على القيد لا تحاد
الواقعة وخرج بالوطي غيره كالسر وكخوفه كالغسل
بشهوة فانه جازي في غير ما بين السر والركبة اما ما فيها
فيخرج كما رجحه الراجعي في الشرح الصغير ويصح الظاهر
الموقت كما مر ويتبع موقتا وعليه انما يحصل القود فيه
بالوطي في المدة لان الحبل مستطر بعد المدة فالامساك كحبل
ان يكون لا ينتظر الحبل او الوطني في المدة والاصل برأيه
من الكفارة وكالتفكير مضي الوقت انتهى بهما والله اعلم
تم اذا تجز من لزمته الكفارة من جميع الخصال

كتاب في معرفة الحقايق في فروع الدين

تصرفت في ذمته الى ان يقدر على كفايته فلا يبطا المظاهر حتى
يكفر ولا يجزي كفارة ملققة من خصلتين كان يعتق نصف
رقبي ويصوم شهر او يطعم فلان فان وجد بعض الرقة
صام لانه غلام لها خلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه
يجبه ولو بعض مد لانه بدل له والميسور لا يسقط بالمعسر
ويشترى بالاقية ذمته في احد وجهين يظهر وجهه لان الرقبة
ان العنق عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا ينظر الى يوم
كونه ففعلنا واذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر على اهل
رقبة المستقر عن احدهما وصام عن الاخرى ان قدر ولا
اطم **فصل** في اللعان وهو لغة المساعدة
وسمى لغة الله اي ابعده وطرده وسمى بذلك لبعده الزوا
من الرحمة او لبعده كل منهما عن الاخر فلا يجتمعان ابدا فاما
كلمات معلومة جعلت حجة للمنطلي قدرف من لفظ قوله
والحق القاري به وسهت هذه الكلمات لعاننا لقول الرجل عليه
لعنة الله ان كان من الكاذبين والطلاقه في جانب المرأة
من مجاز القلب واختير لفظه دون لفظ الغضب وان
كانا موجودين في اللعان لكون اللعنة مستمرة في
الاية وان لعانته قد سبقك عن لعانها ولا ينقض الاصل
فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن الايات وسبب
ترولها ذكرته في شرح البهجة وغيره وهو بين مؤكده
بلفظ الشهادة كما هو في الروضة عن الاحتجاب فلا يصح
لعان صبي ومجنون ولا يقضي قدرفها لعاننا بعد كمالها
ولا عقوبة كما في الروضة ولم يقع بالمدينة الزينة لعان

بعد

الناس

بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم
الا في ايام عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه **واذا رمي**
اي قدرف الرجل المكلف زوجته المحصنة بالزنا كما
كزيت ولو وقع قوله في الجبل او يا زانية او زني فزناك او
يا فحشة كما افتى به ابن عبد السلام او كناية كزناك في الجبل
بالهزل ان الزنا هو الضغود بخلاف زناك في البيت
بالهزل فصرح لانه لا يتعمل يعني الضغود في البيت ونحوه
زاد في الروضة ان هذا كلام البغوي وان قال غيره قال
ان لم يكن للبيت مرج يصعد اليه فيه فصرح قطعا او يا فاحش
او يا فاسقة او انت تحبين الخلوة او لم احبك بكا ونوي
بذلك القدرف **فقلب لها حد القدرف** للابن او خرج
بقيد المحصنة غيرها والمحسن الذي يحرق قاذفه مكلف
ومثله التكرار المتعدي بكم حرم لم يغيب عن وطى حد
به فلا يحرق بقدرف زوجته الصغيرة التي احتمل الوطى
ولا البدل قبل دخوله بها **الا ان يقيم البينة زناها**
فيرفع عنه الحد او التغير لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال له لادن امية حين قدرف زوجته بشريك من صحابة البينة
او حد في ظرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني
لصادق وليتركن الله في امر مايري ظري من
الحد فتركت اية اللعان الحديث وهو بطوله في صحيح
بخاري قدرف على ارتفاع الحد بالبينة **او بلا من** لرفع
الحد ان اختاره الحديث هلال وله الاستماع وعليه حد
القدرف كما في الروضة وبشرط لصحة اللعان بتوقد

من وجهه تعدى السبب على السبب كما هو متفاد من صنيع الله
وبه صرح الأصحاب لأن اللعان إنما شرع لخلاص القاذف
من الحد قال في المذهب إن الزوج يمتلي بقذف امرأته لدفع
العار والسب الفاسد وقد يتعدى عليه إقامة البينة فحمل
اللعان بينة له فله قذفه إذا تحقق زناها بان رآها تربي
أو ظن زناها ظنا مؤكدا أو أنه العلم كسبا زناها بزيد
معه وبقرينة كان رآها ولومرة واحدة في خلوة أو رآه
يخرج من عندها أو هي تخرج من عنده أو رآه جلا معه مرارا
في محل ربيته أو مرة تحت شعار في هيئة منكرا أما مجرى النساء
فقط أو القرينة فقط فلا يجوز له الاعتماد على واحد منهما إذا
الإناعة فقط فقد يسمع عدولا أو من يطلع فيها فلم يظفر
بشيء وأما مجرى القرينة المذكورة فلا بد من دخولها في الخوف
أو رقة أو طمع أو خوف ذلك والأولى له كما في زوايد الرواية
أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها لما فيه من ستر الفاحشة
وأقاله العثرة هذا حيث لا بد من يقينه فإن كان هناك
ولد يتيقنه بان علم أنه ليس منه لزومه تقيده إن ترك النفي
يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي
من هو منه وأنا أعلم إذا لم يظن أو وطئها ولكن ولدته
لدون ستة أشهر من وطئها التي هي أقل مدة الحمل والنفي
أربع سنين التي هي أكثر مدة الحمل فلو علم زناها واحتل
كون العاقد منه ومن الزنا وإن لم يسترها بعد وطئها
حرم النفي رعايته للفراش وكذا القذف واللعان على
الصحيح لأن اللعان حجة ضرورية إنما يصار إليه بالدفع

السب

لدفع السب أو قطع النكاح حيث لا ولد على الفراش الملتصق
وقد حصل الولد منها فلم يبق له فائدة والفرق بين
بالطلاق ثم شرع في كسبة اللعان بقوله رحمه الله تعالى
فيقول أي الزوج **عند الحاكم** أو نائبيه إذا كان
يعتبر الإحصاء والمحكمة حيث لا ولد كالحاكم إذا
كان هناك ولد فلا يصح التحكيم إلا أن يكون مكلفا
ويرضي بحكمه لأن له حقا في السب فلا يؤثر رضاهما
في حقه والسيد في اللعان بين أمته وعبدته إذا ه
تزوجا منه كالحاكم لأن له أن ينوي لعان زوجته ون
التقليط في اللعان بالمكان والزمان أما القم الأول
وهو التقليط بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلدة
اللعان لأن في ذلك تأثيرا في ترجيح اليمين الفاعلة
فإن كان في غير المساجد الثلاثة فيكون **في الجامع**
علي المنبر كما صح صاحب الكافي لأن الجامع هو المجمع
من ثلاث البلدة والمنبر أولى فإن كان في المسجد الحرام
فإن الركن الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام إبراهيم
عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما **قن** أي
في مكة أشرف من البيت الحبيب بان عدولهم عنه
صيانة له عن ذلك وإن كان في مسجد المدينة فعلى المنبر
كما في الام والخبر لقوله صلى الله عليه وسلم من خلف علي بن أبي
هذا الثابتين اثباتا بمقتضى من النار وإن كان في المسجد
الأقصى فعند الصخرة لأن أشرف بقاعها قبلتها المنى
عليهم الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها من الجنة

بالخطيم

وتلا عن المرأة الحايضة او التقا او متغيرة مسلمة يتاب
الجامع لختيم مكنه فيه والكتاب في المواضع الشريفة
فتلا عن الزوج في المحدث فاذا فسخ حرج الحاكم او ناييه
اليه ونظير على الكافر الثاني اذا اترافوا اليه الثاني بعد
وهي بكر الموحدة بعد النكاح وفي كنية وهي معتد
اليهود وفي بيت نار محوي لا بيت اصنام ونبي لا
حرمة له واما القسم الثاني وهو التخليط بالزمان في
المسلم فيكون بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلبه حثيا
لان التيمم الفاجرة بعد صلاة العصر غلط عقوبة
لحق الصالحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة
ولا يزكهم ولا يزكيهم ولا هم يعبثون رجل اذ حلف على امر
كاذبة بعد صلاة العصر يقطع بها مال امرئ مسلم فان
لم يكن طلب حيث فبعد صلاة العصر يوم القيامة الحجة
ان ساعة الاجابة فيه كما رواه ابو داود والنسائي وصح
الحاكم وروى مسلم انهما من مجلس الامام علي المنبر ان
تفقي الصلاة واما التخليط بالزمان في الكافر
فيعتبر بانسرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردي
وان كان قضية كلام المصنف انه كالم او نقله ابن
الرفعة عن البديعي وغيره **تدبر** من لا يتحلل
كالدهري والزندقي الذي لا يتدين بدين وعابد لوث
لا يشع في حقهم تخليط بل لا يحسون في مجلس الحكم ٢٧٥
يعطون زمانا ولا مكانا فلا يوهرون له قال الشيخان

ويكن

ويكن ان يحلف من ذكر باسمه الذي خلقه ورزقه ٢٧٦ فلا
في لغة وحديثه مدعته الخالق مدبر وبين التلغظه
ايضا **في جماعة** اي محضر جمع عدول من ايمان النار
وصالحايم من بلد اللعان لقوله تعالى وليشهدن بها
طائفة من المؤمنين وان فيه ردعا عن الكذب وقلم
كلمة المنهج كاصلة اربعة لنسب الزناهم فاستح
محضر ذلك العدد ويبدو في البان فيقول **اشهد بالله**
انني لمن الصادقين فيما رويت **بدين وجتي**
هذه **من الزنا** ان كانت حاضرة فان غابت عن البلد
او مجلس اللعان لم يحضر ويحذو كسماها ورفع نسبا
بما يبرها عن غيرها دفعا للاشتباه وان كان من ولد
ينفي عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة الالية
ليقتضي عنه فيقول في كل منها **وان هذا الولد** ان
كان حاضرا وان الولد الذي ولدته ان كان غائبا
من الزنا وليس هو مني لان كل مرة بتارة شاهد فلو
اعقل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة
اللعان لنفسه **تدبر** قضية كلامهم انه لو
اقتصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس مني انه لا يكفي قال
في الشرح الصغير وبه احاب كثرون لانه قد يظن
الفاسد والشبهة زنا ولكن الراجح انه يكفي كما صح في اصل
الروضة والشرح الصغير حلا للفظ الزنا على حقيقة
وقضية ايضا انه لو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف
وهو الصحيح لاحتمال ان يريد ان يشبه خلقا ولا خلقا فلا

بالرجل مع

بدان ينده مع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا او وطئ شهنة
 وبكره لك **اربع مرات** للامات التابقة اول الفصل
 وكررت الشهادة لتأكيد الامر لما اقيمت مقام اربع شهود
 من غيره ليقام عليه الحد ولذا كانت شهادات وهي في
 الحقيقة ايمان واما الكلمة الخامسة الآية فمؤكدتها
الاربع ويقول في المرة الخامسة بعد ان يعطيه
الحاكم يذبا بان تخوفه من عذاب الله تعالى وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله فان عذاب الدنيا
 اخوف من عذاب الآخرة ويا من رجلا يصنع بده على نفسه
 لعله يترجف ان يبي بعد ما بلغت الحاكم في وعظه
 الا الضيق قال له قل **وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين**
 فيما رتبته به من الزنا وفي رواية في الحضور ويبرها
 في اللعنة كما في الكلمات **الاربع** **تنبيه** كان من
 حق المصنف ان يذكر هذه الزيادة لئلا يتوهم ان
 الخامسة لا يروى في ذكر ذلك وسكوته ايضا عن ذكر الولد
 في الخامسة يقتضي ايضا انه لا يترتب في تنبيه ذكر فيها
 وليس مراد الحكماء لا بد من ذكر في الكلمات الخمسة وقد
 ايضا عن ذكر الموالاة في الكلمات الخمس والاصح ان
 كما في الروضة في نوثر الفصل الطويل وهذا كله ان كان
 قد ف ولم ينبت عليه بينة والا كان كان اللعان لفي
 وليكان احتمل من وطئ شهنة او نبت قد ف بينة
 قال في الاول فيما رتبته به من اصابته الى اخر الكلمات وفي
 الثاني فيما نبت على من رمي اياها بالزنا لا اخره فلا

احصاء غيره لا على وجه واحد
 هذا الوجه في تلك الاسماء

تلاعن المرأة في الاول اذا حقد عليها بهذا اللعان ه
 حتي تسقط بلعانها **ويتعلق بلعانه** اي تمامه
 من غير توقف على لعانها ولا قضا القاضي كما في الروضة
ختم احكام وعليه اقتصر ايضا في المنهاج وذكر
 في الزوايد زيادة عليها كما سياتي مع غيرها **الاول**
سقوط الحد اي سقوط حد قذف الملاعة عنه
 ان كانت محضنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محضنة
 ولا يسقط حد قذف الزاني الا ان ذكره في لعانه
تنبيه كان الاول ان يعبر بالعقوبة بدل
 الحد ليشمل التعزير **والثاني وجوب الحد** اي حد
 الزنا **عليه** اي زوجته مسلمة كانت او كافرة ان لم
 تلاعن لقوله تعالى ويذرونها العذاب الالية فدل على
 وجوب الحد عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانه **والثاني**
في الفرائض اي فرائض النكاح على بينهما لما في جنس
 الصحيح ان الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا يمل
 لهن عليهما وهي فرقة فصح كالرضاع لمصولها بغير لفظ
 وتخصيل ظاهر وباطن وفي سائر ابي داود والسنن
 لا يحتج بان ابد **تنبيه** تغير المصنف بالفرائض
 مرده هنا الزوجة كما مر تبعا لمجاعة اللغة وغيرهم
والرابع نفى انساب الولد اليه ان نفاه في لعانه
 لحسن الصحيح ان الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق
 الولد بالمرأة وانما يحتاج الملاعن الى نفى نسب ولد
 يمكن كونه منه فان نفي كونه الولد منه كان طلقا

الزوج على ما يتطابق

في مجلس العقد ونكح امرأة وهي بالمرق وهو بالمغرب او كان
 الزوج صغيرا او مسوخا لم يلحقه الولد لا محالة كونه منه
 فلا حاجة في انتقايه لا لعانه والتفي فور عي كالرده
 بالعيب بجامع الضرر بالامساك الا لعذر كان بلعه
 الحذر ليلا فاخرج حتى يصبح او كان مريضا او محبوسا لم يكن
 اعلام القاضى بذلك ولم يجده فاخرج فلا يبطل حقه ان
 تعرض عليه فنه اشهر وبانه باق على النفي والابطل حقه
 كما لو اخرج بلا عذر فيلحقه الولد وله نفي حمل وانتظاره
 لتحقيق كونه ولدا فلو قال علمته ولدا واخبرت رجلا
 وضعه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه من النفي تقرظه
 فان اخرج وقال جهلت الوضع وامكن جهله تصدق
 بيمينه ولا يصح نفي احد يمين بان لم يتخلل بينهما سنة
 اشهر بان ولد امقا او تحلل بين وضعها دون سنة اشهر
 لان الله تعالى لم يحكم القادة بان يجمع في الرحم ولدا من
 رجل وولدا من ما اخر لان الرحم اذا اشتمل على المني اشد
 فيه فلا يتاتي فتوله مني اخر ولو طعن بولد كان قبيل له
 شعت بولدك فاوجب بما يتضمن اقرارا كاملا لقوله
 جز ان الله خير الان الظاهر ان قصده مكافاة الدعا
 بالدعا والخامس **الحكم** اي يحكم عليه **على الابد** فلا يحل
 له نكاحا بعد اللعان ولا وطئا بلك المين لو كانت
 امته واشترى اها لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 المار لا سبيل لك عليها اي لا طريق لك اليها ولما مر في
 الحديث الاخر المتلاعنان لا يجتمعان ابدا **نبي**

ولا يجوز
 ان يكون
 الزوج
 صغيرا
 او مسوخا
 او كافرا
 او مجنونا
 او عتقا
 او مريضا
 او محبوسا
 او مسافرا
 او غائبا
 او غائبا
 او غائبا

في

بقى على المصنف من الاحكام اشياء لم يذكرها وقد تقدم الوعد
 بذكرها منها سقوط حد قذف الزاني بها من الزوج
 ان سماء في لعانه كما مرت الاشارة اليه فان لم يلا عن
 وائمة وحد لقذف بطلبه فطالبه الرجل المتدوف
 بالحد وقلنا بالاصح انه يجب عليه حدان فله اللعان
 وقامت حرمة الزوجة باللعان اجل الرجل فقط ولو
 ابتد الرجل فطالبه بحد قذفه كان له اللعان لاقاط
 الحد في احد وجهين يظهر رجيحه من ان حد نيت
 اصلا لا يتعالمها كما هو ظاهر كلامهم وان عني احدهما فلا يخ
 المطالبة بحقه وحيث قلنا يلا عن المتدوف به اثبت
 بلعانه زنا المتدوف ولا يلا عن المتدوف وانما
 فايدته سقوط الحد من القاذف ومنها سقوط حصانته
 في حق الزوج ان امتنعت من اللعان ومنها تطهر
 الصداق قبل الدخول ومنها ان حكم حكم المطلقة
 باينا فلا يلحقها طلاق ويحل للزوج نكاح اربع سواها
 ومن يحرم جمعها معها لعنتها واخنها وغير ذلك من الاحكام
 المرتبة على البيئونة وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك
 على قضاء القاضي ولا على لقان بل يحصل بمجرد لعان الزوج
 ومنها انه لا نفقة لها وان كانت حاملا اذا اتى الحمل
 بلعانه كما حصره في الكافي **في** لو قذف زوج
 زوجته وهي بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذف الزوج
 الثاني وهي نيت ثم لعنا ولم تلاق من جلدت ثم رجعت
ويستقط الحد عنها اي حد الزنا الذي وجب عليها تمام

في

لأنها لعان الزوج **بأن تلعن** بعد تمام لعانه كما هو مستفاد
من لفظ السقوط لأنه لا يكون إلا بما وجب ولم يجب عليها إلا
تمام لعانه وباشتراط البعدية جنم به في الروضة ودل
عليه قوله تعالى ويذكرها العذاب الآية **فقول** بعدان
بأمرها الحاكم في جميع من الناس كما سن التعليل في حقها كما
أشهد بالله أن فلان أي زوجا أن كان حاضرا وتارة
في الغيبة كما في جانبها **من الكاذبين** على فيما رماي به من الزنا
أربع مرات لقوله تعالى ويذكرها العذاب ان تشهد أربع شهادات
بالله الآية **وتقول في** المرة الخامسة **بعدان** أي
يبان **الحاكم** ندباني هذه المرة بالتحقيق والتأكد كان يقول
لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبأمر امرأة تضع
يدها على فمها قلنا ان ترجفان ابت إلا المضي قال لما قول
وعلى غضبت الله أن كان من لصا وقيل فيما سألني به كما
في الروضة **تنبيه** أفهم تكون في لعان عن ذكر الولد
احتاج إليه وهو الصحيح لأنه لا يتعلق بذكره في لعانها
حكم فلم يجب إليه ولو تضمنت له لم يضر **تنبيه**
لو بدل لفظ شهادة بحلف وكفه كافتيم باسمه أو حلف باسمه
إلا أنه أو لفظ غضب بلفظ أو غيره كالأعداء وعكسه بأن
ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن أو ذكر اللعن والغضب
قبل تمام الشهادة لم يضر ذلك اتباعا للضمان كما في الشهادة
والحكمة في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن
ان جرمت الزنا اعظم من جرمت القذف فقول الاعظم مثله
وهو الغضب لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من المعصاة

وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخصت المرأة بالتزام
اغلق العقوبة ولو تقي الذي ولد ان لم يتبعه في الاسلام
فلومات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استحقته
لحقه في نبيه واسلامه وورثته وانتقضت القسمة ولو قتل
الملاعن من نفاه ثم استحقه لحقه ومقط عنه الخصام
والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغير ان
يحدوث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المقذوف
فصل في العدد جمع عدة ما خودة من العدد
استألفا على عدد من الاقوال أو الأشهر غالبها وهي في الشرع
اسم لعدة تترتب فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها أو للتأكد أو
لتعذر على زوجها والأصل في قتل الإجماع الآيات والأخبار
الاشتهرت وشرعت صيانة اللاتناك وتخصيصها من الاطلاق
رعاية لحق الزوجين والولد والناك الثاني والمغلبين
التأكد بدليل انها لا تنقضي بقر واحد بحصول البراءة به
والغفلة من النساء **على ضربين متوفين عنهما وغير متوفين**
سلك المصنف رحمه الله تعالى في تقسيم الاحكام الائمة طريقة
هتة مع الاختصار ثم بدأ بالعرب الاول فقال **فالمثني**
عن حرة كانت أو أمة **ان كانت حاملا** بولد يلحق الميت
فصدتها بوضع الحمل أي انقضاءه كله حتى ياتي ثوبين ولو
بعد الوفاة لقوله تعالى وأولات الاحمال احملن ان يوضعن
حملهن فهو مفيد لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن بالقسم اربعة اشهر وعشرا ولقوله صلى
الله عليه وسلم لبيعة الاسمية وقد وضعت بعد موت

زوجة نصف شهر قد خللت فانك من حيث متفق عليه خرج
 بقولنا يلحق الميت ما لومات صبي لا يولد لئله عن حامل فان
 عدنا بالشهر لا بالوضع انه متفق عنه بقينا لعدم اتراله
 وكذا لومات المسوح وهو المقطوع جميع ذكره وانثيه
 عن حامل فعندنا بالشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على
 المذهب لانه لا يتولد ما واه فان الانثيين محل المني الذي
 يتدفق بعد انقضاءه من الظهر ولم يعهد لئله ولا ذرة
قاعدة ان ابا عبيد بن حرمويه قلد قضا مصر
 وقضى به فحمله المسوح على كنفه وطاف به الاسواق
 وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق اولاد الزنا بالحرام
 ويلحق الولد بحبوبة قطع جميع ذكره وبقي انثياه فتعده
 الحامل بوضعه لبقا او غيبة المني وما فيها من القوة
 الحاملة للدم وكذا اسلول خصياه وبقي ذكره يلحقه الولد
 فتسحق به العدة على المذهب لان الة الجماع باقية فقد
 بيالغ في الابلاج فيلذ ويترك ما رقيقا **وان كانت**
 اي المعتدة عن وفاة **حايلا** وهي فترة مكسوة غير
 حامل **فعدت** ان كانت حرة وان لم تنوطا او كانت
 صغيرة او زوجه ضنى او مسوح **اربعة اشهر وعشرا**
 من الايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
 ازواجا يتربصن بانقضاء اشهر وعشرا وهو
 محمول على الحائض كما مر وعلى الحائضات بقية الآية المتقدمة
 والحائضات الحاملات من غير الزوج وهذه الآية ناسخة
 لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا

وصية ازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فان قيل
 شرط النسخ ان يكون متأخرا عن المنسوخ مع ان الآية الاولى
 متقدمة وهذه متأخرة اجيب بانها متقدمة في التلاوة
 متأخرة في الترتول وتعتبر الاشهر بالاهلة ما امكن وتكمل
 المنسوخ بالعدد كالتطائ فان خفيت عليها الاهلة كالمجوسية
 اعتدت بماية وثلاثين يوما ولومات عن مطلقة حرة
 انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه ابن المنذر او مات
 من مطلقة باين فلا تنقل الى عدة وفاة لانها من وجبة
 فتكمل عدة الطلاق وخرج بقية الحرة اامة وسيا في
 كلامهم شرح في الضرب الثاني فقال **وعلى المتوفى**
 المعتدة عن فرقة طلاق او فسخ بعيب او رضاع او لعان
ان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل لقوله تعالى
 واولات الاحمال احملن ان يضمن حملن فهو محض لقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بانقضاء ثلثة قرو وان
 المعتد من العدة راة الرحم وهي حاصله بالوضع بشرط
 امكان نسبة لصاحب العدة زواجا كان او غيره ولو
 احتملا كنفى بلعان لانه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا
 لو استلحقه لحقه فان لم يكن كونه منه لم تنقض بوضعه
 كما اذا مات صبي لا يتصور منه الا تراله او مسوح عنه
 زوجه حاملا فلا تنقض بوضع الحمل كما مر وكذلك زنت
 زوجه الحامل يولد لا ينفى كونه منه كان وضعه لدون
 ستة اشهر من النكاح او الاكثر وكان بين الزوجين
 مسافة لا تقطع في المدة او لفوق اربع سنين من الفرقة

ليست

لم تنقض عدتها بوضعه لكن لو ادعت في الاخيرة انه راحها
او حذر نكاحها او وطئ بنهية وامكن فهو وان انتفى عنه
تنقض به عدتها ويترط انفصال كل الولد فلا اثر له في
بعضه متصلا او منفصلا في العدة وفي غيرها من
ما راجح احكام الجنين لعدم تمام انفصاله وظاهر الاية
واستثنى من ذلك وجوب الغرة بظهوره من من لا
المقصود تحقق وجوبه ووجوب القود اذا خرجان
رقبه وهو حي ووجوب الدية بالحياة على امه اذا
مات بعد ضياعه وتنقض العدة ببيت ومبغضة
صورة ظاهرة ولا خفية كغيرها صورة ادمي حقيقة
وان خفيت على غير القوابل لظهورها عندهن فان لم
يكن في المصنعة صورة ظاهرة ولا خفية ولكن قلن
هي اصل ادمي ولو بقيت لتصورت انفقت العدة
بوضعه على المذهب المنصوص فان نضرها على ان
العدة تنقض لا وعلى انه لا يجب فيها الغرة ولا يثبت
فيها الاستيلاد والفرق ان العدة تتخلق ببراة الرحم
وقد حصلت والاصل براة الذمة في الغرة واموية
الولدان ثابت تبعاً للولد وهذا لا يسي ولداً وخرج
بالمصنعة العلقه وهي منى محمل في الرحم فيصير ما
فليظا فلا تنقض العدة لا انها لا تنفي حلا **فأية**
وقع في الافتان الولد لومات في بطن المرأة وتغدر
ترو له بدوا وغيره كما يتفق لبعض الحوامل هل تنقض
عدتها ما دام بالاقراء ان كانت من ذوات الاقراء او بالامر

فان

ان لم تكن من ذوات الاقراء ولم تنقض عدتها ما دام في بطنها
اختلف العصريون في والظاهر الثاني كما صرح به الامام
جلال الدين البلقيني في حواشي الروضة وقال وقعت
هذه المسئلة واستفتينا عليها فاجبنا بذلك انتهى ويدل
لذلك قوله تعالى واوقات الاحمال احملن ان يضمن حملهن
وان كانت اي المعتدة من فرقة طلاق وما في معناه
كما مر **حائلا** بالمعنى المتقدم **وهي من ذوات الاقراء**
الحيض فعدتها ثلاثون يوما مجمع قرو وهو لغة بفتح
القاف وضمت حقيقة في الحيض والطمح ومن اطلاقه
على الحيض ما في جزائناي وغيره تترك الصلاة ايام
اقراء **وهي** في الاصطلاح **الاطهار** كما روي عن عمر وعنه
وعائشة وغيرهم من الصحابة ولقوله تعالى فطلقوهن
لعتهن والطلاق في الحيض بحر كما مر في الحيض فيصرف
الاذن الى زمن الطهر فان طلعت طاهرا وبقي من زمن
طهرها شي انفقت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة لان
بعض الظهور ان قل يصيدق عليه اسم قرو وقال تعالى الحج
اشهر معلومات وهو شهران وبعض الشهر الثالث او
طلعت في حيض انفقت عدتها بالطعن في حيضة رابعة
ولا يجب طهر من لم تحض قريبا على ان الطهر هو المحتوش
بين دمي حيض او حيض ونقاس اودمي نقاس كما
صرح به المتولي وعدة مستحاضة غير متحيرة باقربها
الردودة اليها وعدة متحيرة ثلاثة اشهر في الحال لا حال
كل شهر على طهر وحيض غالب **وان كانت المعتدة صغيرة**

ذلك

او كبيرة **اية** من الحيض **فعدتها ثلاثة اشهر** هلاية
بان انطبق الطلاق على اول الشهر قال تعالى واللاي
يعين من الحيض من نساكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر
واللاي لم يحضن اي فعدتهن كذلك كما قاله ابو القاسم
في اعرابه وقوله تعالى ان ارتبتم معناه ان لم تعرفوا ما
تعد به التي يمت من ذوات الاقوان فان طلقت في اثنائها
شهر كملته من المربع فلان يومئذ هو ان كان الشهر ثمانا
او ناقصا **تنبه** من انقطع حيضها لعار من
كرها او تقاس او من مضى حتى تحض فعدتها باقرا
او حتى تبلغ من الياس فعدتها بالاشهر ولا مبالاة بطول
مدة الانتظار وان انقطع لعله يعرف فكذا انقطاع
لعارض على الحيد فتصبر حتى تحض او تياس **فايدة**
قال بعض المتأخرين ويتعين التقطن لتعليم جهلة
الزهد هذه المسئلة فانهم يزجون المنطقة الحيض
لعارض او غيره قبل بلوغ سن الياس ويسمون بحمد
الانقطاع ايسة ويكتفون بمعنى ثلاثة اشهر وتغري
القول بصبرها الى بلوغ سن الياس حتى يصير عجزا
فلجذر من ذلك انتهى اي لان الاشهر انما شرعت للتي لم
تحض والاية وهذه غيرها فلو خاصت من لم تحض
من حرم او غيرها او خاصت ايسة كذلك في الاشهر اعتد
بالاقرا الاصل في العدة وقد قدمت عليها قتل الفراغ
من بدلها فتتقل اليها كالمتم اذا وجد المانع ائنا التيم
فان خاصت بعدها الاولي لم يوش ان حيضها حينئذ

لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالاشهر من الاي
لم يحضن او الثانية فهي كاية خاصت بعدها ولم تنكح
من وجب اخرا لا تعتد بالاقرا لئلا يثبت ايسة فان
نكحت اخرا فلا يثبت عليها نقصا عدتها ظاهر مع تعلق حق
الزوج بها وللزوجة في المقصود كما اذا قدر المتم على الماء
بعد الزرع في الصلاة والمعتري الياس يثبت لكل النكاح
بحسب ما بلغنا خبره لا طوف نسا العالم ولا يأس عشرة
فقط واقصاه اثنان وثلاثون سنة وقيل ستون قول
همون **والملقة قبل الدخول بها لا عدة عليها**
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المومنات ثم طلقوهن
من قبل ان يتوهن فالايم عليهن من عدة تعتدونها والمعنى
فيه عدم اشغال رحمها بما يوجب استبراء **وعدة الامنة**
او من فيها رق **بالمل** اي بوضع شرط لئلا يثبت
العدة حيا كان او ميتا او مضغة **كعدة الحرة** في جميع
ما صرحنا من غير فرق لعموم الاية الكريمة **وعدة بالاقرا**
عن فرقة طلاق او فسخ ولو متحاشية غير متحيرة
ان تعتد بقروين لان على النصف من الحرة في كثير من
الاحكام فكأنها عتقت وانما كملت القروان الثاني لتعد
تعيضه كالطلاق اذا لا يظهر بصفه الا بظهور كلفه فلا
يد من الانتظار الى ان يعود الدم فان عتقت في عدة
رجعية فكم فستكمل ثلاثة اقل لان الرجعية كالزوجة
في كثير من الاحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما
اذا عتقت في عدة بينونة لانها كالاجنبية فكأنها عتقت

بعد انقضاء العدة اما المتخيرة فان طلقت او لا الشهر فشهري
فان طلقت في اثناسه واثباتي اكثر من خمسة عشر يوما
حب قرافتكمل بعده شهر هلال والا لم يحسب قرافتك
بعده شهرين هلالين على المعتد خلا قال للبارزجي
في النكاح شهر ونصف **وعدها بالشهرين عن الوفا**
قبل الدخول او بعده **ان تعتد شهرين** هلالين
وحسب ايام بلياليه ويأتي في انكسار ما من عده
عن الطلاق وما في معناه مما تقدم **شهر هلال**
ونصف شهر لا مكان التصيف في الشهر وهذا
هو الاظهر وقال المصنف من عند نفسه **فان اعتدت**
شهرين كان اولى اي ٢٢ تعتد بالاقراءين
ففي الايسر تعتد شهرين بدلا عنهما قال بعض المتأخرين
وما ادعاه من الاولوية لم يقبل به احد من الاصحاب
الفايلين بالتصيف ثم قال وجعله ما في المسئلة
ثلاثة اقوال اظهرها ما تقدم وثانيها وجوب شهرين
وثالثها وجوب ثلاثة اشهر فالخلاف في الوجوب
وان اراد الاولوية من حيث الاحتياط على القول الرابع
فالاحتياط انما يكون بالقول الثالث ولم يقولوا به
ايضا انتهى وقد يقال ان المصنف قد اطلع على ذلك
في كلامهم ولاشك ان الاحتياط بالشهرين اولى بشهرين
الوجه الضعيف فيجعله من باب الاحتياط **نعم**
لو طلق زوجته وعاشرها بلا وطئ في عدة اقراؤه
اشهر فان كانت باينا انقضت عدتها يادكر وان كان

رجعية لم تنقض عدتها بدت وان طالت المدة وارجحة
له بعد الاقرا او الاشهر وان لم تنقض بدت **عدة**
ويلحق الطلاق ولو طلق زوجته الامة وعاشرها
سيدها كان كعاشرة الزوج ففيه التفصيل الماراما
غدا الزوج والتد فكالعاشرة للباين فتتقضي عدتها
بذكر **فصل** فيما يجب للمعدة وعليها شواكك
باينام رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال **وللمعدة**
الرجعية ولو حايلا او اامة **التكفي** **والنفقة** والكو
وساير حقوق الزوجة الا انما التنظيف بقا حبر
النكاح وسلطنته ولهذا تنقطع بنشورها ثم شرع في
القسم الثاني الاول فقال **وللباين** الحاييل خلع او
ثلاث في غير نوز **التكفي** **دون النفقة** والنفقة
لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم فلا سكني لمن ابان
فانتم او نشرت في العدة الا ان عادت الى الطاعة
كما في الروضة ثم استعني من ذلك قوله **الا ان تكون**
الباتن حاملا بولد يلحق الزوج فيجب لها من النفقة
سبب الحمل على اظهر القولين ما كان سقط عند عدتها
اذ اتوا فقا على الحمل او شهدها اربع نوبة ما لم تنشر
في العدة فان نشرت في سقط ما وجب لها بناء على
المقدم وخرج بقيد الباين المعتدة عن وفاة ولا
نفقة لها وان كانت حاملا لم يلزم للمامل المتوفي
عنها زوجها نفقة رواه الدارقطني باسناد صحيح
ولا يثبت بالوفاة والقرب سقط مؤنته بها وانما

وانما سقط فما لو توفي بعد يومين ٢٢ وجبت قبل الوفا
فاعتبر بقاؤها في الدوام ٢ انه اقوي من الابتداء **وجب**
على المتوفي عن زوج ولو اتمه **الاحداد** لخبر العمد
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاخر ان تحذر على ميت فوق
ثلاث ايام على زوج اربعة اشهر وعشر ايام فحل لها الاحداد
عليه اي يجب للاجماع على ارادته والتقدير باي ان المرأة
حري على الغالب ان غيرها من الايمان لا يلزم الاحداد
وعلى ولي صغير ومجنونة منهما ما يمنع منه غيرها ومن لم ينفق
ولورجعية ولا يحل ٢ ان فووت بطلاق وهي محبوبة به
او بفتح فالفتح منها اقلعني فلا يلحق بها فيما احاط بالاحداد
بخلاف المتوفي عن زوج وما ذكر من ان الرجعية يسر لا ذلك
هو ما نقله في الروضة واصلا عن ابي ثور عن ابي ابي ثور
عن بعض اصحابه ان الاول لا ان تترين با بدعوان الزوج
الارجعة **وهو** اي الاحداد من لحد ويقال فيه الحداد من حد
وهولعة المنع واصطلاحا **الامتناع من الزينة** في البدن
بحل او غيره من ذهب او فضة سواء كانت كبيرة كالخيل
والنوارام صغيرة كالخاتم والقرط لما روي ابو داود والشافعي
باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفي عن زوج
لا تلبس الحلي ولا تكحل ولا تحضب وانا حرم ذلك لانه يزيد
في حسنها **فصل**
وما الحلق الزينة لتقيصة يتم من حسن اذا الحلق قصر
فاما اذا كان الحلق موقفا **فكذلك** لم يحج الى ان يزور
وكذلك اللؤلؤ يحرم التزين به لان الزينة فيه ظاهرة او با

مصوبة لزينة لميت اي داود باسناد حسن المتوفي عن زوج
لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المسك والخل والحناء
ولا تكحل ولا تنشف المصوبة بالمشق وهو بذر الحميم المعطرة
بغيره ويقال طينه احمر شبيه بياض ليس بغير مصبوع من قطن
وصوف للزينة وكان وان كان ثيابا وحبرا اذا لم تحذر
فيه زينة ويبلغ مصبوع لا يقصد زينة كالاسود وكذا
الازرق والاحضر المشعان الكدرق لان ذلك لا يقصد
للزينة بل لخواصه ومع او مصيبة فان تردد بين طين الزينة
وغيرها كالاحضر والافرق فان كان برا قاصدا في اللون
حرم ٢ انه مستحسن يزين به او كدرا او مشعا فلا يانه المنع
من الاحضر والازرق يقارب الاسود وحرم بقيد البدن
تجميل فراش وهو ما ذكره او تقدر عليه من نطق ومرتبة
وقسادة وكحوها وتجميل اثاث وهو بفتح الهمزة ومثلثين
متاع البيت فيجوز ذلك لان الاحداد في البدن لا في الفراش
وكحوه واما الغطا فالاشبه انه كالثياب ليلا ونهارا وان
حفظه التركي بالهزار **وامتناع من استعمال الطيب**
في بدن او ثوب لخبر الصحاحين عن ام عطية كذا انتهى ان
تحد على ميت فوق ثلاث ايام على زوج اربعة اشهر وعشر
وان تكحل وان تتطيب وان تلبس ثوبا مصبوغا ويحرم
ايضا استعمال الطيب في طعام وكل غير محرم قياسا على
البدن وضابط الطيب المجر عليه كذا حرم على المجر من ثمن
لزمه ازالة الطيب الكاين معه حال الشروع في الدعاء
العدة فلا فدية عليها في استعماله بخلاف المجر في ذلك

واستثنى استعماله عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله
 الأذرى وغيره قليلا من اللقط او اظفار وهما نوعان
 من الجوز ويحرم عليهما دهن شعراهما ولحيتهما ان كان لهما
 لحيه لافيه من الزينة والتعالي بانداوان لم يكن فيه طيب
 لحديث ام عطية الماربان فيه جمالا وزينة وتواي ذلك
 البيضاء وغيرها اما التمثال بالابيض كالنوتيا فلا يحرم
 اذا زينة فيه واما الاصفر وهو الصبر فيحرم على السودا ولا
 على البيضاء على الاصح ٢ نه كمن العين ويجوز التمثال بالاندر
 والصبر لما حجة كرمه فتكتمل ليلته ونسجه ٢ رانه صلاه
 عليه ولم اذن ٢ لم سلمه في الصبر ليلته **ف** ان احتاجت
 اليه ٢ را ايضا جاز وكذا يحرم عليهما طلي الوجه بالاسفيداج
 والدمام وهو كمال الممات بغير الدال الملهمة ويمين منهما
 الف ما يطليه الوجه للخصين الحسي بالحرمة التي يورد بها
 الحذر والاختصاص بخنا وغيره فيما يظهر من بدنها كالجوه
 واليدن والرجلين ويحرم تطريق اصابعها وتصفيف
 شعرها وتجهيد شعر صدرها وحنوجاجها بالمحكم وتدقيقه
 بالحف **ن** **ف** قد علم من تغير الاحداد بما ذكره من
 التطفيف فضل راس وقلم ظفر واستحداد وتسف شعرابطه
 وازالة ونخ ولو ظاهرا لان جميع ذلك ليس من الزينة اي
 الداعية الى الوطن واما ازالة الشعر المختصين زينة كاحد
 ما حول الحاجبين وايل الجبهة فمتنع منه كما يحسن بعضهم
 وهو ظاهر واما ازالة شعر الحية او تبارب نبت لها فتسه
 ازالته كما قاله النووي في مخرج مسلم ويجل امتشاط بلا رجل

٨
 بدنه ونحوه بسدر ونحوه ويجل لها ايضا دخول حمام ان لم
 يكن فيه خروج محرم ولو تركت المحمرة المكلفة الاحداد والنوا
 عليها كل اللذة او بعضها عصت ان علمت حرمة الترك وانفت
 عدلا مع العصيان ولو بلغت وفاة زوجها او طلاقه بعد
 انقضا العدة كانت منقضة و٢ احدا وعليها و٢ احدا
 على غير زوج ثلاثة ايام فاقبل ويحرم الزيادة عليها بقصد
 الاحداد فلو تركت ذلك بلا قصد لم تاتم وخرج بالمرأة الرجل
 فلا يجوز له الاحداد على قريبه ثلاثة ايام ٢ الاحداد انما شرع
 للنساء لتفرض عقلمن المتقضي عدل الصبر **ويحرم على النوى**
من الزوج ٢ وعلى الميتة اي المتطوعة عن النكاح
 يمينونة صغرى او كبرى اذا البت القطع **ملازمة البيت**
 اي الذي كانت فيه عند الفقة بموت او غيره وكان تحيا
 للزوج ٢ يقاتها لقوله تعالى ٢ يخرجوهن من بيوتهن اي يبو
 ازاوجهن واصنافهن اليهن لتكني ٢ يخرجن الا ان تاتي
 بفاحشة مبينة قال ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة
 هي ان تبذو على اهل زوجها وليس للزوج واغيره اطلاق
 و٢ لها خروج منه ان رضي بها الزوج الا العذر كما ياتي
 ان في العدة حقاسه تعالى والحق الذي لله تعالى لا يقط
 بالتراضي وخرج بقيد الميتة الرجعية فان للزوج
 اسكالا حيث شاء في موضع يليق بها وهذا ما في الحاوي
 الماوردي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين ٢ لها
 في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته والذي
 في النهاية وهو مفهوم المخرج كما صلتها ٢ كغيرها وهو ما

نص عليه في الام كما قال ابن الرفعة وغيره وهو كما قال الشافعي
 اولى اطلاقه الآية وقال الاذريعي انه المذهب المشهور والراجح
 انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلوة بغيره فضلا عن الاستماع
 فليت كن وجهه ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله
الحاجة اي يجوز له الخروج في عدة وفاة وعدة وحي
 نهية ونكاح فاسد وكذا باين ومفوض نكاح وضابط
 ذلك كل معتدة لا يجب نفقتها ولم يكن لها من نفقتها حاجة
 في الخروج في النكاح والشرط عام وقطن وكمان وبيع عزاء
 ونحوه للحاجة لا ذلك اما من وجبت نفقتها من رجعية
 او باين حمل او متبراة فلا تخرج الا باذن او ضرورة كالأزواج
 من مكفيات بنفقة ازواجهن وكذا في الخروج لذلك
 لئلا ان لم يكن لها رزق وكذا في دار جارتها لقول وحديث
 ونحوها للتأني لكون بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها
تدبر اقتصر المصنف على الحاجة اعلاما بحوار
 للضرورة من باب اولي كان خافت على نفسها تلفا او فسادا
 او خافت على ماله او ولد لها من هدم او غرق فيجوز لها
 الانتقال للضرورة الداعية الي ذلك وعلم من كلامه كفاية
 تخيم خروجها لغير حاجة وهو كذلك في خروجها لزيارة
 وعيادة واستئصال مال تجارة ونحو ذلك **تمت**
 لو احرمت الحج او قران باذن زوجها او بغير اذنه ثم طلقت
 او مات فان خافت الفوات لصيق الوقت جاز لها
 الخروج معتدة لتقدم الاحرام وان لم تخف الفوات لغ
 الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من

مئة مصابة الاحرام وان احرمت بعد ان طلقت او مات
 الحج او عمر او هما امتنع عليها الخروج نحو اخافت الفوات
 ام افاد انقضت العدة امتعها او حجها ان بقيت
 والاحتلت بافعال عمر ولزمها القضاء ودم الفوات ويكره
 الحاكم من مال مطلق لا يمكن له مسكن المعتدة لتعذر فيه
 ان فقد متطوع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم
 فان اذن لها الحاكم ان تقترض على زوجها او تكتري
 المسكن من ماله جاز وترجع به فان فعلته بقصد الرجوع
 بلا اذن الحاكم نظر فان قدرت على استبدانه او لم تقدر
 ولم تشهد لم ترجع وان قدرت واشهدت عليه رجعت
فصل في الاستبراء وهو بالمد لعدة طلب البراءة
 ونحوها من بعد الامتدة بسبب حد وثمة ملكة العين او
 نكاحه او حد وث حل كالكتابة والمرتبة لمعرفة براءة
 الرحم او للتعدد وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ على
 الذي قبله وموضعه هنا انشأ وخبر هذا بهذا الاسم
 لانه قد مر بالمد على براءة الرحم من غير تكرار وتعدد
 وخبر ان يبرأ بسبب النكاح باسم العدة استحقاقا من
 العدة والاصل في الباب ما سياتي من **الاول** **ومن**
استحدث اي حدث له ملك **امنه** ولو من امكن جماعة كالزنا
 والضي والوط براءة قتل ملله بشار او ارث او هبة
 او رهيقب او اقاله او تحالف او قبول وصية او
 شي او نحو ذلك **حرر عليه** فما عدا المشية **الاستماع**
فما بكل نوع من انواعه حتى النظم بشهوة **حتى يتبرأ**

بأشياء احتملها أما المسببة التي وقعت في حكمه من
التي الغنية فيجله منها غير وطى من أنواع الاستناعات
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا أو طاس الألو طاس
حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وقاس
النافع رضى الله تعالى عنه غير المسببة عليها بما مع حرو
الملك واحد من الأطلاق في المسببة أنه لا فرق بين
البدن وغيرها والحقت من لم تحض وأيت من تحيض في
المبار قد مر الحيز والطر غالبا وهو شهر كما سياتي ولما
روى البيهقي عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال
وقعت في سبأ جارية من سبأ جلول فتطرت إليها فإذا
عنقها مثل ريق الفضة فلم تأكل أن قبلتها والناس
ينظرون ولم يترك عليه أحد من الصحابة وجلول بفتح الجيم
والمد قرية من نواحي فارس والنسبة إليها جلولي عليه
عريقا سفتح يوم اليرموك في سنة سبع عشرة من
الهجرة قبلت غنائم ثمانية عشر ألف ألف وفارقت الحية
غيرها بان غائمتها أن تكون متولدة حزبي وذلك لا يمنع
الملك فأنما حرم وطير صيانة لما به لبلا يخلط بأخري
الحرمه ما الحزبي ثم **ان كانت** أي الأمة التي
يجب استبرأؤها من ذوات الحيز فاستبرأوها
يحصل **حيضة** واحدة بعد انتقالها إلى في الجديد للحزب
السابق فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في التأمل
وتمت طواف الأقوال الكاملة لاسن الياس كالمعتدة ولما
لم يكف بقية الحيضة كما آتت بقية الطهر في العدة

أن بقية الطهر يتعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذا
يتعقب الطهر وادالة على البراءة **وان كانت من**
ذوات الشهر بصغر أو يأس فاستبرأوها يحصل بشر
فقط فانه كقرو في الحق فكذا في الأمة والمختبرة تتبرأ
بشرا أيضا **وان كانت من ذوات الحمل** ولو من زمانها
فاستبرأوها يحصل **بوضع** لعموم الحديث السابق
وان المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة بذلك
تنبيه لومضي زمن استبرأها على أمته بعد الملك وقيل
القبض حسب زعمه ان ملكا بالمرث لان الملك بذلك
مقبوض حكما وان لم يحصل القبض حثا بدليل صحة بيعه
وكذا ان ملكا بشر أو نحوه من المعافضات بعد زوال
ان الملك لازم فأنه ما بعد القبض اما اذا جري
الاستبرأ في زمن الحيز فانه لا يعتد به لضعف الملك
ولو وهبت له وحصل الاستبرأ بعد عقدها وقبل القبض
لم يعتد به لتوقف الملك وبها على القبض ولو اشترى
امته مجوسية ونحوها كمرثرة فحاصنت او وجد منها ما
يحصل به الاستبرأ من وضع حمل ومضي شهر لغزو ذوات
الأقوال استبرأ بعد انقضاء ذلك وفي آتيا به لم يكف هذا
الاستبرأ في الأصح أنه لا يتعقب حل الاستماع الذي هو
القصد في الاستبرأ **ووجوب** يجب الاستبرأ من مكاتبة
كتابة صحفة فحجرا بلا تعجيرا وعجنت بتعجير الشد لها
عند عجزها عن الحجوم لعود ملك القمع بعد زواله
فأنه ما لوباعا ثم اشترأها اما الفاسدة فلا يجب الاستبرأ

فيها كما قاله الرافعي في بابه وكذا يجب استبرأمة مرتدة عادة
 لا لاسلام لزوال ملك الاستمتاع ثم اعادته فاشبهه بغير الكا
 وكذا الوارث السيد ثم سلم فانه يلزمه الاستبرأ ايضا لما ذكر
 ولو زوج السيد امته ثم طلق الزوج قبل الدخول وجب
 الاستبرأ للمراوان طلقا بعد الدخول فاعتدت لم يدخل
 الاستبرأ في العدة بل يلزمه ان يتبرأ بعد انقضاء
 ويجب استبرأمة خلت من ذلك حين ونقاس وحوم
 واعتكاف واحرام لان حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف
 الكتابية والردة ولو اشترى زوجته الاممة احتلت له
 استبرأوها لتبرأ ولد الملك من ولد النكاح لانه بالنكاح
 ينفق الولد في حقها فيعتق فلا يكون كفوا الحق اصلية
 ولا يصير به ام ولد ويملك اليمن ينقض الحكم **واذا ما**
سدد امر الولد او اعقر وهي خالية من زوج او عدة
استبرأت نفق وجوبا **كما لامته** على حكم التفصيل
 المتقدم فيها فلو كانت في نكاح او عدة وقت السداد
 عتقه لا لم يلزمه استبرأ على المذهب الا لست قرأنا
 للسيد بل للزوج فهي كفيرة الموطوعة ولان الاستبرأ لجل
 الاستمتاع وهما منفوتان بحق الزوج ولو اعتق متولدة
 فله نكاحها بلا استبرأ في الاصح كما يجوز له ان ينكح العدة
 منه لان المال واحد **تم** لو وطئ امته شربكان
 في حين وطئ ثم باعها او اراد ان تزويجها او وطئ ثانيا
 امته رجل كل بطن امته واراد الرجل تزويجها وجب استبرأ
 كالعتيق من شخصين ولو باع جارية لم يقربوطيها فقام

محل وادعاء لقول قول المشتري بيمينه انه لا يعمل انه
 منه ونبت تب البائع على الوجه من خلاف فيه اذا
 ضرر على المشتري في المالية والقابل بخلافه عليه
 بان بثوته يقطع اثر المشتري بالولا فان اقربوطيها
 وباعه نظرفان كان وان بعد ان استبرأها فان ات
 بولد لدون ستة اشهر من استبرأها منه لم يطل
 البيع لبثوته امية الولد وان ولدته لسة اشهر فاكثر
 فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئ والا فان امكن
 كونه منه بان ولدته لسة اشهر فاكثر من وطئه لم يطل
 وصارت الاممة متولدة له وان لم يكن استبرأها فقبل
 البيع فالولد له ان امكن كونه منه الا ان وطئ المشتري
 وامكن كونه منها فنقض على القاييف ولو زوج امته
 فطلقت قبل الدخول واقرت للسيد بوطئ فولدت
 ولدان من يمتل كونه منها الحق السيد عملا بالظاهر وصار
 ام ولد للحكم بلحق الولد بملك اليمن **فصل**
 في الرضاع وهو بيع الراوي بغير كسرها وابنائات الشا
 معها لعت اسم لعت الندي وشرب لبنه وشربها اسم لعت
 لبن امرأة او ما حصل منه في معدة طفل او دماغه
 فالاصل في تحريمه قبل اجماع الامة والخبر الاثنان واركانه
 ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وقد شرع في الركن الاول
 فقال **واذا الرضعت المرأة** اي الاممية خلية كانت
 او متزوجة المحبة حياة مستقرة حال انفصال لبنها
 بلغت تسعين قمرية تقريبا وان لم يحكم ببلوغها بذلك

بليغ ولو متغيرا عن هبة انفصاله عن الثدي بحوضه او غيرها
ثم اشار الى الركن الثاني بقوله **ولذا اصاب الرضيع ولدقا**
من الرضاعة فخرج بالمرأة ثلاثة امور احدها الرجل فلا
يثبت حرمة بلبنه على العجم ٢ انه ليس معدا للتغذية فلم
يتعلق به التحريم كغيره من المباحات لكن يكره له ولو رعى
نكاح من ارتضعت منه كما نص عليه في الام والبوليطي
ثانيها الحنثي المتكحل والمذهب توقفه الى البيان فان
بانت انوثته حرم والا فلا فان مات قبله لم يثبت التحريم
فلما صبح نكاح ام الحنثي وحواها كما نقله الاذرعجي عن المتولي
ثالثها الهيمه فلو ارتضعت صغيرا من ثاة مثلا لم يثبت
بينها اخوة وتكلمنا الختاما لان الاخوة فرع الامومة
فاذا لم يثبت الفزع وحرج بادمية ولو عبر بها بدل المرأة
كما عبر به التافعي لكان اولى الحنية ان تصور رضاعها
بنا على عدم صحة منالهمم وهو الراجح لان الرضاعة تلواك
بدليل يحرم من الرضاعة ما يحرم من السب والله تعالى قطع
النسب بين الجرح والانس وبالحية لبن الميتة فانه لا يحرم
لانه من لبن حنة منفكة عن الحبل والحرمة كاللهيمه خلافا
للائمة الثلاثة وبما شكل رشح منين تقريبا ما لو طار الصغير
دون ذلك لبن وارضعت به طفل فلا يثبت به تحريم ولو
حلب لبن المرأة المذكورة قبل موته واوجر للطفل حرم
لان انفصاله منه في الحياة ثم اشار لما يترط في الرضيع بقوله
شرطين وترك ثانيا ورابعا كما استراه **احدهما ان**
يكون له دون الشنئين لجزا رضاع الاما كان في

بليغ

٨٦
الحولين رواه الدارقطني وغيره فان بلغها وشرب معها
لم يحرم ارتضاعه قال في الروضة وتعتبر الحولان في
بالاهلة فان اتمس الشرا اول ثم عدده ثلاثين من الشهر
الخامس والضرب وذلك لقوله تعالى والوالدان برضعن
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فقبل
الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة في الحولين فافهم ان
الحكم بعد الحولين بخلافه **تنبه** ابتداء الحولين
من تمام انفصاله الرضيع كما في نظائره فان ارتضعت قبل
تمامه لم يؤثر وظاهر كلام المصنف انه لو تم الحولان في
الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب كما في التهذيب وفي
عليه ابن المقرئ وان كان ظاهرا بضر الام وغيره عدم
التحريم ان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدر
كما قالوا ولم يحصل في جوفه الا خمس قطرات في كل مرة
قطرة حرم **والشرط الثاني انه ترضعة خمس رضعات**
لما روي سلم عن عاتبة رضي الله تعالى عنها كان فيما
اتر الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم
فتمت بحسن معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن اي يتلى حكمهن او يقرؤهن
من لم يبلغه النسخ وقيل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب
الحنيفة ومالك والحنس رضعات ضبطن بالعرف
اذ اضابط لا في اللغة ولا في النسخ فجمع فيها الى العرف
كالحنس في الرقة فما فقي بكونه رضعة او رضعات اعتبر
والا فلا ولا خلاف في كونها **متفرقات** عرفا ولو قطع

الرضيع المارتضاع بين كل من الحرس المراضع من الثدي تعدد
 علام بالعرف ولو قطع على الرضعة لنخل واطالته ثم عاد
 تعدد كما هو اصل الرضعة لان الرضاع يعتبر فيه الرضعة
 والرضيع على الاتقاد بدليل ما لو ارتضع على امرأة نايعة
 او اجرة لبنا وهو نايع واذا ثبت ذلك وجب ان يعتد
 بقطعه كما يعتد بقطعه ولو قطع للها ونحوه كنومة
 خفيفة او تنفس او اداء ما جمعه من اللبن في فمه
 وعادة في الحال لم يتعد دبل لكل رضعة واحدة فان
 طال له او نومه فان كان الشدي في فمه فوضعة
 ولا فوضعتان ولو تحول الرضيع بنفسه او بتحويل
 الرضعة في الحال من ثدي الى ثدي او قطعه الرضعة
 لنخل خفيف ثم عاد لم يتعد حينئذ فان لم يتحول
 في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبن دفعة واول
 الى جوف الرضيع او دماغه با بكارا فلعاط او فله
 ذلك في خمس مرات او حلب منها خمسا واوجره الرضيع
 دفعة ورضعة واحدة في الصورتين المتشاركتين او
 بحالة الاتقاع من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله
 الى جوفه دفعة واحدة ولو شئت في رضيع هل رضع
 خمسا او اقل او هل رضع في الجولين او بعدهما فلا تخم
 لان الاصل عدم ما ذكر ولا يخفى الوسخ والشرط الثالث
 وصول اللبن في الحرس الى المعقمة ولو لم يصل اللبن فلا
 تخم ولو وصل اليها وتقابها ثبت التحتم والشرط
 الرابع كون الطفل حيا كما في الرضعة فلا اثر للوصول

للمعقمة الميت واعلم ان الحرمة تنتشر من الرضعة والفحل
 الى اصولها وفروعها وحواشيها ومن الرضيع لا فروع
 فقط اذا علمت ذلك ووجبت الشروط المذكورة فتصير
 الرضعة بذلك **ويصير زوج** الذي يثبت اليه
 الحمل بنكاح او وطى يشبه **انثاله** ان الرضاع تابع للث
 اما من لم يثبت اليه الحمل كالزاني فلا يثبت به حرمة
 من جهة وتنتشر الحرمة من الرضيع الى اولاده فقط يتوا
 اكانوا من النسب ام من الرضاع فلا تترك الحرمة الا ابايه
 واخوته فلا يبه واحنيه نكاح الرضعة وبناتها وزوج
 الرضعة ان يتزوج بام الطفل واخته ويصير ابا
 الرضعة من نسب ورضاع اجداد الرضيع لما مر من ان
 الحرمة تنتشر الى اصولا وتصير ابا من نسب او
 رضاع جداته لما مر واولادها من نسب او رضاع
 اخوته واخواته لما مر من ان الحرمة تنتشر الى فروع
 وتصير اخواتها من نسب او رضاع اخواله وخالاته
 لما مر من ان الحرمة تنتشر الى حواشيها واذا علمت ذلك
 فمتنع عليه ان يتزوج كما يشار الى ذلك قوله **وحرمة**
على الرضيع بفتح الضاد اسم مفعول **التزوج** **بها**
 اي الرضعة لا امة من الرضاع فتحرر عليه لنخل القران
 وتنتشر الحرمة منها **الكل من ناسبه** الى ائمت اليه
 من اصولا وانسب اليها من الفروع **تثبت**
 كان الاولي ان يقول الى كل من ينتمي اليها بنسب او رضاع
 لما مر من الصابط **ويجوز** اي الرضعة **التزوج**

لا يثبت له

به اي الرضيع انه ولد لها وهذا معلوم لكن ذكره المصنف
توضيحا للتدري ليفيده ان الحمة المنتشرة منها ليت
كالحة المنتشرة منه فان الحمة التي منها منتشرة الي
ما تقدم بيانها والحمة التي منها منتشرة اليه والاولد
الذكر وان غفل من نسب او رضاع انهم احفادها
دون من كان في رجة اي الرضيع كاحيه فلا يحرم
عليه تزويجه لما من ان الحمة لا تنتشر الي حواشيه
وعطف المصنف على الجملة المتقدمة قوله **او اعلا**
اي ودون من كان اعلى **طبقة منه** اي الرضيع كابيه
فلا يحرم عليه تزويج احدا بويه لما من ان الحمة
لا تنتشر الي ابايه وتقدم في فصل محرمات النكاح ما
يحرم بالنسب والرضاع فارجع اليه **تتم**
لو كانت لرجل خمس متولدات اوله اربع نوة دخل
بين وام ولد ورضع طفل من كل روضة ولو متواليا
صار ابنه ان ابن الجميع منه فيخرج من على الطفل ان
موطوات ابية ان اجد ولو كان لرجل ولد للمولود
بنات او اخوات فرضع طفل من كل روضة فلا حمة
بين الرجل والطفل لان الحدود دة للام في الصورة
الاولى والمخولة في الصورة الثانية انما يثبتان
بتوسط الامومة والامومة هنا ويثبت الرضاع
بنها دة رجلين او رجل وامرأتين وباربع نوة
اختصاص النساء بالاطلاع عليها غالبا هذا اذا كان
الارضاع من الثدي اما اذا كان بالشرب من انا او كان

بايجار

بايجار فلا تقبل فيه منها دة النساء المتى سات انهن اختصا
لبن بالاطلاع عليه واما افراد الارضاع فلا بد منه
من رجلين بالاطلاع الرجال عليه غالبا **فصل**
في نفقة القريب والرفيق واليهيم وجهها المصنف
في هذا الفصل لتاسيسه في سقوط كل منها بمعنى الزمان
وجوب النفاية من غير تقدير ثم شرع في القسم الاول
وهو نفقة القريب والمراد به الاصل والفروع فقال
ونفقة الوالدين من ذكره وانا ان الاحرار ونفقة
المولودين كذلك يخفى ما قبل علامة الجمع فيها كل
منها **واجبة** على الفروع للاصول وبالعكس ينظر
التي والاصل في الاول من جهة الاب والام قوله تعالى
وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفالتها
عند حاجتها وخبر اطيبت ما ياكل الرجل من كبد وولده
من كبد فكلوا من اموالهم رواه الحاكم وصحح قال ابن المنذر
واجمعوا على ان نفقة الوالدين اللذين لا كتب لهما
ولامال واجبة في مال الولد والاحد او والحدرات
ملحقون بها ان لم يدخلوا في عموم ذلك كما الحقوا بها في
العق بالملك وعدم القود ورد الشدة وغيرها
وفي الثاني قوله تقليا فان ارضعن لكم فانهن اخوة
اذا ايجاب الاجرة لارضاع الاولاد تقضي ايجاب موتهم
فقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يتيقنك وولدت
بالعروف رواه الشيخان والاحفاد ملحقون بالاولاد
ان لم يتناولهم اطلاق ما تقدم ولا يضر فيها ذكر اختلاف

الدين فيجب على المسلم منها نفقة الكافر المصوم وعكسه لعدم
 الدالة وتوجوب الزوج وهو البعضية كالعتق ورد الشهادة
 فان قيل هل كان ذلك كالميراث اجبت بان الميراث
 مبني على المناصرة وهي مفقودة عند اختلاف الدين وخرج
 بالاصول والفتوح غيرهما من تيار الاقارب كالاخ والاخت
 والعم والعمة وبالاحرار الا ان لم يكن الرقيق موصيا
 ولا مكاتب فان كان متفقا عليه فهو على سبيله وان كان
 متفقا فهو اسوة خال من المصير والمصر لا يجب عليه نفقة في
 واما البعض فان كان متفقا عليه فخلية نفقة تامة
 لتام ملكه فهو كالكامل وان كان متفقا عليه فتبع
 نفقته على القريب والسيد بالنسبة لافيه من رفق وحرية
 واما المكاتب فان كان متفقا عليه فلا يلزم فريضة نفقته
 لبقاء احكام الرق عليه بل نفقته من كسبه فان عجز نفقه
 فعلى سيده وان كان متفقا فلا يجب عليه لانه ليس اهلا
 للمواثاة وخرج بالمصوم غيره من مرتد وحرابي فلا
 يجب نفقته اذ لا حمة له ثم ذكر المصنف شرطين آخرين
 بقوله **فاما الوالدون فتجب نفقتهم على الفروع**
شرطان اي باحد شرطين **الفقر والزمانة** وهي
 بفتح الزاي الابتلا والعاهة **او الفقر والجنون**
 لتحقيق الاحتياج فلا يجب للفقر المصحح او للفقر العقلا
 اذ اكانوا ذوي كسب لان القدرة بالكسب كالقدرة بالمال
 فان لم يكونوا ذوي كسب وجبت نفقتهم على الفروع
 على الاظهر في الروضة ونزوايد المنهاج لان الفروع مأمون

بعائنه اصله بالمعروف وليس منه تعلقه الكسب مع كبر السن
 وما يجب الاعفاف وينع القضا من شرط شرف طائفة زيادة
 على ما تقدم في المولودين بقوله **واما المولودون**
فتجب نفقتهم على الاصل **بنلانة** **نرابط** اي بواحد
 منه **الفقر والصغر** **لجنونهم** **او الفقر والزمانة**
او الفقر والجنون لتحقيق احتياجهم فلا يجب للمعاقين
 ان كانوا ذوي كسب قطعا وكذا ان لم يكونوا على المذهب
 وتوا في ذلك ابن والبنيت كما قاله في الروضة **فتجب**
 لم يعرض المصنف لاشتراط البطارق من حيث عليه منها
 لوضوحه والمختبر في نفقة القريب الكفاية لقوله
 صلي الله عليه وسلم اخذني ما يملكك وولدت بالمعروف
 ولا يجب على سبيل المواثاة لدفع الحاجة الناجزة
 ويعبر حاله في سنة وزهادته ورغبته ويجب اشاعه
 كما صرح به ابن يونس ويجب له ادم كما يجب له القوت
 ويجب له مونة خادم ان احتاجه مع كسوة ومكن
 لا يقين به واجرة طبيب وثلث ادوية والنفقة وما
 ذكرهم امتاع تقطع بمضي الزمان وان تعدى المتفق
 بالمنع ٢٢ وجبت بدفع الحاجة الناجزة وقد رأت
 بخلاف نفقة الزوج فانها معاوضة حيث قلنا
 بمقوط ٢ نصير ديننا في ذمته الا بافراض قاض نفقه
 او ما ذونه لعينة او منع او خوف ذلك كما لو تقي الرب الولد
 فانفقت عليه امة ثم استحقته فان الام ترجع عليه بالنفقة
 وكذا لو لم يكن هناك حاكم واستقرضت الام عن الرب

وانهدت عليه قضا ما استقرضه اما اذا لم تشهد فلا
رجوع له ونفقة الحامل استقرضت الزمان وان حملنا
النفقة للمملوك ان الزوجة لما كانت هي التي تنفقها فكانت
كتفقها وللقريب اخذ نفقته من مال قريبه عند امته
ان وجد جنسها وكذا ان لم يجد في الاصح وله الاستفاد
ان لم يجد له مالا وعجز عن القاضى ورجع ان انهدج
الطفل المحتاج وابوه غائب مثلا وللاب والجد اخذ
النفقة من مال فرغها الصغير او المجنون بحكم الولاية
ولهما ايجارها لا لما يطيقه من الاعمال ولا تاخذها الام
من ماله اذا وجبت نفقتها عليه ولا الابن من مال ابيه
المجنون فيولي القاضى الابن الزمن اجارة ابيه المجنون
ان اصل الصنفه لفقته ويجب على الام ارضاع ولدها
اللبا وهو مرق وقصر اللبن انزل اول الولادة لان
الولد لا يعيش بدونها غالبا او انه لا يتوي واقتد
بنيته الابن ثم بعد ارضاع اللبا ان لم يوجد الام او
اجنبه وجب على الموجود منها ارضاعه امعا للولد ولا
طلب الاخر من ماله ان كان والا فمن تلزمه نفقته
وان وجد الام والاجنبية لم يجبرا الام على ارضاعه وان
كانت في نكاح ابيه لقوله تعالى وان نقاسمتكم فارضعوا
اخرى واذا امتنع حصل التعاسر فان رعت في ارضاعها
وهي متلوحة اي الرضيع فليس له منعها مع وجود غيرها
كما في الآشرون لان فيه اضرا بالولد لا عليه انفق
وليس له اصل ولا تراد نفقته للارضاع وان احتاجت

فيه الى زيادة القدر ان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة
وحلجتها ثم شرح في القسرين الاخيرين وهما نفقة الرقيق
والبرك بقوله **ونفقة الرقيق والبرك واجبة**
بقدر القفاية اما الرقيق فليز للمملوك طعامه
وكسوته ولا تكلف من العمل الا بطيخ فكيفه طعاما
قادما وتعتبر كفايته في نفسه من هادة وان زادت على
كفاية مثله غالبا وعليه كفايته كسوة وكذا سار مولى
ويجب على السيد شراء ما طهارة اذا احتاج اليه وكذا ان
تراب يحميه ان احتاج اليه ونقص في المختصر على وجوب
اشباعه وان كان رقيقه كويا او مستحقا مانعة فدية
او غيرها او اعطى زينا ومديرا او متولدة ومساخر وعتارا
وابقا لبقا الملك في المبيع ولعموم الحب السابق نفسه
المقابت ولو فاسدا ككتابة لا يجب له شيء من ذلك على سيد
لا تقاله بالكتب ولهذا يلزمه نفقة اقاربه نفقه
ان عجز نفسه ولم ينفق السيد ككتابة فعليه نفقته وهي
مسيلة عن زرة النفل فاستفدها وكذا الامنة المزرعة
حيث اوجبت نفقا على الزوج ولا يجب على المالك القفا
المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوته
رقيق البلد من مخ وشعير وكحو ذلك ومن غالب ادم
من كفو زيت وسمن ومن غالب كسوتهم من كفو قطن
وصوف لهذا الشافعي للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف
قال والمعروف عندنا المعروف لمن له ببلده ويراعى
حال السيد في بيان واقاره وينفق عليه الزبكان

تجفيفه بالنسج عند حصول نوله وان اهلكه لم يحصل فابردة
 كذبح الحيوان المأكول وخرج بآينه روح ما لا روح فيه كقتاة
 ودار ٢٠ يجب على المالك عمارتها فان ذك نعمة للمال ولا يجب
 على الانسان ذك ولا يكره تركه الا ان ادى الى الخراب فيكره
فصل في النفقة والنفقة على قسمين نفقة يجب
 للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه ان يقدم على نفقة
 غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدانفسكم ثم بمن تقول ونفقة
 تحت على الانسان لغيره قال الشحان واسباب نكاحها وجرها
 ثلاثة النكاح والقرابة والملك واورد على المحصر هذه
 الثلاثة صور منها الهدي والاصحية المقدوران فان
 نفقتها على النادر والمهدي مع انتقال الملك فيها للفقرا
 ومنها نصيب الفقرا بعد الحول وقبل الامكان تحت نفقة
 على المالك وقدم المصنف القسمين الاخيرين ثم شرع في القسم
 الاول بقوله **ونفقة الزوجة المكنة من نفقة واجبة**
 بالتكدين التام لقوله تعالى وعلى المولود له من والديه
 بالمعروف وخبر اتقوا الله في النساء فانكم اخذتوهن بآية
 الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم من زواجهن
 وكنوتهن بالمعروف رواه مسلم لا يلتزم ما وليك عليها هي
 ما يقابل من الاجرة لها والمراد بالوجوب استحقاقها يوم
 بيوم كما صرحوا به ولو حصل التكدين في اننا اليوم فالظا
 وجوبها بالقطر وهل التكدين سبب او شرط فيه وجهان
 اوجهها الثاني فلا يجب بالنقد ٢٠ انه يوجب المهر وهو
 يوجب عوضين مختلفين ٢٠ مجهولة والعقد لا يوجب

ما لا مجهول ٢٠ انه صلى الله عليه وسلم تزوج عاتبة رضي الله عنها
 وهي بنت ستين ودخل بها بعد ستين ولم ينقل
 انه اتفق عليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض عليه زوجته
 مدة مع سكوتها عن طلبها ولم يتبع فلا نفقة له لعدم التكدين
 وان عرضت عليه وهي عاقلة بالعدة مع حضوره في بلدها
 كان بقية اليه تحريمه في مسألة نفقته اي انك فاختر اني انك
 حيث شئت اوقاتي آية وجبت نفقة من حين بلوغ الخمر له
 ٢٠ انه حينئذ متصرف فان غاب عن بلدها قتل عرضها عليه
 ورفضت الامر الى الحاكم مظهرة له التسليم كتب الحاكم لحاكم
 بلده الزوج ليعلمه بالحال فيجوز ويؤكد فان لم يفعل شيئا
 من الامرين ومضى من امكان وصوله فرضية القاضي
 من حاله من حين امكان وصوله والعبارة في زوجه مخبوءة
 ومراعاة عرض ولها على ازواجهما لان الولي هو المخاطب
 بذلك ولو اختلف الزوجان في التكدين فقالت مدت
 في وقت كذا فافكر واجبة صدق بيمينه ٢٠ ان الاصل
 عدمه **وهي اي نفقة الزوجة مقدرة على الزوج** يجب
 حاله ثم ان كان الزوج خرا **موسرا قد ان عليه زوجته**
 ولوامة وكتابة من الحب **من غالب قوتها اي غالب**
 قوت بلدها من حنطة او شعير او تمر او غيرها حتى يكف
 الاقط في حق اهل الوادي والقرى الذين يعتادونه
 ٢٠ انه من العائنة بالمعروف المأمور ٢٠ وقيل ان نفقة
 والكفان فالنخير بالبلد جري على الغالب ويجب لا مع
 ذلك **من الامر ما جرت به العادة** من ادم غالب

البلد كزيت وشيرج ومن وزيد وتمر وخل لقوله تعالى وعائز
بالعرف وليس من العائز بالمعروف تكليف القبر على الخبز
وحده لان الطعام غالباً لا يباع الا بالادام قال ابن عباس
في قوله تعالى من اوسط ما نظفتم اهلكم الخ والزيت
وقال ابن عمر الخبز والسمن ويختلف قدر الادام بالفصول
الاربعة فيجب له في كل فصل ما يعتاده الناس من الادام
قال النخاس وقد تغلب الفأل في اوقاتها فحب وتغير
الادام عند تنازع الزوجين فيه قاض باحداً او اذ لا توافق
فيه من جهة النزاع ويفاوت في قدره بين مور وغيره
فينظر في جنس الادام وما يحتاج اليه المد فيفرضه على المعسر
ويضا عمن للمور ويوسطه فيهما للتوسط ويجب له عليه
لحم يليق ببياره ونقصه واعتباره لعادة البلد ولو كان
عاده ان تاكل الخبز وحده **وجب** له الادام ولا تطرأ عادة
لانه حق ويجب له عليه من الكسوة لفصل التا والصيف
ما حث به العادة لقوله تعالى وعلى المولود له رزق
وتكوين بالعروف ولما روي الترمذي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال في حديث وحقق عليكم ان تحسوا ان
في كسوتهم وطعامهم ولا بد ان تكون الكسوة تكفي للاجمل
على انه لا يكتفى ما ينطق عليه اسم الكسوة فيختلف كفايتها
بظولها وقصرها وشمها وهزلها باختلاف البلاد في الخ
والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف بئار الزوج
واعان وتكفيها يوزان في الجودة والرقاة ولا فرق
بين البدية والحضرية ويجب لها في كل سنة اشهر قميص

91
ورويل وخمار ومكعب وزيد الزوج من وجته على ذلك في
الكسوة محسوة قطناً او قزوة بحسب العادة لدفع
البرد **وجب** له ايضا تواضع ذلك من كوفية للرأس وتكة
للتناس وزر القمص والحجبة وكوسها وجنس الكسوة من
قطن لانه لباس اهل الدين وما زاد عليه رفاه ورفعة
فان جرت عادة البلد لمثل الزوج بثمان او حري وجب
مع وجوب التفاضل في مراتب ذلك الجنس بين المور وغيره
علاما بالعادة ويجب له عليه ما يتقدر عليه كزلية اولاد
في الشتاء وحصير في الصيف وطفلة في الشتاء وفي
بساط صغير تخيل له وسرة كبيرة ويجب له عليه فرائش
للنوم غير ما تقر به لارادة العادة الغالبة ويجب له عليه
مخدة ولحفاف او كساء في الشتاء بلديار ودمخفة بدل
الحفاف او الكساء في الصيف **وان كان** الزوج **معسراً**
فقد واحد من غالب قوت محلهما كما مر ويجب له عليه
مع ذلك ما يتادمر به المعصرون ويكثرون قدره
وجنساً على ما مريانه **وان كان الزوج حراً متوسطاً**
بين البئار والاعشار **فقد** ونصف اي ونصف مد
من غالب قوت محلهما كما مر ويجب له عليه مع ذلك من الادام
قدره وجنساً على ما مريانه **ومن الكسوة الوسطية**
كل منها على ما مريانه واحتجوا اصل التفاوت بقوله
تعالى لينفق وسعة من سعته واعتبر اصحاب الثقة
بالكفان بما مع ان كلاهما مال يجب بالنزع ويستقر في
الذمة والكرما وجب في الكفان لكل مسكين مدان

وذلك في كفارة الظهار فأوجبوا في الحج وأقل ما وجب
 له مدي في كفارة الظهار فأوجبوا على المهر أكثر وهو مدان
 لأنه قدر الموضع وعلى المهر الأقل وهو مدان المد الواحد
 يمتقي به الزهد ويقتنع به الرغيب وعلى المتوسط ما بينهما
 لأنه لو أن المدين أضره ولو أن التقي منه بمد أضرها فله
 مد ونصف والمهر هنا مكيان الزكاة لكن قدرته على
 الكسب لا يخرج من الأعيان في النفقة وإن كانت تخرجه
 عن استحقاق سهم المسكين في الزكاة ومن فوق المسكين
 إن كان لو كلف انفاق مدين رجع مسكينا فمتوسط والأول
 وإن لم يرجع فمتوسط ويختلف ذلك بالرخص والغلا وقلة
 العيال وكثرتهم أما من فيه رق ولو مكاتباً ومبعضاً
 وإن كثرت ماله فمهر ينقص حال المبعوض وعدم ملك غيره
 وضعف ملك المكاتب ولو اختلفت قوت البلد والمالك
 فيه واختلفت الغالب وجب لابق بالزوج لا بالفلو
 كان يأكل فوق اللائق به تكلفاً لم يكلف ذلك أو دونه
 بخلاف زهدها وجب اللائق به وبغير البسار وغيره
 من توسط وأما ما يطول في الفرج كل يوم اعتباراً بوقت
 الوقت وجب حتى لو أبصر بعده أو أعسر لم يتغير الحكم حكم
 نفقة الزوج ذلك اليوم هذا إذا كانت مكنة حين طلوع
 الفجر أما المكنة بعده فتغير الحال عقب تليينها وعليه
 تليينها الطعام حباً سليماً وعليه مونة طينة وعجينة وغيره
 ينزل مال أو يتولى ذلك بنفسه أو بغيره فإن غلبت
 الحب كثر لحم وأقل وهو الواجب ليس غيره لكن عليه مونة

اللحم وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طلبت أحدهما بدل للثمن
 خبراً أو قيمته لم يجز المتنع منهما لأنه غير الواجب فإن
 اعتاضت عما وجب له نفقة أو غيرها من العروضة جاز
 الأخذ بها ودقيقاً وبحسبها من الجنس فلا يجوز لما فيه من
 الربا ولو اطلت مع الزوج على العادة سقطت نفقة على
 المصحح لم يان العادة به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وبعد من تراعى ولا النكاح ولم ينقل أن امرأة طالبت
 بنفقة بعده إلا أن يكون الزوج غير رزين كصغيرة
 أو سفينة بالغة ولم ياذن في أكلا معه ولها فلا تسقط
 نفقة باكلا معه ويكون الزوج متطوعاً وبحسب الزوج
 على زوجة الله تنظيف من الأوساخ التي تودى وذلك
 كسدر ودمر يتعمل في ترجيل شعرها وما يغسل به الرأس
 من سدر أو حنظل على العادة ومزتك وكحوه لرفع ضاها
 إذا لم يندفع بدونه كتراب وما ولا يجب له عليه حل
 ولا طيب ولا خضاب ولا ما يزين به فإن هبته له وجب
 عليها استعماله ولا يجب له عليه ذوا من وادى أجرة ط
 طبيب وحاجم وكح ذلك كفاً صمد وخاتن إن ذلك
 لحفظ الأصل ويحب له طعام أيام المرض وادى لها
 محبته عليه ولا صرف في الدوا وكحوه ويحب لها
 أجرة حمام بحسب العادة إن كان عادتها دخول الحمام
 إليه عملاً بالعرف وذلك في كل شهر مدة كما قال الماوردي
 يخرج من دس الحوض الذي يكون في كل شهر مرم غالياً
 ويمنع كما قال الأذري أن ينظف في ذلك لعادة مثلاً

وتختلف باختلاف البلاد حرا و بردا ويجب له ثلث ما غسل جماع
ونقاس من الزوج ان احتاجت لثيابه ما لا يغسل من خيش
واحتلام اذا صنع منه ويجب له الات اكل وشرب والات
طبخ كقدر وقصعة وكفن وجرة وكحذلك مما لا يغتالها
عنه كغرفة وما تغسل فيه ثيابها ويجب له عليه تهئية
مسكنه ان المطلقة يجب لها ذلك كقولها تعالى اسكنوهن
من حيث كنتم فالزوجة اولى ولا بد ان يكون المسكن
يليق بها عادة ٢٦٢ اتملك الانتقال منه ولا يترط في
المسكن كونه ملكه **وان كانت** تلك الزوجة **من**
تخدم منزلا بان كانت تخدم في بيت ابيها لكونها لا
يليق لا خدمته تقصرا **فعليه اخدام** لانه من المعاشرة
بالمعروف وذلك اما بجرة او امانة له او لها او متاجرة
او بالانفاق على من صحبها بجرة او امانة لخدمته لمصلحة
المقصود بجميع ذلك وتواخي وجوب اخدام مور وموطة
ومعروف مكاتب وعبد كتاب المول لان ذلك من المعاشرة
بالمعروف المأمور بها فان اخدم الزوج بجرة او امانة
باجرة فليس عليه غير الاجرة وان اخدم بامته اتفق عليها
بالملاك وان اخدم بمن صحبها بجرة كانت او امانة لزمه
نقضا وفطرها **فان** اخدم الخادم يطلق على
الذكر والانثى وفي لغة قليلة يقال للانثى خادمة
وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة وقد مر وهو
مد على المعسر حرمها وعلى المتوسط على الصحيح قياسا على العسر
وعلى الموسر مد وثلاث على النحر واوجب ما قيل في ثوبه

٩٣
ان نفقة الخادم على المتوسط وهو ثلث نفقة المخدمومة
والمد والثلث على الموسر وهو ثلث نفقة المخدمومة ويجب
ايضا للخادم كسوة تليق بحاله ولو على متوسط ومغفر
ولا يجب له سراويل لانه للزينة وكما لا يتروك له
ادم لان العيسر لا يتم بدونه وجبته جنس ادم المخدمومة
ولكن نوعه دون نوعه على الاصح ومن تخدم تقصرا في
القادة ليس لها ان تتخذ خادما وتتفق عليه من مالها
الا باذن من زوجها كما في الروضة واصلا فان احتاجت
حرة كانت او امانة لخدمته لمرض ١٦ او زمانة وجب
اخدامها ٢٦٢ تستغنى عنه فاشتهت من ايليق بها اخذ
تقصر بل اولى ان الحاجة اقوى مما تقصر من المروءة
ولا اخدام خال الصحة لزوجة رقيقة الكل والعرض
لان العرف ان تخدم تقصرا وان كانت حيلة **تدسه**
يجب في المسكن والخادم امتاع اتملك لانه لا يترط
كونها ملكه ويجب فيما يتهلك لعدم بقائه طعام
وادم تملك فتصرف فيه الحق بما شئت الاطالة امانة
فانما يتصرف في ذلك سيدها فلو قترت بعد قبض
نقضا بما يضرها منعه من زوجة من ذلك وما دام
نفقة مع بقائه كسوة وفرش وظروف طعام
وفرش والات تنظيف ومشط تملك في الاصح وتعطى
الزوجة الكسوة اول فضل الثا واول فضل صنف
لنقضا العرف بذلك هذا اذا توافق النكاح اول
الفصل والاوجب اعطاؤها في اول كل ستة اشهر من

من حبي الزوج فان اعطاها الكسوة او فصل مثلا
 ثم تلفت فيد بلا تقصير منها لم يبدل لانه وفاها ما اليم
 كالنفقة اذا تلفت في يدها فان مات او اباها بطلاق
 او غيره او مات في اثناء فصل لم ترد ولولم يكون الزوج
 مدة فدين عليه والواجب في الكسوة النياب لا قيمتها
 وعليه خياطة ولها بيع ٦٢ ملاء وتولبت ووثها
 منع لان له غرضا في حقها **وان العسر الزوج ينفق المصلحة**
 لتلف ماله مثلا فان صبرت بها وانفقت على نفسها من ماله
 او ما اقترضته صار دينا عليه وان لم يقضها القاضي
 كتاب الديون المستخرقة فان لم يقصر فلا **فتح النكاح**
 بالطريق الا في لقوله تعالى فاما ان يعرف او لا
 باحسان فاذا عجز عن الاول يقين الثاني ولا اذا
 فحقت بالحب والمحنة فبالعجز عن النفقة اول ان
 البدن لا يقوم بدونه بخلاف الوطى مالوا عسر نفقة
 ما معني فلا فتح على الاصح ولا فتح ايضا بالاعتار بنفقة
 الخادم ولا بامتناع موثر من الاتفاق سواء حضرا
 غاب ماله فان كان غايبا بسافة القصر والدفلا
 الفتح ولا يلزمه الصبر للضرر فان كان دون سافة
 القصر فلا فتح له ويومر باحضاره سعة ولو تدرع بخلاف
 لا عجز زوج معسر لم يلزمه القول بل لها الفتح لما فيه
 من المنة **فتح** لو كان المتبرع ابا او جد الزوج
 تحت حجره وجب عليها القول وقدرة الزوج على الكسوة
 كالقدرة على المال وانما تنفق الزوجة بعجز الزوج

عن نفقة المصرف لو عجز عن موثر ومتوسط لم تنفق لان
 نفقته الآن نفقة مصرف لا يصير الزايد دينا عليه
 والاعتار بالكسوة كالاعتار بالنفقة اذا لم يدر منه ولا
 يبقى البدن بدونه غالبا ولا تنفق باعتاره عن الاדם
 والممكن لان النفس تقوم بدونه بخلاف القوت
وكذلك ثبت له خيار الفسخ **ان العسر بالعقد**
قبل الدخول للعجز عن تسليم الموضع مع بقا المعوض
 فانه ما اذا لم يقبض البايع الثمن حتى حجر على الشراء
 بالقلس والمبيع باق بعينه ولا تنفق بعده تلف
 للمعوض وصيرورة المعوض دينا في الذمة والله اعلم
تنبيه لو قبضت بعض المهر قبل الدخول
 كما هو معتاد وعسر بالباقي كان لها الفسخ كما افتى به
 البارزي وهو مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن
 بعضه وبه صرح الجوزي وقال الاذرى هو الوجه
 نقلا ومعنى انتهى وان افتى ابن الصلاح بانه لا فتح
 اذ يلزمه عجزا فاقا به اجبا والزوجة تسلم نفسها بتسلم
 بعض الصداق ولو احييت العقد الزوج واج ذلك ففتح
 الى ابطال حق المرأة من حبس نفسها بتسلم درهم واحد
 من صداق هو الف درهم وهو في غاية البعد والله اعلم
فتح لا فتح باعتار زوج بشي ما ذكر حتى يثبت
 عند قاض بعد الرفع اليه اعثاره بيمينه او اقراره
 بنفسه او ناييه بعد الثبوت او ياذن لها فيه وليس
 لها مع علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع لا القاضي ولا بعده

المهر المهر

قبل الاذن فيه فمما انعمت عن الرفح لي القاضي وفتح
تفد ظاهرا وباطنا للضرورة ثم على نبوت القبح باعثار
الزوج بالنفقة يجب امهاله ثلاثة ايام وان لم يطلب الزوج
الامهال لم يتحقق عمره لانه قد يعجز لقارص ثم يزول وهذه
مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقص او غيره ولها
خروج فيها لمقتضى نفقة مثلا بكتب او سوال وعليه رجوع
لا يمكن لبلالانه وقت الدعة وليس لها منعه من التمتع
ثم بعد الامهال يفتح القاضي او هي باذنه صيغة الرابع نعم
ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف
في استقلاله بالفتح وان لم تنفق اليوم الرابع لنفقة
الخامس ثبت على المدة ولا تاتى نفقا فلو رخصت قبل
النكاح او بعده باعثار فلا القبح لان الضرر يحدد
ولا انزل لقولا رخصت به ابدالا انه وعد لا يلزم الوفاء به
ان رخصت باعثاره بالمر فلا فتح لان الضرر لا
يحدد **فصل** في الحصانة وهي بفتح الحاء
الضم ما حوزة من الحصن بمرها وهو الخبز لضم
الحاضنة الطفل لها ونسب غاربية من لا يقتل بلوغا
با يصلحه ويقيه عما يضر ولو كبيرا ومحتونا كان يتجر
بغل حده ونشابه ودهنه وتخله ويزبط الصغير
في المهد وتحريكه لينام وهي نوع ولاية وسلطنة للنسب
الاناث البقي لهن انفق واهدي الى التربية واصبر
على القيام به واواهن كما قال **وانذا فارق الرجل**
من زوجته بطلاق او فتح او لعان **وله منها ولد**

لا يبر ذكر كان او انثى او ختنى **وهي الحق بحصانته** لو فو
تفقوا ثم بعد الامهات لها وارثات وان علت الام
تقدم القتي فالقتي قامات اب كذلك وخروج بالوارثات
غيرهن وهي من ادلت بذكرين اثنين كام الى الام فاق
الا اقرب من الحالة فحالة لا تدلي بالام فثبتت اخت
فثبتت اخ كالاخت مع الاخ فحمة وتقدم اخت وخالة
وعمة لابوين عليهن اب لزيادة قرابتهن وتقدم اخت
وخالة وعمة لاب عليهن اب لقوة الجهة **فصل**
لو كان للمرضون بنت قدمت في الحصانة عند عدم
الابوين على العبدات او زوج يكن تنعه بها قدم ذكراه
كان او انثى على كل الاقارب والمراد بتمنعه بها وطئه
لا فلا بد ان تطيقه والا فلا تسل اليه فما صرح به ابن و
الصلاخ في فتاويه وتثبت الحصانة لاني قريبة
غير محرم لم تدل بذكر غير وارث محرم كان كاخ او غير
محرم كاسن عم لو فو رخصته وقوة قرابته بالارث
والولاية ويتريد المحرم بالمحرمية بترتيب ولاية نكاح
ولا تسل مشبهة لغیر محرم حذر من الخلوة المحرمية بكل
تسل لثقة ينفذ هو كنبته فان اجتمع ذكور واناث
قدمت الام قامها وان علت فاب قامها وان
علا لما اقرب فالاقرب الحواشي ذكر كان او انثى
فان استويا قربا قدمت الانثى لان الاناث اصبر واظهر
فان استويا ذكورة او انوثة قدم بقربة من خرجت
قربة على غيره والحنيني هنا كالذكر فلا يقدم على الذكر

فلو ادعى الا نوثه صدق بيمينه **ثم المير بجير ندبا بين ابويه**
 ان صلي الحضانة بالشروط الامة ولو فضل لحدتها الامر
 دينيا او مالا او محبة **فايهما اختار سلم اليه** لانه صلي
 الله عليه وسلم خير فلان ما بين ابويه وامه رواه الترمذي
 وحسنه واللامنة كالغلام في الانتاب وان القصد
 بالكفالة الحفظ للولد والمير اعرف بحظه ويرجع اليه
 ومن التمييز قال باسبع سنين او ثمانية تقريبا وقد
 يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمانية والحكم مدراة
 عليه لا على السن قال ابن الرفعة ويعتبر في تمييزه ان
 يكون عارفا باسباب الاختيار والا اخذ الى الحضور ذلك
 وهو موكل بالاجتهاد والقاضي ويجوز ايضا بين ام وان
 علت وحدها وغيره من الحواشي كاخ او عم او ابنه كلاب
 بجامع العسوية كما يجزى بين اب واخت لغير اب او اخت
 كالم وله بعد اختيار احدهما تحول للاخر ان تكرر منه
 ذلك لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه او يتغير
 حال من اختاره قبل **نفسه** ان غلب على الظن ان ميت
 تكرر قلة تميزه ترك عند من يكون عنده قبل التمييز
 فان اختار الاب ذكر لم يمنع زيارة امه ولا يكلف الخروج
 لزيارته لانه ان يكون تابعا في العتوق وقطع
 الرحم وهو اولي منها بالخروج لانه ليس بعورة وهل هذا
 على سبيل الوجوب والاستحباب قال في الكفاية الذي
 صرح به السند جي ودل عليه كلام الماوردي الاول
 وينع الاب الا اني اذا اختارته من زيارة امه لثالف

96
 الصيانة وعدم البروز والام اولي منها بالخروج لزيارتها
 ولا تمنع الام زيارة وليها على العادة كيوم في ايام
 لا في كل يوم ولا يمنع من دخول بيته واذا زارت
 انقيل الملك وهو اولي بتمريضه عنده ٢٢ انفق وامه
 اليه هذا ان رضي به والا فغندقا وعودها وكما ترى
 في الحالين عند الخلوة واذا اختار هل فكر غندقا
 ليلا وعنده نهارا ليعلم الامور الدينية والدنيوية
 على ما يليق به لان ذلك من مصالحه فمن ارب ولده
 صغيرا سربه كبير ويقال ادب على الابا والصدام على
 الله او اختارته اني او خنتي كما تحب بعضه فغندقا
 ليلا ونهارا سواء الزمانين في حق وزورها الاب
 على العادة ولا يطلب احضارها عنده وان اختارها
 مما راقع بينهما ويكون عند من خرجت قرعته منها
 اولم تختار واحدا منهما فالام اولي ان الحضانة لها
 ولم تختار غيرها **وشرايط استحقاق الحضانة سبعة**
 وترك ستة كما تعرفه الاول **العقل** فلا حضانة للمجنون
 وان كان جنونه منقطعا ٢٢ ولاية وليس هو من
 اهله ولا له يتاتي منه الحفظ والتعهد بل هو في
 نفسه يحتاج الى من يحضنه **نفسه** ان كان يراه
 كيوم في سنة كما في الشرح الصغير لم تنقطع الحضانة
 كمن يطر ويرزول **وثانيها الحرية** فلا حضانة لرقق
 ولو مبعضا وان اذن له سيده ٢٢ ولاية وليس هو
 من اهله ولاية ومنغول بخدمة سيده وانما له

يؤثر انه لا نه قد يرجع فتوش اس الولد ويتثنى بالواحدة
 ام ولدا لكاف فان ولدها يتبع وحضانة لا مال
 تنفع كما حكمه في الروضة في امات الاولاد والمعنى فيه
 كما في المهمات فاعا لمع السيد من قرايات ووفور تنفع
وثانها الدين اي الاسلام فلا حضانة لكافر على مسلم
 لا نه لا ولاية له عليه ولا نه رعا يقينه في دينه فيمنعه
 اقاربه المسلمون على الترتيب المارقان لم يوجد احد
 منهم حصته المسلمون وموته في بيت المال ماله فان
 لم يكن له مال فيغلب من تلزمه نفقته فان لم يكن فهو من
 محاقج المسلمين ويترع ندبا من الاقارب الذميين
 ولد في وصف الاسلام وتثبت الحضانة للكافر على
 الكاف وللمسلم على الكاف بالاولى ان فيه مصلحة له
ورابعها وخامسها العفة والامانة جمع المصنف بينهما
 لئلا يربهما اذ العفة بذكر المصلحة الكف عما لا يحل ولا يحد
 قاله في المحكم والامانة ضد الخيانة فكل عفيف امين
 وعكسه فلو عبرا المصنف عن الثالث بالعدالة لكان
 اخصر فلا حضانة لفاسق لا الفاسق لا بلي ولا يوتن
 وان المحضون لاحظ له في حضانته لا نه ساعا طريفة
 وتكفي العدالة الظاهرة كنهود النكاح بغير ان وقع
 نزاع في الاهلية فلا بد من بنوة عند القاضي **سادسها**
الاقامة في بلد الطفل بان يكون ابواه مقيمين في بلده
 واحد فلو اراد احدهما سفره بالنقلة كح وتجارة فالقيم
 اولى بالولد ميرا كان اولى حتي يعود المسافر لحظ

الف او لنقلة فالعصبة من اب او غيره ولو غير محرم
 اولى به من الام حفظا للنسب ان امن حوفا في طريقه
 ومقصده والا فالام اولى وقد علم مما مر انه لا يتكافؤ
 مشقة لغير محرم كامن عم خذرا من الخلوة المحرمة ككل
 ثقة ترافع كينته **وسابعها الخلوة** اي خلوة الحاضنة
من زوج احق له في الحضانة فلا حضانة لمن
 تزوجت به وان لم يدخل بها وان مرضى ان يدخل الولد
 داره لخبر ان المرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا
 كان يطني له وتقاو محرمي له حوا وتربي له شفا
 وان اباه طلقني وزعم انه يترعه مني فقال انت
 احق به ما لم تنكح ولا في مشغولة عنه بحق الزوج
 فان كان له فيها حق كعم الطفل وان عمه فلا يبطل حق
 نكاحه لان من نكحته له حق في الحضانة وتنقية نكحه
 على رعايته فيتعاوانا على كفالته ونما منها ان تكون
 الحاضنة مرضعة للطفل ان كان المحضون رضيعا
 فان لم يكن له لبن او امتنعت من ارضاعه فالاحق الحضانة
 لا انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها ان لا يكون به مرض
 دائم كالسل والفالج ان عاق تالمه عن نظر المحضون
 بان كان بحيث يتغله المله عن كفالته وتدير امره
 او من حركة من يباشر الحضانة فتسقط في حقه دون
 من يدير الامور بغيره ويباشرها غيره وعاشرها ان
 ان لا يكون اعني كما اكنى به ارض ولا اجزم كما في قواعد
 العلاي وحادي عشرها ان لا يكون اعني كما اكنى به عبد

لا يملك الظاهر من الميراث وقال المصنف
 حاضنة ان لم يكن له لبن ولا حوا في حوا
 وان كان له لبن واستغنى به لا يحج حاضنة به
 اعني وهو الزوج

الملك بن ابراهيم القندي من ايتنا ومن اقران ابن الصباغ
 واقرة عليه جمع من متحقق المتأخرين وثاني غيرها ان
 يكون مغفلا كما قاله الخجاني في الثاني وثالث غيرها
 ان لا يكون صغيرا ولا ولاية وليس هو من اهلها **فان**
اختلف من اي من الشروط المذكورة **نقط فقط سقطت**
 حضانتها اي لم تحقق حضانتها كما تقدم في لو خالفها
 الاب على الف مثلا وحضانتها ولده الصغير سنة فلا ينقط
 حقها في تلك المدة كما هو في الروضة واخر الخلق حكاية عن
 القاضي حين معطلها له بان الاجارة عقد لازم ولو فقد
 متحقق الحضانتة ثم وجد كان كانت ناقصة بان اسلمت
 كافر او ثابت فاسقة او افاق محبوسة او غنقت رقية
 او طلقت منلوجة باينا او رجعية على المذهب حضنته
 لزوال المانع وتتحقق المطلقة الحضانتة في الحال قبل ان
 العدة على المذهب ولو غابت الام او امتنع من الحضانتة
 فلمدة منلا ام الام كما لو ماتت او جنت وقضا بطا ذلك
 ان القريب اذا امتنع كانت لمن يليه وظاهر كلامهم عدم
 اجبار الام عند امتناع وهو معتد بها اذا لم يحث النكاح
 عليها للولد المحضون فان وجبت كان لم يكن له اب ولا
 مال اجبرت كما قاله ابن الرفعة لا من جملة النفقة في
 حينئذ كلاب **خاتمة** ما مر ان الم يبلغ الحنفية
 فان بلغ فان كان غلاما وبلغ رشيدا ولي امرته
 لا تقنايه عن يكفله فلا يحجر على الاقامة عند احد
 ابويه والاولى ان لا يفارقها ليرها قال الماوردي

وعند الاب اولى للجائنة نعم ان كان اسرد وخيف من اقرا
 ففي العدة على الاصحاب انه يمنع من مفارقة الابوين ولو
 بلغ عاقلا غير رشيد فاطلق مطلقون انه يمنع كالصبي
 وقال ابن كج ان كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وان كان
 له منه فقيل تدام حضانتها الى ارتفاع الحجر والمذهب انه
 سكن حيث شا قال الرافعي وهذا التفصيل حسن انتهى
 وان كان ابني فان بلغت رشيدة فالاولى ان تكون
 عند احدهما حتى تتزوج ان كانا متفرقين ومنهما ان
 كانا مجتمعين انه بعد عن النكاح ولها ان تخرج حيث
 شا ولو بكر هذا ان لم تكن ربية فان كانت فلام اسكاه
 معها وكذا للولي من العصبية اسكاه معه اذا كان محبا
 له والا ففي موضع لا يبق بها يكنه ويلا حظا وقفا
 لغير النسب كما يمنع نكاح غير الكفر وتخير على ذلك والامر
 منهل فيما ذكر كما مر في الاشارة اليه ويصدق الولي
 بيمينه في دعوى الرية ولا يكلف بيعة ان اسكاهما
 في موضع البراة اهون من القضيحة لواقام بيعة
 فان بلغت غير رشيدة ففيه التفصيل المار قال النووي
 في نوافض الوضوح حضانتها لحنن المتكفل وكفالة بعد
 البلوغ لم ارفيه نقلا ومنعني ان يكون كالنبت البدن
 حتى يحجر في جواز استقلاله واقراؤه عن الابوين
 اذا اشأ وجهان انتهى ويعلم التفصيل مما مر والله تعالى اعلم
كتاب النكاح
 عبره دون الجراح لتسل القطع والقتل ونحوهما ما يوجب

حدا او قتل او هو حرم وهو جناية وجمعت وان كانت
مصدرة لتوعد كما ياتي الي عهد وخطا ونبه عهد واهل
في ذلك قتل الاجماع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب
عليكم القصاص واحبار كثر التخييل احتدوا السبع
للوبيقات قبل وما من يابول الله قال الشريك بالله نقلا
والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربا واكل
مال السقيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات
وقتل الامومي هذا غير حق من اكبر الكبائر بعد الكفر فقد
سئل صلى الله عليه وسلم اي الذنوب اعظم عند الله قال ان
تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم اي قال ان تقتل ولدك
مخافة ان يطعم معك رواه الشيخان ونصح توبة القاتل
عند ان الكافر يفتح توبته فهذا اولي ولا يختم عذابه بل هو
في خطر المشية ولا يجلد عذابه ان عذب وان اصر على ذلك
التوبة كسائر ذوى الكبائر غير الكفر واما قوله تعالى
ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها فلما راد
ما خلود الملك الطويل فان الدلائل تطاهرت على ان
عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم او مخصوص بالموت
كما ذكره عكرمة وغيره واذا اقتضى منه الوارث او لم
على مال او محانا فظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة
في الدار الآخرة كما افتى به النووي وذكر مثله في شرح
مسلم ومذهب اهل السنة ان المقتول لا يموت الا باجله
والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة فانهم قالوا القتل
يقطعه ثم شرع في تقسيم القتل بقوله **القتل على ثلاثة**

القتل

القتل على ثلاثة احدهم من خطا ومن وعده خطا وجه
المحصر في ذلك ان الحامي ان لم يقصد عين المجني عليه
الخطا وان قصدتها فان كانت ما يقتل غالبا فهو العهد
والا فنه عهد كما توخذ هذه الثلاثة من قوله **فالعهد**
المحض اي المالح ان يعهد بكسر الهمزة اي يقصد الى ضربه
اي الشخص المقصود بالجناية **بما يقتل غالبا** الجراح
ومقتل وسحر **ويقصد بقطعه** **قتله** **بذلك** عهد واما من
حيث كونه منزهق للروح كما في الروضة فخرج بقيد
قصد الفعل ما لو لقت رجله فوقع على غيره فمات
فهو خطا وبقيد الشخص المتصور ما لو رمى زيدا فاضا
عمره فهو خطا وبقيد الغالب لنادرك كما لو غرر ابو في
غير مقتل ولم يعقبه ورمى ومات فلا قصاص فيه
وان كان عدوانا وبقيد العدو ان القتل الجائر
وبقيد جينة الازهاق للروح ما اذا استحوضت رقبته
قصاصا فقد نصفين فلا قصاص فيه وان كان عدوانا
قال في الروضة انه ليس عدوانا من حيث كونه منزهقا
وانما هو عدوان من حيث انه عدل عن الطريق **فاية**
يلين انقام القتل الى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه
ومندوب وحرام ومباح فالاول قتل المرتد اذا الميث
والحرب اذا لم يسلم او يعط الجزية والثاني قتل المصوم
بغير حق والثالث قتل الغازي قريه الكافر اذا الميث
الله او رسوله والرابع قتله اذا است احدها والخامس قتل
الامام الاسير اذا استوت الحصا لانه محبوس فيه واما

الحادي

قل الخطا فلا يوصف بحلال ولا حرام لأنه غير مكلف فيما اخطأ
فيه فهو كمن فعل المحذور والبهيمة **فوجب** في القتل العمد وغيره
كما يأتي **القتل** أي التقصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص
في القتل الآية سواء مات في الحال أو بعدة بسراية جراحه ولما
عدم وجوبه في غيره فيأتي بمعنى القصاص فود الأهل بقود
المات بحبل أو غيره إلى محل الاستيفاء وانما وجب القصاص فيه
لأنه بدل مكلف فتعين جنسه كتائر المتلفات **فإن على المحقق**
عنه أي القود مجازا سقط ولادية وكذا أن أطلق القوة
لادية على المذهب لأن القتل لم يوجب الدية والصفا سقاط
ثابت لا إثبات معدوم أو عفي عنه قال **وجت دية مغلطة**
كما ستعرف فيما يأتي **حالة في مال القاتل** وأن لم يرض
لجاني لما روي البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى
عليه الصلاة والسلام تحتم القصاص جزاء في شرع عيسى
عليه الصلاة والسلام الدية فقط فحقت له مالا على هذه
الامة وخبرها بين اسرين لما في الأرام باحدهما من المشقة
ولأن الجاني محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو
عفي بعض المستحقين سقط كله كما أن تطليق بعض المرأة
تطليق كلها ولو عفي بعض المستحقين سقط ايضا وأن لم
يرض البعض الآخر لأن التقصاص لا يتجأ وينبغي فيه جاني
جانب السقوط **والخطا المحض هو أن** يقصد القتل
الخاص كان **برمي إلى شيء كتحية أو صيد فيصيب انسانا**
رجلا أي ذرا أو غيره **فقتله** أو رمي زيدا فيصيب
كأما ولم يقصد أصل الفعل كان زلق فقط على غيره فإن

كأما ايضا **فلا قود عليه** لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ
فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فأوجب الدية ولم
يتعرض للتقصاص **بل يجب دية** للآية المذكورة **مغلطة**
على العاقلة كما ستعرف في فضلا **موجلة عليهم** أي كملوا
على الموائسة ومن الموائسة ما جعلها عليهم **في ثلاث سنين**
للإجماع كما حكاه الشافعي رضي الله تعالى عنه وغيره **وعد**
الخطا المسمى به العمد هو أن يقصد ضربه أي التخصيص
بما لا يقتل **بالمال** أو عصى خفيفة أو كخوذتين **فيوم**
بنتيه **فلا قود عليه** لغدالة القائلة عاليا فوته
بغيرها معصاة قد يبر **بل يجب دية مغلطة** لقوله
صلّى الله عليه وسلم **الخطا** قتل التوط أو
العصا مائة من الإبل مغلطة منها أربعون خليفة في بطون
أولادها والمعنى فيه أن شبه العمد متروك بين العمد
والخطا فأعطى حكم العمد من وجه تغليظ ووجه حكم الخطا
من وجه كونها **قل العاقلة** لما في الصحاح أنه صلّى الله
عليه وسلم قضى بذلك **موجلة** عليهم كما في دية الخطا والله أعلم
فتنبه جهات تحمل الدية ثلاث قرابة وولا وبيت
قال لا غيرها كزوجة وقرابة ليس بعصمة ولا العديد
الذي لا غيرة له فيه دخل نفسه في قبلة ليعمد منها **الجهنة**
الأولى عصبة الجاني الذين يرتبون بالنسب أو لولا إذا كانوا
ذكورا مكلفين قال الإمام الشافعي ولا أعلم مخالفا أن العاقلة
العصبة وقم القرابة من قبل الأب قالوا لا أعلم مخالفا في
أن المرأة والعبي وان أيسر الإجماع لأن شيا وكذا المعتوه

عندي انتهى واستثنى من العصبه اصل الحائي وان علا وفرعه وان
تزل لانهم اعاضه فكما يتحمل الحائي لا يتحمل اعاضه ويقدم في
تحمل الدية من العصبه الاقرب فالاقرب فان لم يف الاقرب بالواجب
بان بقي منه شيء ونزع الباقي على من يليه الاقرب فالاقرب ويقدم
من ذكر مدركا يابون على مدرك باب فان لم يف ما عليهم بالواجب
فمعتق ذكر الحائز الواحدة كلمة النسب ثم ان فقد المعتق او لم يف
ما عليه بالواجب فوصيته من النسب غير اصله وان علا وفرعه
وان تزل كما من اصل الحائي وفرعه ثم معتق المعتق ثم عصبته
كذلك وهكذا ما عدا الاصل والفرع ثم معتق الي الحائي ثم عصبته
ثم معتق معتق الاب وعصبته غير اصله وفرعه وكذا ابدا
ومعتق المرأة يعقل ما قلناه ومعتقون في تحملهم معتق واحد
وكل شيء من عصبه كل معتق يحمل ما كان يحمله وذكر المعتق
في حياته ولا يعقل معتق من معتقة كما لا يرث فان فقد العاقل
من ذكر عقل ذوا الارحام اذا لم يتعلم اسر بيت المال فان
انتظم عقل بيت المال فان فقد بيت المال فكله على الحائي
بناء على انه تلزمه ابتداء ثم يتحمل العاقل وهو الامم وصلى
من يعقل خمس الذممة وعدم النقر والحرية والتكليف والتقا
الدين فلا يعقل امرأة ولا حنتي نعم ان بان ذكر اعزهم مكان
حصته التي اداها غيره ولا فقير ولو كسوبا ولا رقيق
ولو مكاتباً ولا صبي ولا مجنون ولا مسلم عن كافر ولا عتق
ويقتل يودي عن نظرائه وعكسه كالارث وعلى العتق في كل
سنة من العاقلة وهو من يملك فاضلا من ما يتي له في الكفا
عشرين ديناراً او قدرها اعتباراً بالزكاة نصف دينار

على

على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وعلى المتوسط
منهم وهو من يملك فاضلا عما ذكره دون العشرين ديناراً او
قدرها وفوق ربع دينار ليل يبقى فقيرا ربع دينار او
ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والعتق
الذي عليه نصف دينار وتحمل العاقلة الحائز على العبد
انه بدل ادمي قتي احمل سنة يوخد من قيمته قدر ثلث
دية ولو قتل شخص رجلين مثلاً قتي ثلاث سنين والاطراف
تقطع اليدين والحكومات وارث الحنايات توجه في كل
سنة قدر ثلث دية كاملة واجل دية النفس من الزهوق
واجل دية غير النفس تقطع يدين ابتداء الجنازة ومن مات من
العاقل في اثنا سنة سقط عنه واجب تلك السنة **وجوب القصاص**
الاول ان يكون القاتل بالغاً والثاني ان يكون **عاقلاً**
فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنهم **ثانياً**
متلقاتها انا هو من خطاب الوضع فثبت الدية في مالهما
تنبيه محل الجناية على المجنون اذا كان وجوبه
جنونه مطبقاً فان تقطع فله الحكم المجنون حال جنونه
وحكم العاقل حال افاقته ومن لزمه قصاص ثم جن اتوفي
منه حال جنونه لانه يقبل الرجوع ولو قال كنت يوم
القتل صبياً او مجنوناً وكذبه ولي المقتول صدق القاتل
بيمينه اذا مكن الصيا وقت القتل وعهد المجنون قبله
لان الاصل بقاءها بخلاف ما اذا لم يكن صياؤه ولم يعهد
جنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي

بكره ٢ نه مكلف عند غير النوي وليلا يودي الى ترك القصاص
 ان من رام القتل لا يجز ان يسد حتى انقص منه وهذا كالقتل
 من شرط القتل وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والقوبة
 من يقدى برب ووايزيل القتل اما غير المتعدي فهو كالمقتول
 فلا قصاص عليه ولا قصاص ولا دية على من قتل حال حياته
 وان عصم بعد ذلك بالاسلام او عقد دمة لما توارس
 فله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم القصاص
 من من اسلم كوخني قاتل حرم ولعدم الغرام الحربي للاحكام
والثالث ان لا يكون القاتل والدم المقتول فلا قصاص
 يقتل ولد للقاتل وان سفل لغير الحاكم واليهي وهي اه
 يقاد للابن من ابيه ولرعاية حرمة ولانه كان سباع
 وجوده فلا يكون هو سببا في عدمه **تنبه** قل
 يقتل بولده المتقي من اللعان وجهان ويحريان في النظم
 رقيقة وقبولها دته له قال الاذرع والاشبه انه
 يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والوجه انه لا يقتل
 به مطلقا للبهة كما قاله غيره ولا قصاص للولد على
 الوالد كان قتل زوجة تقة وله منه ولد او قتل زوجة
 انه اولزمه فقد فوشت بعصه ولده كان قتل اباز
 نيمات الزوجة وله منه ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته
 على ولده فلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق اولى
 وافهم كلامه ان الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذا
 بشرط التاوي في الاسلام والحرية الا انه يستثنى منه الكافر
 اذا قتل اباه وهو يملكه فلا يقتل به على الاصح في الروضة

ويقتل

ويقتل المحارم بعضهم ببعض ويقتل العبد بعبده لوالده
والرابع ان لا يكون المقتول انقص من القاتل
بلفظ او رقت او هدر دم تحقيقا لكافة الشروط
 لوجوب القصاص بالادلة المعروفة فان كان انقص
 بان قتل مسلم كافرا او حر من فيه رقت او موصوم بالاسلام
 زانيا محصنا فلا قصاص في الجميع حينئذ وخج بقيد
 العصمة بالاسلام المعصوم بحرية كالدري فانه يقتل
 بنصري ومعاهد ومسا من ومحوسي وعكسه لان الكفر
 كله ملة واحدة من حيث ان النسخ شمل الجميع فلو اسلم الذي
 القاتل لم يقط القصاص لتكافيهما حالة الجنائية ٢ ان
 الاعتبار في العقوبات بحال الجنائية ولا نظريا تحدث
 بعدها ويقتل رجل بامرأة وخشي ثعبانه وعالم يحاهل
 كعبه وشريف بخميس وشيخ بناب كعبهما والخامس
 عصمة القتل بايان او امان كعقد دمة او عهد لقوله
 قللا قاتلوا الذين لا يؤمنون باية الاية وقوله قللا
 وان احد من المشركين استجارك الاية فهدر الحربي ولو
 صبيا وامراة وعبد القولة تعالى قاتلوا المشركين حيث
 وجدتموهم ومريد في حق معصوم لحبر من بدل دينه فا
 كثر ان محصن قتله معصوم كما مر لا استغيا به حق الله تعالى
 توانبت زناه باقراره او ببينة ومن عليه قود
 لقاتله لا استغيا به حقه ويقتل قن ومدر ومكانه
 وام ولد بعضهم ببعض وان كان المقتول لكافرا والقاتل
 لمسلم ولو قتل عبدا عبدا ثم عتق القاتل فكردت الاسلام

قتلوه

بالنكاح المحرم وفيه ما انفك وانما
 اختلست هذه ما انفك وانما

لذي قتل وحكمه كما سبق ومن بعده حر لو قتل مثله سواء اذادت
 حرية الفاضل على حرية المتول أم لا **القصاص** انه لم يقتل باليهن
 الحر العوض الحر وبالرقيق الرقيق بل قتله جميعه بجميع حرية
 ورفقاها يبا فيلزم قتل جزا جزا حره رقيق وهو ممتنع والمصلحة
 في شخص لا يجر القصاص فيه ولهذا لا قصاص بين عبدا مسلم
 وحر ممي لان المسلم لا يقتل بالذي والحر لا يقتل بالعبد و
 كبر فضيلة كل منهما ينقصه **ويقتل الجماعة** وان كثروا
بالواحد وان تفاصلت جراحتهم في العذر والخنز والارض
 سواء اوتلوه بمجر داءم بغيره كان القوه من ناهق او في
 بحر او في مائل رضي الله تعالى عنه ان عمر رضي الله تعالى
 عنه قتل بقر اخمة او سبعة رجل قتلوه غيلة اى حيلة
 بان يخرع ويقتل في موضع لا يراه فيه احد وقال لو لم
 ابي اجمع عليه اهل صنعا لقتلهم به جميعا ولم ينكر عليه احد
 وقال قصاص هذا اجماعا وان القصاص عقوبة يجب
 للواحد على الواحد فوجب للواحد على الجماعة كحد القذف
 ولا نه شرع لحق الدماء فلولم يجب عند الاشتراك لكان كل
 من اراد ان يقتل شخصا استعان باخر على قتله واتخذ ذلك
 ذريعة لسفك الدماء لانه صار امنا من القصاص وللواحد
 العفو عن بعضهم على الدية وعن جميعهم عليها ثم ان كان
 القتل بجراحات وزعت الدية باعتبار عدد اروس
 ان تاتي الجراحات ان يضبط وقد يزيد نكابة الجرح الوا
 على جراحات كثيرة وان كان بالضرب فعلى عدد الضربات
 لا ثلاثة في الظاهر اعظم فيها التقاوت بخلاف

الجراحات ومن قتل جمعا مرتبا قتل باولهم او دفعة فبالقتر
 وللباقين الديات لتقدير القصاص عليهم فلو قتله غير
 الاول من المقتولين في الاول او غير من جرت قرعته منهم
 في الثانية عصى ووقع قتله قصاصا وللباقين الديات
 لتقدير القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتلوه كلهم اتاوا
 ووقع القتل من غيرا عليهم ورجع كل منهم بالباقي له من
 الدية **وكل شخصين جري القصاص بينهما في النفس**
بالشروط المتقدمة يجب بينهما القصاص ايضا في قطع
الاطراف وفي الجروح المقدرة كاللوحضة كما ساق ذكره
 في ازالة بعض المنافع المضبوطة كهنوء العين والسمع
 والشم والبصر والذوق قال في الروضة لان لقائهما
 مضبوطة ولا همل الخبرة طرق في ابطالها **وشرايط**
وجوب القصاص في الاطراف بعد **الشرايط الخمسة**
المذكورة في قصاص النفس **الثاني** الاول **الاشتراك**
في الاسم الخاص رعاية للمائلة **اليمينى باليمينى واليسرى**
باليسرى فلا تقطع يمين يمين ولا شفة سفلى سفلى ولا
 عكسها ولا حادث بعد الجنابة بوجود فلو قلع سنانا ليس
 له مثله فلا قود وان ثبت له مثله بعد وخرج بقيد
 الاسم الخاص الاشتراك في البدل فلا يشترط فيقع قطع
 الرجل بالرجل وعكسه والذمي بالمسلم والعبد بالحر ولا عليه
 فيها قاله في الروضة **والثاني** ان لا يكون باحد
الطرفين اي الحايي والميمنى عليه **ثالث** وهو ينز في
 المضبوط عمل له فلا تقطع صحفة من يد او رجل مثلا

وان رضي به الجاني او شلت يده او رجله بعد الجناية لا تنافي
المائلة فلو خالف صاحب السلا وفعل القطع بغير اذن
الجاني لم يقع قصاصا لانه غير مستحق بل عليه دية وله حكومة
يده السلا فلو تربي القطع فعليه قصاص النفس لتقويتها
بغير حق وتقطع السلا بالسلا اذا استويا في السلل او
كان خلل الجاني اكثر ولم يخف تلف الدم والافلا يقطع
ويقطع ايضا بالتحكيمة ٢٦ دون حقه الا ان يقول
اهل الخبرة لا يقطع الدم بل تنفخ المروق ولا تندحم
النار وغيره فلا يقطع بها وان رضي الجاني كما نص
عليه في الام حذر من استيفاء النفس بالظرف فان قالوا
بقطع الدم وقنع بها متوفيا بان لا يطلب ارثا للثلل
قطعت استوائها في الجرم وان اختلفا في الصفة لان
الصفة المحرمة لا تقابل بالوكذال وقتل الذمي بالمسلم او
العبد بالحر لم يجب لفضية الاسلام والحرية شي وتقطع
عضو سليم باعس واعرج اذا اخلل في العضو فالقسم
بمهلين مفتوحين نج في المرفق او قصر في الساعد
او العضو ولا اثر في القصاص في يدا ورجل الخفية الظاهر
وتواديها لانه علة ومريض في الظفر وذكرا يور في
وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاظفار بثلثيها
٢٦ دون ٢ دون عكسه لان الكامل لا يؤخذ بالاقص
والذكر حجة وسلا كاليد حجة وسلا والذكر الاصل
لا ينقطع وعكسه ولا اثر للانتشار وعدمه فيقطع ذكر
فحل بذكر خفي وعين وانف صحيح الشم باختم ويقطع

اذن صحيح السمع باصم ولا تؤخذ عين صحيحة بخدقة عيا ولا
كان ناطق باخرس وفي قطع السن قصاص قال تعالى
والسن بالسن ولا قصاص في كسرهما كما لا قصاص في كسر
العظام **نفس** ان امكن فيه القصاص فغن النص انه
يجب لان السن عظم مشاهد من اثر الجوانب واهل الضمة
الات قطاعة بغيره عليها في الضغط فلم تكن كسائر العظام
ولو قلع شخص منغور وهو الذي سقطت رواضعه
من كبر وصغير لم تقط اسنانه الرواضع ومنها
المقلوعة فلا ضمان في الحال ٢٦ بقود غاليا فان جاز
وقت بنا ٢ بان سقطت البواقي ونبتت دور المقلو
وقال اهل الخبرة فسد المنبت وجب القصاص فيها
حينئذ ولا يتو في للصغير في صغيره لان القصاص
للتشبي ولو قلع شخص منغور ونبتت لم يسقط القصاص
ان عودها نعمة من الله تعالى جديدة **وكل عضو**
اخذ اي قطع جناية **من مفصل** سبع الميم وكسر
المهمله كالرفق والا نامل والكوع ومفصل القدم وكسر
ففيه القصاص ٢ تضباطا ذلك مع الامن من استيفاء
الزيادة ولا يضرب في القصاص عند مساوات المحل كبر
وصغير وطول وقصر وقوة بطش وضعفه في عضو
اصل او زائد ومن المفصل لصل الفخذ والمنكب فان
امكن القصاص فيها بلا جافية اقصر والا فلا سوا
احافه الجاني ام لا **نفس** ان مات المجني عليه بذلك
قطع الجاني وان لم يكن بلا اجافة وجب القصاص

في فتي عين وفي قطع اذن وجفن ونقرة سفلى وعلينا ولسان
وذكر وانثيين وخفان وما يضم اليهن النجمة ثمانية عشر
وهو حرف الفج وفي اليدين وهما الممتان النامتان بين
الظهر والفخذ **واقصاص في الجروح** في سائر البدن
لعدم ضبط وعدم است الزيادة والقصان طولاً وعرضاً
الاي في الجرح الموضحة للعظم في اي موضع من البدن من
غير كثر فيها القصاص لتيسر ضبطه **ثمة** يعني
قدر الموضحة بالمساحة طولاً وعرضاً في قصاصه الا بالجر
ان الراسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً وايضا تفاوت
غلظ لحم وجلد في قصاصه ولو اوضح كل راس المشجوع
وراس الشاح اصغر من راسه استوعبناه ايضا كما ولا يكتفى
به وانتمه من غيره بل نأخذ قسط الباقي من راس الموضحة
لو وزع على جميعه وان كان راس الشاح اكبر من راس المشجوع
اخذ منه قدر موضحة راس المشجوع فقط والخبرة في تقدير
موضعه للماني ولو اوضح ناصية من شخص ونأصبتة
اصغر من ناصية المحني عليه ثم من باقي الراس ان الراس
كله عضو واحد ولو زاد المقتصر عما في موضحة على
حقه لزمه قصنا الزيادة لتعده فان كان الراس خطاً
اوسه عدا وعدا وعنى على مال وجب ارض كامل ولو اوجم
جمع يتحاملهم على الله واحدة اوضح من كل واحد منهم موضحة
مثلاً كما لو استتركوا في قطع عضو **فصل** في
الدية وهي في الشرح اسم للمال الواجب بجناية على النفس
او فيما دونها وذكرها المصنف عقب القصاص لانها

بدا عنه على الصحيح والاصل في الكتاب والسنة والاجماع قال
ثقل ومن قتل مومناً خطأ فمهر رقبته مومنة ودية
ولا خاديت العكس طائفة بذكر والاجماع منعقد
على وجوبه في الجملة **والدية الواحدة** ابتداء او بدلاً **على**
ضربان الاول **مغلظة** من ثلاثة اوجه او وجه واحد
والثاني تخفيفه من ثلاثة اوجه او وجهين **تتبعه**
الدية قد يعرض لها ما يغفل وهو احد اسباب خمسة تكون
القتل عدا او شبه عدا او في الحصر او في الشهر الحرام او في
رحم محرمة وقد يعرض لها ما ينقص وهو احد اسباب العدة
الافوتة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول يذهبها
الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى العدة والرابع
الى الثلث او اقل وتكون الثاني انقص حري على الغالب
والا فقدر يد القيمة على الدية ثم شرع المصنف في القتم
الاول وهي المغلظة فقال **فالمغلظة مائة من الابل**
في القتل العدا او وجه فيه قصاص وعنى على مال ام
كقتل الوالد ولده **ثلاثون حقة** وثلاثون جذعة
وتقدم بيانهما في الزكاة **واربعون خلفته** وهي التي
في بطنها اولادها الخبر الترمذي بذلك والمعنى
ان الاربعين حوامل ونبه على بقول اهل الخبرة بالابل
وذلك في قتل الذكر المسلم المقتولون الدم غير هذين
انقص بجناية ميتة والقائل له رفق فيه لان الله ثقل
اوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم
في كتاب عمر بن حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواه

النسائي ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الإجماع ولا يختلف الدين
بالفضائل والزياديل وإن اختلفت بالأديان والدعوة
والأنوثة بخلاف الجناية على الرقيق فإن فيه القيمة المختلفة
أما إذا كان غير محقوق الدم كشارك الصلاة كلاً والزاني
المحصن إذا قتل كلاً منها مسلم فلا دية فيه ولا كفارة وإن
كان القاتل رقيقاً غير المقتول ولو مكاتباً وأمه ولد فالولي
أقل الأمرين من قيمته والدية وإن كان معبوضاً الرمد لمجته
الحية القدر الذي يباشر من نصف أو ثلث مثلاً ومجته
الرقيق أقل الأمرين من قيمته والدية وهذه الدية مغلظة
من ثلاثة أوجه كونها على الحائي وحالة وسر جهته السن
والخلفته بفتح الحاء المجته وكسر اللام وبالفا ولا جمع لها من
لفظ عند الجمهور بل من معناها وهو مخاطب كأمرة ونسأ
وقال الجوهري جمع خلف بكر اللام وابن سيدة خلفان في
شبه العذر مغلظة من وجه واحد وهو كونها مثلية
والمنخفضة بسبب قتل المذكور المسلم **سابعة من الأبل**
وهي في الخط المنخفضة من ثلاثة أوجه الأول وجوبها
في خمسة عشر حققة وعشرون جذعة وعشرون
بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون
ابن لبون وتقدم بيان في الزكاة والثاني وجوبها
على العاقلة والثالث وجوبها موجهة في ثلاث سنين
وفي شبه العذر منخفضة من وجهين وهما وجوبها على العاقلة
وجوبها موجهة في ثلاث سنين ولا يقبل في أبل الدية
معيب بما ينبت الردي في البيع وإن كانت أبل من لزمته

معينة لأن الشئ الطلق فاقضت السلامة وخالف ذلك
الزكاة لتعلقها بالعين المال وخالف الكفارة أيضاً لأن
مقصودها تخلص الرقبة من الرق لتستقل فاعتبر فيها
السلامة فيما يوثق في العمل والاستقلال الأبرضي المستحق بذلك
إذا كان أهلاً للتبرع لأن الحق له فله استقاطه ومن
لزمته دية وله أبل فتوجد منها ولا يكلف غيرها لأنها تؤخذ
على سبيل الموائسة فكانت مما عندة كما يجب الزكاة في نوع
النصاب فإن لم يكن له أبل فمن غالب أبل بلدة بلدى و
غالب أبل قبيلة بدوي ولا بد من تلف فوجب فيها الدية
الغالب كما في قيمة المتلفات فإن لم يكن في البلدة أو في
القبيلة أبل بصفة الأهل فتوجد من غالب أبل أقرب
بلاد أو أقرب قبائل إلى موضع المودي فيلزمه نقلها
كما في زكاة الفطرة ما لم يبلغ مائة نقلها مع قيمتها كمن
من ثمن النمل يولد أو قبيلة لا عدم فإنه لا يجب حينئذ نقلها
وهذا ما جري عليه ابن المقرئ وهو أول من انضبط
بمساواة القصر وإذا وجب نوع من الأبل لا يعذر عنه
إلا نوع من غير ذلك الواجب ولا إيا قيمة عنه إلا ما تراعى من
المودي والمستحق **تنبيه** ما ذكره المصنف من
التقليط والتخفيف في النفس يجري مثله في الأطراف والمروء
فإن عدمت الأبل كما بان لم توجد في موضع يجب
تحصيلها منه أو زعم بان وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلاً
التقليل في القيمة وقت وجوب تسليمها بالغلة ما بلغت
ولا بد من تلف فيرجع إلى قيمتها عند اعواز أصله وتقوم

بتقديره الغالب انه اقرب من غيره واضبط فان كان فيه
 نقدان فأكثر ما غالب فيه تحيز الحائي بينهما وهذا هو القول
 الحديده وهو الصحيح **وقيل** وهو القول القديم **بقتل**
 المتحقق عند عدم **الى** اخذ الف دينار من اهل الدناير
او ينقل الى اثني عشر الف درهم فضة من اهل
 الدراهم والمختبر فيها المضروب الخالص **وعلى القديم ان**
غلظت الدية ولومن وجه واحد **زيد عليه** اجل
 التخليط **الثالث** اي قدره على احد الوجهين المرفعين
 عليه ففي الدناير الف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً
 وثلاث دنانير وفي الفضة ستة عشر الف درهم والمضغ
 في هذا تابع لصاحب المذهب وهو ضعيف واوضحهما في
 الروضة انه لا يزدني لان التخليط في الابل انما ورد
 بالسن والعفة لا بزيادة العدد وقد لا يجوز في الدناير
 والدراهم **وتغلظ دية الخطا** من وجه واحد
 وهو وجوبها في ثلاثة **في احد ثلاثة مواضع** الاول
اذا قتل خطأ في الحرم اي حرم مكة فانها تثبت
 فيه لان له تأثيراً في الامن بدليل ايجاز الصبيد
 المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه ام لا
 المقتول فيه ورمى من خارجه ام قطع النعم في موره
 هو الحرم وهما بالحل **تنبيه** الكاف لا تغلظ دية
 في الحرم قاله المتولي انه ممنوع من دخوله فلو دخله
 لصروته اقتضتته فهل تغلظ او يقال هذا نادراً
 الثاني وخرج بالحرم الاحرام ان حرمة عارضة غير

مستمع وبمكة حرم المدينة بناء على منع الجزا بقتل صيده وهو
 الاصح والثاني ما ذكره المصنف بقوله **او قتل خطأ** **في**
معص **الانهر** الاربعة الحرم وهي ذو الفقرة بفتح القاف
 وذو الحجة بفتح الحاء المعروفة فيها وسميت بذلك لتعودهم
 عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني والحج من
 يتشدد بالرا المفتوحة سمي بذلك لتختتم القتال فيه
 وقيل لاختتم الحجة فيه على ابلير حكاة صاحب المسند
 ودخلته اللام دون غيره من النهور لانه اول فخره
 كانه قيل هذا الشهر الذي يكون ابداً اول الشهر سنة حرج
 ويقال له الاصم والاصب وهذا الترتيب الذي ذكرناه
 في عدد الانهر الحرم وجعلنا من سنتين هو الصواب كما قاله
 النووي في شرح مسلم وعندها الكوفيون من سنة واحدة
 فقالوا الحرم ورجب وذو الفقرة وذو الحجة قال ابن حجر
 وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا نذر صوماً اي مرتبة فعلى
 الاول يبدأ بذي الفقرة وعلى الثاني بالحرم والثالث
 ما ذكره بقوله **او قتل خطأ محرم** **ما ذكره** **اي قريب**
محرم كالام والاخت لما في ذلك من قطع الرحم ورجح
 بحج من ذات رحم صورته ان الاولى ما اذا انفردت المحمية
 عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع فلا تغلظ بها
 القتل قطعاً الثامنة ان تنفرد الرحمية عن المحمية كاواد
 الاعمام والاحوال فلا تغلظ فيهم الدية على الاصح عند
 النجاشي لما بينهما من التفاوت في القرابة **تنبيه**
 يدخل التخليط والتخفيف في دية المرأة والذي في نحو

من له عصمة وفي قطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة
لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليظ ولا تخفيف
بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس ما ير المنقوض
ولا تغليظ في قتل الحنين بالمحرم كما يقتضيه إطلاقهم
وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضي كلام النضر
خلافه ولا تغليظ في الحكومات كما نقله الزركشي من
نصريح الماوردي وإن كان مقتضي كلام الشيخ
خلافه وتفيد المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن
التغليظ إنما يظهر فيه أما إذا كان عدا أو شبه عدا
فلا يتضاعف بالتغليظ ولا خلاف فيه كما قاله
العمري إن الشيء إذا انتهى إلى نهاية في التغليظ لا يقل
التغليظ كما لا يمان في التمسامة وتطوره المكبر لا يكبر
كعدم التمسامة في غلات الكلب قاله الدميري
والزركشي قلنا فرغ من مغلطات الدية شرح في
منقصات فمنها الأثوثة كما قال **ودية المرأة** التي
تواقتل رجل أم امرأة **على النصف من دية الرجل**
الحرم من هي على دينه تقنا وأجرا لما روي السهلي عن
دية المرأة نصف دية الرجل والحق بنفسها جرحا ونكاحا
كالمرأة هنا في جميع أحكامها أن زيادته عليها مشكوك
فيها ففي قتل المرأة والمختني خطأ عشر نباتات مخاض وميض
نبات لبون وهكذا وفي قتلها عدا أو شبه عدا خمس
غزاة حقة وخمس عن جذعة وعشرون خلفه **ودية**
كل من اليهودي والنصراني والمعااهد والمساكين

إذا كان معصوما تحمل من أخته **ثلث دية الحر المسلم**
تقنا وبغيرها أما في النفس فروي مروعا قال الشافعي في
الأم قضى بذكر عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا
التقدير لا يعقل بلا توقيف ففي قتله عدا أو شبه عدا
عشر حقات وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفه وثلث
وفي قتله خطأ لم تغلظ ستة وثلثان من كل نبات الخاض
والبون وبنو اللبون وبنو اللبون والمحاق والجذاع ونبات
وثلثون وثلث وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك
نصفه وقال أحمدان قتل عدا فدية المسلم أو خطاه
فنصفه أما غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له
فإنه مقتول بكل حال وأما من لا تحمل من أخته فهو كالمجوسي
وأما الإطراف والجراح فبالقياس على النفس **تنبه**
التامة كاليهود والصابية كالنصارى إن لم يكفرهم
أهل ملتهم والافكن لا كتاب له **ودية المجوسي** الذي له
أمان أحسن الديارات وهي **ثلثا عشر دية المسلم** كما قال
به عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فقوله
عند التغليظ حقتان وجذعتان وخلفتان وثلثا
خلفه وعند التخفيف بعير وثلث من كل من مجموع ذلك
ستة وثلثان والمعني في ذلك أن في اليهودي والنصراني
خمس فضائل وهي حصول كتاب ودين كان حقا بالإجماع
فكلم من أخته وذبايحهم ويقرون بالحلية وليس للمجوسي
من هذه الخمسة إلا التقرير بالحلية فكانت دية الخمس

من دية اليهودي والنصراني **تنبيه** قوله ثلثا عشر
 اول من ثلث خمس ان في الثلثين تكرارا وايضا فهو الموافق
 لتصويب اهل الكتاب له لكونه اخضر وكذا وثني وخو
 كفا بدنس ومن وزندق وهو من لا يتحمل ديناً فمن له
 امان كدخوله لنار ولا امان من لا امان له فمزدروك
 المصنف عن دية المتولين كتابي ووثني مثلاً وهي
 كدية الكتابي اعتباراً بالاشرف سواء كان ابا ام امان
 المتولد يتبع اشرف الابوين ديناً والضممان يغلب فيه
 جانب التغليب ويحرم قتل من له امان لا ماله ودية
 ثلثا وخمسة عشر ذكر على النصف من دية رجالهم ولو
 اخر المصنف ذكر المرأة الى هنا وذكر مرة للنفس لسهل البيع
 وراعي في ذلك التغليب والتحقيق ومن لم تبلغه دعوة
 الاسلام ان تعد بدين لم يبدل فدية اهل دينه واللاه
 فكتبه مجوس ولا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقدر
 لمن اسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تكن
 ولما بين المصنف دية النفس شرع في بيان ما دونها
 وهي ثلاثة اقسام ابانة طرف وازالة متعة وجمع
 بخلاف ترتيبها كما ستعرفه مبتدأ بالامر الاول بقوله رحمه الله
وتكلم دية النفس اي دية نفس صاحب ذلك العضو
 من ذكر وغيره تغليظاً وتخفيفاً **ابانة اليدين**
 الاصلين لخنزير ومن خرم يدين رواده النسي ودينار
تنبيه المراد باليدين الكف مع الاصابع الخمس
 ان قطع فوق الكف وجب دية الكف حكومة لان

ما ذوق

ما فوق الكف ليس يتابع بخلاف الكف مع الاصابع فانها
 كالعضو الواحد بدليل قطعها في الرقعة بقوله تعالى
 فاقطعوا ايديهما وفي احدهما نصف بالاجماع المستند
 الى الوارد في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي
 صلى الله عليه وسلم **وتكلم دية النفس في ابانة الرجل**
 الاصلتين اذا قطعتا من الكعبين لم يدين عمرو بن حزم
 بذلك والكعب كالكف والتاقت كانتا عذو والعقد
 كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس
 العضو وانما العرج نقص في العقد وفي احدهما نصف
 لما من في اليدين وفي كل اصبع اصلية من يد او رجل عشر
 دية صاحبها ففيها لذكر حرم مسلم عشرة البقرة كما حان في
 خنزير ومن خرم اما الاصبع الزائدة او اليد الزائدة
 او الرجل الزائدة ففيها حكومة وفي كل املة من اصابع
 اليدين او الرجلين من غير ياهم ثلث عشرة لان كل
 اصبع له ثلاث انا مثل الايهام فله املتان فكل املة
 نصف مما لا يقطع واجب الاصبع **وتكلم دية النفس في**
ابانة ما دون **الانف** وهو ما دون من الانف وخلا
 من العظم لخنزير ومن خرم يدين ولا فيه جماله
 ومتعة وهو مشتمل على الطرفين المتحيمان بالمتن
 وعلى الحاجز بينهما وتدرج حكومة قصته في دية
 كما رجمه في اصل الروضة وفي فرق بين الاخر وغيره
 وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث تونزعا للدية **وتكلم**
 دية النفس في ابانة **الاذنين** من اصلها بغير اوضح

سواء كان سبعا ام اهما فخر عمر بن حزم في الاذن خمسون من
 الابل رواه الدارقطني والبيهقي ولا يها عضوان فيهما حال
 ومنفعة فوجب ان تغل فيها الدية فان حصل بالحناية
 ايضا وجب مع الدية ارش وفي بعض الاذن تقطعه
 وتقدر بالمساحة ولو ايسرها بالحناية عليها بحيث لو حركها
 لم يتحرك فدية كما لو ضرب يدا فتلا ولو قطع اذنينه
 ياتين بحناية او غيرها فحكومتها **وتكلم دية النفس في ابانة**
العينين فخر عمر بن حزم بذلك وحكي ان المنذر في
 الاجماع ولا يها من اعظم الجوارح تنقأ فكانت اولي بالآية
 الدية وفي كل عين نصف ولو عين احول وهو من في
 عنه خلل دون بصره وعين اخرى وهو من يبل ومعه
 غالباً مع ضعف رويته وعين امور وهو ذاهب حتى
 احدي العينين مع بقا بصره وعين اخفى وهو صغير
 العين المضره وعين اشئ وهو من لا يبصر ليلا وعين
 اجر وهو من لا يبصر في الشمس لان المنفعة باقية باعل
 من ذكره مقدار المنفعة لا سطر اليه وكذا من يعينه
 يفاضل على بياضها او سودها او نازرها وهو رقيق
 ينقص الضوء الذي فيها كيك في قلعه نصف دية
 لما من فان نقص الضوء وامكن ضبط النفس وجبت
 حكومتها **وتكلم دية النفس في ابانة الخنوق الاربعة**
 وفي قطع كل جنين بفتح جيمه وكسرهما وهو عظام العين
 ربع دية سواء اعل او اسفل ولو كانت بلا هدي لان
 فيها جمالا ومنفعة وقد اختصت عن غيرها من الاعضا

في العينين
 في العينين
 في العينين

يكون ربا عينة وتدخل حكومتها الا هدايا في دية الاحقان
 بخلاف ما لو اقرمت الا هدايا فان فيها حكومتها اذا
 فخر عمر بن حزم في كسائر النور لان الفات تقطع الزينة
 والجمل دون المقاصد الاصلية قالوا فالتعريض وفيه
 قطع الجنين المستخف حكومتها وفي احناف الجنين هو
 الصحيح ربع دية وفي بعض الجنين الواحد فتقطعه
 من الربع فان قطع بعضه فتقلص باقية فقصية
 كلام الرافي عدم تعميل الدية **وتكلم دية النفس في ابانة**
اللسان لنا طقسليم الذوق ولو كان اللسان
 لكن وهو من في لسانه كنية اي عجمة ولو كان اثار
 مناة والتع بثلثة وبقي تفسيرها في صلاة الجماعة
 ولو كان طفل وان لم ينطق كل ذكرا طلاق حديث
 عمر بن حزم وفي اللسان الدية صحيحة ابن حبان والقاسم
 ونقل ابن المنذر فيه الاجماع وان فيه جمالا ومنفعة
 يميزها الانسان عن البهايم في البيان والصارة
 عما في الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق
 والاعتماد في اكل الطعام وادارته في الشهوات حتى
 تكمل طمحه بالارض اس **فخر** لو بلغ الطفل او ان
 النطق والتحريك ولم يوجد منه فقيه حكومتها
 دية استعار الحال بعينه وان لم يبلغ او ان النطق
 فدية اخذنا بظاهر السلامة كما تحت الدية في يده
 ورجله وان لم يكن في يمينه ولا يمينه فخرج بقيد انطق
 الاخرس فالواجب فيه حكومتها ولو كان خرسه عارضا



كافي قطع اليد الشلا وبسليم الذوق غير مجزم الماوردي
وصاحب المذهب بان فيه حكومة كالآخر قال الاذرع
وهذا بناء على القول بان الذوق في اللسان وقد يباين قول
البيهقي وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه بيان
انتهى وهذا هو الظاهر لقول الراجعي اذا قطع لسان اخر
ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا يعم قولهم ان الذوق
فيه الدية وان لم يقطع اللسان **وتكلم دية النفس في امانة النفس**
لعمروده في حرم من حرم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة
وهي في عرض الوجه الى الشدين وفي طوله ما يستر اللثة
كما قاله في الحرف نصف الدية علنا او سغلى مرقى او غلظت
صغرت او كبرت والاشلال كالقطع وفي شفتيها امانة حكومة
ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الاحكومة الشق وان
قطع بعضها فتقلص البعضان الباقيان وبقيا كما كنقطع
لجميع ونزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص
الام وهل يقطع قطعها حكومة الشارب او لا وجهان
اظهرهما الاول كما في الاهداب مع الاحقان ويكفي في كل الحرف
دية وهو يفتح لامة وكسرها واحد الخمين بالفتح وهما عظامان
تثبت عليهما الانسان السفلى وملتقاها الذقن اما العليا
فتثبت عظم الراس ولا يدخل رثن الانسان في دية فك الخمين
لان كلامهما متعلق براسه وله بدل مقدروا سم بحضه فلا يقل
لعمدهما في الاخر كالانسان واللسان ثم شرع في القم الثاني وهو
ازالة النافع فقال **وتكلم دية النفس في ذهاب الكلام**
بالجناية على اللسان في خبر البيهقي في اللسان الدية ان منع الكلام



وقال ابن اسلم معنت السنة بذكره لان اللسان عضو مضمون
بالدية فكذا استمعته العظمى كاليد والرجل وانما تؤخذ الدية
اذا قال اهل الخبرة لا يقو ذلك لامة فان اخذت ثم عادت استرد
ولو ادعى نزول نقطة امتحن بان يروي في اوقات الخلوait
وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه شيء
حلف المجني عليه كما يحلف الاخرس هذا في ابطال نقطة بكل
الحروف واما في ابطال بعض الحروف فتعتبر نقطة من الدية
هذا ان بقي له كلام مفهوم والافعلية كمال الدية كما خرمه حطب
الانوار والحروف التي توزع عليها الدية ثمانية وعشرون
حرفا في لغة العرب تحذف كلمة ٢٦٢٢ الف وهما
معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي
ابطال حرف منها ربع سبع وخارج بلغة العرب غيرها فتوزع
عليها وان كانت اكثر حروفا وقد انفردت لغة العرب بحرف
الضاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في
لغة العرب كالخوف المتولد بين الخيم والشرين وحروف
اللغات مختلفة بعضها احد عشر وبعضها احدى وثلاثون
ولا يوزع في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها
كالخوف الخلقية ولوح المجني على لسانه من بعض الحروف
خلقة كانت والشم او باقة تمام دية فدية كاملة في ابطال
كلام كل منهما لانه ناطق وله كلام مفهوم الا ان في نقطة
ضعفا وضعف منقعة العضو لا يفرح في كمال الدية كضعف
البطش والبصر فعلى هذا الوا بطل بالجناية بعض الحروف
فالتمسح على ما يحسنه لا على جميع الحروف **وتكلم دية النفس**

في **ذهاب البصر** من العينين لخبر معاذ في البصر الدية وهو
عزيب وان شقته النظر وفي ذهاب بصر كل عين نصف
صغيرة كانت او كبيرة حادة او كالة صحيحة او عليلية على
او حولا من شح او طفل حيث البصر سليم فلو فقها لم يزد على
نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى المجني عليه زوال
الضوء واندر الجاني سيل عدلان من اهل الخيرة او رجل وامرأة
ان كان خطأ او شبهه عدا فانهم اذا وقفوا الشخص في مقام
عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا ان الضوء ذاهب او موجود
فان لم يوجد ما ذكر من اهل الخيرة امتحن المجني عليه فلو
بتقريب عقرب او حديدية محماة او نحو ذلك من عينه فغنة
ونظر هل يترجح او لا فان اترجح صدق الجاني بيمينه والا
فالمجني عليه فان عرف قدر الشك بكان كان يري الشخص
من متاففة فصار لا يراه الا من نصفه متلا فقط من
الدية والاقول منة **وتكلم دية النقر في ذهاب السمع** لخبر
البيهقي وفي السمع الدية وتقل ابن المنذر فيه الاجماع ولانه
من انزف الحواس فكان كالبصر بل هو انزف منه عند اكثر
النقر لان به يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست وفي النور
والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة
من صيتا او شعاع وقال انزف المتكلمين بتفصيل البصر عليه
ان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر تدرك به الاحكام
والالوان والهيئات فلو كان نعلقاته اكثر كان انزف
وهذا هو الظاهر **تنبيه** لا بد في وجوب الدية
من تحقق زواله فلو قال اهل الخيرة يظن وقد زواله مدة

وإذا عرف قدر الشك بكان كان يري الشخص من متاففة فصار لا يراه الا من نصفه متلا فقط من الدية والاقول منة

لا يتعد ان يعين اليها انتظرت فان استعد ذلك ولم يتعد
مدة اخذت الدية في الحال وفي ازالته من اذن نصفه لا
لتعدد السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذه بخلاف
ضوء البصر اذ تلك اللطيفة متعددة ومحلها المدقة بكل
لان ضبط نقصانه بالمتفاد اقرب منه بغيره وهذا ما
نظر عليه في الامم ولو ادعى المجني عليه زواله من اذنيه
وكذبه الجاني واترجع للصياح في يوم او غفلة فكاذب
ان ذلك يدل على التصنع وان لم يترجع بالصياح ونحو
فصادق في دعواه وحلف حبيبه احتمال تجلده واخذ
الدية وان نقص سمعه فقصته من الدية ان عرف والى
محلومته باجتهاد قاض **وتكلم دية النفس في ذهاب الشئ**
من المختصين كما جاز في خبر عمر بن حزم وهو عزيب ولانه
من الحواس النافعة فكلمت فيه الدية كالسمع وفي ازالته
ثم كل مختص نصف الدية ولو نقص السمع وجب مقطعه من
الدية ان امكن معرفته والاقول منة **تنبيه** لو
اندر الجاني زواله امتحن المجني عليه في غفلاته بالروايح
الحادة فان هزل للطيب وعبس لغيره حلف الجاني لظهور
كذب المجني عليه والاحلف هو لظهور صدقه مع انه لا يعرف
الامنه **وتكلم دية النقر في ذهاب العقل** ان لم يرجع
عوده بقول اهل الخيرة في مدة يظن انه يعين اليها كما
جاز في خبر عمر بن حزم وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ
عنه العلم على ذلك لانه انزف المعاني وبه يتميز الانسان
عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل

الفريسي الذي به التكليف دون المذهب الذي به حسن التقوى
 فقيه حكومته فان رجعي عوده في المدة المذكورة استطرفان
 عاد فلا ضمان **نفسه** اقتضار المصنف على الدية بغير
 عدم وجوب القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف في محله
 فقتل القلب وقيل الدماغ وقيل مستتر بينهما والآخر
 على الاول وقيل مسكنه الدماغ وتدريبه في القلب وسمى
 انه يعقل صماحيته عن التورط في الهلاك ولا يراد شي عذوبة
 العقل ان زاد بالارض له فان زال بالاله ارض مقدر كالموت
 او حكومة وجبت الدية والارض للحرم اوهي والحكومة
 ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها جناية انطلقت متعة
 غير حالة في محل الجناية فكانت كما لو انقضت الجناية
 عن زوال وان ادعى ولي المحمي عليه زوال العقل وانكر
 المجاني فان لم ينتظم قول المحمي عليه وفعله في خلواته
 فله دية بلايين لان يمينه تثبت جنونه والمجنون لا
 يحلف وهذا في الجنون المطبق اما الجنون المتقطع
 فانه يحلف في زمن افاقته فان انتظم قوله وفعله
 حلف المجاني لاحتمال صدق المنتظم اتفاقا او جريا
 العادة وخارج بالعنري العقل المذهب الذي به حسن
 التصرف فتحب فيه حكومته فقط كما قاله الماوردي
وتكلم في النفس في **الذكر** التليم لغيره من جنس مدلك
 كان لصغير وشيخ وعين وخصى اطلاق الحنة المذكورة
 ذكر الحصى سليم وهو قادر على الاملاح واما الفاتيت الاملا
 والفتة غيب في غير الذكر لان الشهوة في القلب والميت في

الصلب

الصلب وليس الذكر يحمل لواحد منهما فكانت سليما بخلاف الاصل
 وحكم الحنفية حكم الذكر ان ما عداها من الذكر كان تابع لها
 كالدف مع الاصابع ان احكام الوطى تدور عليها وبعضها
 نقطه منها ان الدية تكمل بقطعها كما مر فقطت على اعضاء
وتكلم في النفس في **الانتبين** الحديث عمرو بن حزم بن ذلك
 واما من تمام الخلقة ومحل التناسل وفي احدهما نصف
 تو اليمني واليسري ولون من عيني ومحبوب وطميل وغيرهم
نفسه المراد بالاثنتين البيضتان كما صرح بهما في
 بعض طرق حديث عمرو بن حزم واما الخصيتان فالخلقة
 اللتان فيها البيضتان **ويح** في **الموضحة** اي الرأس ولو
 للعظم الثاني خلف الاذن او الوجه وان صغرت ولو
 لما تحت المقبل من المحيين **نصف** **عشرة** **نصف** **صاحبه**
 فقيه الحرم لم يخرج من جنس من ابل لما رواه الترمذي في
 في **الموضحة** حرم من ابل فتراعى هذه النسبة في حق غيره
 من المرأة والكتاني وغيرها وخارج بقية الرأس والوجه
 ما عداها كما لا تقدر العضة فان فيها الحكومة وبعيد
 للرقيق فقيه نصف عشر قيمته وبقية المسلم الكتاني
 في موضحة بعير وثلثان والمجوي ونحوه في موضحة
 ثلث بعير ولا تختلف ارض موضحة بغيرها ولا صغرها
 اتباع الاسم كالاطراف ولا تكون بارزة او مستورة
 بالنسبة ويح في قاسمة مع ايضاخ عشر ابرة وهي عشر
 دية الكامل بالميتة وغيرها لما روي عن زيد بن ثابت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب في الهنئة عشر من ابل

ويجب في هاتمة دون ايضاح خصة اربعة ويجب في منقطة
مع ايضاح وهنم خسة عشر بغير اكار واه الناي عن النبي
صلى الله عليه وسلم **في قلع السن** الاصلية الثامنة
المنفوعة غير المقلقة صغيرة كانت او كبيرة بيضا او
سودا نصف عن دية صاحبها ففيها لذر حر **من** **حسن**
من ابل الحديث بن عمر بن خزم بد لذر فقوله حسن من ابل
راجع لكل من المسلمين كما تقدم ولا فرق بين النية هـ
والناب والضرر وان اتفر كل منهما باسم كالسبابة هـ
والوسطى والخصر في الاصابع وفيها لا نتي حر مسلمة هـ
بغير ان ونصف ولذي بغير وتلنان والمجوسي ثلث
بغير ولرقيق نصف عن قيمته **تله** يستثنى من
اطلاقه صورتان الاولى لو انتهى صغير السن الى ان لا يصلح
للمضغ فليس له فيها الا الحكومة النائية ان الغالب طول
النابا على الرابعات فلو كانت مثله او اقصر فقصية هـ
كلام الروضة واصلا ان الاصح انه لا يجب الخس بل يقصر
منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب دية النابان
ان يقطع مع السن وهو بكر السن المهمة وسكون النون
واحكام الخاصلة المستقر باللم او بكر الظاهر منها ووه
ان السن تابع فاسبه الدف مع الاصابع ولو اذهبت متعة
السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها وخرج بقيد
الاصلية المخالفة بثبات لا ففيها حكومة كالاصابع
الزايدة وبقيد النابتة ما لو كسر بعض الظاهر منها ففيه
قطعه من الارش ويجب المكسور الى ما بقي من الظاهر دون

السن على الذهب وبقيد المنفوعة ما لو قطع سنا صغيرا وكبر
لم يشغ ان بان فساد الميت فكان المنفوعة وان لم يتبين الحال
حتى مات ففيها الحكومة وبقيد غير المقلقة المقلقة قال
بطلت متعة ففيها الحكومة وحكمة السن لكبر او مرض هـ
ان قلت بحيث لا تؤدي القلقة لا نقص متعة من مضغ
وغيره فله حجة في حكمه لبقا الجمال والمنفعة **ويجب**
كل من ضرر **استغفر فيه** كاليد السلا والذكر الاصل ونحو
ذلك كالاصبع الاصل **حكومة** وكذا في كسر العظام ان الزرع
لم ينصر عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا يجب
في تقويم الرقبة والوجه وتنويره وفي جملتي الرجل
والخشي واما جملتي الانثى ففيها ديتها لان متعة الارض
وجمال الثدي هما متعة اليدين وجمالها با الاصابع
وفي احدها نصف والحمة كما في المحرم للمجتمع الثاني
على راس الثدي **تله** لو ضرب ندي امرأة قتل
بفتح النون وجبت ديتها فان استرسل فحكومة لان
الفايت بحر وجمال وان ضرب ندي خشي فاسترسل لم يجب
فيه حكومة حتى يمتان كونه امرأة لاحتمال كونه رجلا
فلا يلحقه نقص بالاسترسال ولا يفوته جمال فان يمين
كونه امرأة وجبت الحكومة والحكومة جزء من الدية
نسبة لادية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة المجني
عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح
يده فيقال كم قيمة المجني عليه بصفاته التي هو عليها
بغير جناية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمة

قيمته بعد الجناية فاذا قيل تتعون فالتقاوت والشر
 فيجوز دية النفس وهو عشر من الابل اذا كان المجني
 عليه حرا ذكرا مسلما لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن
 الاجل بعينها كما في نظيره من عيب البيع **تنبيه**
 تقدم ان المصنف اخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة
 فانه قبل فراغه من الاول اعني بانه الطرف والاول
 اعني المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث اعني الجرح
 ثم ختم بالنسب الذي هو من جملة صور الاول وكان حق
 الترتيب الوضعي ذكر الاول على الثاني لان الامر فيه اهل
 ثم انه اقتصر في الاول على ايراد احدى عشر صورة واهل
 من صور تسعة كما اوضحته كله في شرح المنهاج وغيره
ودية العبد اي والجناية على نفس العبد المعصوم
 ذكر كان او انثى ولومذرا او مكاتب او ام ولد **فيمتد**
 بالغة ما بلغت سواء كانت الجناية عمدا او خطأ وان
 زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة ولو عبر بالقة
 بدل الدية كان اولى فيقول وفي العبد قيمته لما سبق
 في تعريف الدية اول الفصل ولا يدخل في قيمته
 في التغليب اما المرتد فلا ضمان في اتلافه من سواه وهي
 في اتلافه ونقص الرقيق من اطرافه ولطائفه ما قدر
 من قيمته كلما لم يتقدر ذلك العبد من الحر ولم يبيع
 مقدر او يبلغ بالحكومة فتمت العبد جملة الرقيق المجني
 عليه او قيمة عضوه على ما سبق في الحر وان قدرت
 في الحر كوضحة وقطع عضو فيجوز مثل ثمن الدية

لا يرد في الدية ما قدر من اطرافه ولطائفه ما قدر من قيمته كلما لم يتقدر ذلك العبد من الحر ولم يبيع مقدر او يبلغ بالحكومة فتمت العبد جملة الرقيق المجني عليه او قيمة عضوه على ما سبق في الحر وان قدرت في الحر كوضحة وقطع عضو فيجوز مثل ثمن الدية

من قيمته لان فيه الحبال الرقيق في الحكومة ليعرف قدر
 التقاوت ليرجع به في المسببة اولى في التقدير وفي
 قطع يده نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي اصبعه
 عزمها وفي موصجة نصف عزمها وعلى هذا القياس ولو
 قطع ذكره وانثياه وكفها مما يجب للحرفيه ديتان وفي
 تقطعها قيمتان كما يجب للحرفيه ديتان ومن نصفه
 حر قال الماوردي يجب في طرفه نصف ما في طرف
 الحر ونصف ما في طرف العبد ففي يده ربع الدية وربع
 القيمة وفي اصبعه نصف عزم الدية ونصف عزم القيمة
 وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة او نقص **وفي دية**
الجنين الحر المسلم عرق الجنين الصالحين انه صلى الله عليه
 وسلم قضى في الجنين بغرة **عبد او امته** ترك تنوين
 عرق على الاضافة البانية وتنوينها على ان ما بعدها
 بدل منها واصل الفرق البياض في الوجه الفرس ولهذا
 شرط عمرو بن العلاء ان يكون العبد اسير والامة ايضا
 وحكاها الفاكهاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر
 ايضا ولم يترط الاكزون ذلك وقالوا النسخة من
 الرقيق عرق لانها غرة ما يملك اي افضله وغرة كل شيء
 احباره وانما حبال الغرة في الجنين اذا انفصل مستا
 بحياة على امه الحية موثرة فيه سواء كانت الجناية
 بالقول كالتهديد والتخويف المفضي الى سقوطه
 الجنين ام بالفعل كان بضربها او بوجرها دكا او
 فتلقا جنينا ام بالترك كان يمنعها الطعام والشراب

وانما انبه الحق الى ان
 الحكم بغير دليل لا يثبت
 فالتقاضي به في التنبيه

حتى تلقى الجنين وكانت الاجنة تقط بندك ولودعها ضرراً
لا شرب دواً فبقي كما قاله الزركشي ان لا تضمن بسببه وليس
من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خست منه الام
فاذا فعلته فاجهضت ضمنته كما قاله الماوردي ولا
ترث منه الا قاتلة وتوا كان الجنين ذكراً ام انثى اثم
الاطلاق الحبر ان دأبهم لو اختلفت لكن الاختلاف في
كونه ذكراً او غيره فنوي الشارح بينهم وتوا كان الجنين
قام الاعتصام ذاقصها ثابت النسب ام لا لكن لا بد ان
يكون معصوماً مضموناً على الجاني عند الجنابة وان
لم تكن امه معصومة ولا مضمومة عندها ولا اثر لظنة
خفيفة كما لا تؤثر في الدية ولا بضربة قوية اقامت
بعدها بلا الم ثم اقلت جنينا نقله في البحر عن النضر
وتوا انفصل في حياته بجنابة او انفصل بعد موتها
بجنابة في حياته ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال
من امه كمن وجع راسه ميتاً وجبت فيه الغرة لتحقيق
وجوده فان لم يكن معصوماً عند الجنابة كجنين حربية
من حربي وان اسلم احدهما بعد الجنابة او لم يكن مضموناً
كان كان الجاني مالكا للجنين وامه بان جنى السيد
على امته الحامل وحينئذ من غيره وهو ملك له فعقت
ثم اقلت الجنين او كانت امه ميتة او لم يفصل ولا
ظهر بالجنابة على امه في فلا يثني فيه لعدم احترامه في
الصورة الاولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وظهور
موته بموتها في الثالثة ولعدم تحقق وجوده في الاجرة

ولو

ولو انفصل جياً وبقي بعد انفصاله نزعاً بلا الم فيه ثم مات
فلا ضمان على الجاني وان مات حين خرج بعد انفصاله
او دام المله ومات منه فدية نفس كاملة على الجاني
تفصيل لو اقلت امرأة بجنابة عليها جنينان
ميتان وجبت فيهما غرتان او ثلاثا فثلث وهكذا ولو
اقلت يدا او رجلا وماتت وجبت غرة لان العلم قد
حصل بوجود الجنين اما لو عاشت الام ولم تلحق جنينا
فلا يجب الا نصف غرة كما ان يد الجاني يحبس في الا نصف
دية ولا يضمن بيا فيه لان لم يتحقق تلفه ولو اقلت
لها قال اهل الخبرة فيه صورة ادمي خفية وجبت
فيه الغرة بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصويري تخلف فلا
شيء فيه وان انفضت العدة كما مر في العدد والخبرة
في الغرة الى الفارم ويجوز المحقق على قولها من اي نوع
كانت بشرط ان يكون العبد او الامنة مميّزا فلا يلزمه
قبول غيره سيما من عيب مبيع لان المعيب ليس من
الخيار والاصح قبول مرفق كسر لم يحسن من لانه من الخيار
ما لم تنقص من افخه ويشترط بلوغه في القيمة نصف
عشر الدية من الاب المسمي وهو عشر دية الام المسلمة
ففي المالم رفق قيمته خمسة ابعرة كما روي عن عمر
وسريدين ثابت رضي الله تعالى عنهم فان فقد الغرة
حساباً لم يوجد او شرعاً بان وجدت ما كثر من ثمن
مثلاً خمسة ابعرة بدلها الا مقدرة لا وهي لورثة
الجنين على فرايض الله تعالى وهي واجبة على عاقلة

الحاجي والجنين اليهودي والنصراني بالتبع لا يوجب
فيه غرة كثلث غرة مسلم كما في ذريته وهو غير وافي
الجنين المجوسي ثلث حشر غرة مسلم كما في ذريته وهو ثلث
بعير واما الجنين الحربي والجنين المرتد بالبيع لا يوجبها
مهدران ثم شرح في حكم الجنين الرقيق فقال **ودية**
الجنين المملوك ذكر اركان او غيره فيه **عشر قيمة** امه
قنة كانت او مكانة او متولدة قياسا على الجنين
الحري فان الغرة في الجنين معتبرة بعشر ما يقتن به الام
وانما يعتبر قيمة في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانقطاع
ميتا **تنبيه** يستثنى من ذلك ما اذا كانت
الامته هي الجانبية على نفسها فانه لا يجب في جنينها المملوك
للسيد شي اذا لا يجب للسيد على رقيقه شي وخرج بالرق
المبعض فالذي ينبغي ان توزع الغرة فيه على الرق
والحرية خلافا لما امتلي في قوله انه كالحري وتعتبر قيمة
الامر كما في اصل الروضة بالكثر ما كانت من جنس الجنانية
الى الاجهاض خلافا لما جري عليه في المنهج من انها بمنزلة
الجنانية هذا اذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق
فان انفصل حيا ومات في اثر الجنانية فان فيه قيمته
يوم الانفصال وان نقصت عن عشر قيمة امه كما نقله في
الحج عن النضر وسكت المصنف عن المتحقق لذلك والذي
في الروضة ان يبدل الجنين لسيد وهو احسن من قول
المنهج لسيدها اي ام الجنين لان الجنين قد يكون
لتخص وصيه وتكون الام اخر فالبدل لسيدها اليها

وقد

وقد يعتذر عن المنهج بانه جري على الغالب من ان الحمل
المملوك لسيد الامه **تنبيه** لو كانت الام مقطوعة
واطراف والجنين سليما قومت بتقديرها سلمة في
الصحة لسلامته كما لو كانت كافرة والجنين مسلما فانه
يقدر فيه الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة
والجنين رقيق فانه تقدر رقيقة وصورة ان تكون
الامه لتخص والجنين اخر بوصية فيعتق ما لكها
ويكمل العمر المذكور عاقلة الحاجي على الاظهر **فصل**
في القامة بفتح القاف اسم للامان التي تقم على الاور
الدم وتزحم التافعي رضى الله تعالى عنه والاندرون
يتاب دعوي الدم والقامة والنهاية على الدم
واقصر المصنف على ايراد واحد منها وهو القامة طلبا
للاختصار وادرج فيه الكلام على الكفارة فقال
واذا اقترن بدعوي القتل عند الحالم لوث وهو
باسكان الواو بالمثلثة مشتق من التلوث وهو
الثلث **يقع به** اي اللوث في **النفس صدق المدي**
بان يغلب على الظن صدقه بقربية كان وجد قتل
او بعضه كراسه اذا تحقق موته في محلة متصلة
عن بلد كبير ولا يعرف قاتله ولا جنة بقتله او في قرية
صغيرة لا عداية سواه ذلك العداوة الدينية او
الدينية اذا كانت تنبعث على الانتقام بالقتل او جرح
قتل وقد تفرق عنه جمع كان اردحوا على باب
الكعبة ثم تفرقوا عن قتل **حلف المدي** بذكر العين على

قتل ادعاه لنفسه ولونا قصته كاسرة وذمي **حين يميننا**
لنبوت ذلك في العجايب ولا يتوطأ موالاته فلو حلفه
القاضي حين يميننا حين يومناح لان الايمان من جنس
الحج ولا يجوز تفريقهما كما اذا شهد اليهود متفرقين ولو
تخلل الايمان جنون او اغماضي اذا افاق على ما مضى
ولومات الولي المقسم في انشا الايمان لم يبين وارثه
بل يتانف لان الايمان كالحجة الواحدة ولا يجوز ان
يتحقق احديها بيمينين غيره وليس كما لو اقام شطر
البينة ثم مات حيث يضم وارثه اليه الشطر الثاني
ولا يتانف لان شدة كل شاهد مستقلة واما اذا
تمت ايمانه قبل موته فلا يتانف وارثه بل يحكم له كما
لو اقام بينة ثم مات واما وارث المدعي عليه فيبني
على ايمانه اذا تخلل موته الايمان وكذا يمين المدعي عليه
لو عزل القاضي او مات في خلاه وولي غيره والفرقة
بين المدعي والمدعي عليه ان يمين المدعي عليه للنفي
فتقد بنفسه وبين المدعي للاثبات فتتوقف على
حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة اقيمت عند
الاول ولو كان للقتيل ورثة خاصة اثنان فالأول
الايمان للحنون عليهم كسب الارث لان ما نبت بايمانهم
يقسم بينهم على فرايض الله تعالى فوجب ان يكون الايمان
كذلك وخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث
غير حاي وزر يكسب المال فان الايمان لم توزع بل
يحلف الخاص حين يميننا كما لو نكل بعض الورثة او هـ

غاب يحلف الخاص حين يميننا وهل تقسم الايمان بينهم
على اصل قدر الفريضة او على الفريضة وعمولها وجهان
افهما كما في الحاوي الثاني ففي زوج واختين ام
وام واختين اب اصله ستة وتقول الا عشرة فخلف
الزوج خمسة عشر وكل اخت اب عشق وكل اخت ام
خمس والام خمسة ويحير المنتدرا ان لم تقسم حكمية لان
اليمين يتبع بعض ولا يجوز اسقاطه لئلا يتقصر نصيب
القائمة فلو كان ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة
عشر او تسعة واربعين حلف كل يمين ولو نكل احد
الوارثين حلف الوارث الاخر حين واخذ حصته
لان الدية لا تتحقق باقل منهن ولو غاب احدها حلف
الاخر حين واخذ حصته لما مر **تدبيره** بين
المدعي عليه والمدعي ان لم يكن لوث او كان ونكل المدعي
عن القائمة وزدت على المدعي عليه فنكل فزدت على
المدعي مرة ثانية واليمين المردودة على المدعي عليه فيب
نكل المدعي مع لوث واليمين ايضا مع شاهد حنون
في جميع هذه الصور لا فيما ذكر يمين دم حتى لو تعدد
المدعي عليه حلف كل حين ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف
تعدد المدعي والفرق ان كل واحد من المدعي عليهم ينبغي
ان يمين نفسه القتل كما ينبغي من اتفرق وكل من المدعيين
اثبت لنفسه ما يثبت الواحد لو اتفرق بل يثبت بعض
الارث فيحلف بقدر الحصة **واستحق** الوارث بالقسا
في قتل الخطا او قتل شبه العمد **الدية** على العاقلة



مختلفة في الاول مغلظة في الثاني لقيام الحجة بذلك كما لو اقامت
 به بينة وفي قتل العدية حالة على المقسم عليه والخصاص
 في الجديد لحذر البخاري الحكم بالدية ولم يفصل صلى الله
 عليه وسلم ولو صلت الايمان للخصاص لذكره ولا ت
 القامة حجة ضعيفة فلا تقب الخصاص احتياط الام
 الدما كان اهدوا اليقين **تنبيه** كل من استحق الدم
 من سيد او وارث سواء كان مسلما ام كافرا عدلا ام فاسقا
 محمدا عليه بفسه ام غيره ولو كان مكائبا لقتل بفسه اقم
 لانه المقتل كيد له بخلاف ولا يقيم السيد بخلاف العبد المأذون
 له في الخيانة اذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقيم
 دون المأذون له لانه اخفى له ولو عجز المكاتب بعد ما
 اقم او قبل نكوله حلف السيد او بعد نكوله فلا لبطلان الحق
 بالنكول كما حكاها الامام عن الأصحاب **وان لم يكن هناك**
 اي عند القتل **لو** بان تعد رابثاته او ظهر في اصل القتل
 بدونه كونه عمدا او خطأ او اندر المدعي عليه اللوث في حقه
 او شهده عدل او عدلان ان يزيد اقل احد هذين القليلين
 او كذب بعض الورثة فنده من صور يقط فيها اللوث كما
 قاله في الروضة **والايمان على المدعي عليه** لستوى اللوث
 في حقه والاصل براءة ذمته **تنبيه** قضية تغييره
 باليمين انه لا يغلط في خلفه بالعدد المذكور وهو احد القليلين
 واظهرها كما في الروضة انه لا يغلط عليه العدد المذكور كما مر
 المشاق اليه لانه يبين دم فكان الاولى ان يقول فالايان
 الاخوة **تنبيه** من ارتد بعد استحقاقه بدل الذم

بان يثبت المخرج ثم يرتد وليه قبل ان يقيم فلا ولي تاخير او
 ليس لانه لا يتورع في حال رده عن الايمان العاذية فاذا
 عاد الى الاسلام اقم اما اذا ارتد قبل موته ثم مات المخرج
 وهو مرتد فلا يقيم لانه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارثه
 سيده فانه لا فرق بين ان يرتد قبل الموت او بعده ان يحتمل
 بالملك لا بالارث فان اقم الوارث في الردة صح اقسامه
 واستحق الدية لانه عليه الصلاة وتواتر لاهم اعتد بالايان المود
 فدليل ان الايمان الكافر صحيح والقامة منع اكتساب المال
 فلا تمنع منه الردة كالاختطاب ومن لا وارث له خاص لقامة
 فيه وان كان هناك لو لم يعد المقتل للعين لان دية لقا
 المسلمين ويخلفهم غير ممكن لكن يجب القاضي من يدعي على من
 القتل عليه فيحلفه فان نكل هل يقضي عليه بالنكول او لا وجه
 جرم في الانوار بالاول ومقتضى ما صحح الشان فمن مات بلا
 وارث فادعي القاضي او منصوبه على اخرا فانه نكل انه لا يقضي
 له بالنكول بل يحبس لحلف او يقر ترجيح الثاني وهو وجه
 ثم شرح في كفاية القتل التي هي من موجباته فقال **وعلى قائل**
النفس المحرمة سواء كان القتل عمدا ام شبه عمدا خطأ كفايا
 لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته مومنة وقوله
 تعالى فان كان من قوم اي في قوم عموكم وهو من قتل
 مومنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية
 مسلمة لاهله وتحرير رقبته مومنة وخبر وثقه بن الاستيع
 قال انبياء النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب
 النار بالقتل فقال اعتقوا عنه رقبته يعاقب الله بكل عضو



منها معصاة من النار واه ابوداود وصح الحاكم وغيره خرج
بالقتل الاطاف والجرح فلا كفارة فيها لعدم وروده
ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف بل يجب وان كان
القاتل ضياعا ومجنونا لان الكفارة من باب الضمان فيجب في
مالها فيعتق الولي عنهما من مالهما ولا يصوم عنهما بحال فان
صام الصبي الميزاجزاه ولا يشترط في وجوبه ايضا الخ يزيل
يجب وان كان القاتل عبدا كما يتعلق بقتله القصاص والضمان
لكن يكفر بالصوم لعدم ملكه ولا يشترط في وجوبه المباشرة
بل يجب وان كان القاتل متيئا كالمكره بكر الراوي شاهد الزور
وخاف من يبرء وانا **تنبه** دخل في قول المصنف
النفس المحرمة المسلم ولو كان بدرا الحرب فالذمي والمساكين
والجنين المضمون بالغرة وبعد التحصن وقته ونفسه لا تقتل
تفأ معصومة وخرج بذلك قتل المرأة والصبي الحربيين فلا
كفارة في قتلها وان كان حراما لان المنع من قتلها ليس لحرمتها
بل لصلحة المسلمين لئلا يفتوهم الارتفاق بها وقتل مباح الذ
كقتل باغ وصايل لانها لا يضمنان فانه الخزي ومردود
محصن بالنبة لغير المساوي وخزي ولو قتله مثله وتضمن
منه بقتل المتحقق لانه مباح الدم بالنبة اليه وعلى كل من الزكا
في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل فلا
يتعذر كالتقصير والكفارة **عقوبة مومنة** بالجم
المتدلي قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبة مومنة
سكينة من العيوب المضرة بالعمل اضرا رايينا كاملة
الرق خالية عن العوض كما تقدم بيان ذلك مبسوطا في كفارة

الظهار

الظهار في كفارة الظهار في الترتيب فيعتق او لا **فان**
المحذر رقبته بشرطه او وجدها وعجز عن ثمنها او وجدها
وفي يبلغ اكثر من ثمن من ماله **صام شهرين متتابعين**
على ما تقدم بيانه في الظهار **وتنبه** قضية
اقتضاه على ما ذكره انه لا اطعام هنا عند العجز عن الصوم
وهو كذلك في الاظهر اقتضاه على الوارد فيها اذا كفارة
النصر والقياس ولم يذكره تعالى في كفارة القتل غير
العقوب والقياس فان قيل لم يحمل المطلق على المتعين في
الظهار وكما فعلوه في قيد الايمان حيث اعتبروه ثم حمل على
المتعين هنا الجيب بان ذاك الحاق في وصف وهذا الحاق
في اصل واحد الاصلين لا يلحق بالآخر دليل ان اليد المطلقة
في التيمم حملت على المتينة بالمرافق في الوضوء ولم يحمل احوال
الراس والرجلين في التيمم على ذكرهما في الوضوء وعلى هذا لو
مات قبل الوضوء اطعم من تركه كفارة صوم رمضان
خاتمة كفارة على من اصاب غيره بطلاء
واعترف انه قتله بها وان كانت العين حقا لان ذلك لا يفي
بالاقتل بالبيا ولا يعده ملكا ويندب للمعان ان يدعو بالبركة
فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره وان يقول امانا الله لا قوة
الا بالله قيل وعينى للسلطان ان يمنع من عرف بذلك من مخالطة
الناس وياسره بلزوم بيته ويزقه بما يكفيه ان كان فقيرا
فان ضرره اشد من ضرر الجذوم الذي منعه عن رضاه الله تعالى
عنه من مخالطة الناس وذكر القاضي حسين ان ثبوتها من الامتياز
عليهم العتلة والسلام استلزم قومه ذات يوم فامات الله

وعلى اصابة العيضة

ولم يجلد ثم نفي بعده جلد ثم رجم على الصحيح في الروضة في اللعان
 وارسل فيها في باب قاطع الطريق وجهين صحيحين من غير رجم
 وصح في المقات ان الراجح ما صح في اللعان وهو الصحيح في
 التثنية ايضا ومنبت عليه في نرجه واقعه عليه النووي
 في تفحصه **وغير المحضن** ذكر ان كان او انني اذا كان حرا
حد مائة جلدة اية الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
 واحد منهما مائة جلدة اي ولا فلو فرقا نظر فان لم يزل
 الم لم يضر والافان كان حنين لم يضر وان كان دون ذلك
 ضرر علة بان الحنين حد الرقيق وسمى جلدا لوصوله الي
 الجلد **ويغرب عام** اية مسلم بذلك **تنبه** ان
 غطفه اي التغريب بالواو انه لا يترط الترتيب بينهما
 فلو قدم التغريب على الجلد جاز كما صرح به في الروضة
 واصلا وافهم لفظ التغريب انه لا بد من تغريب الامام
 او ناييه حتى لو اراد الامام او ناييه تغريبه فخرج منه
 وغاب سنة ثم عاد لم يكن وهو الصحيح لان المقصود به
 التكليل ولم يحصل وابتد العام من حصوله في بلد التغريب
 في احد وجهين احب به القاضي ابو الطيب والوجه
 الثاني من خروجه من بلد الزنا ولو ادعى انقضا العام
 ولامنة صدق لانه من حقوق الله تعالى ويحلف ندبا
 قال الماوردي وينبغي للامام ان ينبت في ديوانه
 اول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا **الى مسافة**
القصر ان ما دونها في حكم الحضر لتواصل الاخبار فيها
 اليه وان المقصود ايجاشه بالبعد عن اهل والوطن

فما فوقه ان رآه الامام ان عمره قرب اليك الشام وعثمان الي مصر
 وعليها الي البصرة وليكن تغريبه الي بلد معين فلا يرسله
 الامام ارسالا واذا عين له الامام جهة فليست للتغريب ان
 يختار غير هاتين ذلك اليق بالزجر ومعاملة له تنقيص
 قصده **تنبه** لو غرب الي بلد معين فهل يمنع من
 الابلد اخر وجه ان احكامها كما في اصل الروضة لا يمنع منه
 اسئل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل ويجوز ان
 يكمل معه جارية يتري لا مع نفقة يحتاجها وكذا مال
 يتجر فيه كما قاله الماوردي وليس له ان يكمل معه اهله
 وعشيرته فان خرجوا معه لم يمنعوا ولا يعقل في الموضع
 الذي غرب اليه لكن كفيظ بالمرافقة والتوكل به ليلالرج
 لا بلده او الي ما دونه المسافة منها لا لئلا يتقل الي بلد
 اخر لما مر من انه لو استقل الي بلد اخر لم يمنع ولو عاد الي بلده
 الذي غرب منها او الي دون مسافة القصر منه ودانقوت
 المدة على الصحيح اذا يجوز تغريب سنة التغريب في الحيد
 ولا نصف في غيره لان ايجاش الحاصل معه وقضية
 هذا انه لا يتعين للتغريب البلد الذي غرب اليه وهو
 كذلك ويغرب من ان غريب له بلد من بلد الزنا تنكيلا
 وابعا داعن موضع الفاحشة الي غير بلده لان القصد
 ايجاشه وعقوبته وعوده الي وطنه ياياه ويشترط
 ان يكون بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها
 ليحصل ما ذكر فان عاد الي بلده الاصل منع منه معارضة
 له بنقيض قصده ثم شرع في شروط الاحصان في الزنا

فقال **ونزابط الاحصان اربعة الاول البلوغ**
الثاني **المقتل** فلا حصانة لصبي ومجنون لعدم الحد
عليهم لكن يود بان ممازجها كما قاله في الروضة **تنبيه**
ما ذكره المصنف من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان
احصر في الاحصان صحيح الا ان هذا الوصف لا يختص
بالاحصان بل هو شرط لوجوب الحد مطلقا كما مر
الاشارة اليه والمتعدي بكره كالمكلف **والثالث الحرية**
فالرقيق ليس بمحصن ولو مكاتبنا ومبغضنا ومثولة
لانه على النصف من الحر والرجم لا نصف له ولو كان
ذمتا او مملوكا لانه صلى الله عليه وسلم رحم اليهوديين كما
ثبت في الصحيحين **واوودا** وودا كانا قد احصنا **تنبيه**
فقد اذمت شرط لا قامة الحد على الذي لا يكونه محصنا
فلو غيب جزع حنفية في نكاح وصحنا النكاح وهو
هو محصن حتى لو عقدت له ذمتا فزنا رجم ومثل الذي
المرتد وخزج به المتاسن فاننا لانقيم عليه حد الزنا على
المشهور **والرابع وجود الوطى** بغيوبة الحنفية او
قدرها عنده فقد هان من مكلف بتبيل ولو لم تزل البكارة
كما مر في **نكاح صحيح** لان الشهوة مركبة في القوس فاذا
وطى في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عدة وطي
شهة او وطى في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عدة وطي
فقد استوفاهما فحقه ان يمتنع من الحرام ولانه تكمل طريق
الحل يدفع البيونة بطلقة او ردة فخرج بتبيل الوطى
المأخوذة ونحوها وبقيت الحنفية غيبوبة بعضا وبقيت

القتل

القتل الوطى في الذر وبقيت النكاح الوطى في ملك اليمين
والوطى بشبهة وبقيت الصحيح الوطى في النكاح الفاسد لانه
حرام فلا يحصل به صفة كمال فلا حصانة في الصور المحترمة
علا بالقيود المذكورة والاصح المنصوص ان شرط القتيب
لحنفة الرجل او قدرها حال حرية العاملة وتكليفه
فلا يجب الا على واطى في نكاح صحيح وهو صبي او مجنون
او رقيق وانما اعتبر وقوعه في حال الكمال لانه مختص
بأكمل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل
حتى لا يرحم من وطي وهو ناقص ثم زنا وهو كامل ويرجم
من كان كاملا في الحالتين وان كملها ناقصا لم يكن
ورق والعدة بالكمال في الحالتين فان قيل يراد على
هذا ادخال المرأة حنفية الرجل وهو نائم وادخاله قتيبة
وهي نائمة فانه يحصل الاحصان للنائم ايضا مع انه غير
مكلف عند الفعل **اجيب** بانه مكلف استحبابا بالاحكام
قبل النوم **تنبيه** سكتوا عن شروط الاختيار
هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى لو وجدت
الاصابة والزواج مكره عليها وقلنا تصور الاكرام حصل
التحصين وهو كذلك وهذه العشرة شرط كما تعتبر في
الوطى تعتبر ايضا في الموطوءة والاطهر كما في الروضة
ان الكامل من رجل وامرأة اذا اوج بناقص محصن لانه
هر مكلف ووطى في نكاح صحيح فاسبه ما اذا كان كاملا
ولا تقرب امرأة زانية وحدها بل مع زوج او محرر
لخبرنا تاف المرأة الا ومعه زوج للمحرر وفي الصحيحين

لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تصير يوم لا
مع ذي محرم فان امتنع من ذكر من الخرج معها ولو باجرة
لم يحرم كما في الحج ان فيه تعدي من لم يذب ولا ياتم باقتنا
كما يحسد في المطلب فيؤخر تعديها الى ان يقرب من يخرج معها
كما في حرمه ابن الصباغ ثم شرع في حديثه الحرف فقال رحمه الله
والصبر والامانة المكلفين ولو منعنا **حدها** **انها**
حد الحرج وهو مخشون جلدة لقوله تعالى فاذا احصن
فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من
العذاب والمراد المجلدان الرجم والقتل لا ينصف قولي
ما لك واحد من علي رضي الله تعالى عنه انه اتى بعبد
عامة سريا فجلدها حتى ماتت حين اذ افرق في ذلك بين
الذكر والانثى بجامع الرق ولو عبد المصنف بمن فيه رق
المالكات وام الولد والمبعوض ويغيب من فيه رق نصف
منه كما شمل ذلك قول المصنف نصف الحر ولو لم يات
فانه للجلد **تنبيه** مونة المغرب في مئة تقريبه
على نفسه ان كان خرا او على سيده ان كان رقيقا وان
زاد على مونة الحر ولو زنى العبد الموجد وهل يغيب في
الحال وينبت للتاجر الخيار او يورث الى معنى المدة وان
حكاها الدارمي قال الا ذرعي ويقرب ان يفرق بين
طول مدة الاحارة وقصرها قال ويشبه ان يحكي ذلك في
الاحير الحار ايضا انتهى والا وجه انه لا يغيب ان تغدر عمله
في الغيبة كما لا يحبس لغيبه ان تغدر عمله في الحبس بل او
ان ذلك حق ادعي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة

اذا توجه عليه حبس فان حبس ولو فوات القتع على الزوج
انه لا غاية له وقضية كلامهم انه لا فرق بين العبد المسلم
والكافر وهو كذلك وينبت **الزنا** باحد امرين اما
بينته عليه وهي اربعة شهور لامة واللاقي ياتن القات
من نسايتكم او اقرار حقيقي ولو مرة لانه صلى الله عليه وسلم
رحم ما عز والغامدية باقرارها رواه مسلم ويشترط
في البينة التفصيل فتذكر من زنا الجواز ان لا حد عليه
والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فنادون الفرج ويغتر
للحقة او قدرها وقت الزنا فتقول رايها اذ غل ذره
او حقيقته في فرج فلانة على وجه الزنا وهي تكون
لاقرار مفصلا كالشهادة وخبر بالقرار الحقيقي التذكر
وهو اليقين المردودة بعد تكول الخصم فلا تثبت به الزنا
ولكن يقطع به الحد من القاذف ويسن للزاني وكل من اركب
معصية التستر على نفسه لحزم من اتى من هذه القاذورة
شاظلت رب تراثه تعالى فان من ابدي لنا صفحته
اقتنا عليه الحد رواه الحاكم والبيهقي باسناد جيد **وحكم**
اللواط وهو ايلاج الحقة او قدرها في دبر ذكره ولو عبده
وانثى غير زوجته وامته **وانتيان البهائم** مطلقا
في وجوب الحد **حكم الزنا** في القتل على المذهب في مسألة
اللواط فقط فيرجم القاتل المحصن ويجلد ويغيب غيره
على ما سبق واما المغنول فيجلد ويغيب مطلقا احصن
ام لا على الاصح وخبر بغيب غير زوجته وامته اللواط
بها فلا حد عليه بل واجبه التفرق فقط على المذهب

في الرخصة اي انكسر منه النعل فان لم يتكسر فلا تغتفر
كما ذكره الخوي والرويان والزوجة والامة في التغتفر
منه واما ما ذكره المصنف من ان اثنان الهائم في
الحكم الزنا فهو واحد الاقوال الثلاثة في الميلة وهو من
مرجوح وعليه يفرق بين المحسن وغيره لانه يجب
بالوطى كذا علة صاحب المذهب والتهذيب والثاني
ان واجبه القتل حينما كان واغره لقوله قيل الله
عليه ولم يأت بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه رواه
الحاكم وصح آسناده واظهرها الاحمد بن يونس في السناد
من ابن عباس ليس على الذكيات البهيمة حد ومثل
هذا لا يقوله الا من توقيف **ومن وطئ** الاول من
بما مر **فما دون الفرج** بفاخذة او معانقة او قبلة
او نحو ذلك **عن** ما يراه الامام من ضرب او صفع او
حبس او نقي ويفعل ما يراه من الجمع بين هذه الامور او
الاقتصار على بعضها وله الاختصار على التوجيه بالذات
وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الرخصة **وا**
يبلي الامام وجوباً **يا تغتفر ادنى الحد** وان
الضابط في التغتفر انه مشروع في كل معصية لا حد
فيها ولا كفارة سواء كانت حقاً لله تعالى ام لا وهي
سواء كانت من مقدمات ما فيه حد كباشرة اجنية
في غير الفرج وسرقه ما لا يقطع فيه والبس ثياباً
ام لا كالزور ونحوه الزور والضرب بغير حق
وتشوز المرأة ومنع الزوج حقها مع القدرة واصل

فيه قبل الاجماع قوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن
الاية فاباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على
التغتر وروي البيهقي ان علياً رضي الله تعالى عنه
سئل عن رجل باقاً حتى جئت فقال **يعز** **تغتر**
اقتضي الضابط المذكور ثلاثة امور الاول تغتر في
المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل
الاولى منها الاصل لا يغتفر الحق الفرج كما لا يجز بقذفه
ومنها ما اذا ارتد ثم اسلم فانه لا يغتفر اول مرة ومنها
اذا اكلت الشدة بعده ما لا يطيق فانه يحرم عليه ولا
يعز اول مرة وانما يقال له لا تغتفر فان عازر غرر ومنها
ما اذا قطع الشخص اطراف نكته الامرات الثاني من كان
في المعصية حد كالزنا او كفارة كالتمتع بطيب في
الاحرام يتغتر لا يجاب الاول الحد والثاني الكفارة
ويستثنى منه مسائل منها افتاد الصيام يوماً في رمضان
جماع زوجته او امته فانه يحكم فيه القدوة التغتفر
مع الكفارة ومنها المظاهر بحيلة التغتفر مع الكفارة
ومنها اليمن الغور بحيث فيها التغتفر مع الكفارة ولا
ما ذكره الشيخ غير الدين في القواعد الصغرى انه لو
زني بامه في جوف الدعة في رمضان وهو صائم
مقتل محرم زمه العتق والبدنة ويجز للزنا
ويعز لقطع رحمه وانما كان حرمة الدعة الامر الثالث
انه لا يغتفر في غير معصية الله ويستثنى منه مسائل
منها العصبي والمجنون يعز ان اذا فعل ما يغتفر عليه

البائع العاقل وان لم يكن فعلا معاينة ومنها المحقق منع
من يكتب بالله وبووب عليه الاخذ والعطي وظاهره
تناول الله والمباح ومنها ثقي الخت نص عليه الثاني
مع انه ليس بعصية وانما هو فعل للمصلحة واستتبت في
خرج المنهاج وغيره من ذلك مسائل عن زنة مهنة لا يحتمل
هذا المختصر وفيما ذكرته تذكرا لاول الباب **تمت**
للامام ترك التفتير لحق الله تعالى اخر اصفه صلى الله عليه
ولم عن جماعة استحقوه كالحال في القيمة ولا ويصدق
في حكمه للزير ولا يجوز تركه ان كان لا دمي عند طلبه
كالقصاص على المعتد وان خالف في ذلك ابن القري وغيره
من وافق التفتير في اعيادهم ومن يمسك الحية او يدخل
النار ومن قال لذي يا حاج ومن سمي زيرا في عبور الصالحين
حاجا ولا يجوز للامام العفو عن الحد ولا يجوز التفتير
فيه وبين الشفاعة الحنة لا ولاية الامور بقوله تعالى
من يرفع شفاعته حنة الاية ولما في العتيق من ابي
موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه طالبه
اقبل على جلسائه وقال اشفعوا فوجروا ويقضي الله على
لان تبيته ما شا **فصل** في حد القذف
وهو بالذات المعجمة لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا يفتن
التعبد والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتقرير
وبدأ بالاول فقال **واذا قذف** يخص **غيره بالزنا**
كقوله لرجل وامراة زنيبت او زنيبت بفتح التا وكسر
او ياراني او يارانية **فعليه حد القذف**

بالاجماع المسند الى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية
وقوله صلى الله عليه وسلم لعل من امة حين قذف زوجته
بشر يمين تحت البينة او حذ في ظهره ولما قال صلى الله
عليه وسلم له ذلك قال يارسول الله اذا رايت احدا على
امراته رجلا يطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعث بالحق نبيا
اني لصادق وليترن الله ما يري ظهري من الحد فترن
ايات اللعان ولو قال للرجل يارانية وللراة ياراني
كان قذفا ولا يضر الحن بالتذكير للوث وعكس كما
صرح به في المحرر ولو خاطب خنثى بزانة او زان وجب
الحد لكن يكون صريحا ان اضاف الزنا الى فرجيه فان
اضافه الى احدها كان كناية والرمي لخصر يابلاج ذكره
او حفته منه في فرج مع وصف الايلاج بختم مطلق
او الرمي بابلج ذكر او حفته في دبر صريح وانما انشطر
الوصف بالختم في القبل دون الدبر لان الايلاج في
الدبر لا يكون الا حراما فان لم يوصف الا بالختم
فليس بصريح لصدق بالحلال بخلاف الثاني وانما
اللفظ الثاني وهو الكناية فكقوله زنيبت بالفرج في الجمل
او انتم او نحوه فهو كناية لان ظاهره يقتضي الضعف
وزنيبت باليا في الجمل صريح للظهور فيه كما قال في
الدار و ذكر الجمل يصلح فيه ارادة محله فلا ينصرف الصريح
عن موضعه وكقوله لرجل يا فاجرا فاست يا خنيث
وامراة يا فاجرة يا فاسقة يا خنيثه وانت كحيان

الملوحة او الظلمة او لا تريد ان يدرك في قولك
 اخيرا لوطي هل هو صريح او كناية احتمال انه يريد ان يكون
 قوم لوط والمعتد انه كناية بخلاف قوله يا لوط فانه صريح
 قال ابن القطان ولو قال له يا بغا او يا يا فحجة فهو كناية
 والذي افتى به ابن عبد السلام في يا فحجة انه صريح وهو الظاهر
 وافتى ايضا بصرحة يا فحجة للعرف والظاهر انه كناية
 فان انكر تخمين في الكناية ارادة قذف بالصدق بمسئله
 انه اعرف بمراده فيحلف انه ما اراد قذفه قال الماوردي
 ثم عليه التعذر لا يندأ وقيد الماوردي بما اذا خرج
 لفظه من جنس التبت والذم والافلا تعذر وهو ظاهر واما
 اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله لغيره في خصوصية
 او غيرها يابن الحلال واما اننا قلنا ان يكون ذلك
 كليت امي زانية ولست ابن خازن واسكاني وما الحسن
 استمر في الخيرات فليس ذلك بقذف صريح ولا كناية وان
 نواه لان النية انما تقرر اذا احتمل اللفظ المعنوي وهما
 ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقاين الاحوال فلا
 يؤثر فيها اللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يحتمل
 غيره وصريح والافلا فممن منه القذف بوصفه كناية
 والافتريض وليس الرمي بآتيان البهيم قذفا والنية
 لا غير الزنا من الكساي وغيرهما من ما فيه ابد القول
 لا زينت بفلانة او اصابتك فلانة يقتضي التعريض
 لا يندأ الا الحمد لعموم نيوته **وشرابطه** اي حد القذف
ثمانية ثلاثه منها بل ستة **في القاذف** كما سق

وهو ان ياكوك **بالفعا قلا** فلا حد على صبي ومجنون لتقي
 الا يدا بقذفها لعدم تكليفها لكن بعد ان اذا كان لهاميا
والثالث ان ياكوك والداي اصلا للمتدوف فلاحه
 اصل بقذف فرجه وان سفل والرابع كونه مختارا فلا حد على
 مكره بفتح الراء القذف والخامس كونه ملزما للحاكم فلا
 حد على حربي لعدم الترامه والسادس كونه ممنوعا منه يخرج
 ما لو اذن محض لغيره في قذفه فلا حد كما صرح به في الرواية
تنبيه قد علم من الاقتصار على هذه الشروط في القاذف
 عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك **ومحتمل** منها
في المتدوف وهو كونه مسلما بالفعا قلا **والا**
تغنيها عن بوطي **يحد به** بان لم يبطا اصلا او ووطي
 ووطيا لا يحد به كوطي الزني الامم المشترك ان اصداد
 ذلك تقصر وفي الخبر من اشترك بالله فليس يحد واما
 جعل الكافر محصنا في حد الزنا لان حده اهانة له ولحد
 بقذفه اكرام له واعتبرت العفة ان من زنا لا يعتبر به
تنبيه يدعي ما ذكر ووطي زوجه في ذبحها فانه
 تبطل به حصانته على الاصح مع انه لا يحد به ويتصور الحد
 بقذف الكافر بان يقذف مرتد او زنا يضيفه الى حاله
 اسلامه ويقذف المجنون بان يقذفه زنا يضيفه الى
 الى حال افاقته ويقذف العبد بان يقذفه زنا يضيفه
 الى حال حرية اذا طرأ عليه وصورة فيما اذا اسلم الامر
 ثم اختار الامام فيه الرق وتبطل العفة المعتبرة في
 المحصنان بوطي شمس ووطيا حراما وان لم يحد به كوطي

محرمه برضاع او نسب كاخت مملوكة لمع علمه بالتحريم لدلالة على
علاقله بمالاته بالزنا بل في ان المحرم اشدر من في ان الاجنبيا
ولا تبطل العنة بوطي حرام في نكاح صحيح كوطي زوجته في عدة
شهته لان التحريم عار من زوال ولا بوطي امته ولده لثبوت
النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطي مع انتقال الحد ولا
بوطي في نكاح فاسد كوطي منكوبة بلا ولي او بلا شهود لقو
الشهته ولا تبطل العنة بوطي زوجته او امته في حيض
او نفاس او احام او صوم او عتفاف ولا بوطي زوجته
الرجعية ولا بوطي مملوكة له سرية او زوجته او قبله
لاسترا او مكاشة ولا بزناسي ومجنون ولا بوطي جاهل
تحم الوطي لقب عهده بالسلام او ثايبا دية بعدة
عن العلاء ولا بوطي مكره ولا بوطي مجوسي محرما له كامة
بنكاح او ملد لانه لا يقتد كرميه ولا بمقدمات الوطي
في الاجنبية **زوج** لو زنا مقتدوف قتل ان يجد قاذفه
سقط الحد عن قاذفه ان الاحصان استيقن بل يظن وظاهر
الزنا بحدسه كانت اهد ظاهرا العدة شهدي شي ثم ظهر فقه
قبل الحكم ولو ارتد لم يسقط الحد من قاذفه والفرق بين
الردة والزنا انه يكتم ما امكن فاذا ظهر اشعر بقوله
ان الله تعالى كرم لا يهلك الترا ولامرأة كما قاله عمر ابن
الخطاب رضي الله تعالى عنه والردة عقيدة والعقيدة
الاحتقاع بالثا فاطهارها لا يدل على سبق لاختناو كالردة
الرفقة والقتل لان ما صدقته ليس من جنس ما قذف به
ومن زنا مرة ثم صلح بان تاب وصالح لم يعد محصنا ابدا ولو

لازم العدة وصار من اوسع خلق الله وازهدهم لان المحرم
اذا التحرم بالزنا لم ير لخلله بما يطر من العفة فان قتل او
الناسب من الذنب كمن اذنت له اجبت بان هذا بالنسبة
الى الاخرة **قارن الحد في القذف ثانيا** جلدته بقوله تعالى
والذين يرمون المحصنات الآية واستفيد كونها في الاحرام
من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا **وحد الرقيف**
فيه ولو مبعضا **الرابع** جلدته بالاجماع وحد القذف او
التعزير يورث كباي حقوق الماديين ولومات المقتدوف
مرتدا قبل استيقا الحد فالاوجه انه لا يسقط بل يثبته
وارثه لولا الردة لتسفي كما في تقريره من قصاص الطرف
وسقط حد القذف عن القاذف **ثلاثة** بل ختم
اشيا الاول **اقامة البينة** على زنا المقتدوف وقدم
انها اربعة وانها تكون مفصلة فلو شهد به دون اربعة
حد وانما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما اشار
اليه بقوله **او عفو المقتدوف** عن القاذف عن جميع
الحد فلو عفي عن بعضه لم يسقط منه شي كما ذكره الرافي
في النسخة والحق في الروضة التعزير بالحد فقال الله
يسقط بمعوايضا ولو عفي وارث المقتدوف على مال
سقط ولم يجب المال كما في فتاوي الحنابلة ولو قذفه
فعبى عنه ثم قذفه لم يجد كما بجنه الزكشي بل يعزى والثالث
ما اشار اليه بقوله **او اللعان** اي ليمان الزوج القاذف
في حق الزوجة المقتدوفة ولو مع قدرته على اقامة
البينة كما تقدم توجيهه في اللعان والرابع اقراره

المتذوف بالزنا والخامس بالوورث القاذف **الحد**
 يرث الحد جميع الورثة الخاصين حتى الزوجين ثم بعدهم السلطان
 كالمال والقصاص ولو قذف بعد موته هل للزوجين حق
 اول وجهان او جهات المنع لقطع الوصلة حالة القذف
 ولو عني بعض الورثة عن حقه بما يرثه من الحد فللباقين
 منهم استيفاء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم
 الجميع ووفق بينه وبين القودفانه اذا عني بعض الورثة
 سقط بان له تدلا بعد زاليه وهو الدية بخلافه هنا
 وهذا اذا كان المتذوف حرا فلو كان رقيقا واستحق الثمن
 على غير سيده ثم مات فهل يتوفيه سيده او عصمته
 لحراره والسلطان وجوه اربعة اولها وللقاذف عار
 تحليف المتذوف على عدم زناه ولو مع قدرته على
 البينة عند الاكثري فان حلف حد القاذف والامتناع
 عنه **فصل** في حد شارب السكر من خمر وغيره
 وشربه من كبار الحرمات والاصل في تحريمه قوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب الالية وانفقت الاجماع
 على تحريم الخمر وكان التكليف المطلق يترتب في صدره
 الاسلام واختلف اصحابنا في ان ذلك كان استحبابا منهم
 بحكم الجاهلية او بشرع في ابحاثها لوجهين رجع الماوردي
 الاول والنووي الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من
 الهجرة بعد احدى وقيل بل كان المباح الشرب اما ينهي الى
 السكر المزيل للعقل فانه حرام في كل ملة حكاه القسيري
 في تفسيره عن القفال الثاني قال النووي في نزع مسلم

129 وهو باطل الاصل له والخمر السكر من عصير العنب واختلف
 اصحابنا في علم وقوع اسم الخمر على الانبذة هل هو حقيقة
 قال المازني وجماعة نعم ان الاشتراك في الصفة
 تقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز
 عند الاكثريين وهو ظاهر الاحاديث وكتب الرافي
 الى الاكثريين انه لا يقع عليها الامحاز اما في التحريم والحد
 فكما الخمر كما يؤخذ من قول المصنف **ومن شرب** الى من المكلفين
 الملتزم للاحكام مختار العنصرين عالم بالالتزام **فصل**
 المتخذة من عصير العنب تمام او شرب **شرايا مسكرا** غيه
 الخمر كما انبذة المتخذة من تمر او رطب او زبيب او غير
 او ذرة او نحو ذلك **فصل** في حد شارب السكر من خمر وغيره
 انصحن صلى الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي
 في الخمر بالجريد والتعالا ربيعين ويحد الرقيق ولو موصفا
 بغيرين لانه حد يتبع من نصف غل الرقيق كحد الزنا
تنبيه لو تعدد الشرب كفي ما ذكر وحديث الثعلبي
 امر يقتل الشارب في الرابعة مشوخ بالاجماع **تنبيه**
 كل شراب اسكر كثير حرم هو وقليله وحدنا ربه لما في
 الصحاحين انه عن عاتبة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله
 عليه وسلم قال كل شراب اسكر فهو حرام وروي مسلم خبر
 كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانما حرم القليل وحدنا ربه
 فان كان لا يسكرها المادة الفاسد كما حرم تقيل الاجنية
 والمخلوقة لا اقضايه الى الوطي المحرم والحديث رواه
 الحاكم من شرب الخمر فاجلدوه وقتل به شرب النبيذ

وخرج بالشرب الحقة بان ادخله بيرة والسعوط بان ادخله
انفه فلا حد يترك لان الحد للزجر ولا حجة اليه هنا
وبالشرب المعلوم من شرب النبات قال الدمي ري بالحنة
التي ياكلها الخرافيش ونقل الثخان في باب الاطعمة عن
الرواي ان اكلها حليم ولا حذيق وبالكلف العبي
والمجنون لرفع القلم عنها وبالمترم الحربي لعدم الزامه
والذي انه لا يلتزم بالذمة مالا يقتضيه وبالختار
المصوب في حلقه فترا والمكره على شربه حديث رفع
عن امي الخطا والبيان وما اشترهوا عليه وبغير ضرورة
مالو غصراي شرق بلقمة ولم يجد غير كفاؤا غا به فلا
حد عليه لوجوب شربها عليه اتقا ذ النفس من الهلاك
والسلامة بذلك قطعة بخلاف الدوا وهذه خصه
واجبة فلو وجد غيرها ولو بواحد صراحتا غا بالحز
ووجبت حده وبما لا بالتختم من جهل كونها خمر فترا
ظانا كونها شرابا لا يكلم بحد للعذر ولا يلزمه قضا
الصلوات القابضة مدة السكر كالمخ عليه ولو قال الكان
بعد الاصح كانت مكرها او لم اعلم ان الذي شرته مكر
صدق يمينه قال في البحر في كتاب الطلاق ولو قرب
اسلامه فقال جهلت تختم لم يجد لانه قد كفى عليه ذلك
والحد يدبر بالشبهات ولا فرق في ذلك بين من تبا في
بلاد الاسلام ام لا ولو قال علت تختم ولكن جهلت الحد
بشرها حد لان من حقه اذا علم التحريم ان يستع ويجدد
مكر ولا يجد بشره فيما استهلك فيه ولا يجنب عن دقيقه

به لان عين السكر اكثته النار وبقي الخمر متحكما ولا يمنع
هو فيه استهلاكه وبابا كل لحم طبع به بخلاف مرقه اذا
شربه او غس فيه او سربه فانه يجد لبقا عينه ويحرم
تناول الخمر لدوا او عطش ما تختم الذوا بها فلا نه
صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التداوي بها قال انه
ليس بدوا لكن دوا والمعنى ان الله تعالى يلب الخمر
منافعها حين ما حرمها وما دل عليه القرآن من ان فيها
منافع للناس انما هو قبل تحريمها وان لم بقا المنفعة
فحرمها مقطوع به وحصول النفا به مظنون فلا
يقوي على ازالة المقطوع به واما تختم للعطش فلا نه
لا يلبه بل يزيد به ان طبعها حار يابس كما قاله اهل
الطب وشربها لدفع الجوع كشرها لدفع العطش هذا اذا
تداوي بصرفها اما الترياق المحوت بها ونحوه مما يهلك
فيه فيجوز التداوي به عند فقدهما يقوم مقامه مما حصل
به التداوي من الطاهرات كالتداوي بخمر كاحية
وبول ولو كان التداوي بذلك ليجعل شفا بشرط اخذ
طبيب لم عدل بذلك ومعرفة للتداوي به والتداوي
المحوت بخمر لا يجوز بيعه لخاصة ويجوز تناوله ما يزيل
العقل من غير الاشرية لقطع عضو متاكل اما الاشرية فلا
يجوز تقاطعها لذلك واصل الجلد ان يكون بسوط او يد
او نعال او اطراف ثياب لا روي النخاع ان الله صلى الله
عليه وسلم كان يضرب بالجريد والنعال وفي البخاري
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال اتى النبي صلى الله

عليه ولم يكن فامر بضربه فنام من ضربه بيده ومنا من ضربه
 بقله ومنا من ضربه بثوبه **وتحوز للإمام ان يبلغ به**
الشارب الثاني على الأصح النصوص لما روي على رضي الله
 تعالى عنه انه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين جلد
 أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا احتيا
 لانه اذا ضرب سدا اذا سكر هذي واذا هذي او تركي
 وحدا او قرا ثمانون والزيادة على الأربعين في الحر وال
 العتق في غيره **على وجه التغزير** لا لو كانت حدا لما
 جاز تركها وقيل حدا ان التغزير لا يكون الا عن جنابة
 مخففة واعتراض اول بان وضع التغزير التقصير من
 الحد فكيف يساويه واجيب بانه الجنابات تولد من
 الشارب ولهذا استحس تغير المنهج بتغيرات على تغير
 المحرم بتغير قال الراعي وليت هذا الجواب شافيا وان الجنابة
 لم تحقق حتى يغزر والجنابات التي تولد من الخمر لا تخص
 وتجر الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة
 تبليغ الصحابة الضرب ثمانين الفامسعة بان الكل حد
 وعليه فحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود وبان
 يحتم بعينه ويتعلق بعينه باجنحة الإمام انتهى والمعنى
 انه تغزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد
ويجب عليه الحد أي الشارب المقيد بما مر **الحد**
امرين اما بالبيئة وهي نذرة رجلين انه شرب خمر او
 ما شرب منه غيره فندمه **او الاقرار** بما ذكر ان كلامه
 من البيئة والاقرار حجة شرعية فلا يجذبها نذرة رجل

وامرأتين لان البيئة ناقصة والاصل في الزمة وراه
 باليمين المردودة لما يأتي في قطع الرقة و...
 ومكر وفي احتمال ان يكون شرب غالا او مكرها ولحد
 يدرا بالبيئة ولا يتوفيه القاضي بعله على الصحيح بنا
 على انه لا يقضي بعله في حد و... الله تعالى بفسخ حد
 العبد يتوفيه بعله اصلاح ملكه ولا تترط في الاقرار
 والشهادة بتفصيل بل يكفي الاطلاق في الاقرار من شخص
 بانه شرب خمر او في شربة شرب مكر شرب فلان خمر ولا
 يحتاج ان يقول وهو مختار عالم ان الاصل عدم الاكراه
 والقالب من حال الشارب عليه بما يشرب فتزل الاقراره
 كالنذرة عليه ويقبل رجوعه عن الاقرار ان كل ما ليس
 من حق ادعي يقبل الرجوع فيه **تتم** لا يجزى حال
 سكره ان المقصود منه الردع والزجر والتكثير وذلك
 لا يحصل مع التدريل يؤخذ وجوبا الى افاقته ليرتدع
 فان حد قبله ففي الاعداد به وجهان اهمهما كما قاله
 اللقيني لا اعتداد به وسوط الحدود والتعازير بين
 قضيب وهو الغصن ويعني غير معتدلة وبين رطب
 ويايس بان يكون معتدل الخمر والرطوبة للاتباع ولم
 يصحوا بوجوب هذا ولا يندبه وقضية كلامهم ان
 كما قاله الترمذي ويفرق بين الضرب على الاعضاء بل كعبه
 في موضع واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك ويحتسب المقتل
 وهي مواضع يسع القتل اليها بالضرب كقلب وتقرعة
 خرق عرج ويحسب الوجه والله ايضا ولا يضربه لغير

مسلم اذا ضرب احدكم فليتق الوجه ولا يجمع للحاسن فيعظم
 اثره بخلاف الراس فانها مغطاة بما لا يوافي ولا يخاف قسوة
 بالضرب بخلاف الوجه ويحيى ابن ابي شيبة عن ابي بكر رضي
 الله تعالى عنه انه قال للحلاد اضرب الراس فان الشيطان
 في الراس ولا تشد يد المجلود ولا تجرح دياره الحقيقية التي
 لا تقع اثر الضرب واما ما يمنع كالحجة المحسوسة فتترع عنه
 مراعاة المقصود للحد ويوالي الضرب عليه بحيث يحصل له
 زجر وتكيد فلا يكون ان يفرك على الايام والتألمات
 لعدم الايلام المقصود في الحدود فلم يضبط التقريب
 الجازي وغيره قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة الم له وقع
 كوط او سطيين في كل يوم فهذا ليس بحد وان الم وائر
 بما له وقع فان لم يتخلل من زور في الام الاول كفي وان
 يتخلل لم يكن على الاصح ويكره اقامة الحدود والتعازير
 في المسجد كما صرح به النجاشي في اداب القضاء والله اعلم
فصل في حد الرقة الواجب بالنصر والاجماع وهو
 لغة اخذ الما الخفية ونزع ما اخذته خفية ظلماس من حزم مثله
 بنوط تاتي ولما نظم ابو العلاء المعري البيت الذي شكل
 به على اهل الشريعة في الفرق بين الدنية والقطعة في الرقة وهو
 يد خمس مدين عتد وبيت ما بال لا قطعت في ربع دينار
 احاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله رحمه الله
 وقاية النفس غلاها واخصها وقاية المال فافهم حكمه الاول
 وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا الاكانت امينة كانت شينة
 فلما خانت هانت واركاب القطع ثلاثة مسروق وورقة

وسارق والمصنف اقتصر على السارق والمسروق فتاك
وتقطع يد السارق والتارقة ولو ذميين ورقيقين
لشدة بل بضرورة **رابط** كما سطره وسراجه بالشرط ملائمة
 هنا ما لا بد منه التامل للركن وغيره لانه ذكر من جعله المرق
 وهو احد الاركان كما مر الاول **ان يكون السارق بالغاً**
فلا تقطع يد صبي لعدم تكليفه والثاني ان يكون **عاقلاً**
فلا يقطع محبوت لما ذكره الثالث وهو المثار اليه انه من
 الاركان **ان يسرق نقصاً** وهو ربع دينار قال ابو
 كان الربع لجماعة اتخذ حزمهم لخير مسلم لا تقطع يد سارق
 الا في ربع دينار فصاعداً وان يكون خالصة ان الربع
 المغشوش ليس ربع دينار حقيقة فان كان في المغشوش
 ربع خالص وجب القطع ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع
 دينار لان الاصل في التقويم هو الذهب الخالص حتى لو رقب
 درهم او غيره فما قومت به ونقص قيمته **ربع دينار**
 وقت المخرج من الحرم فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يقطع
 القطع وعلى ان التقويم يقتدر بالضرب لو سرق ربع دينار
 سكة مسوكا او حلياً او نحوه كقراصة او ساوي ربعاً
 مضروباً فلا قطع به وان كان سواه غير مضروب مضروب
 لان النقص في الخبر لفظ الدينار وهو اسم للمضروب ولا
 يقطع بخاتم وزنه حرون ربع وقيته بالصنعة ربع نظر
 للوزن الذي لا يبرهنه في الذهب ولا بما نقص من ابعاده
 من الحرم من نقاب باكل او غيره كما حرق لا تنفك كون
 المخرج نقصاً ولا بما دون نقصاً بين اشرك اثنين في

اخرجه ٢ ان كلامها لم يرق نصابا ويقطع بثوب في جيبه
تمام نصاب وان جهله السارق انه اخرج نصابا من حزن
منه يقصد الرقة والجهل بحسنه ٢ يوتر كالجمل بصفته
ونصاب ظنه فلو ان ٢ اياويه لذلك و٢ اثر لظنه
والرابع ان ياخذه **من حزن مثله** فلا قطع بسرقة ما
ليس من الحزاني داود لا قطع في نبي من الماشية افيما
اواه المراح وان الحناية تعظم بخاطرة اخذه من الحزن
فحلم بالقطع زجر بخلاف ما اذا جراه المالك ومكنه
تقصيفه والاخر يكون بلحاظ له بكر اللام وليم او
حصانة موضعه مع لحاظ له والمحكم في الحزن العرف
فانه لم يجد في الشرع و٢ في اللغة فرجع فيه الى العرف
كالقبض والاجابة واشد انه يختلف باختلاف احوال
والاحوال والاوقات فقد يكون الشئ حزنا في وقت
دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفادها وقوة
السلطان وضعفه وضبطه الخالي بالابد صلاحه
مضيعة فخرية دار وصفته حزن خيسانية ونياب
اما تقيسها فحزبه بيوت الدور والخانات والاسواق
السيعة ومخزن حزن جلي ونقد ومخوها ونوم بخوصها
كمجد وشارع على مناع ولو توسده حزن له ومجمل في ثوبه
فيما بعد التوسده حزن له والا كان توسد كيا فيه نقد
او جواهر فلا يكون حزن له كما ذكره الماوردي ويقطع
بنصاب انصب من وقتا تبعه له وان انصب شيئا
لانه سرق نصابا من حزنه ونصاب اخذه دفعتين

١٢٢
بان ثم في الثانية لذلك فان تحلل بينهما علم المالك واعادته
الحزن فالثانية سرقة اخرى فلا قطع فيها ان كان المخرج
فيها دون نصاب والخامس كون السارق **املاك له**
فيه اي المروق فلا يقطع بسرقة ماله الذي بيد غيره
وان كان مهورا او موقرا او لورق ما اشتراه من يد
غيره ولو قبل تسليم الثمن اوفي من الخيار او سرق ما
اقتبه قبل قبضه لم يقطع فيها ولو سرق مع ما اشتراه
ما لا اخر بعد تسليم الثمن لم يقطع فيها كما في الروضة ولو
سرق الموصي له به قبل موت الموصي وبعده وقبل القبول
قطع في الصورتين اما الاولى فلان القبول لم يقترن
بالوصية واما في الثانية فبما علم ان المالك في ٢ يحصل
بالموت فان قبل قد مر انه لا يقطع بالهبة بعد القبول
وقبل القبض وهذا كان هناك كذلك اجبت بان الموصي
له مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه بخلافه في الهبة
فانه قد لا يتمكن من القبض وايضا القبول لم وجد ثم ولم
يوجد هنا ولو سرق الموصي به فقصر بعدم موت الموصي
والوصية للمفق الم يقطع كسرقة المالك المشترك بخلاف ما
لورقه الغني **تيسره** لو ملك السارق المروق وبعده
بارث او غيره كسر قبل اخراجه من الحزن ونقص في الحزن
عن نصاب بل كل كلة او بعضه او غيره كما حاقه لم يقطع
اما في الاولى فلانه ما اخرج الاملكه واما في الثانية
فلانه لم يخرج من الحزن نصابا ولو ادعى السارق ملكا للورق
او بعضه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه فصارت بهته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين



في الحرم أخرجه وهو يابوي نصاب سرقه فانه يقطع به
اذا قلنا انه للمغصوب منه اذا دغضه الغاصب وهو الم
ومثله كما قال البلقيني اذا صار الحرم خلا بعد وضع السارق
يده عليه وقبل اخراجه من الحرم فان بلغ ان الحرم نصابا
قطع به لانه سرق نصابا من حرمه لانه سرقه له فيه كما اذا
سرق انا فيه بول فانه يقطع باتفاق كما قاله الماوردي
وبغيره هذا اذا قصد باخراج ذلك السرقه اما اذا قصد
تغييرها بدخوله او باخراجها فلا قطع وتواخرهما
في الاولى ودخل في الثانية بقصد السرقه ام لا كما هو
قضية كلام الروض فيهما وكلام اصله في الثانية واقطع
فيما سطر الشرع على كسر كمرها ووصم وخصيب وطير
لقد لم لان الاصل التوصل الى ازالة المعصية مندوب اليه
فصار سرقه كسرقه الحرم فان بلغ مكر نصابا قطع لانه
سرق نصابا من حرمه هذا اذا لم يقصد التغيير كما في الرو
فان قصد باخراجه تغير فلا قطع واخرق بين
ان يكون لم او ذمي ويقطع بسرقة ما لا يحل الانتفاع
به من الثمت اذا كان الحلد والقرطاس يبلغ نصابا
وبسرقه انا النقدان الاستعمال فيه يتاح عند الضرورة
لان اخراجه من الحرم لشهره بالكر ولو كسر الحرم والظن
وكفه او انا النقد في الحرم اخراجه قطع ان بلغه
نصابا حكم الصبح والعائر كون الملك في نصابا
قويا قاله في الروضة فلا يقطع لم بسرقه حصر المحل
للمعدة للاستعمال ولا يباي ما يغش فيه ولا قناديل

فيه

لحامع

١٢٥



فيه ان ذلك المصلحة للمسلمين فله فيه حق كمال بيت المال وخرج
بالمعدة حصر الزينة فيقطع كما قاله ابن القري وبالمسلم
الذمي فيقطع لعدم الشهة ومعنى ان يكون بلاط للمعدة
كحصر المعدة للاستعمال ويقطع المسارقة باب المسجد
وجذعه وقائمه وعواريه وسقوفه وقناديل زينة
فيه ان الباب للمحصن والجذع وكفه للعمارة ولعدم
الشهة في القناديل ويلحقها بالبيت الكعبة ان خط يعلل
لانه حينئذ يحرم ومعنى ان يكون ستر المبرك كذا ان خط
عليه ولو سرق المسلم من مال بيت المال نظر ان اقره
لطائفة كذوي القربى والمساكين وكان منهم او اصله
او فرعاه فلا قطع وان اقره لطائفة ليس هو منهم
ولا اصله ولا فرعاه قطع اذا شهة له في ذلك وان لم يقره
لطائفة فان كان له حق في الموقوف كمال المصلح سواء
اكان فقيرا ام غنيا وكصدقة وهو فقير او غارم لذ
الدين او غارم فلا قطع في المسلمين اما في الاول فلان
له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة
المساجد والرباط والتقاطر فيقتنع به الغني والفقير
من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم بخلاف الذمي فانه
يقطع بذلك ولا نظر في اتفاق المال عليه عند الحاجة
لاننا نيفق عليه للضرورة وبشرط الضمان كما يفتق على
المضطر بشرط الضمان وانتفاعه بالتقاطر والرباط
بالنعية من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا اختصاص
بحق فيه واما في الثانية فلا تتحقق بخلاف الغني

فانه يقطع لعدم احتماقه الا اذا كان غازيا او غار ما الذات
 البين فلا يقطع لما مر فان لم يكن له في بيت المال حق قطع
 اشقا الشبهة **ف** لو رقب من المصحف الموقوف على القراءة
 لم يقطع اذا كان قاريا لان له فيه حقا وكذا ان كان غير
 قاري لانه بها تعلم منه قالا الزرعي او يدفعه اليه من
 يقرأ فيه استماع الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره لانه
 مال محرز ولو رقب ما لموقوف على الجهات العامة او
 على وجوه الخير لم يقطع وان كان ارباق ذميا لانه يبيع
 للمسلمين **ت** قد تقدم ان المصنف ترك الركن
 الثالث وهو الرقعة وهي اخذ المال خفية كما مر وحيد
 لا يقطع مختلس وهو من يعتد الهرب من غير غلبة مع مائة
 المالك والمنتهب وهو من يأخذ عيانا معتد اعلى القوة
 والغلبة ولا منكر ودبعة او غارته لحديث ليس على المحمل
 والمنتهب والخان قطع صح الترمذي ورق من حيث
 للمعنى منهم وبين السارق بان السارق يأخذ المارضية
 ولا يتأق منه فشرع القطع نزعاله وهو لا يقصد
 عيانا فظهر منعهما بالتلطان وغيره كذا قاله الرافعي
 وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب والا فالجاء احد القصد
 بالاعتد عند جرده عيانا فلا يكن منه بلطان ولا غيره
 وفروع الباب كثيرة ومحل ذكرها في المبسوطات وما
 ذكرناه كفاية لقاري هذا الكتاب **وتقطع يده**
اليمينى اي السارق **اليمينى** قال تعالى فا قطعوا ايديهم
 وقري شاذ افا قطعوا ايديهما والقراءة الشاذة للحذر

الولع في الاحتجاج بها ويكتفى بالقطع ولو كانت معية
 كفاية اصابع او زوايدها تقوم الامة ولان الغرض
 التكيل بخلاف القود فانه مبني على المائلة كما مر ورق
 مرارا قبل قطعها اتحاد السبب كما لو زلزل حجر امرارا
 يفتي بعد واحد وكما ليد اليمينى في ذلك غير ما هو ظاهر
 وان فقد الاجماع على قطع **من مفصل الكوع** بضم الكا
 هو العظم الذي من مفصل الكف فاما في الولا م وما ينشئ العظم
 اسمه الكرووع بضم الكاف والوع هو العظم الذي منه
 اصل الولا م الرجل ومنه قولهم ما يعرف كوعه من بوعه
 اي ما يدرك ما اسم العظم الذي عند كل الولا م من اصبع يده
 من العظم الذي عند كل الولا م من جليه **فان سرق ثانيا**
بعد قطع يده فقطع رجله اليسرى بعد ان يمال
 يده اليمنى ليلا يفضي التوالي الى الهلاك وتقطع من المفصل
 الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك **فان**
سرق ثانيا بعد قطع رجله اليسرى فقطع يده
اليسرى بعد ان يمال رجله اليسرى لما مر **فان سرق**
ثالثا بعد قطع يده اليسرى فقطع رجله اليمنى
 بعد ان يمال يده اليسرى لما مر وانما قطع من خلاف ذلك
 روي الشافعي رضي الله تعالى عنه ان السارق اذا سرق
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وحكته ليلا
 يفوت حيز المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الق
فان سرق بعد ذلك اي بعد قطع اعضائه الاربعة

وعظم يلى الولا م كوع
 وما يلى يلى الخنصر
 الكرووع والسرع
 وسطه وعظم يلى
 ايهام رجل ملقبة
 يسوع في ارباع العلم
 احذر من الغلط

عن علي المشهور انه لم يبق في تكاليفه بعد ما ذكر الا التعزير
 كما لو سقطت اطرافه او **وقيل** باخرجه حينئذ يتعزير بل
يقول وهذا ما حكاه الامام عن القديم لوروده في حديث
 رواه الاربعه قال في الروضة انه منسوخ او مؤول علانه
 صلى الله عليه وسلم قتل استحلاله اولسب اخر انتهى والامام
 اطلق حكايته هذا القول عن القديم كما تراه وقيد المص
 بكونه **صبرا** قال بعض شارحيه ولم اراه بعد التبع في
 كلام واحد من الائمة الحاكين له بل اطلقه من وقت
 على كلامه منهم فلعل ما قيد به المصنف من تصرفه اوله فيه
 فيه سلف لم اظفر به وعليه كلا الامر من هو منصوب على
 المصدر انتهى قال النووي في تهذيبه الصبر في اللغة
 المحس وقلة صبرا اذا حبسه للقتل انتهى وبما افقه
 قول الجوهري في صحاحه يقال قتل فلان صبرا اذا الحبس
 على القتل حتى يقتل انتهى **تم** هل ثبت
 القطع في السرقة باليمين المردودة او لا كان يدعي على
 شخص سرقة بضاب فينكل عن اليمين فتدعي المدي
 فيخلف خبري في المنهج انه ثبت بها فيجب القطع لان
 اليمين المردودة كما اقرار واليمين والقطع يجب بكل
 منهما والذي جزم به في الروضة كاصلا في الباب الثاني
 في اليمين من دعاوي ومنى عليه في الحاوي الصغير
 هنا انه لا يقطع بها وهو المعتبر لان القطع في السرقة
 حق الله تعالى بل قال الاذري ان المذهب والصواب
 الذي قطع به جمهور الاصحاب وهذا الخلاف بالنسبة

لا القطع فاما المال فثبت قطعا وثبت قطع الرقة
 باقرار السارق موافقة له بقوله ولا تشرط تكرار الاقرار
 كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الاول ان يكون بعد
 الدعوي عليه فلو اقر قبله لم يثبت القطع في الحال بل
 يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني ان يفصل
 الاقرار بين الرقة والسروق منه وقدر السروق
 والمحرر يتعين او وصف بخلاف ما اذا لم يبين ذلك
 انه قد يظن غير الرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة
 له ويقبل رجوعه عن الاقرار بالسرقة بالنسبة الى القطع
 ولو في اثنا به انه حقا لله تعالى ومن اقر بقتل عقوقه
 به تعالى كالزنا والرقة وشرب الخمر كان للقاضي ان يعرض
 له بالرجوع عما اقرب به كان يقول له في الزنا لعلاك فلان
 اولست وفي الرقة لعلاك اخذت من غير حرز وفي شرب
 لعلاك لم تعلم ان ما شربته مسد لا نه صلى الله عليه وسلم قال
 لمن اقر عنده بالسرقة ما اخالك سرقت قال بل فاعاد عليه
 مرتين او ثلاثا فامر به فقطع وقال الماعز لعلاك قبلت
 او غمزت او نظرت رواه البخاري ولا يقول له ارجع
 عنه انه يكون اسرا له بالكذب ويثبت ايضا بشهادة
 رجلين كسائر العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل وامرأتان
 ثبت المال واقطع وبشرط ذكر اليهودي ووط الرقة
 الموجبة للقطع كما مر في الاقرار ويحتمل ان ارق رد ما
 اخذته ان كان باقتا الخنزاري داود على اليد ما اخذت
 حتى يوديه فان تلف ضمنه يبد له جرم المافات والله اعلم

فصل في قاطع الطريق الاصل فيه اية انما جازا الذين
يكرهون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز واخذ
مالا او قتل وارباب مكاتب اعتمادا على القوة مع البعد
عن القوت وينبت رجلين لرجل وامرأتين وقاطع
الطريق ملتزم للاحكام ولو سكرانا او ذميا مختار مخف
للطريق بقاوم من يزرله بان يباويه او يغلبه بحيث
يبعد معه قوت لتبعد عن العمارق او ضعف في اهلها
وان كان البارز واحدا او اثنين بلا سلاح وخرج بالقوت
المذكورة اضدادها فليس المتصف بها او بشي منها اذن
خزي او معاهدا وصبي او مجنون ومكره وتحتل وشبه
قاطع للطريق وقد علم مما تقرر انه لا يتروط فيه اسلام
وان سرطه في النهج كاصله ولو دخل جماعة بالليل دارا
ومنعوا اهلا من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضور
فقطاع **وقطاع الطريق على ربيعة اقسام** فقطع
ان الموجود منهم اما الاقتصار على القتل والجمع بينه وبين
اخذ المال والاقتصار على اخذ المال او على الاخافة وحمل
تحمه اذا قتلوا ودرته المصنف على هذا مستد بالاول
فقال **ان قتلوا موصوما مكافيا لهم عدا ولم ياخذوا المال**
حما لاية السابقة وانهم ضمو الى جنائهم اخافة البيل
المقتضية زيادة العقوبة وازيادة هنا الحكم القتل
فلا سقط قال السدي وحمل تحمه اذا قتلوا اخذ المال
والا فلا تحتم ثم اشار الى القسم الثاني بقوله **فان قتلوا**
واخذوا المال المقدر بنصب السرقه وقياس سابق

اعتبار

اعتبار العزم وعدم الشهة **قتلوا** احتما **وصلوا** زيادة
في التكيل ويكون صلهم بعد علمهم وتلقينهم والصلاة
عليهم والغرض من صلهم بعد قتلهم التكيل بهم وخرج عنهم
ويحصلون على خسة وخوفها ثلاثة ايام ليشهر الحال
ويتم النكال فلان لها اعتبارا في الشرع وليس لما زاده
عليها غاية ثم يترد هذا ان لم يخف التغير فان خيف
قبل الثلاث تراد على الاصح وحمل النص في الثلاث على زعم
الرد والاعتدال ثم اشار الى القسم الثالث بقوله **فان**
اخذوا المال المقدر بنصب السرقه بلا شبهة من حزم كما
مرتباه في السرقه ولم يقتلوا **فقطعت** بطلب من المالك
ايديهم وارجلهم من خلاف بان تقطع اليد اليمنى
والرجل اليسرى دفعة او على الولا لانه حد واحد فان
عادوا بعد قطعها ثانيا قطعت اليد اليسرى والرجل
اليمنى لقوله تعالى او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف
وانما قطع من خلاف لما مر في السرقه وقطعت اليد
اليمنى للمال كالسرقه وقيل للجمارية والرجل قيل للمال
والجماعة تترك ليدل على ثلثة سرقه ثانية وقيل للجماعة
قال العمري وهو شبه ثم اشار الى القسم الرابع بقوله **فان**
اخافوا السبل اي الطريق بوقوفهم فيه **ولم ياخذوا**
مالا من المارة ولم يقتلوا منهم احدا **حبسوا** في غير
موضعهم لانه احوط وابلغ في الزجر والاحتياط كما هو في
الروضة حكايته عن ابن سريج واقعه **وعزروا** بما يراه
الحمام من ضرب وغيره او تكاثرهم معصية لاحد فيهم ولا

كفارة **تذكرة** عطف المصنف التفسير على المحسن من عطف
العام على الخاص اذ المحسن من جنس التفسير وللإمام تركه
ان رآه مصلحة وبما تقره فراس بن عباس الآية الكريمة فقال
المعني ان يقتلوا ان قتلوا ويصلوا مع ذلك ان قتلوا
واخذوا المال وتقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان
اقتصروا على اخذ المال او ينقوا من الارض ان اربعوا
ولم ياخذوا شيئا فحمل كلمة او على التوقيع لا التحريم كما في
قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وفي قالت
اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى
اذ لم يجز احدهم بين اليهودية والنصرانية وقتل القاطع
بغلب فيه معني القصاص لا الحد لان الاصل فيما اجمع فيه
حق الله تعالى وحق ادمي غلب فيه حق ادمي لثباته
على الصيق ولانه لو قتل بالاحبارية ثبت القوف فكل
حيط حقه يقتله فيها فلا يقتل بغير كفوكوكه ولو كان
بغير قتل فدية يجب في تركته في الحرام في الرقيق في
قيمه مطلقا ويقتل بواحد من قتله وللباقيان دية
فان قتلهم مرتبا قتل بالاول ولو عفى ولي القتل بالاول
الا والقتل القاتل هذا التحتم قتله وتراعي المماثلة
فيما قتله ولا تحتم قتل وصلي كان قطع يده فانه
ان التحتم تخليط الحق الله تعالى فاختص بالنفس الكاف
ومن تاب منهم قتل القدر عليه اي قبل الظفر به
عنه الحدود اي العقوبات التي تخص بالقاطع من
تحتم القتل والصلب وقطع الرجل واليد لانه الذي

من قبل ان تقدر واعليهم **واوخذ** من المواخذة مبني
للمفعول بمعنى طوبى **بالحق** اي ما فيها فلا يقط
عنه ولا عن غيره بالتوبة فود واما مال واما ما في الحدود
من حدونها ورقة ونرب وقذف ان العمومات الواردة
فيها لم يفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف
قاطع الطريق نعم تارك الصلاة كذا يقتل جدا
على الصحيح ومع ذلك لو تاب سقط القتل قطعا و
والكافر اذ اني لم اسم فانه سقط عنه الحد كما نقل
في الروضة عن النضر ولا يرد المرتد اذا كان تاجيب
تقبل توبته وسقط ما في الحدود بالتوبة في الظاهر
اما فيما بينه وبين الله تعالى فسقط قطعا لان التوبة
تسقط اثر المعصية كما بينه عليه في زيادة الروضة في
باب الرقة وقد قال صلى الله عليه وسلم التوبة تحب
ما قبلها وورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له والله اعلم
تكملة التوبة لغة الرجوع ولا يلزم ان تكون
عن ذنب وعليه حمل قوله صلى الله عليه وسلم اني لا توب
الي الله تعالى في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه
وسلم رجع عن الاستحالة بمصالح الخلق لا الحق قال تعالى
فاذا فرغت فانصب وانما ظنك فعول ذلك صلى الله
عليه وسلم تريبا وليفتح باب التوبة للامة ليظهرها
كيف الطريق الي الله تعالى وقد سئل بعض كبار
القوم عن قوله تعالى لعذاب الله على النبي من اي شيء
فقال بنو بتوبة من لم يذنب على توبة من اذنب يعني

يعني بذلك انه لا يدخل احد مقام من المقامات الصالحة الا
 تابعا له صلى الله عليه وسلم فلو تابعت صلى الله عليه وسلم ولم تحصل
 احد توبة واحصل هذه التوبة اخذ العلقه من صدره الدم
 صلى الله عليه وسلم وقيل هذه حظ الشيطان منك وشرعا
 الرجوع عن التعقيج الى سبب الطريق المستقيم وشرطه
 ان كانت من حق الله تعالى الدم والاقلاع والغرم على
 ان لا يهود فان كانت من حق آدمي زيد على ذلك رابعا وهو
 الخروج من المظالم وقد بسطت الكلام على التوبة مع ذكر
 حل من النكاح المتعلق بها في شرح المنهاج وغيره
فصل في حكم الصبايل وما تلغى به يمين الصا
 هو الاستطالة والوثوب والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى
 عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وجز الجاني
 انصر اخاك ظالما او مظلوما فالصايل ظالم فيمنع من ظلمه
 ان ذلك نص في الشرع في القسم الاول وهو حكم الصايل فقال
ومن قصد بضم اوله على الباء للمفعول يعني قصده
 صايل من ادنى مسلم كان او كافرا عاقلا او مجنونا بالغا
 او صبي اقربا او اجنبيا او يهيم **بأذى** يتنوين المعية
 اي بما يؤذيه **في نفسه** تقتل وقطع طرف وابطال منفعة
 عضوا **وفي ماله** ولو قليلا كدبرهم **او في حريمه** **فقاتل من**
ذلك ليندفع عنه قتل الموصول عليه الصايل **ولا**
شي عليه من قصاص ولادية ولا كفارة ولا فدية يهية
 ولا غيرها الحزم من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل
 دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد

رواه ابو داود والترمذي وصححه وجه الدلالة لما جعله
 شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما ان من قتله اهله
 الحزب كان شهيدا كما ان له القتل والقتال ولا ان عليه
 ايضا لانه ما مور به دفعه وفي الامر بالقتال والضمان
 من افاة حتى لو قتال العبد المغضوب او المستعار على ماله
 فقتله دفعا لم يبر الفاضل ولا المتعير وتنتهي من
 عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا
 فان عليه القود كما قاله الزينلي في ادب القضاء ولو
 صال مكرها على اتلاف مال غيره لم يحرم دفعه بل يلزم
 المالك ان يقي روحه بآله كما ينال المضرط طعامه
 وتكلم منها دفع المكر **تدفع** تغير المصنف بالمال
 قد يخرج ما ليس بالمال كالكتب المقتنى والرحيل وقصة
 كلام الماوردي وغيره الحاقه به وهو الظاهر وله
 دفع مسلم عن ذمى وقاله من ولده وسند عن عبده
 انهم معصومون والحيث الدفع عن مال لا روح فيه
 لانه يجوز ما حته للغير اما ما فيه روح فيجوز الدفع
 عنه اذا قصد اتلافه ما لم يحسن على نفسه حرمة الروح
 ويحب الدفع عنه بضم انه لا يسل الا ما حته وتوا
 بضع اهله وغيرهم ومن البضع مقدماته وعن نفسه
 اذا قصد هلاكه ولو معصوما اذ غير المعصوم لا حرمة
 له والمعصوم بطلت حرمة بصلاله وان الاستسلام
 للكافر في الدين او قصد هاتيه لا تدفع الا بقا
 المادي فلا وجه للاستسلام لا وظاهر ان عضوه

ومشتتته كفه ولا يجي الدفع اذا قصدها مسلم ولو مجنوناً بل
 يجوز الاستسلام له بلين كما افهمه كلام الروضة لخبر الى
 داود كمن خربا بني ادم يعني قابيل وهابيل والدفع عن
 عن قس غيره اذا كان اذمياً محترماً كالدفن عن نفسه
 فيجوز حيث يحب وينبغي حيث ينبغي وفي مندرج احسن
 اذ لا عنده مسلم فلا ينظره وهو قادر ان ينصره اذ لا
 الله تعالى على رؤس الخلايق يوم القيامة ويدفع القتال
 بالاحف فالأحف ان امكن فان امكن دفعه بكلام او
 استقانه حرم الدفع بالضرب او بضر بدمحرم بوط
 او بوط حرم بعضي او نقطع عضو حرم قتله ان ذلك هو
 للضرورة ولا ضرورة في الانتقال مكان تحصيل المقصود
 بالاسهل وفايدة هذا الترتيب انه متى خالف وعدل الى
 رتبة مع امكان الاكتفاء دونها ضمن ويستثنى من الترتيب
 ما لو اتى القتال بينهما واستدلا امر عن الضبط سقطت غاية
 الترتيب كما ذكره الامام في قتال النخاعة وما لو كان القتال
 يدفع بالتوط والعصى والمصول عليه لا يجد الا السيف
 فالجواز ان له الضرب به لانه لا يكتنه الدفع الا به وليس
 بقصر في ترك استحباب السوط ونحوه وعلى الترتيب ان
 امكن المصول عليه الهرب او التجا الى حصن او جماعة فالله
 وجوبه وكثرتم قتال لانه ما موز يتجلى عن نفسه بالاهو
 فالاهون وما ذكر اسهل من غيره فلا يعذر الى الاستدراج
 في القم الثاني وهو ما يتعلق بثلث الهيم فقال **وعلى**
راكب الدابة وسابقاً وقايد هاتوا اكان مالكا او

متاد او مودعا او متغيرا او غاصبا **ضمان** **متا**
انلقته دابته اي التي يده عليها بيدها او رجلها او غير
 ذلك نقلاً ومالاً لئلا ونهاراً لئلا يده وعليه تعهد
 او رجلها وحفظه ولا نه اذا كان معها كان فعلاً منسوباً
 اليه والاسب اليه كالكلب اذا ارسله صاحبه وقتل
 الصيد حل وان استرسل نفسه فلا تجايبه كجنايته ولو
 كان معها سابق وقايد فالضمان عليهم نصفين ولو كان
 معها سابق وقايد مع ركب فهل يخص الضمان بالركاب
 او كج ان لثا وجهان او جهما الاول ولو كان عليها
 راكبان فهل يجيب الضمان عليهما او يخص بالاول دون
 الرديف وجهان او جهما الاول ان اليد اما **تنبيه**
 حيث اطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على القاطلة
 كلف البر ويستثنى من اطلاقه صور الاولى لو اركب جني
 بغير اذن الولي ضمتا او مجنوناً فانلقته ضماً والضمان
 على الاجنبي الثانية لو ركب الدابة فحسبها انسان بغير
 اذنه كما قيده النفوي فزجت فانلقته ضماً والضمان
 على الناخر فان اذن الراكب في الخسر والضمان عليه
 الثالثة لو غلبته دابته فاستقبل انسان فزدها فانلقته
 في انصرافها ضماً منه الراد الرابعة لو سقطت الدابة
 ميتة فلقته بشي لم يضمنه وكذا الوسط هو ميتة
 على شي وانلقته بضمان عليه قال الزركشي وينبغي ان يلحق
 سقوط ميتة سقوطها برضل وعارض من ربح شديد ونحوه
 الخامسة لو كان مع الدواب راع فهاجت راع واظلم النهار

قفقت الدواب فوقعت في زرع فاضته فلاضمان على
 الراعي في الاظهر للقلبة كما لو تدبيره او انفلتت دابته
 يده فافسدت شياخلاف ما لو تفرقت النعم لئومه فيضمن
 ولو اتفق ميت ففكر بسبب شي لم يضمنه بخلاف طفل سقط
 على شي لا ن له فعلا بخلاف الميت ولو بالث دابته اوراث
 مسئلة بطريق ولو واقفة قتل به نفس او مال فلاضمان
 كما في زرع المزاج كاصله لان الطريق لا يخلو عن ذلك للمخ
 من الطرق لا يسل اليه وهذا هو المعتد وان فاع في ذلك
 ان المتأخرين وانما يضمن صاحب الدابة ما اتلفته دابة
 اذا لم يقصر صاحب المال فيه فان قصر بان وضع المال بطريق
 او عرضه للدابة فلا يضمنه لانه المصنع لاله وان كانت
 الدابة وحدها فاقترنت زرعها او غير زرعها لم يضمن صاحبها
 اوليا ضمن تقصيره بارساله لئلا بخلافه في راجع الجمع
 في ذلك رواه ابو داود وغيره وهو على وفق العادة
 في حفظ الزرع وكونه زرا والدابة لئلا ولو تعود اهل
 البلد ارسل الدواب او حفظ الزرع لئلا دون الزرع
 انعكس الحكم فيضمن مرسلا ما اتلفته زرا دون اللب انما
 له في الجوز والعادة ومن ذلك بوجه ما بحنه البليقي انه لو
 حثت عادة بحفظها لئلا ونها راقض مرسلا ما اتلفت
 مطلقا **قوله** يستثنى من الدواب الحمام وغيره
 من الطيور فلاضمان باتلافها مطلقا كما حكاة في اصل
 الروضة عن ابن الصباغ وعنده بان العادة ارسله او حمل
 في ذلك النحل وقد افقي البليقي في نخل انسان قتل جملا

اخر بعدم الضمان وعنده بان صاحب النحل لا يملكه ضبطه
 والتقصير من صاحب النحل ولو تلفت التي طيرا او طعما ما او
 غيره ان عهد ذلك من ضمن ما لك او صاحبها الذي يواو
 ما اتلفته لئلا كان او نها راو كذا اكل حيوان مولع بالتقدي
 كالحمل والحمار الذين عرفا بعقد الدواب واتلافها اما اذا
 لم يعهد منها اتلاف ما ذكر فلاضمان لان العادة حفظه
 ما ذكر عن اربط **قاعدة** سيل القفال عن جسر الطيور
 في اقفاص لسماع اصواتها وغير ذلك **فاجاب** بالجواز
 اذا تعهد بها ما لك بما تحتاج اليه كالهيئة تربط ولو كان
 بدارة كلب غفورا ودابة هجوم ودخلها تخمس باذنه ولم
 يعلم بالحال فعرضه الكلب او رجحه الدابة ضمن وان
 كان الداخل بصيرا او دخلها بلا اذن او اعلمه بالحال
 فلاضمان لانه المتب في هلاك نفسه **فصل** في
 قتال البغاة جمع باع والبغي الظلم ومجاورة الحرمات بذلك
 لظلمهم وعدولهم عن الحق والاصل فيه اية وان طابقتان
 من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما وليس فيها ذكر الخروج
 على الامام صرحا لكن تمله لعموم او تقتضيه لانه اذا
 طلب القتال لبغي طابفة فلبغي على الامام او ولي وهم مسلمون
 مخالفتوا امام ولو جازرا بان خرجوا عن طاعته بعدم
 انقيادهم له او منع حق توجه عليهم كركاة بالزروط
 الائمة **ويقال اهل البغي** وجوبا كما استند من الآية
 المتقدمة وعليها عول على رضي الله تعالى عنه في قتال
 صفين والنهروان **بثلاثة شرائط** الاولى ان يكونوا

في منعة بفتح النون والعين المهملة الي شوكه بكثرة او قوة
ولو حصن بحيث يكن معاً مقاومته الامام فيحتاج في رد
الي الطاعة لكلفة من بذل مال وتخصيل رجال وهل لا يحصل
الاطاع الي متبوع يحصل به قوة كنوكتهم يصيدون عن رايه
اذ اذ قوة لمن لا يحج كلنهم الا بطاع والطاع شرط لحصول الكو
لانه شرط اخر غير الشوكه كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط
ان يكون فيهم امام منصوب ان عليا رضي الله تعالى عنه قال
اهل الجمل ولا امام لهم واهل صفين قبل نصب امامهم **والثاني**
ان يخرجوا عن قبضة الامام اي طاعته باقتدارهم
بلدة او قرية او موضع من العمرى كما نقله في الروضة
عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه **والثالث ان يكون**
لهم في خروجهم عن طاعة الامام **تاويل تاويل** اي محتمل من
الكتاب او السنة يستندون اليه لان من خالف بغير تأويل
كان معاند الحق **تدبر** بشرط في التأويل ان يكون فائدا
لا يقطع بفساده بل يقتدون به جواز الخروج كتاويل
الخارجين من اهل الجمل وصفين على سيدنا علي رضي الله تعالى
عنه بانه يعرف قتلة عثمان رضي الله تعالى عنه ولا يشر
منهم لمواظبته ايامهم وتاويل ما نفي الزكاة من ابي طالب
رضي الله تعالى عنه بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن كانت
صلاته سكتا لهم اي دعاوه رحمة لهم وهو النبي صلى الله عليه
وسلم فمن فقدت فيه الشروط المذكورة بان خرجوا بلا تأويل
كل يعنى حق الشرع كالزكاة عناداً او تأويل يقطع بطلان
كتاويل المرتدين او لم يكن لهم شوكه بان يكونوا افراداً

سهل الظفرهم او ليس فيهم مطاع فليستوا بغاة لا استباحرتهم
فيترتب على افعالهم مقتضاها على تفصيل في ذوي الشوكه
يعلم مما ياتي حتى لو تاولوا بلا شوكه فالتفوا شياضهم
مطلقا كقاطع الطريق واما الخوارج وهم قوم يكفرون بركب
كثير ويتركون الجماعات فلا يقاتلون ولا يفتنون ما لم يقاتلوا
وهم في قبضتنا نعم ان نضرنا انهم تعرضنا لهم حتى نزل الضر
فان قاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قاتلوا واجتمع قتل القاتل
منهم وان كان كقاطع الطريق في نهج السراح انهم لم يقصدوا
اخافة الطريق وهذا ما في الروضة واصحابها عن الجمهور وفيها
عن البغوي ان حكمهم حكم قاطع الطريق ولا يجر به جرم في المنهاج
والمعتد الاول فان قيد بما اذا قصدوا اخافة الطريق
فلا خلاف وتقبل نهج دة البغاة انهم ليسوا بفتنة كما وتعلم
قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الا ان يكونوا ممن يهدون لمواقفهم
تصديقهم كالحطابيه وهم صنف من الرافضة يهدون
بالزور ويقنعون به لمواقفهم تصديقهم فلا تقبل نهج دتهم
ولا يتعد حكم قاضيه ولا يجتص هذا بالبغاة نعم ان ينوا
التب قبلت نهج دتهم استفا التهمة حينئذ ويقبل قضا قاضيه
بعد اعتبار صفات القاضي فيه فيما يقبل فيه قضا قاضينا
لان لهم تاويل لا يوسع فيه الاجتهاد الا ان يستحلنا هذا البغاة
او قاضيه وما انا فاسوانا فلا تقبل نهج دته ولا قضاوه
لانه ليس بعدل بشرط ان اهدوا القاضي العدالة هذا ما نقله
الشيخان في الروضة واصحابها عن المعتبرين وجري
عليه النووي في منحه ولا ينافي ذلك ما ذكر في زيادة

الروضة في كتاب النكاحات في انه لا فرق في قبولها ذاهل
الاهل واي وقضا قاصين بين من يتحلل الدماء والاموال ام لا
لان ما هنا محلي على من استحل ذكرا ولا تاويل وما هناك على
من استحل به تاويل وما اختلفه باع من نفسا وما لا على عاقل
وقوله ان لم يكن في قتال الضرورة بان كان في غير القتال
او فيه الضرورة ضمن كل منهما متلفه من نفس وما اجرى على
الاصل في المتلافات نعم ان قصد اهل العدل بالتلاف
المال اعتافهم وهزيمتهم لم يضمنوا قاله الماوردي فان
كان المتلاف في قتال الضرورة فلا ضمان اقتدا بالتلف
ان الوقايح التي جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل وصيفين
لم يطالب بعضهم بضمنا ضمان نفس ولا مال وهذا عند
اجتماع النكوة والتاويل فان فقد احدهما قلده كحال
الاولى الباعى المتاويل بلا شوكه بضمن النفس والمال
ولو حال القتال كتطاع الطريق والتمسك في له شوكه بلا
تاويل وهذا كالمع في الضمان وعدمه ان سقوط الضمان
في التامين لتطاع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود
ولا تقابل الامام البغاة حتى يبعث اليهم امينا فظنا ان كان
البعث للناطقة ناصحهم لئلا هم ما يكرهون اقتدا بعلقي
رضي الله تعالى عنه فانه بعث ابن عباس رضي الله تعالى
عنه الي اهل النهروان فخرج بعضهم واني بعضهم فان ذلك
مظلة او شبهة ان الها ان المقصود بقتالهم ردعهم الى الطاعة
فان اصر وانهم ووعظهم فان اصر واعلم بالقتال
ان الله تعالى امر ولا باصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم

ما اخره الله تعالى فان طلبوا من الامام الامهال اجتهد وفعل
ما راه صلاحا صوابا **ولا يقتل مدبرهم** ولا من التقي سلاحه
واعرض عن القتال **ولا اسيرهم ولا يذفف** بالمعجزة اي
لا يسع **على جرحهم** بالقتل ولا يغتم ما لم لقوله تعالى حتى
تفنى الى امر الله والبيعة الرجوع عن القتال بالهزيمة
روي ان النبي ان عليا رضي الله تعالى عنه اسر سائدا
يوم الجمل قتادي لا يتبع مدبر ولا يذفف على جرحهم ولا يقتل
اسير ومن اغلق بابيه فهو من ومن التقي سلاحه فهو من
وان قتالهم نزع للدفع عن منع الطاعة وقد زال والى الله
تليسه قد يغتم من منع قتل هو وجوب القصاص
بقتلهم والاصح انه لا قصاص لشيئه الي حنيفة ولا يطلق
اسيرهم ولو كان صبي او امرأة او عبدا حتى يفيض الجرح
ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا ان يطيع الاستر باختياره
فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة
والعبدان كانوا مقاتلين والاطلقوا المحر والفقير الحرب
ويرد لهم بعد ان نزعهم بعودهم الى الطاعة او تفرقهم وعدم
توقع عودهم ما اخذ منهم من سلاح وحمل وغير ذلك ويحرم
استعمال شيء من سلاحهم وخيلهم وغيرهما من اموالهم لعموم قوله
صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه
الا للضرورة كما اذا اخفنا الزام اهل العدل ولم يجد غير
خيولهم فنجوز اهل العدل ركوبها وما يتقاتلون بما يعمر
كنار ومخيق واستعان عليهم بكاف لانه يحرم تسلطه
على المسلم الا للضرورة بان كثروا واحاطوا بنا فيقاتلون

منصبه الالتزام بالحال من نقد البلد ولها اذا فرضه
كما لا تأخير القرض بل لقائه بالكلية ان الحق لها
ويقرض من مثل بلا زيادة ولا نقص ويتروط على
الحاكم من المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص الا بالتفاوت
البر ولا يصح من اجنبي من ماله الا خلاف ما
نصبه المقدم والقرض الصحيح كسرى العقد فقط
بطلاق بعد عقد وقبل وطى سواء كان الفرض من الزوج

ام من الحاکم الثالث ما اشار اليه بقوله **او يدخل بها**
 بان يطأها ولو في حيز واحد **او يحرم لها**
مهر المثل وان اؤت له في وطئها بشرط ان لا مهر لان

الوطي يباح بالامانة لما فيه من حقايقه تعالى والمعتد
في مهر مثل المفوضة المهر مثل من العقد الى الوطي
ان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقرن به الاطلاق
فوجب الاكثر كالمفوض بشرا فاسد ولو طلق الزوج
قبل فرض ووطي فلا نكاح وان مات احد الزوجين
قبلها وجب لها مهر المثل لانه كالوطي في نكاح المسمى
فكذا في ايجاب مهر المثل في القويض وهل يعتبر مهر

اذ ان الله تعالى قد علم ان
 الانسان لا يستطيع ان يحسن
 نفسه ولا يتركها من غير
 ان يوفق له من الله تعالى
 فلو كان الله تعالى قد علم
 ان الانسان لا يستطيع ان
 يحسن نفسه ولا يتركها من
 غير ان يوفق له من الله تعالى
 فلو كان الله تعالى قد علم
 ان الانسان لا يستطيع ان
 يحسن نفسه ولا يتركها من
 غير ان يوفق له من الله تعالى

المثل هنا بالآلة كما مر او بحال العقدة والموت اوجه في
 الروحنة واصلا بلا ترجيح او جهلا اولها لان الصنع
 دخل في صناعته بالعقد وتقرر عليه بالموت كالوحي
 ولو قتل استدامته او قتل نفسه قتل وحول سقطت
 ممرها بخلاف ما لو قتل اجنبي او قتل الحق نفسه
 قتل دخول لا سقط ممرها ونهر المثل ما يرغب به في
 مثلا عادة وركبته الاعظم في النبوة لوقوع النكاح
 النكاح به كالنكاح في النكاح وظاهر كلام الاكابر
 اعتبار ذلك في الحكم كالعيب وهو المعتمد ان الرغبات
 تختلف بالنسبة مطلقة فراجح اقتباس من تنب اليه
 فاقرب من اخذ ابوين ثم مات ثم بنات اخ ابوين
 ثم اب ثم بنات ابوين ثم بنات لان المدلول كيهنتين
 يقدم على المدلول كيهنة ثم بنات الامام ابوين ثم بنات
 فان تعدد اعتبارنا العصبة اعتبرت ذوات الارحام
 كالحداث والخالات لان اولي من الاحباب ويقدم
 من ذوات الارحام الام ثم الحداث ثم الخالات ثم بنات
 الاخوات ثم بنات الاخوال والمراد بالارحام هنا
 ذوات الام لا ذوي الارحام المذكورين في الفرائض
 لان امرات الام لسن المذكورين في الفرائض يعتبر
 مع ما تقدم من وعقة وعقل وجمال وبار وفضيلة
 وبكأن ونسوبة وما اختلف به غرض من كمال العلم والرفق
 لان المهم يختلف باختلاف الصفات ويعتبر مع ذلك
 البلد فان كان ذوات البكر العصبة ببلدين هوي

اهلها نعم الكافر اذا قلب لا تنفذ ما منه لقوله تعالى
 ولن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتجب طاعة الامام
 وان كان جابر افيا يجوز من امره ونهيه لخبر اسمعوا والطيعوا
 وان امر عليهم عبد حبشي بحذويع الاطراف ولان المقصود
 من نصبه اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك بوجود الطاعة
فصل في الردة اعادنا الله تعالى منها وهي لغة الجمع
 عن النبي الي غيره وهي من الخس الكفر واغلبه حكما محيطا للعلم
 ان اتصلت بالموت والاحتياط فوابه كما نقله في المهمات
 عن نص الشافعي وشرعا قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام
 ويحصل قطعه بامور يمينه كفر او فعل كفر او قول كفر
 سواء اقاله استهزا ام عنادا ام اعتقادا لقوله تعالى قل
 يا ايها الذين آمنوا انكم لا تقبلون الا بقرآن او بامر
 بعدا يا ايماء فمن نفي الصانع وهو الله تعالى وهم الدهريون
 الذين ان الله تعالى العالم لم ير له موجودا كذلك بلاه
 صانع او نفي الرسل بان قال لم يرسلهم الله تعالى او نفي نبوة
 نبي او كذب رسولا او نبيا او نبه او استحق به او باسمه
 ما وباسم الله تعالى او امره او وعده او حجة من القرآن
 مجمعا على نبوته او زاده فيه انه معتقد انها منه او تحقق
 سنة كما لو قيل له قلم اظن انك فانه سنة فقال لا افعله
 وان كان سنة وفضد الاستهزا بذلك او قال لو امرني الله
 ورسوله بكذا ما فعلته او قال ان كان ما قاله الامني صا
 كونا او قال لا ادري النبي اني اوجني او قال لا ادري ما
 الايمان احتقارا او قال لمن قال لا حول ولا يقين عن

من جوع او قال المظلوم هذا يتعدى الله تعالى فقال الظالم انما
افعل بغير تفكيره او اشار بالكفر على مسلم او على كافر اراد الاسلام
او لم يلقن الاسلام طالبه منه او كف مسلما بلا تاويل للمكفر بكفر
النعمة كما نقله في الروضة عن المتولي واقعه او حلل محرابا بالجماع
كالزنا واللواط والظلم وشرب الخمر او حرم حلالا بالاجماع
كالنكاح والبيع او تقي وجوب جمع عليه كان تقي ركعة من الصلوات
الحسن او عزم على الكفر غدا او تردد فيه حال الكفر في جميع هذه
المسايل المذكورة وهذا باب اساحله والفعل المكفر ما نهى
صاحبه استمر اصرحا بالدين او جودا له كالتامصحة وهو
اسم للذنب بين الدفتين بقا ذميمة وجود لمخلوق كصنم
وشمس وخزج بقولنا قطع من يبيع طلاقه الصبي ولو ميرا
والمجنون فلا تفصح ردها لعدم تكليفها والمدم لقله تعالى
الامن اكره وقلبه منطرب بالامان ودخل فيه السكران المتعجب
بكره فتصح رده كطلاقه وسائر تصرفاته واسلامه من
رده **وسان** من رجل وامرأة **عن** **ابن** **الاسلام** بنى مما تقدم بيانه
او بغيره مما تقدم في المسوطات وغيرها **استنب** وجوبا
قبل قتله لانه كان محترما بالاسلام فربما عرضت له شهادة
فيسعى في ازالته لان الغالب ان الردة تكون عن شهادة عرضت
ونبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى عنه وروى
الدارقطني عن جابر ان امرأة يقال لها ام رومان ارتدت
فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان ثاب
واقتلت ولا تعارض هذا النهي عن قتل التائب الذي استدل
به الوجهين لان ذلك محمول على الحريات وهذا على الردات

والاستتابة تكون حالاً ان قتله المرتب عليها حد فلا يجوز كيار
الحدود **نفسه** ان كان سكرانا من الناحية الاصح وفي قول
بطل فيه **ثلاثا** اي نلته ايام لا ترضى الله تعالى عنه وجر
به امام مالك قال الزهري يوجب الاسلام نلته شمرت فان
اقتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا وعلى كل حال هو ضعف
وعن علي انه يتاب شهرين **فان تاب** بالعود الى الاسلام
مع اسلامه **وترك** ولو كان زنديقا او كافر منه ذلك لانه
قل للذين كفروا وجر فاذا قالوا لها عصموا مني وما هم والى
الاجتبي الاسلام والزنديق من تحمي الكفر ونظر الاسلام كما قاله
الشيخان في هذا الباب وبالي صفة الامة والفرايض او من
يحمل ديننا كما قاله في اللعان وصوبة في المهمات ثم **والا** اي
وان لم يثبت في الحال **قتل** وجوبا لخبر البخاريين بولده
فاقتلوه اي بغير بعتة دون الاحراق وغيره كما جزم به
في الروضة للامر بما كان القتل **ولم يقتل** اي لا يحث
غضله لخروج من اهلية الوجوب لكن يجوز كما قاله في الروضة
في الجنازة **ولم يقتل عليه** لثبوتها على الكافر قال تعالى ولا تقتل
على احد منهم مات ابدأ **ثبته** سكت المصنف عن ثبته
وحكمه الجواز كغضله **ولم يرد** اي لا يجوز دفنه **في مقابر**
المسلمين لخروجهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار
واجب كالذي سماه في الروضة وما اقتضاه كلام الذي
من دفعه بين مقابر المسلمين والكفار لما تقدم له من حرمة
الاسلام اصله لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس
وهو كافرا وليك حبطت اعمالهم الآية ويجب تفصيل

الشهادة بالردة لا خلاف الناس فيها بوجوبها ولو ادعى مدعي عليه بردة
أكرها وقد شهدت بينة بلفظ كقول كذا أو فعله حلف فيصدق
ولو قال أحدان بل لا قرينة لأنه لم يكذب اليهود أو شهد بردة
وأطلقت لم يقبل لما سرد ولو قال أحدان بل ما مات إلى
مرتدا فإن بين سبب ردة كسود لصلته فحبسه في بيت المال
وإن أطلق استقصى فان ذكر ما هو ردة كان كافيا أو غيرها
كقوله كان يشرب الخمر صرف إليه وهذا هو الظاهر في أصل الردة
وما في المنهاج من أن الظاهر أنه في أيضا ضعيف **تمت**
فرع المرتدان انقضى قبل الردة أو قبل واحد أصوله مسلم فسلم
تبعوا والاسلام تعلوا وأصوله مرتدون فمرتد تبعا لاسلموا
كافر أصلي فلا يترق ولا يقتل حتى يبلغ ويتاب فإن لم يتاب
قتل واختلف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه وهو
كل في المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعا للحققتين أنهم في
الجنة والأكبرون على أنهم في النار وقيل على الأغراف ولو كان
أحد ابويه مرتدا وأخر كافر أصليا فكافر أصلي قاله النووي
وملك المرتد موقوف إن مات مرتدا والإبانت زاله بالردة
وتبقي منه دين لم يرض قبله وبدل ما تلفه فيها ويأمنه
مؤنته من نفسه وماله وبعضه وزوجاته وأولاد حقوق
متعلقة به ونصرفه إن لم يحتمل الوقوف بأن لم تقبل التعليق
كعتق ووصية كبيع وكتابة باطلة لعدم احتمال الوقوف
وإن احتمل بأن قبل التعليق كعتق ووصية فموقوف
إن أسلم تقدر وأولا ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند
كفره كأمارة نقة ويؤدي مكانه النجوم للثاني

حفظا ويعتق بذلك وإنما يقبض المرتدان قبضة
معتبر **فصل** في تارك الصلاة المفروضة على
المؤمنان أصالة محمد أو غيره وبين حكمه وذكره المصنف
عقب الردة ٢ احتماله على شيء من أحكام فقيه مناسبة وإن
كان مخالفا لغيره من المصنفين فيما علمت فإن القراني
ذكره بعد الخيارات وذكره جماعة قبل الأذان وذكره المرتضى
ولجمهور قبل الجنائز وتبعهم المنهاج كاصله قال الرافعي
ولعله اليق **المكلف تارك الصلاة** المعهودة شرعا
الصادقة بأحد من الخمس **على ضربين** إذا ترك سببه محمد
أو كلاً **أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها** عليه
محمد بأن أنكره بعد علمه به أو عناداً كما هو في القوت عن
الدارمي **فحكمه** في وجوب الاستتابة وقتله وجواز غله
وتكفيله وحرمة الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين
حكم المرتد على ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره
بمحمد فقط ٢ به مع الترتك وإنما ذكره المصنف لأجل التمسك
أن الحمد لو اتقوا كما لو صلى جاحدا للوجوب كان مقتضاه
لكفر لا تكاف ما هو معلوم من الدين بالضرورة ولو اقتصر
المصنف على الحمد كان أولى لأن ذلك تكذيب للرسول فيكفر
به وينقل المأزوي الإجماع على ذلك وذلك جاز في حدود
كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أما من أنكره جاهلا
لقرب عهده بالاسلام أو نحوه مما يجوز أن يحفى عليه لمن
بلغ مخبراً ثم أفاق أو ثابعتاً من العلم فليس مرتداً
بل يعرف الوجوب فإن عاد بعد ذلك صار مرتداً **والمرتد**

الثاني ان يتركه كسلا او قلة ونا معتقدا **الوجوب** عليه
في كتاب قبل القتل انه ليس اسوأ حالا من المرتد وهي مذوبة
 كما صح في التحقيق وانما كان قضية كلام الروضة والمجموع
 انها واجبة كاستتابة المرتد والفرق على الاول ان جريمة المرتد
 تقتضي الخلود في النار فوجب الاستتابة وجباة من
 ذلك بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل
 حدا بل يقتضي ما قاله النووي في فتاويه من كون الحدود
 تنقطع الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حذر على هذه
 الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوبته على الفوريات
 لا يودي الا تاخير صلوات **فلو تاب** بان اقبل الامر
وصلى خليه من غير قتل فان قيل حذر هذا القتل
 والحدود لا تنقطع بالتوبة اجيب بان هذا القتل ايضا
 للحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بلحلا
 على ما توجه به عليه من الحق وهذا اخلاف في سقوطه بالغير
 الذي هو توبته ولا يخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة
 على الصواب **والاي** وان لم يمت **قتل** بالسيف ان لم يبد
 عذرا **حد** لا كفرا الحذر القهري امرت ان اقاتل الناس حتى
 يشهدوا ان لا اله الا الله فان تحذروا الله وقياموا الصلاة
 ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم
 الا حق الاسلام وحابهم على الله تعالى فان ابدى عذرا كان
 قال تركها ناسيا او للبرد او نحو ذلك من الاعذار الصحيحة
 كانت في نفس الامر او باطلا لم يقتل لانه لم يتحقق منه تعمد
 تاخيرها عن الوقت بغير عذر لكن نامره بها بعد ذكر العذر

وجوبا في العذر الباطل ونديا في الصحيح بان نقول له صل فان
 امتنع لم يقتل لذلك فان قال تعذر تركها بلا عذر قتل سوا
 قال فلم اصلا او سكت لتحقيق جبايته بعد ذلك اخير ويقتل
 تارك الطهارة للصلاة لانه ترك لها وقياس بالطهارة لما كان
 وسائر الشروط ومحلها فيما لا اختلاف فيه او فيه خلاف واه
 بخلاف القوي في فتاوي القفال لو ترك فاقد الطهارة
 الصلاة متعمدا لا يقتل ان جواز الصلاة مختلف فيه ولا
 قتله وجوبا بصلاة فقط لظاهر الخبر بشرط اخرها عن قسمة
 الضرورة فيما له وقت ضرورة بان يجمع مع الثانية في وقتها فلا
 يقتل بترك الظاهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع
 الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها وفي
 العشاء بطلوع الفجر فيطالب باديها اذا ضاقت وقتها ويؤ
 بالقتل ان اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج استوجب
 القتل فقول الروضة يقتل بتركها اذا ضاقت وقتها محمول
 على مقدمات القتل بقربية كلامه بعد وما قيل من انه لا
 يقتل بل يعذرو ويحبس حتى يصلي لترك الصوم والزكاة
 والحج والخبر لا يحمل امر مسلم الا باحد ثلاثة السب الزاني
 والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه
 لا يقتل بترك القضاء ودون القياس متروك بالصوم
 والحج عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما
 هو للترك بلا عذر على اننا ننع ان لا يقتل بترك القضاء
 مطلقا فيه تفصيل يأتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك
 الجمعة وان قال اصلها ظهر انما في زيادة الروضة عن

عن الناشي لتركها بلا قضا اذ الظاهر ليس قضا عنها ويقبل خبره
وقته بحيث لا يتبين من فعلها اذ المبيت فان تاب لم تقبل
وتوبتها ان يقول لا تركها بعد ذلك لا وهذا فيمن تلزمه
الجمعة اجماعا فان ابا حنيفة يقول اجماعا على اهل مصر
جامع فتقوله جامع صفة لمصر **وحكمه** بعد قتله **حكم للمسلمين**
في وجوب الدفن في مقابر المسلمين وفي وجوب **الفصل**
والصلاة عليه ولا يطرح خبره كبار اصحاب الكبار من
المسلمين **خاتمة** من ترك الصلاة بعد ركوعه
او بان لزمه لم يلزمه قضا وها فورا لكن تشترط له المباداة
بها او بلا عذر لزمه فورا لتقصيره لكن لا يقتل بغايته
فانته بعد لان وقته مومع او بلا عذر وقال اصليها
لم يقتل لتوبته بخلاف ما اذا لم يقبل ذلك كما موت الاشارة
اليه ولو ترك متدور موقته لم يقتل كما علم من تقييد الصلاة
باحدى الخمس انه الذي اوجبه على نفسه قال القراني ولو
زرع زراع ان يمينه وبين الله حالة سقطت عنه الصلاة
واحتلت له شرب الخمر واكل مال السلطان كما زرعه بعض من
ارعى التصوف فلا شدة في وجوب قتله وان كان في خلوة
في النار **كتاب** **احكام الجهاد** **اي القتال**
في سبيل الله تعالى وما يتعلق ببعض احكامه والاصل
فيه قتل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله
تقلا وقاتلوا المشركين كافة وقوله تعالى وقاتلوا من حيث
وجدتمهم واخبا ركن الصلح من امر ان اقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله وخبر مسلم لغزوة او راحة في سبيل

الله تقلا خي من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الاصحاب تبعا
لما هم الشافعي رضي الله تعالى عنه ان يذكر او مقدمة في صفة
هذا الكتاب قلند كنبذة منها على سبيل التبرك فتقول
بعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان
وهو ابن اربعين سنة وقيل ثلاث واربعين وامنت به
خديجة ثم بعدها قيل على وهو ابن تسع سنين وقيل عمر
وقيل ابو بكر وقيل يزيد بن حارثة ثم امر بتبليغ قومه بعد
ثلاث سنين من بيعته واول ما فرض عليه بعد الانتداب
والدعاء الى التوحيد من قيام الليل بما ذكر في اول سورة
المنزل ثم فتح ما في اخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس ليلة
الاسري يكتل الى بيت المقدس بعد النبوة بغير سنين ففلا
اشهر ليلة منبع وغرب من رجب وقيل بعد النبوة بمن
اوت وقيل غير ذلك ثم امر باستقبال الكعبة ثم فرض
الصوم بعد الهجرة سنتين تقريبا وفرضت الزكاة بعد
الصوم وقيل قتله وفي السنة الثانية قيل في نصف
شعبان وقيل في رجب من الهجرة حولت القيلة وفيها فرضت
زكاة الفطر وفيها ابتداء صلى الله عليه وسلم صلاة عيد
الفطر ثم عيد الاضحى ثم فرض الحج سنة مت وقيل سنة خمس
ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الا حجة الوداع سنة عمر
واعتمر اربعاً وكان الجهاد في عهد صلى الله عليه وسلم
بعد الهجرة فرض كفاية واما بعده صلى الله عليه وسلم فلم يفتك
حالا ان الحال الاول يكونون ببلادهم ففرض كفاية
اذا فعله من فيهم كفاية سقط الحج عن الباقي لان هذا

فان فروض الكفايات **شرائط وجوب الجهاد** خمسة **سبع**
خصال الاول **الاسلام** لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا قاتلوا
 الامة فخرط به المومنون فلا يجيب على كاف اهل ولود ميثا
 لانه يبذل الجزية لتدرب عنه اليد بقتل **الثاني والثالث**
البلوغ والعقل فلاحا وعلى صبي ومجنون لعدم تكليفها
 ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الامة فيلزم الصبيان لضعف
 ابدانهم وقيل المجانين لضعف عقولهم وان النبي صلى الله
 عليه وسلم رد ابن عمر يوم اخذوا حازه في الخندق **الرابع**
الحرية فلاحا وعلى رقيق ولو منعنا او مكاتبنا لقوله
 تعالى وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم واما مال العبد
 ولا نفس ملك فلم ينله الخطاب حتى لو امره سيده ليلزمه
 كما قاله الامام لانه ليس من اهل هذا الشأن وليس القتال من
 اتخاذ امر المحق لغيره ان الملك لا يفتقر التفرغ للهلاك
والخامس الذكورة فلاحا وعلى امرأة لضعفها ولقوله
 تعالى يا ايها النبي حرض المومنين على القتال والطلاق لفظ
 المومنين ينصرف للرجال دون النساء والخنثى كالمرأة ولقوله
 صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سالته في الجهاد ولكن افضل
 الجهاد حج مبرور **السادس الصحة** فلاحا وعلى من يعجز
 قتاله او تعظم مشقة **التابع** **الطاقة** **على القتال** باليد
 والمال فلاحا وعلى اعى واذ يعجز بين ولو في رجل ولحقه
 لقوله تعالى ليس على الاعرج حج وعلى الاعرج حج وعلى البلي
 حج فلا عبرة بصداع ووجع صرس وضعف بصر ان كان
 يدرك التحصن ويكفيه القاتل السلاح ولا عرج ليعجز للمني

والعدو والهرب ولا على اقطع يد بكالا او معظم اصابعه بخلاف
 فاقد الاقل واصابع الرجلين ان امكنه المنى بغير عرج بين
 ولا على اسل يد او معظم اصابعه ان مقصود الجهاد البطش
 والتكاثيرة وهو مفقود فيهما لان كلاهما لا يتمكن من الضرب
 ولا عادم اهتة قتال من تقه وسلاح وكذا مركوب ان
 كان سفر قصر فان كان دونه لزمه ان كان قادرا على المنى
 فاضل ذلك عن سونة من يلزمه موته كما في الحج ولو مرض بعد
 ما خرج او في زاده او هلكت دابته فهو بالخيار بين ان
 يصرف او يبضي فان حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح
 اذ المكنه القتال فان امكنه الرمي بالحجارة والاصح في زوايد
 الروضة الرمي لا على تناقض وقع فيه ولو كان القتال على
 باب دان او حوله سقط اعتبار الموت كما ذكر القاضي
 ابو الطيب وغيره والضابط الذي يعم سابق وغيره
 كل عذر يمنع وجوب الحج كفقده زاده وراحلة منع وجوب الجهاد
 الا خوف طريق من كبار او من لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب
 ان الخوف يحتمل عادة في هذا السفر لبنا الجهاد على مصارمة
 المخاوف والدين الحال على مور بحرم سفرها ووسفر غيره
 الاباذن غريمه والدين الموجب لا يحرم السفر وان قرب اجل
 ويحرم على رجل الحج وسفره او غيره الاباذن ابويه ان
 سلا ولو كان الحي احدهما فقط لم يحرم الاباذن وجميع
 اصوله المسلمين كذلك ولو وجد الاقرب منهم واذن بخلاف
 الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا يحرم عليه سفره
 لتعلم فرض ولو كفاية كطلب درجة الافتاء بغير اذن

اصله ولو اذن اصله اوجب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه
 وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف والا يحرم
 انصرافه لقوله تعالى اذا القيتهم فية فاقبضوا وابطروا
 الرجوع ايضا ان يامن على نفسه وماله ولم ينكر قلوب المسلمين
 والا فلا يحل الرجوع والحوادث التي من حال الكفار ان
 يدخلوا بلدة لنا مثلا فيلزم اهلا الدرع بالمكن منهم ويكون
 الجهاد حينا فريض عين سواء مكن تاهتهم لقتال ام لم يكن
 علم كل من قصد انه ان اخذ ومن هودون قتل او لم يعلم انه
 اذا امتنع من الاستسلام قتل او لم تامن المرأة فاحنة
 ان اخذت ومن هودون مائة قصر من البلدة التي
 دخلها الكفار حكمها كاهلا وان كان في اهلا كفاية لانه
 كالحاضر معهم فيجب له على كل من ذكر حتى على فقير وولد
 ورقيق بلا اذن من الاصل ورب الدين والسيد ويلزم
 الذين على مائة القصر المضى اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية
 دفاعا لهم وانقاذا من الهلاك فيجوز فرض عين في حق من
 قرب وفرض كفاية في حق من بعد وان لم يكن من قصد
 تهيه لقتال وجوزوا سرا وقتلا فله استسلام وقاتل
 ان علم انه ان امتنع منه قتل وامنت المرأة الفاحنة ثم نزع
 في احكام الجهاد فقال **ومن اسر من الكفار على ضربين ضرب**
يكون رقيقا بنفسه اي مجرد **السبي** بفتح السين المهملة
 واسكان الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريمه **وم**
النساء والصبيان والمجانين والعبيد ولو مسلمين كما يرق
 حزني مغفور لحزني بالقر اي يصيرون بالاسر ارقا

ويكون كبار اموال القبيحة المحض اهلها والباقي للغائبين لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقيم النبي كما يقيم المال والمراد برفق
العبيد استمراره لا تجرده ومثلهم فيما ذكر المعضون
تغليبا لمقتل الدم **نفسه** لا يقتل من ذكر للنهي عن قتال
النساء والصبيان والباقي في معاصها فان قتلهم الامام
ولولتهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغائبين كبار الاموال **وضرب**
ببرق نفس النبي وانما عرف باختيار كماليات **وهو حال**
الاحرار النبالغون العقلانيين **اربعه اشياء** وهي القتل
بضرب رقبته لا تحريق وتعريق **والاسترقاق** ولولوثي
او عرجي او بعض شخص على الصحيح في الروضة اذا رآه مسلما
والر عليه بجلية سبيله **والغدا بالمال** اي باخذه منهم
اكان من مالهم او ماله في ايديهم **او بالرجال** اي برد
اسرى مسلمين كما نصر عليه ومثل الرجال غيرهم او اهل
ذمة كما يجنحه بعضهم وهو ظاهر في رد من كان مسلما او من كان
يسلم او يذمي ويجوز ان يقدم بالسلطنة التي في ايديهم
ولا يجوز ان يرد السلطنة التي في ايدينا بالاسيد لونه
كما لا يجوز ان يبيعهم التلاح **يفعل** الامام او امير المؤمنين
من ذلك الاجتهاد لا بالمشي **ما فيه الصلوة** للمسلمين
والاسلام فان حفي على الامام او امير المؤمنين الاحتظهم
حتى يظروا له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى الشهادة كما مر في
الظهور الصواب ولو اسلم اسير معلق لم يجز الامام فيه
قبل اسلامه منا ولا فدا عصف للاسلام دمه فيحرم قتله
لخبر الصحيحين اسرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله

الا الله ان قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
وقوله واموالهم يحوي على ما قبله السر بدليل قوله الحق في الاسلام
ومن حقها ان ياله المقدور عليه بعد السر غنيمته وبقي
الخيار في الباقي كالجزء من الحق في الكفارة **ومن اسلم**
من رجل او امرأة في دار حرب او اسلام **قتل الاسري** قتل
الظفر به **احسن** اي عصم باسلامه **ماله** من غنيمته **ودمه**
من سبكه للجزات سابق **وصغار اولاده** الاحرار عن النبي
لانهم يتبعونه في الاسلام والمجد كذلك في الاصح ولو كان
الاب حيا لاسرو وولده او ولد ولده المجنون كالصغير
ولو طر المجنون بعد البلوغ لاسرا ايضا ويعصم الحمل
تعالى لان استرقته انه قتل اسلامه لابل فلا يبطل
اسلامه رقة كالمقتول وان حكم باسلامه **تدب**
سكت المصنف عن سبي الزوجة ولذهب كما في المتراجح ان
اسلام الزوج لا يعصم عن الاسترقاق لا استقلالها ولو
كانت حاملا منه في الاصح فان قتل الوبد الحرة منع
ارقاق زوجته وابنته البالغة فكان الاسلام اولى
احيب بان ما يكن استقلال التمس به لا يجعل فيه تايها
لغيره والبالغة تنقل بالاسلام ولا تنقل بيد الحرة فان
استرقه انقطع نكاحه في حال التي سواها كان فلكه
قبل الدخول بها ام بعده امتناع ان كان الامم الكافرة
للنكاح كما يستنع ابتداء نكاحه ولمنوله صلى الله عليه وسلم
في سبابا وطاس الا توطا حامل حتى تصنع واما ايل
حتى تحيض ولم يال عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم

103
انه كان فيهم من ماله الزوج وترق زوجة الذي ينفس الاسر
وينقطع به نكاحه فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحرة
اذ ابذل الحرة عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق
احيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حال العقد
ان العقد لم يتناولها وكجزء من جهة النكاح والمراد هنا
الزوجة المتعددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها
وكجزء رفاق غنيق الذي اذا كان حيا لان الذي
لو التحق بدار الحرب استرققت نفسه او لا ان غنيق
مسلم التحق بدار الحرب فلا يترق لان الواو بعد ثبوته
لا يرتفع ولا تترق زوجة المسلم الحرة اذا سبت كما
صح في المزاج واصله وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام
الروضة والرحمن الجواز فانها سويان في جريان الخلاف
بينها وبين زوجة الحربي اذا اسلم لان الاسلام الاصل
اقوي من الاسلام الطاري ولو سبت زوجة حرة او
زوج حرة رفق انقضى النكاح لحدوث الرق فان كانا
رقيقين لم ينقض النكاح اذا لم يحدث رفق وانما انتقل
الملك من شخص الى اخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع
واذا رفق الحربي وعليه دين لغير حربي وعليه دين
لغير حربي كسلم وذمي لم يسقط فيقضي من ماله ان
غتم بعد رقه فان كان الحربي على حربي ورفق ملكه من
عليه الدين بل او رب الدين فسقط ولو قال رب
الدين وهو على غير حربي لم يسقط ما اخذ من اهل
الحرب بل ارضي من غنما او غيره بركة او غيرها غنيمه

محنة الا ان حشر ٢٠ هله والباقي للاخذ وكذا ما وجد كلفظة طاه
يظن انه لهم فان امكن كونه لم وجب تعريفه ويعرف سنة ١٨٠
يكون حقير ايسار اللفظات **والمحكم للصبي** اي الصغير ذكر كان
او اني او خشي **بالسلامه عند وجود ثلاثة اسباب**
اولا ما ذكره بقوله **ان يسلم احدا بويه** وان خشي بلوغه كالصغير
بان يعلق بين كافرين ثم يسلم احدها قبل بلوغه فانه يحكم
بالسلامه حاله او يسلم احدها قبل وضعه ام بعده قبل تربيته
ام بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين امنوا واتبعناهم
فربانهم بايمان الحقناهم فربانهم **تبيين** قول المصنف
ان يسلم احدا بويه بوجه فصر على الابوين وليس مراد ابل في
معنى الابوين الاحداد والحدات وان لم يكونوا وارثين
وكان الاقرب حيا فان قيل الهلاق ذلك يقتضي اسلام جميع
الاطفال بالسلام انهم ادم عليه الصلاة والسلام احب
بان الكلام في جد يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما التوارث
وبان التبعية في اليهودية والنصرانية حكم جديد وانما ابواه
يهودانه او نصرانه والمجنون المحكوم بلفظ كالصغير
في تبعية احدا اصوله في الاسلام وان بلغ الصغير ووصف
كفر بعد بلوغه او افاق المجنون ووصف كفر بعد افاقه
فمن يدعي الاظهر لسبق الحكم بالسلامه فانه من اسلم نفسه ثم افاق
وان كان احدا بويه مسلا وقت علقه فهو مسلم باجماع وفتيا
للاحكام للاسلام ولا يصح ما يطر بعد العلق منها من ردة
فان بلغ ووصف كفر بان الرب به عن نفسه كما في المحرقة
قطعا لانه مسلم ظاهرا وباطنا ونائنه ما ذكره بقوله

١٥٢
بقوله **او تبينه** اي الصغير المجنون **مسلم** وقوله **منفردا** حال من
غير المفعول اي حال انفراده **عن ابوي** فتحكم بالسلامه ظاهرا
وباطنا بتعالى سايه ان له عليه ولا ية وليس معه من هو
اقرب اليه منه فيتبعة كالات قال الامام وكان اليابي لما
ابطل حرمته قلبه قلبا كليا فعدم عما كان واقعه له وجود تحت
يد الساي وولا ية فاشبه تولده بين الابوين المسلمين وسوا
كان الساي بالغا عاقلا ام لا اما اذا سبي مع احدا بويه فانه
يبيع الاتالي جز ما ومع كون احدا بويه الصغير معه ان
يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة وان اختلف سايها
لان تبعية الاصل اقوي من تبعية الفرع الاتالي فكان اولى
بالاتباع و٢ بوتر موت الاصل بعد ان التبعية انما تمت
في ابتداء التي وخرج بالمسلم الكافر فلو سباه دقي وحمله
الي دار الاسلام لم يوتر او مناس كما قاله الدارمي لم يحكم
بالسلامه في الاصح ان كونه من اهل دار الاسلام لم يوتر فيه
ولا في اولا ده فليف يوتر في مسيه ولا تبعية الدار
انما توتر في حق من لا يعرف حالة ولا نية نفسه هو على
دين سايه كما ذكره الماوردي وغيره ونالته ما ذكره بقوله
او وجد لقطا في دار الاسلام فتحكم بالسلامه بتعالى
وما الخ بها وان استلحق كما في بلاينة نفسه هذا ان وجد
بخل ولو بدا ركض به مسلم يكن كونه منه ولو اسير امثرا
او تاجرا ومجتازا تغلبا للاسلام ولا نه فز حكم بالسلامه
فلا يغير مجر ودعوي الاستلحاق ولكن لا يكتفي اختياره بدار
كفر بخلافه بدارنا محرمه ولو تقاه مسلم قتل في نية نية لا

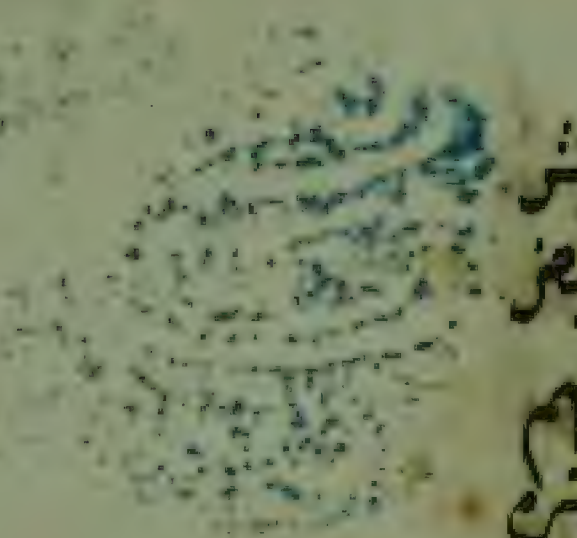
تقي اسلامه اما اذا استلحقه الكافر بنية او وجد اللقيط محل
منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر **تتبع** اقتضارة كفره
على هذه الثلاثة المذكورة يدل على عدم الحكم باسلام الصغير
المهر وهو الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الامام
لانه غير مكلف فانه ذلك غير المهر والمجنون وهما لا يبعث
اسلامهما اتفاقا وان نطقه بالشهادتين اما خبر واما
اننا فان كان خبرا فخره غير مقبول وان كان انشا فهو
كعصوده وهي باطلة واما اسلام سيدنا علي رضي الله تعالى
عنه فقد اختلف في وقته فقيل انه كان بالغاً حين اسلم كما
نقله القاضي ابو الطيب عن الامام احمد وقيل انه اسلم قبل
بلوغه وغلبه الاكثر واجاب عنه اليه في بان الاحكام انما
صارت متعلقة بالبلوغ بعد الهرة قال الكشي وهو الصحيح ان
الاحكام انما بنيت خمسة عشر عام المختدق فقد تكون منقولة
قبل ذلك بن التميز والقياس على الصلاة لا يصح ان الاسلام
لا يتغير به وعلى هذا الجواب بين ابويه الكافرين
لا يفتنانه وهذه المسئلة مستحقة على الصحيح في الزرع
والروضة فيتلطف بوالديه ليؤخذ منهما فان ابيا فلا
حيلة **تتبع** في اطفال الكفار اذا ماتوا ولم يتلفظوا
بالاسلام خلاف منتشر والاصح انهم يدخلون الجنة لان كل مولود
يولد على الفطرة فحكمهم حكم الكفار في الدنيا فلا يصح عليهم
ولا يدقون في مقابر المسلمين وحكمهم حكم المسلمين في الآخرة
فصل في قسم الغنيمة وهي لغة الزرع وشرعا
مال او ما الحق به كخزينة منته حصل لنا من كذا اصيلين

حسين

حسين مما هو لهم يقال منا وايضا فجيل او ركاب او نحو ذلك
ولو بعد ايامهم في القتال او قبل شهر السلاح حين التقا الضفأ
ومن الغنيمة ما اخذ من درهم سرقة او اختلافا او لقطه
او ما اهدوا لنا او صالحونا عليه والحرب قائمة وخرج
بما ذكرنا حصل اهل الذمة من اهل الحرب يقال فالتقائه
ليس بغنيمة فلا يترع منهم وما اخذ من ركة المرتد فانه في
الغنيمة وما اخذ من ذمي كجزية فانه في ايضاً ولو اخذنا
من الحسين ما اخذوه من مسلم او ذمي او نحوه بغير حق
لم يملكه ولو غنم ذمي وسلم فهل يحسن الخبيج او يضيب المسلم
وجان اظهرها الثاني كما رجه بعض المتأخرين ولما كان
يقدم من اصل ما لا الغنيمة التلب بداهه فقال **ومن** اي اذا
قتل المسلم سواء كان ذكرا ام احراماً بالغام لا فارساً
ام **قتل اعطى عليه** سواء شرطه لغيره له الامام ام لا الجز
الصحيح من قتل قتيلاً فله سلبه وروي ابو داود ان طلحة
رضي الله تعالى عنه قتل يوم خيبر عشرين قتيلاً واخذ
سلبهم **تتبع** يستثنى من اطلاقه الذمي فانه لا يستحق
التلب سواء احضر باذن الامام ام لا والمخذول والمرجف
والخائن ونحوهم من اثمهم له وارضح قال الاذرعى واطلقوا
استحقاق العبد المسلم التلب ويحب تقييده بكونه مسلماً
على المذهب وبشرط في المقتول ان لا يكون منهياً عن قتله
صبياً او امرأة لم يقاتل ولا سلب له فان قاتل استحققه
في الاصح ولو اعرض مستحق التلب عنه لم يسقط حقه منه
على الاصح لانه متعين له وانما يستحق القاتل التلب ركوب



غير ينبغي فيه شركا في حال الحرب وكفاية شر ان يزيل المتنا
 كان يفتحا عينه او يقطع يده او رجله وكذا لو قطع يدا
 او رجلا فلو رمي من حصن او من صف المسلمين او قتل
 كافرا نائما او اسيرا او قتله وقد ائتم الكفار فلا سلب
 له لانه في مقابلة الخطر والتفكير بالنفس وهو منتقم منها
 والسلب نيب القتل التي عليه والخف والالت الحرب
 كسرع وسلاح ومركوب والته كخروج ولجام وكذا سوار
 ومنطقة وخاتم ونقعة معه وكذا جنبته تقاد معه
 في الاظهر احقية وهي وتمايجه فيه المتاع ويجعل علي
 حق البعير مشدودة على الفرس فلا ياخذها ولا ما يفي
 من الدراهم والامثلة لا يست من لباسه ولا من جلده ولا
 حلية فيه ولا يحمى السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
 وسلم قضاه للقاتل وبعد السلب يخرج موته المحفظ والقتل
 وغيرها من الموت اللازمة كاجرة جمال وراع **وتنقسم القيمة**
 وجوبا **بعد ذلك** اي بعد اعطاء السلب واخراج الموت فمن
 اخماس مائة **في عطي ربحه الخامس** من عقار ومنقول
لن بعد الوقعة بنية القتال وهم الغانمون بالطلاق لاية
 الدرية وعملها بغيره صلى الله عليه وسلم في ارض خيبر سوا اقل
 من حضر بنية القتال مع الجيش ام لا لان المقصود منها
 للمجد وحصوله هناك فان تلك الحالة باعثة على قتال
 ولا يتاخر عنه في الغالب لعدم الحاجة اليه مع تكثره
 سوا دة المسلمين وكذا من حضر بنية القتال وقتل في
 الاظهر فمن لم يحضر او حضر بنية القتال لم يتحقق شاي



من ذلك سابل الاول ما لو بعث له الامام جاسوسا فغتم الجيش
 قبل رجوعه فانه يشاركهم في الاصح الثانية لو طلب الامام بعض
 العسكر لجرح من هجوم العدو ووافر من الجيش كينا فانه يسهم
 له وان لم يحضر والوقعة ٢٢٢ في حكم ذكره الماوردي في
 الثالثة لو دخل الامام او نائبه دار الحرب فبعث سرية في
 ناحية فغتم شيئا من اموال جيش الامام وبالعكس لا يطلب
 كل منها بالآخر ولو بعث سريتين الى جهة اشرك الجميع فيما غنم
 كل واحدة منها وكذا لو بعثها الى جهتين وان تباعدتا على
 الاصح ولا شيء من حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال
 ولومات بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه
 لوارثه كباي الحقوق ولومات بعد انقضاء القتال ولو قبل
 حيازة المال فحقه لوارثه ولومات في اثنا القتال فالمصو
 انه لا شيء له فلا يخلفه وارثه فيه وبغض في موت الفرس حينه
 انه يتحقق سهمها والاصح تقتر النصين لان الفارس متبوع
 فاذا مات فانت الاصل والفرس تابع فاذا مات جاز ان
 يبقى سهمه للمتبوع والاظهر ان الاجير الذي وردت الاجارة
 على عينه مدة معينة لا يملك ربحا ولا يملك دواب وحفظ
 امتعة ونحوها والتاجر والمخترق كالحياط والنعال يسهم لهم
 اذا قاتلوا اليهودهم الوقعة وقاتلهم اما من وردت الاجارة
 على ماله او بغير مدة كحياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل
 واما الاجير هذا فان كان مسلما فلا اجرة له لبطان اجارة
 لانه بحضور الصف يقرن عليه ولم يتحقق السهم في احد وجهين
 قطع به البغوي واقضي كلام الراغب في جميعه لا اعتراضه

بلا جارة وان لم يحضر مجاهدا ويدفع **للفارس ثلاثة اسهم**
له سهم ولغيره سهمان للاتباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر
بفارس ركبته يسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان يركبه ركبته
ان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الفرس واحد
وان كان معه اكثر من ٢٠ نه صلي الله عليه وسلم لم يعط الا
لفرس واحد وكان يوم حنين افراس عربيا كان الفرس
او غيره كالبرذون وهو ما ابواه عجميان والهن وهو
ما ابوه عراقي دون امة والمفر بضم الميم وسكون القاف
وكسر الراء كنه لان الكد والفر يحصل منهما ولا يضربا وتما
كالرجال ولا يعطى لفرس عجمي اي موزول بين الازال وما
تقع فيه كالارم والكبير لعدم فايدته ولا لغيره وغيره
كالغبل والبغل والحمار ٢٠٠ تنصلح للحرب صلاحية الخيل
له ولكن رخص لها وبها وت بينهما كسب النفع **ويدفع للرجل**
سهم واحد لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق
عليه ولا يراد اعطا النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع رضي
الله تعالى عنه ٢ وقعة سهمان كما صح ٢ مسلم لانه صلى الله
عليه وسلم راي منه خصوصية اقتضت ذلك **وايسم**
من الغنيمة **المن اشككت فيه خمس** بل مئة شاة
للمسلم والثلث والحرية والذكورية
والهبة فان اختل بين ما ذكر كالكاثر والصبي والمجنون
والرقيق والمرأة والخنثى والزمن رخص له ولا يسهم لواحد
منهم لانهم ليسوا من اهل فرض الجهاد والرضخ بالصاد والحاء
المجتمعين لغة العطا القليل ونزع اسم لما دون التهم وتجهته

للمام او امير الجيش ٢ قدره ٢٠ انه لم يرد فيه التحديد فيرجع
لارايه وبها وت على قدر تنوع الموضع له فيرجع المقاتل ومن
قاتل اكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التي تراوي
الحرمي وتشتي العطاش على التي تحتفظ الرجال بخلاف سهم
الغنيمة فانه يتوي في المقاتل وغيره ٢٠ انه منصوص عليه
والرضخ باجتهاد لكن لا يبلغ به سهم رجل ولو كان الرضخ
لفارس ٢٠ نه تنوع للسهم فتقصر به عن قدرها كالحكومة
مع الارواح المقدورة ومحل الرضخ الا خمس الاربعة ٢٠ انه
سهم من الغنيمة يتحقق بحضور الواقعة الا انه ناقص وانما
يرضخ لذمي وما الحق به من الكفار حضر بلا اجرة وكان
حضوره بان الامام او امير الجيش وبلا اراه منه ٢٠
انراذن الاتحاد فان حضر باجرة فله الاجرة ولا شيء له
سواها وان خصه بلا اذن الامام او امير الجيش فلا
رضخ له بل يغرم الامام ان راه وان اكرهه الامام على
الخروج استحق اجرة مثله من غير سهم ولا رضخ استهلاك
عله عليه كما قاله الماوردي **ويقيم الخمس الخامس بعد ذلك**
على خمسة اسهم فالغنيمة من خمسة وعشرين لقوله تعالى **علي**
واعلموا انما غنمتم من شيء الاية الاولى سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاية الكرية ولا سقط بوفاته صلى الله عليه وسلم وكل بكل
بغير سهم صلى الله عليه وسلم **للمصالح** اي مصالح المسلمين
فلا يصرف منه لكافر فمن المصالح سد الثغور وتخفيف العدو
والمقاتلة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام
التي يلبس بلاد المشركين فيخاف اهلها منهم وعمارة الحشد

والتناظر والمصون وارزاق القضاة والائمة والعلماء
 بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه وحمل
 القرآن والموديع لان بالتفوق حفظا للمسلمين قليلا تظل
 من ذكرها الكتاب عن الاشغال هذه العلوم وعن تنفيذ
 الاحكام وعن تعطيل التعليم والتعلم ويزرقون مسا
 يكتفون لتفوقوا ذلك قال الزركشي نقلا عن القرطبي
 العلماء والقضاة مع الغنا وقدر المصلحة في رأي السلطان
 بالمصلحة ويختلف بصديق المال وسعته قال القرطبي
 من ذلك ايضا العاج عن الكتاب مع الغنى والمراد بالقضاة
 غير قضاة القضاة اما قضاة وهم الذين يحكمون لاهل
 التي في مداراهم ويزرقون من الخس الاربعة من خمس
 كما قاله الماوردي وكذا ايتهم ومولد نوحهم وعالمهم بقدر
 الاهم فالاهم من وجوبها او اهم كما قاله في التمهيد
 النفور ان فيه حظ المسلمين **تبيينه** قال في الاحكام
 لعل يدفع السلطان الى المتحقق حقوقهم من بيت المال
 فهل يجوز اخذ اخذ شي اصلا لانه من مشترك ولا يدعي
 قدر حصته منه قال وهذا غلور والثاني ياخذ كل يوم
 قوت يوم والثالث ياخذ كفاية سنة والرابع ياخذ ما
 يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك
 بين المسلمين كالغنيمة بين الفاتحين واليراث بين الورثة
 ان ذلك ملك لهم حتى لو ما تقاسم بينهم وراثتهم وهذا هو
 ما لم يتحقق وانه نيا انتهى واقرة في المجموع على هذا الم
 وهو الظاهر **والثاني لذوي القربى** للاية الكريمة **وم**

والثاني لذوي القربى
 والاولى للفقراء والمساكين
 والاولى للفقراء والمساكين
 والاولى للفقراء والمساكين

اله صلى الله عليه وسلم **بنوا هاشم** وبنو **المطلب** ومنهم امامنا الشافعي
 رضي الله تعالى عنه دون بني عبد شمس وبني نوفل وان كان
 الاربعة اولاد عبد مناف اقتضاه صلى الله عليه وسلم
 في القسم على بني الماولين مع سوال بني الاخيرين له رواه البخاري
 وانهم لم يبارقوه في جاهليته واول اسلام حتى انه لما بعث
 صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره ودبوا عنه بخلاف
 بني الاخيرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الماولين اشقا
 وبنو نوفل اخوهم بايهم وعبد شمس جد عثمان بن عفان
 والعبدة بالكتاب الى ابا امام من انشأ منهم الى الامم
 فلا وبت ترك في هذا الغني والفقير والنساء وفصل الذكر
 كالأثر وحكي امام فيه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
والثالث لهم لليتامى للاية جمع يتيم وهو صغير ذكر او انثى
 او خنثى اب له اما كونه صغيرا فللمن لا يتم بعد الاقلام
 واما كونه اب له فلولو وضع والعرف سواء اكان من اولاد
 المرتقة ام لا قبل ابوه في الجاهلية وام له جدام والله اعلم
تبيينه كان الاول للمصنف ان يقول اليتيم المسلم
 ان ايتام الكفار لا يعطون من هم اليتامى نيا لانه مال
 لغنم الكفار فلا يرجع اليهم وكذا يترط الاسلام في
 ذوي القربى والمساكين وابن السبيل لذلك ويندرج
 في تفريقهم اليتيم ولد الزنا واللقط والمنق باللعان
 ولا يسمون ايتاما لان ولد الزنا لا اب له شرعا ولا يوصف
 باليتيم واللقط قد يظهر ابوه والمنق باللعان قد يتلحه
 نافية ولكن القياس انهم يعطون من هم المساكين **فاية**

يقال لمن فقدت امه دون ابيه منتطح واليتيم في اليتم من فقد
امه وفي الطريق فقد ابوه وامه ومن شرط في اعطاء اليتيم في
قسمته بيتا فقرا او مسكنا لا يشترط لفظ اليتيم به وان
اغتناه بالابيه اذا منع استحقاقه فاعتناؤه باله اولي بمنعه
والرابع سهم للسالكين للآية الكريمة ويدخل في هذا الاسم هذا
الفقر كما قاله في الروضة **والخامس سهم لابن السبيل** السبيل
للآية وابن السبيل مني سفر مباح من محل الزكاة كما في قسم الفقر
او محتار به في سفره واحد كان او اكثر ذكر او غيره سمي بذلك
لما لزمته الحاجة بان احد ما يكتفه غير الصدقة وان كان
له مال في مكان اخر او كان كسوبا او كان سفره لزمته لعموم
الآية **تتم** يجوز للامام ان يجمع للسالكين بين سهمهم
من الزكاة وسهمهم من الخبز وحققهم من الكنارات فيصير لهم ثلاثة
اموال قال الماوردي واذا اجتمع في واحد منهم يتم وممكنه
اعطى باليتيم دون المسكنة ان اليتيم وصف لا زم والمسكنة
لا زلة زائدة واعتبر من بان اليتيم لا بد فيه من فقر او مسكنة
وقضية كلام الماوردي انه اذا كان الغاري من ذوي
الغنى لا يحتاج لقرو بل بالقربة فقط لكن ذكر الرافعي
في قسم الصدقات انه ياخذها واقضي كلامه انه خلاف
فنه وهو ظاهر والفرق بين القرو والمسكنة ان الاخذ بالقرو
لما اجتنا وبالمسكنة لما اجتنا حاجته صاجها ومن فقد من الاضاق
اعطى الباقيون نصيبه كما في الزكاة الامام رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه للمصلح كما روى يصدق مدعي المسكنة والفقير
بلايينه وان اثم ولا يصدق مدعي اليتيم ولا مدعي القربة

البيتية **فصل** في قسم النفي وهو مال او نحوه وكل ما يتبع
به حصل لنا من كنفار ما هو لم بلا قتال ولا ايجاف اي اسرع
خيل ولا سير ركاب اي ابل ونحوها كغزال وحير وسفن
ورجال فخرج بلنا ما حصله اهل الزمة من اهل الحرب فانه
لا يتبع منهم وبما هو لم ما اخذوه من مسلم او ذمي او نحو غير
حق فان لم يملكه بل تركه على مالكه ان عرف والا فيمحقظه
من النفي الخبية وعشر تجارة من كنفار شرطت عليهم اذا دخلوا
دارنا واخرج ضرب عليهم على اسم جزية وما خلوا اي تغرقوا
عنه ولولغ خوف كضر اصابهم ومال مرتد قتل او مات
على الردة وذمي ونحوه مات بلا وارث او ترك وارثا غير
حائز ثم شرع في قسمته بقوله **ويقيم مال النفي** او ما الحق به من
الاختصاصات **على خمسة** لقوله تعالى ما اقا الله على رسوله من
اهل القرى **ويصرف خمس** وجوبا **على من يصرف عليهم خمس**
الغنية في خمس خمسة اقسام متساوية كالغنية خلافا لآلية
الثلاثة حيث قالوا لا يحسن بل جميعه لمصالح المسلمين ودليلنا
قوله تعالى ما اقا الله على رسوله الا انه فاطلق ما هنا وقيد
في الغنية فحمل المطلق على المتبدج جميعا بينهما لا اتحاد الحكم وان
الحكم واحد وهو رجوع المال من المسلمين للمسلمين وان
اختلف السبب بالقتال وعدمه كما حملنا الرقبة في الظهار
على المومنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقيم له
اربعة اخماسه وخمس خمسة ولكل من الاربعة المذكورين منه
في الآية خمس الخمس كما مر في الفصل قبله واما بقدره صلى الله عليه
سلم فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا كما مر ايضا في

في النفل قبله **ويعطى أربعة أعشار** التي كانت له في حياته
صلى الله عليه وسلم **للقائلة** أي المرتقة لعمل الأولين به
كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول النصف به والمقتل
بعده هم المرصدون للقتال **في مصالح المسلمين** بتعيين الإمام
لهم وسوا المرتقة لهم أرصدوا القسم للذبح عن الدين
وطلبوا الرزق من ماله وخج بهم التطوع وهم الذين
يقرون إذا انتطوا وإنما يعطون من الزكاة لأن النفي عكس
المرتقة **تقتله** يجب على الإمام أن يبحث عن حال كل
واحد من المرتقة وعن من تلزمه نفقتهم من أولاد وزوجات
ورقيق لحاجة غروا والحومة أن اعتادها رقيق وزينة
وتجارة وما يكفهم فيعطيه كفايته وكفايتهم من نفقة وكفا
وتأجير المولون بقدر الحاجة ليتفرغ للعلم والبر في الحاجة
حالة في ملوته وصنوها والمكان والزمان والخصر
والغلا وعادة البلد في مطاعم وملابس ويزاد أن زادت
حاجته بزيادة ولد وخدمون وزوجة ومن أرقيق له
يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته إذا كان
من يخدم وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه نفقتهم
في حياته إذا مات بعد أخذ نصيبه لئلا يتغل الناس
بالتك من الجهاد إذا غلوا ضياع عيالهم بعدهم فيعطى رزق
حتى تبلغ استقنايا بالزوج ولو استغنت بك وأرث
وكفه كوصية لم تقط وحكم أم الولد كالزوجة وكذا الرها
وتعطى الأولاد حتى يتقيلوا بك أو نحوه كوصية ولله
البي رحمه الله تعالى من هذه المسئلة أن النقية أو النقة

المدرس إذا مات تعطى زوجته وأولاده مما كان يأخذ
ما يقوم بهم ترغيبا في العلم كالترغيب هنا في الجهاد والنفق
وفرق بعضهم بينهما بأن لا يعطى من أموال العامة وهي
أموال المصالح أقوى من الخاصة كالأوقات فلا يلزم من
التوسع في ذلك التوسع في هذه لأنه مال معين أخرجه
تخصر لتخصيل مصلحة ليقرا العلم في هذا المحل المخصوص
فكيف يصرف مع انتفا الشرط ومقتضى هذا الفرق الصرف
أو إذا العالم من مال المصالح كفايتهم كما كان يصرف بينهم
وهذا هو الظاهر **فصل** في الجزية تطلق على
العقد وعلى المال الملتزم به وهي ما خذوة من الحيازات لكفا
عنهم وقيل من الجزية القضا قال ثعلبوا وتقوا يومئذ
نفس عن نفسنا أي لا تقضي وأصلها قبل الإجماع
أية قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها النبي صلى
الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سواهم سنة أهل الكتاب
كما رواه البخاري ومن أهل بخان كما رواه أبو داود وللفي
في ذلك أن أخذها معونة لنا وإهانة لهم وربما يجملهم
على الإسلام وفرضها الجزية في الآية بالترام والصغار
بالترام أحكامنا وأركانها حصة عاقد ومعقود له ومكاف
ومال وصيغة وشرط في الصيغة وهي الركن الأول ما مر
في شرط في البيع والصيغة أي بما يوافق ركنكم أو أمنت
في أقامتكم بدارنا مثلا على أن تلتزموا كذا جزية وتنفقوا
لحكما وقبوا نحو قبلنا ورضينا وشرط في التعاقد
كونه ماما يعقد بنفسه أو بنائيه ثم شرع المصنف في شرط

المعتود عليه له وهو الركن الثاني بقوله **ونزابط وجوب**
ضرب **الجزية** على الكفار المعتود لهم **من خصال الاول**
الامر والبلوغ **الثالث العقل** فلا يصح عقدها من
صبي ولا مجنون ولا من وليها لعدم تكليفها ولا جزية عليها
وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقد الجزية ان اطبق
حنونه فان تقطع وكان قليلاً ساعة من شهر لم منه ولا
غبرة هذا الزمان اليسر وكذا الاثر ليس من الافاقه
كما يحسن بعضهم وان كان كثيراً كيوم ويومين يوفق من
الافاقه فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها **والثالث الجزية**
فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو مبعوضاً ولا جزية على من
الرق اجماعاً ولا على المبعوض على المذهب **والرابعة الذكورية**
فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله تعالى قالوا
الذين لا يؤمنون بالله الاقوله وهم صاغرون وهو خطاب
الذكر وحكي ابن المنذر فيه اجماع وروي البيهقي عن عروبي
الله تعالى عنه انه كتب الامر الاخبار ان لا تأخذوا الجزية
من النساء والصبيان ولا من خنثى ولا جزية عليه لاحتمال كونه
انثى فان ثبت ذكوريته وعقده الجزية طالبه بحرية
المدة الماضية عملاً بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل خنثى
وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لا تأخذ منه شيئاً لانه لم يضمن
الجزية له والخنثى كذلك اذا ثبت ذكوريته ولم تقبله الجزية
وعلى هذا الفضيل يحل اطلاق من صح الاحتد منه ومن صح عدمه
والخامسة ان يكون المعتود منه **من اهل الكتاب** كما لا
والضرائع من العرب والعجم الذين لم يعلم دهرهم في ذلك الدين

بعد

بعد نسخه اصل اهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين آمنون
بالله وباليوم الاخر الى قوله من الذين اتوا الكتاب حتى يطولوا
الجزية عن يديهم صاغرون **او من له شبهة كتاب** كالمجوس
لانهم شبهة كتاب وكذا تعتد اوداسن يهودا وتنصر قبل
النسخ لدينه ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا التبديل منه
تقليباً لحقن الدم ولا تحمل مناجتهم ولا ذبحهم لان اصلهم في
الاممضاع والميتات التحريم ويعتد ايضا لمن شكلنا في وقت
يهوده او تنصره فلم يعرف ادخلوا في ذلك الدين قبل النسخ
او بعده تقليباً لحقن الدم كالمجوس وبذلك حكمت الصحابة
في نصاري العرب فاما الصابية والتامة فتعتد لهم
الجزية اذ لم تلتزمهم اليهود والنصارى ولم يحالفوهم في
اصول الاعتقاد دينهم والافلا تفتد لهم وكذا تعتد لهم
وانكل امرهم وتعتد لناعم التمسك بحرف ايراهم وحرف
ثيت وهو ابن ادم لصلبه وزبور داود لان الله تعالى
اتر عليهم صحفا فقال صحف ايراهيم وموسى وقال وانه
لغير نبي الاولين وتسمى كتاباً كما نص عليه النافعي فاندركت
في قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب ومن اخذ ابويه
كتابي والاخر وثني تقليباً لحقن الدم وتحرم ذبحته
ومناجته احتياطاً واما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب
كعبدة الاوثان والنمس والملايكة ومن في معناه ممن يقول
ان الفلك حي ناطق وان الكواكب السبعة الهة فلا يقرن
بالجزية ولو بلغ من ذمي ولم يعط الجزية الحق بامنه وان

بذلك عقده والمذهب وجوبها على من شئخ وهم واحتمى
وراهب واحدا لها كاهنة الدور وعلى فقير عجز عن الكتب
فان تمت سنة وهو معسر ففي ذمته حتى يوسر وكذا حكم الشاة
وما بعدها ثم مرع في الركن الثالث وهو المال بقوله **واقل**
الجزية دينار في كل حول اي عن كل واحد لما رواه **الشيخ**
وغيره عن معاذ انه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن
امر ان ياخذ من كل عالم دينار او عدله من المعاف وهي
نياب تكون باليمن **تنبيه** ظاهر الخبر ان اقل دينار
او ما قيمته دينار و به اخذ البلقيني والنصوص الذي
عليه الاصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف ان اقل دينار
دينار وعليه اذا عقده جاز ان يجاوز عنه ما قيمته
دينار وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار ان قيمته
تتقص عنه اخرا الحول ومحل كون اقل دينار عند قوتنا
ولا فقد نقل الدارمي عن المذاهب انه يجوز عقدها باقل
من دينار نقله الاذريجي وقال انه ظاهر مجته وقضيه
كلام المصنف بخلق الوجوب بانقضاء الحول وقال
القفال اختلف قول النافعي في ان الجزية يجب بالعقد
وتتقرب بانقضاء الحول او يجب بانقضائه وبني عليها
اذا مات في انا الحول هل تقط فان قلنا بالعقد لم
تقط والاستقطت حكمه القاضي حسن في الاسرار
حد اكثر الجزية ويندب للامام مما كسبه الكفار القاقه
لنفسه او لموكلة في قدر الجزية حتى يزيد على دينار وعلى
هذا يؤخذ من المتوطين **ديناران ومن الموقر بقية دينار**

ومن الفقير دينار **استحب** با اقتداء بعمر رضي الله تعالى عنه كما
رواه البيهقي ولان الامام متصرف للسلطان فيبغى ان يحاط
لهم فاذا امكنه ان يعقد باكثر منه لم يجز ان يعقد بدونه
المصلحة **تنبيه** هذا بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا
انققد العقد على شي فلا يجوز اخذ شي زايده عليه كما نص عليه
في سير الواقدي ونقله الزركشي عن نصر الام ولو عقدت
الجزية للكفار باكثر من دينار ثم غلبوا بعد العقد جواز دينار
لهم ما الترموه كمن اشترى ثيابا باكثر من ثمن مثله ثم علم
العين فان ابوان بدل الزيادة بعد العقد كانوا قضاة
للعهد كما لو استعوا من اداء اصل الجزية ولو اسلم ذمي او
بند العهد او مات بعد سنين وله وارث مستغرق لخذ
جزيتين منه في الاولتين ومن تركته في الثالثة مقدمة
على حق الورثة كالحراج وسائر الديون اما اذا لم يخلف
وارثا فتركته في او اسلم او بند العهد او مات في خلال
سنة فقطط لما مضى كالأجرة **ويجوز** كما هو قضيه
كلام الجمهور والراجح تخا في المنهاج انه يجب للامام ان
يشترط بقية او نايبه عليهم اي على فقير من غني
ومتوسط في العقد رضاهم **الضياقة** اي ضياقة من
يراهم منا خلاص الفقر لها لا تتكرر فلا تتكرر **فضلا**
اي فضلا عن مقدار الجزية لانها مبنية على الراحة
والجزية على التملك ويجعل ذلك ثلاثة ايام فاقل ويذكر
عدو ضيفان رجلا او خيلا لانه اتى للغير واقطع للتراع
بان يشترط ذلك على كل منهم او على المجموع كان يقول ويصقو

في كل عام الفسليم وهم يتوزعون فيما بينهم او يتجمل بعضهم عن
بعض ويذكر من ايام كل سنة وفاصل مسكن وجسر طعام واد
وقدرها لكل منا ويذكر العلف للدواب والشرط ذكر جنه
ولا قدره ويجعل كلين بين وكفه بحسب العادة الا النحر
وكفه كالقول ان ذكره فيقدره ولو كان لواحد دواب
ولم يقين عدوا من لم يعلف له الا واحدة على النحر والاصل
في ذلك ما روي اليه في انه صلى الله عليه وسلم صالح اهل ايلة
على عثمان بن عفان دينار وكانوا ثلثماية رجل وعلى ضيافة
من كرمهم من المسلمين وروي الشيخان خبر الضيافة ثلاثة
ايام وليكن المنزل بحيث يرفع الحر والبرد والركن الرابع
العاقدة وشرط فيه كونه اماما يعقد بنفسه او نائبه
ولا يصح عقدها من غيره ٦٢ من الامور الكلية فحتاج الى
نظر واجتهاد لكن لا يقتل المعقود له بل يبلغ ما منه عليه
اجابته اذا طلبوا وامن اذا لم يحف غايلتهم ومكيدتهم
فان خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف منهم
لم يحبسهم والاصل في ذلك جسر مسلم عن بريرة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش او سرية او مائة
الي ان قال فانهم ابوا فاسالهم الخزية فان اجابوا فاقبل
منهم وكف عنهم وبقيت الاسير اذا طلبت عقدها فلا يك
تقتريه ٦٣ والركن الخامس المكان وشرط فيه قبوله
للتقريب فيه فيمنع كاف ولو ميثا اقامة الحجار وهو مكة
والمدينة والبامة وطرف الثلاثة وقرأها كالحايف
لمكة وجنبر للمدينة فلو دخل غير اذن الامام اخرجته

وعزوه ان كان عالما بالحقنم و١٢ ياذن له في دخوله الحجار غير
حرم مكة المصلحة لتكسالة وتجارة فيها كبير حاجة
فان لم يكن فيها كبير حاجة لم ياذن له الا بشرط اخذ شي
من متاعه كالقصر ولا تقم فيه بعد الاذن له الا ثلاثة
ايام فلو قال في موضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى اخرها
مسافة القصر وهكذا فلا يمنع فان مرض فيه وشق نقله
منه او خيف منه موته ترك مراعاة الاعظم الضرر من
فان مات فيه وشق نقله منه دفن فيه للضرورة نفسه
الخزي لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو لمصلحة لقوله
تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد الجميع لقوله تعالى وان
خفتم عيلة اي فقرا يمنعهم من الحرص والانتطاع ما كان لكم
لقدومهم من المكاسب فتوف يغنيكم الله من فضله وعلوم
ان الحلب انما يحلب الى البلاد لا الى المسجد نفسه والمعنى في
ذلك انهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا
بالمنع من دخوله بكل حال فان كان رسولا خرج اليه الامام
بنفسه او بناييه يسمعه فان مرض فيه اخرج منه وان خيف
موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه بنس
واخرج منه الى الحل لانه يتقاضيه فيه اسد من دخوله
حيا ولا يحكي هذا الحكم في حرم المدينة اختصا حرم
مكة بالنسب ونبت انه صلى الله عليه وسلم ادخل الكفار
مسجده وكان ذلك بعد نزول ليرة **ويخصم عقد الذمة**
اي الجزية المشتملة على هذه الاركان الخمسة وقد قال النبي
نفس العقد يشمل الايجاب والقبول والقدر المأخوذ والمؤ

والتقابل ففعله متضمنا الغالب الاركان ثم بين ما تضمنه بقوله
الرابعة ان **يورد** **الحجة** عن **يدي** ذلة **وصغار**
اي اختصار الاستدلال على ان حكمه عليه بالاعتقاده ويحفظ
لا احتماله قال في الزوايد فيو خذرق كثار الديون
ويكنى في الصفا المذكورة ايتهما ان يحكي عليه الحكم بالاه
يعتقده ككافره الاصحاب بذلك وتغييره بان يحل
الاخذ ويقوم الكافر ويطا طاراه ويحيي ظهره ويضع
الحجة في الميزان ويقبض اخذ الحجة ويضرب لزمته
وهما مجتمع اللهم بين الماض والحاضر والاذن من
الحائرين مردود بان هذه الهيئه باطله ودعوى
استحالة او وجوبه استدلالا ولم ينقل ان النبي صلى
الله عليه وسلم ولا احدا من خلفه الراشدين فعلوا
ذلك **والثاني ان يحكي عليهم احكام الاسلام** في غير
العبادات من حقوق الاميين في المعاملات وغير
وغرامة المثلقات وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا
والسرقة دون ما لا يعتقدونه كزنا المحرمات والمخ
وانما وجب التعرض لذلك في الاحكام لان الحجة مع
الانقياد والاستسلام كالعوض عن التفرقة في التعرض
له كالتن في البيع والاجرة في الاجارة وهذا حق
الرجل اما المرأة فتكنى فيه الانقياد لحكم الاسلام فقط
والثالث ان لا يذكر في دين الاسلام الا بالخير اعني
فلو خالفوا وطعنوا فيه اوفي القرآن العظيم او في
النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يقدريك بقدره العظيم

عنه والاصح انه ان شرط انتفاض العهد بذلك انتقضوا افلا
والرابع ان لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين كان قدام ولا شبهة ام
فعلوا يات من ذلك انتقض عهدهم وان لم يشترط الامام
عليهم الانتفاض به وينمون ايضا من يقيم خرا وطعام
خبر او اسماهم قولا من كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا او من اظهر رجس وخبر وناقوس
وعيد ومني اظهر واحمورم اريت وقياسه اتلاف
الناقوس وهو ما يضربوا به النصارى وقاء الصلاة
اذا اظهروه ومن احداث كنية وبيعة وصومعة
للديان وبيت نار للجوس في بلاد اعدائهم كغداد والفا
او اسم اهله عليه كالمدينة الشريفة واليمن لما روي
انه صلى الله عليه وسلم قال لا تبن كنية في الاسلام ولا تبن
احداث ذلك مقصدة فلا يجوز في دار الاسلام فان
بنوا ذلك هدموا شرط عليهم ام لا يجوزون ذلك
في بلدة فتحت عنوة فصر واصبحت ان المسلمين ملكوها
بالاستيلاء فمتنع جعل كنية وكما لا يجوز احداث لا يجوز
اعادة اذا اهدمت ولا يقررون على كنية كانت فيه لما
مرو لو فتحت البلد صلحا كبيت المقدس بشرط كون الارض
لادنى اسكانهم فيه بخارج وابقا الكنائس واحداثها
حازانه اذا حاز الصلح على ان كل البلد لم فعل بعضه
اولى فلو اطلق الصلح ولم يذكر فيه الكنائس واعد
والاصح المنع من اتيانهم ما فيه من الكنائس لان اطلاق

مرق

اللفظ يقتضي صيرورة جميع البلد لنا او يشرط الارض لهم ويؤدون
خراجا ويرث كتابهم ٢٢ ملكهم ولم يحدث في الاصحاح
وينعمون وجوبا من رفع بنايهم على بنا جابرهم من الجوار
الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ولا يطلعوا على عوراتنا
ولا فرق بين ان يرضى الجار بذلك ام لا ان المنع لذلك
لحق الدين لا المحض حق الدار والاصح المنع من المساواة
ايضا فان كانوا بحملة متصلة عن المسلمين كطرف
من البلد لم يمنعوا من رفع البناء **ويعرفون** بضم حرف
المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للفقول
اي يعرفون ونامهم اي اهل الذمة المكلفين في دار الاسلام
وجوبا انهم يميزون عن المسلمين **بليس الغيار** بضم
للجنة وان لم يشرط عليهم وان يخط كل منهم فلا وفيه
بوضع لا يعتاد الخطاطة عليه كالذئب على ثوبه الظاهر
ما يخالف لونه لو توث ثوبه ويلبسه وذلك للتمييز وان
يبرضى الله تعالى عنه صالحهم على تميزهم بحضرت
الصحابة كما رواه البيهقي فان قيل لم يميز النبي صلى
الله عليه وسلم هذا يهود المدينة اجيب بانهم كانوا
قليلا معروفين فلما كثروا في زمن الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى
تمييزهم والقائم بديل وكخوه كالحياطة والاولى باليهود
الاخضر والنصارى الازرق والارباب ويقال له الرماة
وبالمحوس الاحمر والاسود **وسند الزنا** اي ويومرون
ايضا بذلك بالزاي المحقة خيط غليظ يند في الوط

فوق

فوق الشيا ب ٢ ان عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم على ذلك كما رواه
البيهقي هذا في الرجل ما المرأة فتشده تحت الارزاق كما صرح به
في التثنية وحكاها الراغب عن التهذيب وغيره لكن مع
ظاهر بعضه حتى تحصل به فائدة قال الماوردي ويتو
فيه تاير الالوان قال في اصل الروضة وليس له ابداله
منطقة ومندبل وكخوها والجمع بين الغيار والزنا راوي
وليس له ابدل بواجب ومن ليس منهم قلنوة يبرها من قلاير
من قلاير بعلامة فيها واذا دخل الذي مجردا حاما
فيه مسلمون او تجرد عن ثيابه بين المسلمين في غير حمام
محل وجوبا في غنقه خاتم حديد او صاغر او نحو ذلك
ولا يحمله من ذهب ولا فضة قال الزركشي والخاتم طوق
يكون في العنق قال الماوردي ويحب القطع بمنعهم من التيه
بلياس اهل العلم والفضاة ونحوهم لما في ذلك من التفاضل
قال الماوردي ويمنعون من التخم بالذهب والفضة
لما فيه من التناول والمباهات وتجعل المرأة خفها
لوتين ولا يشرط التميز بكل من هذه الوجوه بل يكفي
بعضها قال الحلبي لا ينبغي لفعة للمسلمين وصناعهم
ان يعملوا للمركبين كنية او صليبا واما نتج الزنا في
فلا يباس به ان فيه صفارا لهم **وينعمون** الذكور المكلفون
في بلاد المسلمين وجوبا **من ركوب الخيل** لقوله تعالى
الخيول رهينون به عدوا لله وعدوكم فاسرا وليا
باعدادها اعداياه ولما في الصحابة من حديث غزوة
البارق الخيل مقتود في نواحيها الخيل الى يوم القيامة



باب ظاهر كلامه انه لا فرق في منع ركوب الخيل بين
 النقيض منها والخبر وهو ما عليه الجمهور بخلاف الخبر
 والبالغ ولو تقيته ٢٢ في بقى خسيته وان كان اكثر
 اعيان الناس ركوبها وركب ما كاف وركب ما يحب احد
 وكفه واسرج اتباع الكتاب عمر رضي الله تعالى عنه والمعنى
 فيه ان يتميزوا عن المسلمين في ركوب غرصا بان يجعل عليه
 في جانب واحد وظهره من جانب اخر قال الراجح ويحسن
 ان يتوسط في فرق بين ان يركب في مسافة قريبة من البلد
 او بعيدة وهو ظاهر وينعون من حمل السلاح ومن الحزم
 المزية بالنقد اما النساء والصبيان ونحوهما فلا ينقض
 من ذلك كما لا يخفى عليهم قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من
 خدمة الملوك والامراء كما لا يخفى ينعون من ركوب الخيل
ويجوزون عند زحمة المسلمين **الى اصنف الطريق**
 بحيث لا يتعدون ٢ وهدية ولا يصدمهم جدار لقوله تعالى
 الله عليه ولم لا تتدوا اليهود والنصارى بالسلامة والادب
 واذا القيمت احدهم في طريق فاضطروهم الى اضيقه
 اما اذا خلت الطريق من الزحمة فلاحج قال في الحاوي
 ولا يمنون الا في مفرقين و٢ يوقرون في مجلس
 مسلم ان الله تعالى اذ لهم والظاهر كما قاله الا في مجلس
 ذلك **خاتمة** تحتم مودة الكافر لقوله تعالى
 تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد
 الله ورسوله فان قيل قد مر في باب الولية ان مخالطة
 الكفار مكروهة **اجيب** بان المخالطة ترجع الى الظاهر

والمودعة

والمودة الى الميل القلبي فان قيل الميل القلبي اختيار
 للتخفيف فيه **اجيب** بان امكان دفعه يقطع اسباب
 المودة التي يفتن عنها ميل القلب كما قيل انما تقطع
 عروق المحبة والاولى للامام ان يكتف بعد عقد الزمة
 اسم من عقده له ودينه وحليته ويتعرض له اهوشج
 او ثاب ويصنف اعضاءه الظاهرة من وجهه وحليته
 وحاجبيه وعينيه وثغنيه واثقه واسنانه وانار
 وجهه ان كان فيه انار ولونه من سمر او شقرة وغيرها
 ويجعل لكل من طوايعهم عريفا مسلما يضبطهم ليعرفه
 بنمات او اسلم او بلغ منهم او دخل فيه واقام من يتبعه
 عليه من او منهم يحضرهم ليؤدي كل منهم الجزية او ينسب
 الى الامام من يتبعه عليه من او منهم فيجوز جعله عريفا
 كذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه في الفرض
 الاول ان الكافر لا يعتد خبره **كتاب الصيد**
 مصدر صياد يصيد ثم اطلق الصيد على الصيدقات
 تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرص **والذبايح** جمع ذبيحة
 يعني مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا فزاد المضاف
 وجمع الذبايح ٢ تكون بالتكثير او التسم او الجوارح
 والاصل في ذلك قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وقوله
 تعالى الا ما ذكيتم وقوله تعالى احل لكم الطيبات والمذكيت
 الطيبات **باب** ذكر المصنف كالنهيج واكثرها
 هذا الكتاب وما بعده هنا وفاقا للزني وخالف في
 الروضة فذكره اخبرج العبادات تنبعا لطائفة من الامتنان

قال وهو انساب قال ابن قاسم ولعل وجه الانسية ان طلب
الحلال فرض عين انتهى واركان الذبح بالمعنى الحاصل بالصفة
اربعة ذبح وآلة وذبح وذابح وقد شرع في بيان ذلك فقال
وما قدر بضم القاف على البناء للمفعول **على ذكاته** بالهمزة
اي ذبحه من الحيوان المأكول **فذكاته** استقلالاً **على حلقه**
ولته اجماعاً هذا هو الركن الاول والثاني وهو الذبح
والذبح والحلق على العنق واللثة بفتح اللام المستدرة
اسفله وقيدت اطلاقه بالاستقلال لانه مراده فلا يراد
لغيره الموجود ميتاً في بطن امه ولم يعقر ان حله بطريق
التبعية لزكاة امه كما يأتي في كلامه ويترط في الذبح
فصد ولو سقطت مديته على مذبذب شاة او لعلت بها
فانذجت او استرسلت جازحة بنفسها فقتلت او ارسل
سهما لا الصيد فقتل صيداً حرم كجاجة ارسلها وغابت
عنه مع الصيد او جرحته ولم يثبت بالجرح للاحركة مذبذب
وغابت ثم وجدته ميتاً فيهما فانه يحرم لاحتمال ان موته
بسبب اخرو ما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور
وان اختار النووي في تصحيحه الحلو لورمي نياقته
حجر او رمي قطيع طياً فاصاب واحدة منه او قصده
واحدة منه فاصاب غيرهما حل ذلك لصحة قصده ولا اعتبار
نظنه المذكور **وما لم يقدر** بضم حرف المضارعة على البناء
للمفعول **على ذكاته** لكونه متوقفاً كما لصنع **فذكاته**
عقره اي يجرع مزهق للروح اي موضع كان العقر من
بالاجماع ولو توحش ابني كعبير نذروها كالصيد يحل بيعها

في غير مذبحه **حيث قدر عليه** بالتفريه ويجل بارئال
الكلب عليه كما قاله في الروضة **تنبيه** تناول اطلاق
المصنف ما لو تروى بعير في بئر ولم يقدر على ذكاته فجل
بحرجه في غير الذبح وهو كذا تدعى المصحح في الزوايد ويجل
بارئال الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته والفرق
ان الحد يدري بباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الحارة
ولو تروى بعير فوق بعير ففرض مجازح الاول حتى ينفذ
منه الى الثاني خلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضى فان
مات الاسفل بنقل الاعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة اليه
وشكر هل مات بها او بالنقل لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى
البعوي **وبسبب 2 الذكاة** اي ذكاة الحيوان المقتدر
عليه **اربعة اشياء** الاول **قطع كل الحلقوم** وهو مجرى
النفس الثاني **قطع كل المري** وهو بفتح الميم والمد والهن
في اخره مجرى الطعام والثالث **والثالث** والرابع **قطع كل**
الودجيان بفتح الواو والدال المهملة والحيم وهما عرقان
في صحتي العنق محيطان بالحلقوم وقيل بالمري وهما
الوريدان من الاودي لانه اوحى واسهل الخروج الروح فهو
من احسان في الذبح ولا يثبت قطع ما مراده **لكن تنبيه**
مراد المصنف ان قطع هذه الثلاثة الاربعة مستحب ان
قطع كل واحد منهم مستحب على القراءه من غير قطع الباقي
اذا قطع الحلقوم والمري واجت واليه اشار بقوله **والثاني**
من اي الاربعة المذكورة في **الحلثيان** وهما **قطع كل**
الحلقوم وكل المري مع وجوب الحياة المستقرة اوله

قطعها ان الذكاة صادقة وهو حي كما لو قطع يد حيوان
ثم ذكاه فان لم يسرع قطعها ولم يكن فيه حياة مستقرة بل انت
الحركة مذبوح لم يحل ان يذبحه فلا يذبحه الذبح بعد
ذلك **باب** لو ذبح شخص حيوانا واخرج اخر امعاءه
او خسر خاضعته مقام يحل ان التدفيع لم يتخضض بقطع
الحلقوم والمري قال في اصل الروضة سوان كان ما قطع
به الحلقوم بقطع رقبة الشاة من قفاه بان اخرج
سكيناً من القفا وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا في مية
كما صرح به في اصل الروضة ان التدفيع انما حصل
بذبحين ولا يتربط العلم بوجود الحياة المستقرة عند
الذبح تارة بل يلحق الذبح الغن بوجودها بقرينة ولو
عرفت شدة الحرمة او انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتبد
ما يحال عليه الهلاك فلو فصل جرح الحركة المذبوح
وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة
المستقرة عند الذبح تارة تتيقن وتارة تظن بعلامات
وقرآن فان شككنا في استقرارها حرم للشك في المبيع
وتعليقاً للمحقق فان مرض او جاع قد جبه وقد صار اخر
رمت حل لانه لم يجد بسبب كمال الهلاك عليه ولو مرض باكل
نبات مضر حتى صار اخر رمت كان ميتاً الهلاك عليه
فلم يحل على المعتد ولا يتربط في الزكاة قطع المجلدة
التي فوق الحلقوم والمري فلو ادخله سكيناً باذن
معلب مثلاً وقطع الحلقوم والمري داخل المجلدة اجل
جلده وبه حياة مستقرة حل وان حرم عليه للنفقة

وين نحر ابل في اللبة وهذا مثل العنق كما مر لقوله تعالى
فصل لربك وانحر ولا مربة في الصحيحين والمعنى فيه
انه اسهل لخروج الروح لطول عنقه وقتا من هذا كما
قاله ابن الرفعة ان ياتي في كل ما طال عنقه كالنعام
والاوتار والبط وين ذبح بقرو عظم ونحوها كخيل يقطع
الحلقوم والمري للاتباع ويجوز بل لراهة عكسه وين
ان يكون كوالبغير قايماً معقولاً تركبته وهي البيري
كما في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن
عباس اي قيام على ثلاثة رواه الحاكم وصح وان
يكون نحر البقر والغن مضطجعا جنباً الايسر وترك حيا
اليمين بلا شد ويند باقي القوائم وين للذبا
ان يجد سكينته لحزمه ان الله تعالى كتب الاحسان
على كل شيء فاذا قتلت فاحنو القتلة واذا ذبحتم
فاحنوا الذبحة ولجهد احدكم شفرته وليرح ذبيحته
وان يوجه للقتلة ذبيحته وان يقول عند ذبحه بسم الله
الرحمن الرحيم وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
عند ذلك ولا يقول بسم الله واسم محمد صلى الله عليه وسلم التبرك
ويجوز لمن نحل ذكاته لا غيره **الاصطبياد** اي اهل
الضاد في اي موضع كان جرحاً بالشرط الاتي في غير
النفذ ور عليه **بكل جارية من سباع الدابة** كالكلب
والفهد في اي موضع كان جرحاً حيث لم يكن فيه حياة
مستقرة بان ادركه ميتاً او فيه حركة مذبوح امتا
الاصطبياد يعني انبثاقه الملائك فلا يجزى بالجوارح بل

يحصل بكل طريق تيسر والمخارج كل ما يخرج سمي بذلك
 الطير يظفره أو تنه وقوله **معلقة** بالخصفة لمخارج
 ومن جوارح الطير الباز والصقر لقوله تعالى أحد لكم الطير
 وما علمت من الجوارح أي صيد ما علمت من الجوارح **ونزل**
تعليم أي حارحة السباع والطير **الرابعة المولات**
تكون أي الحارحة معلقة بحيث **إذا أرسلت** الحارحة
 صاحبها **استرسلت** أي هاجت كما في الروضة والبرق
 لقوله تعالى مكلبان قال الإمام الشافعي إذا أمرت الكلب
 فأمر وإذا نهيت فأنهت وهو مكلب **والثاني إذا أمر**
 أي زجرها صاحبها في ابتداء الأمر وبعبارة **أترجست**
 أي وقفت **والثالث إذا اقتلت** صيده **لم تأكل من الصيد**
 أي لحمه أو نحوه كجلده وحشوته شيا قبل قتله أو عقبه
 وما قرئت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الأمور
 في حارحة السباع والطير هو مانع عليه الشافعي كما
 نقله السلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من أصحاب
 وهذا هو المعتقد وإن كان ظاهر كلام المزاج كالروضة
 يخالف ذلك حيث خصه بمخارج السباع وشرطه في جرح
 الطير ترك الأكل فقط **والرابع يتكرر** أي هذه الأمور
 المستبعدة في التعليم **منها** بحيث يظن تأديب الحارحة ولا
 يضبط ذلك بعد بل الرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بل
فإن عدم أحد هذه الشروط المستبعدة في التعليم
لم يجعل أكل ما أخذه أي جرحه من الصيد بحيث لم يبق
 فيه حياة مستقرة بالإجماع كما قاله في المجموع **إلا أن يترك**

حيثا

حيثا أي يجد فيه حياة مستقرة **فينبغي** حينئذ فخل لقوله تعالى
 صلي الله عليه وسلم لا ينفلية الخشني في حديثه وما صدق
 بكليتك غير المعلم فأدرت ذكاته فكل متفق عليه **نفيه**
 علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الخلقوم
 والمري على الأصح في الزوايد والمجموع وقال فيه يكنى بها
 وحدها ولعل بجرح الدم على المعتد وقدرت الإشارة إلى
 ذلك مع تفصيل يقيم ولو ظهر بما ذكر من الشروط كون المعلقة
 لم أكلت من لحم الصيد أو نحوه مما لا يحل ذل الصيد في
 المظهر هذا إذا أرسله فإن استرسلت بنفسه فقتلته
 وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمه **والثاني** لعلق الدم **أنه**
 لا يقصد للصائد فصارت كتناوله الفريش ومعرض الكلب
 من الصيد بخس غيره مما ينخه الكلب والأصح أنه لا يعني
 عنه وأنه يكنى عنه سقايًا وترابًا في أحدها كغيره
 وأنه لا يجب أن يغور المظفر في المعص ويطلع أنه لم يرد
 ولو تحاملت الحارحة على صيد فقتلته بنقله أو نحوه
 كعضه وصدمته ولم تجرحه حل في المظهر لعموم قوله
 تعالى فكلوا مما أمكن عليكم ثم شرع في الركن الثالث
 وهو لالة فقال **وتجوز المذكاة بكل ما يخرج** كجرحه
 وحديد وقصب وخم ورمصاص وذهب وفضة
 لأنه أسرع في إزهاق الروح **إلا السن والظفر** وبأقوى المظالم
 متصلا كان أو متفصلا من دمي وغيره كخس الصفاة
 ما أنزل الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر
 فتأخذكم عن ذلك أما السن فعظم والظفر فمذي الحية

والحق بذلك باقي الطعام والنهي من ذلك الذبح بالعظام قيل
تعدوا به قال ابن الصلاح وما لا إليه ابن عبد السلام وقال
النووي في شرح مسلم معناه لا تذبحوا ولا تأكلوا من ذلك
وقد نهيتهم عن تجزئ في الاستحالة لكونها طعام اخوانكم
ومعنى قوله واما الظفر فلهذا الحجة انهم كفار وقد
نهيتهم عن التشبه بهم **ف** ما قتلته الحارثة نظرها
او نابها خلال كما علم مما مر وخرج محمد ما لو قتل بقتل
كندقة وسوط وسهم بلا فصل ولا حدا وسهم وسندقة
او اخنوق ومات باحولة منصوبة لذلك او اصاب
سهم فوقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة ومات
حرم الصيد في جميع هذه الامثلة المسماة اما في القتل
بالمنقل فلانه موقوفة فانما قتل بحجر او نحوه مما لا
حد له واما موته بالسهم والندقة وما بعد ما بين
بيع ومحرم فغلب المحرم لانه الاصل في الميتات واما
المختصة بالاحولة فلقوله تعالى والمختصة ثم شرع
في الركن الرابع وهو الذابح فقال **وتحل ذكاة** وضد
كل مسلم وكتابي وسنة **وكتابي** وكتابيه تحل من اهلها
اهل ملتهما قال تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل
لكم وقال ابن عباس انا احلت ذبايح اليهود والنصارى
من اهل انهم امنوا بالقراءة والاحكام ورواه الحاكم في
مستدركه في الذبايح فتحل ذكاة امته كتابية وان
حرم من اهلها لعموم الآية المذكورة **ولا تحل ذكاة**
واوثني ولا غيرها مما لا كتاب له ولو شارك من اهل

مناخته مسلما في ذبح او اصطياد حرم المذبح والمصا
تغلبا للتحريم ولو ارسل المسلم والمجوسي كلبين او هما
على صيد فان سقط الى المسلم او الى المجوسي في صورة
السهان او كلب المسلم كلب المجوسي في صورة الكلبين
فقتل الصيد او لم يقتله بل اصابه الا حركه مذبح حل
ولو انفس ما ذكر او جرحاه معا وحصل الهلاك لهما
او جهل ذلك او جرحاه مرتبا ولكن لم يدفع فلهذا
حرم الصيد في سبلة العرس وما عطف عليها تغلبا
للتحريم **فائدة** قال النووي في شرح مسلم قال بعض
العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانما راد الدم تميز حلال
اللحم والشم من حرامها وتبنيه على تحريم الميتة لتقادم
ويحل ذبح وصيد صغير مسلم او كتابي مميز لان قدره
صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلما واندرج
تحت الادلة كالبالغ وكذا صغير غير مميز ومخنون ومكره
تحل ذبحهم في الاظهر لان لهم قضاء وارادة في الجملة
لكن مع الكراهة كما نص عليه في الامم خوفا من عدوهم
عن محل الذبح وتكره ذكاة الاثني كذا في حرم صيده يري
كلب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده
لان لا يري الصيد واما صيد الفخار غير المميز والمخون
واشكران فتقتضي عتاق المذبح انه حلال وهو ما قاله
في المجموع انه المذهب المعتمد وقيل لا يصح لعدم القصد
وليس يبيح **وذكاة الجنان** حاصلة **بذكاة امته**
فلو وجد جنين ميتا او عينة ميتة مذمومة سواء

اشهرام في مطن مذكاة سواء كانت ذكاة التي احلها بذكرها
او ارسال سهم او نحو ذلك عليه الحديث ذكاة الجبين ذكاة امة
اي ذكاة التي احلها احلته بفقار ولا يله جزو من اجزاها
وذكاة ذكاة لجميع اجزاها ولا يله ذكاة امة لحم ذكاة
مع ظهور الحمل كما لا يقتل الحامل قودا اما اذا خرج وبه حياة
منفرة كما قاله **الا ان يوجد حيا** حياة مستقرة وامكن
ذكاة **في ذكته** وجوبا فلا يحل بذكاة امة ولا بد ان يسكن
عقب ذبح امة فلو اضطرر في البطن بعد ذبح امة من مينا
طويلا لم يسكن لم يحل قاله الشيخ ابو محمد في الفروق واقوه
اشحان قال الاذرحي والظاهر ان مراد صاحب الامانة
بذكاة امة فلو مات قبل ذكاة كان ميتة لا محالة لان ذكاة
الام لم تؤثر فيه والحديث ينير اليه انتهى وعلى هذا يخرج
رأيه ميتا ثم ذبحت امة قبل ان يقتل لم يحل وقال البلقي
محمل الحل ما اذا لم يوجد سب يحال عليه موته فلو ضرب جملته
على بطنه وكان للجبين متحركا فمات حين ذبحت امة
فوجد ميتا لم يحل ولو اخرج رأسه وفيه حياة مستقرة
يجب ذبحه حتى يخرج لان خروج بعضه كعدم خروج
في العدة ونحوها فيحل اذا مات عقب خروجه بذكاة
امة وان صار بخروجه رأسه مقدورا عليه ولو له
تخطيط المصغة لم تحل بنا على عدم وجوب الخوف فيه
وعدم نبوت الاستلاد لو كانت من آدمي ولو كانت
للمذكاة عضوا مثل احل كيار اجزاها **وما قطع من**
حي فهو ميت اي وهو كحيته فلهان ونجاسته

ما قطع من حي وهو ميت رواه البخاري وصححه فتح البئر
والسلك والجماد طاهر دون جزئ غيرها **الا شعور**
التا قطة من المأكول واصوافه واوباره **المنتفع**
في المفارث والملاص وغيرهما من تيار انواع
الانتفاعات فطاهر قال الله تعالى ومن اصوافها
واوبارها واختارها انا فاما ميتا عا الى حين وخارج
بالمأكول غيره فنجس ومنه نحو شعر عضوين من مأكول
لان العضو صار غير مأكول **تتم** تتعلق
بالصيد لو ارسلكلها وسهاما فارمته الكلب ثم ذبحته
السهم حل واذا ارمته السهم ثم قتله الكلب حرم ولو اخره
فاثق او كتابي انه ذبح السهم هذه الناة مثلا دخل
اكله لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس وكلون
وجعل ذابح الحيوان هل هو مسلم او مجوسي لم يحل اكله
للك في الذبح المبيع والاصل عدمه **فصل** فان كان
المسلمون اغلب كما في بلاد الاسلام فينبغي ان يحل
وفي معنى المجوس كل من لم تحل في حية **فصل**
في الاطعمة جمع طعام اي بيان ما يحل اكله وشربه منها
وما يحرم اذ معرفة احكامها من المباحات ان في تناول
الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الحزاي لم ينبت
من حرام قالنا راو له والاصل فيها قوله تعالى فكل
الا جد فيما اوجي الي قحرما على طاعم يطعمه الا انه وقوله
تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث **وكل**
حيوان لانه من كتاب او سنة او اجماع لا خاص

طعام يقتل ولا تخيل ولا ورد فيه امر يقتله ولا بعده
استطابته العرب وهم اهل ياراي شروته وخصمه
 واهل طباع سليمة سوا كانوا بلادا او قري في حال رفاهية
منو حلال الاما اي حيوان **ورد الشرع** **بمقتضاه** كما ياتي
 فلا يرجع فيه استطابتهم **وكل حيوان استخسته العرب**
 او عدوه **حيثا هو حرام** **الاما** اي حيوان **وترده**
الشرع بابا حته كما ياتي فلا يكون حراما لان الله تعالى
 انما طهر بالطيب والنجس بالنجس وعلم بالتحليل انه لم يرد
 ما استطبه ويستخسه كل العالم استحالة استجماعهم على
 ذلك عادة لا اختلاف طبائعهم فتعين ان يكون المراد بغيرهم
 والعرب بذلك اولي لانهم اولي الامم اذ هم المخاطبون
 او ما وان الدين غربي وخرج باهل البسار المحتاجون
 وبسليمة اجلاف البوادي الذين يكملون ما دب غيرهم
 فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها
تدبره قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبارهم
 منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الركني انما
 بخبر عدلين ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين
 فيه فان استطابته ونوحلال وان استخسته فهو حرام
 والمراد به ما لم يبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهد
 صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فان ذلك قد عرف حاله
 واستقراره فان اختلفوا في استطابته ائبع الاكثر فان
 استوافق قريش لا قطب اي اصل العرب فان اختلفت
 ولا ترجح او شكوا ولم يخبرهم ولا غيرهم من العرب الغابر

باقرب

باقرب الحيوان شبه به او صورة او طبعا او طعما فان
 اتوكي الشبهات او لم يوجد ما يشبهه فحلال ما يشبهه
 لحد فيما اوحى الى محرم ولا يقتدر فيه شرع من قبلنا
 لانه ليس شرعا لنا فاعتماد ظاهر الآية يقتضيه الحمل
 اولي من استصحاب الرابع السالفة وان جعل اهل حيوان
 سبل العرب عن ذلك الحيوان وعمل بتسميتهم له ما هو حلال
 وحراما لان المرجع في ذلك اسم الى الاسم وهم اهل اللسان
 وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر باسمه من الحيوان في
 الصورة او الطبع او الطعم في اللحم فان تناوذي الشبهان
 او فقد ما يشبهه حل على الاصح في الروضة والمجموع فما ورد
 النص بخبره البغل للنبي عن اكله في جنزاني داود وتولده
 بين حلال وحرام فانه متولد بين فرس وحمارة اهل
 فان كان الذكر فرسا فهو شديد الشبه بالحمارة وحمارة
 كان شديد الشبه بالفرس فان تولد بين فرس وحمارة
 وحشي او بين فرس وبقر حل بلا خلاف والحمارة اهل
 للنبي كونه في خبر الصحيحين وكنته ابو زياد وكنته
 للنبي ام محمود **ويحرم من السباع كل ماله ناب قوي**
بعدوه اي بيطوبه على غيره من الحيوان كما سدد ذكر
 له ابن خالويه حسمانية اسم وزاد علي بن جعفر عليه ما ية
 وثلاثين اسما ونم يفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف
 اخبث من الاسد سمي بذلك لثمره واختلاف لون جسده
 يقال تمر فلان اي تنكر وتغير لانه لا يوجد غالبا الا

فصيان معجنا بنفسه اذا شبع نام ثلاثة ايام وراححة
فيه طيبة وذيب بالفر وعرمه حيوان معروف في صوف
بالانفراد والوحدة ومن طبعه انه لا يعود الي فرسه
شبع منه وبنام باحدي عينيه والاخرى تغطي حتى
تكتفي العين الثانية من النوم ثم يفتح وبنام بالآخرى
ليحس بالنقطة ويستريح بالنائمة ودب بضم الدال
المهمل وقيل ابو العباس والفيل المذكور في القرآن كنيته
ذلك واسمه محمود وهو صا حبه قد ولما انه تفلح
ولو ذلك لتعلم ونجا من الهرة خوفا شديدا وفيه
من الفهم ما يقبل به التاديب والتعليم ويعبر كثير من
نقطه لما اشتمل عليه من الخصال الحمودة وقد وهو
حيوان ذكي سريع الفهم يسهل الانسان في غالب حاله
فانه يضحك ويضرب ويتناول الشيء بيده ويأكل
بالناس ومن ذي الناب الكلب والخنزير والفهد وابن
اوي بالمدر بعد الهرة وهو فوق الثوب ودون الكلب
طويل الخالب فيه شبه من الذيب وشبه من الثعلب
وسمي بذلك انه ياوي الى عوايب اجنبه ولا يعوي
الا ليلا اذا استوحش والهرة ولو وحشية **ويجرب**
الطيور كل ما له مخلب قوي بكسر الميم واسكان اللام
وهو للطير كالظفر للانسان **يجرب** به كالصقار
والبان والناهي والشر والعتاب وجميع جوارح

الطير كما قاله في الروضة وما ورد فيه النص بالحلال لانعام
وهي الابل والبقر والغنم وان اختلفت انواعها لقوله تعالى
احلت لكم بهيمة الانعام والخنزير واحد له من لفظه
كقوله لجنه الضحكيين عن جابر بن سفيان عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم خيبر عن لحوم الخمر الاهلية واذن في لحوم الخيل
وفيها عن اسما رضي الله تعالى عنها قالت عرفت ان عليا عليه
سليم صلى الله عليه وسلم فاكلناه ونحن في المدينة
واما خبر خالد بن الوليد عن اكل الخيل فقال الامام احمد وقيل
منكر وقال ابو داود ومنسوخ وبقر وحشي وهو اسنة
شي بالخمر الاهلية وحمار وحشي لا يها من الطيبات ولما
في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا
من لحمه واكل منه وقيس به الاول وخطي وطيته بالاجماع
وضبع انه صلى الله عليه وسلم قال يحل اكله ولا نأبه
ضعيف لا يتقوى به وهو اسم للأنثى قال الدميري
ومن عجيب امرها انها تحيض وتكون سنة ذكرا وسنة
انثى ويقال لذكر ضبعان وضبت انه اكل على ما يرويه
قيل الله عليه وسلم يحضه ولم يأكل منه فقيل له اهرام
هو قال لا ولكن ليس بارض قومي فاحدني اعافه
وهو حيوان للذكر منه ذكران ولانثى فرجان وارث
وهو حيوان يسه العناق فصير البدين طويل الجوان
عكس الزرافة انه يبعث بوبر كرا الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقيل له واكل منه رواه البخاري وتغلب
انه من الطيبات ولا يتقوى بنا به وكنيته ابو الحصين

واما التي تعلية وكنت ام هزيل ويرى بوع ان العرب تطيبه
ونابه ضعيف وقتك بفتح الف والنون ان العرب تطيبه
وهو حيوان يوحذ من جلده الفول للزينة وحمية سمو
بفتح المهلة وضم الميم المشددة وسحاب ان العرب تطيب
ذلك وهما نوعان من غلاب الترك والفتقد بالذال
المعجمة والورب كان للوحدة دويبة اصغر من الامة
كلها العين اذ ين لها والدل وهو دابة قدر التحلة
ذات شوك طوال شبه التهام وابن عرس وهو دويبة
رفيعة تقادى الفار ترخل حية وترخله وتخرجه والحر
وتقال له حوصل وهو طائر ابيض اكبر من الكركي ذو
حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو ويحصر كل ما ندب قتله
اذا به كحية وعقرب وغراب ابقع وحداة وفارة
والبرغوث والزنبور بضم الزاي والبق وانما ندب
قتل اذ اياها سمرا اذ ابقع فيه وما فيه تنع ومضرة
لا تحت قتله لتفعه واكره لضرورة ويكره قتل ما ابقع
ولا يضرك الحنافس والمعلان وهو دويبة معروفة
يسمى الزعقوف والكلب غير المتصور الذي لا منفعة فيه
مباحة وتحرم الرخمة وهي طائر ابيض والبعانة الا
كالحدادة وهو طائر ابيض بطي الطيران والبتغا بفتح
الموحدين وتشديد الثانية وهو الطائر المعروف
بالبحا بالدرق والطا ووس وهو طائر في طبعه العنه
وحب الزهو بنقه والحيلة والاعجاب برينه وهو
حنه يتنام به ووجه تخريجه وما قبله خيشا واه

ولا يجمل ما نهى عن قتله كخطاف ويسمى عصفور الجنة انه زهد
ما في ايدي الناس من الاقوات وتل ودباب واما الحشرات
وهي صفار ودواب الارض كخنفسا ودود واما ما تولد من
ما كول وغيره كمتولد بين كلب وشاة فلولا نزل ذلك وقلة
شاة سخلة تشبه الكلب قال البغوي لا تخم لانه قد يحصل
الخلق على خلاف صورة الامم ومن المتولد بين ما كول
وغيره التبع بكراتين المهلة فانه متولد بين الذيب
والضبع والبغل لتولده بين فرس وحمار كحمار والزرارة
وهي بفتح الزاي وضمها وتخرجه جنم به صاحب التنية
وقال البغوي في المجموع انه لا خلاف فيه ومنع ابن
الرفعة التخم وحكي ان البغوي افتى بحلا قال الازجي
وهو الصواب ومنقول اللغة انه متولدة بين ما كول
من الوحشي وقال الزركشي ما في المجموع هو وصوابه ه
العسل انتي وهذا الخلاف يرجع فيه الى الوجود ان ثبت
انه متولدة بين ما كولين فيا يقول هو اظاهر واه
فالمعتمد ما في المجموع ويجل كركي ويطا واوز ودجاج
وحمام وهو كل ما عت وهدر وما على شكل عصفور
وان اختلف لونه كعندليب وهو الزار وصعوبة في
صفار العصافير ويجل غراب الزرع على اسود صغير
يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين لانه
منطاب باكل الزرع يشبه الفواخت واما ما عدا
الابقع فحام وغراب الزرع الحلال فانواع احدها
المتقن ويقال له الققع وهو دولوبين ابيض

واسود طويل الذنب قصير الجناح عينا يشبه ن الزئبق
صوته العتقة كانت العرب تسميه بصوته ثابته
العذاف الكبير ويسمى الغراب الجبل ٢ انه لا يمكن الا الجبال
وهذان حرامان لحيتهما نالهما العذاف الصغير وهو
اسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم
كما صح في اصل الروضة وجري عليه ابن المقرئ للام
بقتل الغراب في خبر مسلم وقيل بحله كما هو قضية
كلام الرازي وهو الظاهر وقد صرح بحله النجاشي والنجاشي
والرويانى وعلمه بانه ياكل الزرع واعتمده الاسوي
والبلقيني **ويحل للمضطر** اي يحل عليه اذا خاف
على نفسه في حال **المحنة** بيمين مفتوحتين بينهما خا
منجعة ويغدها صناد اي الجماعة موتا او مرضا مخوفا
او زيادته او طول مدته او انقطاعه عن رفيقه
او خوف ضعفه عن منى او ركوب ولم يجد حلالا ياكله
بان ياكل من الميتة المحنة عليه قبل اضطراره ان
تاركه ساعة في هلاك نفسه وكما يجب دفع الهلاك باكل
الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا انفسكم ولا تترطبوا
بما يخاف تحقق وقوعه لولم ياكل بل يكفي في ذلك الظن
كما في الاكل على اكل ذئب فلا يترطب فيه التيقن ولا يراق
على الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل له اكله فانه
غير مفيد كما صرح به في اصل الروضة تنبيه ينبغي
من ذلك العاصي بغيره فلا يتباح له الاكل حتى يتوب
قال البلقيني وتعالى عاصي بغيره مراق الدم كما امرت

١٢٥
والخزي فلا ياكل من ذئب حتى يسلم قال وكذا مراق الدم من
السلطان وهو متهن من اسقاط القتل بالتوبة كشارك الصلاة
ومن قتل في قطع الطريق قال ولم ارض بغيره وهو
متعين تنبيه لمراد افهم اطلاق المصنف الميتة
المحنة التحير بين انواع كسرة شاة وحمار لكن لو كانت
الميتة من حيوان بخبز في حياته كخبز وميتة حيوان
ظاهر في حياته كحمار وجب تقديم الميتة الطاهرة كما صح
في المجموع وهو المعتمد وان خالف في ذئب الاسوي ثم ان
توقع المضطر حلالا على قرب لم يحل ان ياكل غير ما
يسد رمقه لا ندفاع الضرورة وقد عجز بعده الحلال
ولم يبق له غير ما ياكل ثم قيل اراد به الشبع قال
الاسوي ومن يتبعه والرمق بقية الروح كما قاله جماعة
وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشد المذكور
بالنبي المحنة قال الاذرعى وغيره الذي تحفظه انه بالمهنة
وهو له لد في الكتب والمعنى عليه صحيح ان المراد شد الغل
الحاصل في ذلك بسبب الجوع نفسه ان خاف تلفا او حيا
مرض او زيادته ان اقتصر على سد الرمق جازت له الزيادة
بل وصحت لئلا يهلك نفسه تنبيه يجوز له
التزود من الميتات ولو رجمي لوصول الى الحلال ويبدأ
وجوبا بلغة حلال فطرها فلا يجوز ان ياكل مما ذكر حتى
يأكل لتحقيق الضرورة واذا وجد الحلال بعد تناوله
للميتة ونحوها الزمه التي اذا لم يضر كما هو قضية نفس
الام فانه قال واذا انزله رجلا حتى يربخما او اكل محرم

فعله ان يتقيا اذا قدر عليه ولو علم الحرام جاز استعمال ما
يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة
قال ابن عبد السلام هذا ان توقع ان معرفة المستحق اذا مال
عند الياس منها للمصالح القائمة وللضطر اكل ادمي ميت
اذا لم يجد ميتة غيره كما قيده النجاشي في الشرح والروضة
لان حصة الحي اعظم من حصة الميت واستثنى من ذلك ما
اذا كان الميت ميتا فانه لا يجوز اكله منه جزا فان قيل
كيف يصح هذا الاستثناء والابتناء احيا في قبورهم يصلون
كما هتكت به الاحاديث اجيب بانه تصور ذلك في مظهر
وجد ميتة نبي قبل دفنه وما اذا كان الميت مسلما ولما
كافرا فانه لا يجوز اكله منه لزوم الاسلام وحيث جوزنا
ميتة ادمي لا يجوز طحها ولا شربها لما فيه من هتك حرمة
وتجدير في غيره بين اكله نيا وغيره وله قتل مرتد واكله
لانهم غير معصومين وانا حرم قتل الصبي لغار والمرأة
الحية في غير الضرورة لا حرمتهما بل لحق الغائبين وله قتل
الزاني المحض والمحارب وتارك الصلاة ومن له عليه
قصاص وان لم ياذن الامام في القتل لان قتله مستحق
وانا اعتبر انه في غير حالة الضرورة ليس فيه رعاية
ادب وحكم مجابين اهل الحرب وارقايم وخنائهم
كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر طيئا
مع بالغ حيين اكل البائع وكف عن الصبي لما في اكله من
ضياع المال وان الكافر الحقيقي يبلغ من الكافر الحكيم
استثنى وكذا يقال فيما سبه بالصبي ومحل الاباحة كما قال

البلقيني اذا لم يتولا الصبي والمرأة ونحوهما والاهتمام والارقا
معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغائبين ولا يجوز قتل ذمي
ومعاهد الحرمه قتلها ولو وجد مضطرا طعام غائب اكله
وعزم بدله او حاضر مضطرا اليه لم يلزمه بدله لغيره ان
لم يفضل عنه بل هو احق به لقوله صلى الله عليه وسلم اكل
تفقدوا ابقوا لمجته نفسه ان كان غير المالك نبيا وان
كان وجب على المالك بدله له فان كان اثر المضطر مضطرا
مسلم معصوما جاز بل من وان كان اولى به كما في الروضة
ولقوله تعالى ويوزون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
وهو من شيم الصالحين وخبرج بالمسلم الكافر والبهيمة وه
وبالمعصوم مراق الدم فيجب عليه ان يقدم نفسه على
هولا او وجد طعاما حاضر غير مضطر لزمه بدله المحض
بثمن مثله مقبوض ان حضر والا فثمنه ولا تن له ان
لم يذكره وان امتنع غير المضطر من بدله بالثمن فلم يضطر
فهره واخذ الطعام وان قتله فلا يضمنه بقتله الا اذا
كان مسلما والمضطر كافر معصوما فيضمنه كما جحد ابن
ابي الدم او وجد المضطر ميتة وطعام غيره لم يبدله
او ميتة وصيدا حرم باحرام او حرم تعينت الميتة وكل
قطع جزء من نفسه اكله ان فقد نحو ميتة وكان خوف
قطعه اخف ضرارا ويحرم قطع بعضه لغيره من المضطر
ان قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض استيفاء الكل نعم
ان كان ذلك لغير نيتا لم يحرم بل يحرم على المضطر
ايضا ان يقطع نفسه قطعة من حيوان معصوم للمهر



ولنا ميثاقان حلالان وهما السهل والحرام ولو يقتل مجري
 لخنرا حل لنا ميثاقان التكن والحرام فحل اكلها وبلعها وان لم
 يسه السهل المشهور ككلب وخنزير وفرس وكره قطعها
 حيا ويكره ذبحها الا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيمن
 ذبحها ويحرم ما يعين في بر وجرح كصفدة وشرطان
 وعقرب وحيوان حية وناس وتكاس وحلفاءهم
 الذين وفتح اللام لغت لحم وللهي عن قتل الصنفين
 فابدية روي القروي عن عمر رضي الله تعالى عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض
 الف امة ستاية في البحر واربعائة في البر وقال مقاتل
 عن ابن جنان خلق الله تعالى ثمانين الف عالم اربعون
 الف في البحر واربعون الف في البر واما حلالان وهما
 الكبد وبكر الوحيدة والجمال بكسر الطاء الحديث احلت لنا
 ميثاقان واما السهل والحرام واكبر والطوال رغة
 ابن ماجة بسند ضعيف عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 وضع اليه نقي وقفه عليه وقال حكمه حكم المرفوع وكذا
 قال في المجموع ان ابن عمر هو القائل احلت لنا وانه يكون
 بهذه الصيغة مرفوعا ثم انه افضل ما اكلت منه
 كك من زراعة لانها اقرب لا التوكل ثم من صناعة ان
 الكب فيها يحصل بكدايمان ثم من تجار ان الصحابة كانوا
 يكتسبون به ويحرم ما يضر البدن او العقل كالخمر
 والتراب والزجاج والسم كالافون وهي ليل الخنجر
 لان ذلك ضروري بما يقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا يدكم

اللحالة



الى التهلكة قال الزركشي في شرح التهذيب ويحرم اكل النوا
 المكسور وهو ما يلقي عليه غطا قبل استوائه اضراره
 بالبدن وبين ترك التسطع الطعام المباح فانه ليس
 من اخلاق التلف هذا اذا لم تدع اليه حاجة كقرا الفضا
 واوقات التوسعة على العيال كيوم عانورا ويوم العيد
 ولم يقصد بذلك التفاه والتكاس بل لتطبيب خاطر
 الضيف والعيال وقضا وطهرهم ما يشتهونه وفي اعطا
 التفرقة المباحة من اهل حكاها الما وروي منعك
 وقهرها كليا تقطع اعطاؤها تخلا على فاسطه وبعنا
 روحايتها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان في
 اعطائها تخلا الكل سلاطة عليه وفي منعها بلاوة وبين
 للول من الاطعمة وكثرة اعطائها الايدي على الطعام وان
 يحذر الله تعالى عقب اكله والشرب وروي ابو داود وبنو
 جميع انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اكل او شرب قال
 الحمد لله الذي اطعم وشرقي وسوغه وجعل له مخرجا والله اعلم
فصل في الاختية مشتقة من الصخرة وسيت
 باول زمانة فعلها وهو الاختية وهو بضم الهمزة وكسر
 وتشديد ياءها وتخفيف ما يذبح من النعم تقريبا الى الله
 تعالى من يوم العيد الى ايام الترتيق والاصل فيها
 قبل الاجماع فقله تعالى فصل لربك وانحر فان اشهر الأقوال
 ان المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر الضحى يلوح من
 الترمذي عن عافية رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ما عمل ابن ادم من عمل يوم النحر

أحب إلى الله تعالى من أراقه الدم أنها تأتي يوم القيامة
بقرة في واهظ لا فاهظ وإن الدم يقع من الله بمكان قبل أن
يتبع على الأرض فاستطابوا بها نفقا **الأضحية** بمعنى التضحية
كما في الروضة ١٢٨ أضحية كما يفهمه كلامه ٢ أن الأضحية
اسم لما يضحى به **سنة مؤكدة** في حقنا على الكفاية أن
نعد داهل البيت فإذا فعلنا واحد من أهل البيت كفي
على الجميع والافقة عين والمخاطب بها المسلم الخالب الخ
العاقل المتطيع وكذا المتعوض إذا ملك ما لا يبعضه الخ
قال في الكفاية قال الزرعي ولا بد أن تكون فاضلة
عن حاجته وحاجة مومنه ٢٢ نوع صدقة وظاهر هذا
أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه
وكسوة فصله كما في صدقة التطوع وينبغي أن تكون
فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فإنه وقتها
أن يوم العيد ويلة العيد وقت ذكاة الفطر واستطاب
فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المحتات فهي من
تبرع فيجزي فيها ما يجزي في سائر تبرعاته **تنبيه**
شمل كلام المصنف أهل البوادي والخصر والسفر والحاج
وغيره لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن منابه بالبر
رواه الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع
للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا أرضى تركها لمن
قد ركبها انتهى فيكره تركها للقادر وليس لمريضها أن
يزول شعره ولا ظفره في عرفة الحج حتى يغني ولا يجي
إلا بالنذر وبين أن يذبح الأضحية الرجل بنفسه ٢ أن

١٧٨
أحسن النحر عنها للاتباع أما المرأة فيسرها أن تؤكل كما في
المجموع والمختار مثلا ومن لم يذبح لغدرا وغيره فليس يهدى
لما روي الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاطمة رضي
الله تعالى عنها قومي إلى أضحيتك فاشهد بها فإن باول
قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمر
ابن حصين هذا نذر داهل بيتك فاهل ذلنا نعم أم
للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة بشرط التضحية
نعم ابل وقبر وغتم لقوله تعالى ولكل أمه جعلنا منك نذرا
اسم الله عليك على ما رزقهم من بهيمة الأنعام وإن التضحية
عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة
ويجزي فيها من النعم للذرة من الضمان وهو
ما استكملت سنة وطعنت في الثانية ولو أجدع قتل
تمام السنة أي سقطت أسنانه أجز العوم خبر صحيح بالحد
من الضمان فإنه جائز أي يكون ذلك كالبلوغ بالسرا
الاحتلام فإنه يكفي أسبقهما كما صرح به في أصل الروضة
والنهي من المعن وهو ما استكمل سنتين وطعن في
الثالثة **والنهي من الأبل** وهو ما استكمل خمس سنين
وطعن في السابعة **والنهي من البقر** الأني وهو ما
استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخبر بقيد الأني
الرجني فلا يجزي في الأضحية وإن دخل في اسم البقر فيجزي
التضحية بالذكر والأني بإجماع وإن كثر ثروا أن الذل
وولاوة الأني بضم الضحية بالذكر أفضل على الأصح
المخصوص لأن لحمه أطيب كما قاله الرافعي ونقله في

باب الهدي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الانثى احسن من الذكر **١٧١** ارطب لها ولم يحك غيره ويمكن حمل الاول على ما اذا لم يكن ثورانه والثاني على ما ذكر **في البقرة** لم يتعصر من المصنف كثير من الفقهاء اجاب المحتج في الاضحية وقال النووي انه يحكي انه يحكي انه ذكر او انني وكلاما يحكي وليس فيه ما ينقص اللحم **وتحريم البدنة** عنه الاشتراك فيها **عن سبعة** لما رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالبحر فامرنا بترك ذوات الابل والبقر كل سبعة من ذوات بدنه وسوا التفقوا في انواع القرية ام اختلفوا كما اذا قصد بعضهم النخلة وبعضهم الهدي وكذا الوارد بعضهم اللحم وبعضهم الاضحية ولهم قسمة اللحم ان قسمته قسمة افراز على الاصح كما في المجموع **وكذا البقرة تحريم عن سبعة** الحديث **المار بن عبد الله** اختصر اجزا البدنة والبقرة عن سبعة بالنخلة بل لولزم تخصر سبعة شياه باسباب مختلفة كالتمتع والقران والسوات ومباشرة محظورات الاحرام جاز عن ذلك بدنه او بقرة **وتحريم الشاة** المعنية من الضان او المعز **عن واحد** فان دجلا عن اهله وعنه او عنه او اشرك غيره في ثوابها جاز وعليها حمل خبر مسلم رضي الله تعالى عنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكسبن وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن امة محمد قال في المجموع وما استدرك به لذلك الخبر الصحيح في الموطا ان ابا ايوب الانصاري قال كنا نقي بالناة

الواحدة يدجلا الرجل عنه وعن اهل بيته ثم نياهي ان يسجد فصارت مباهاة وخرج بعبية الاشتراك في شاتين مشاعيتين بين اثنين فانه لا يبيع وكذا الواشون اكثر من سبعة في بقرتين مشاعيتين او بدنتين كذا لم يحكي عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بدنة او بقرة من كل واحد من ذك والموالد بين ابل وغنم او بقرة وغنم ه ينبغي انه لا يحكي عن اكثر من واحد وفضل انواع النخلة بالنظر لقائمة شعارها بدنة ثم بقرة لان لحم البدنة اكثر ثم ضان ثم معز لطيب الضان على المعز ثم المشاركة في بدنة او بقرة وشاة افضل اما بالنظر للحكم الضان خيرها وسبع شاة افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشاركة في بدنة او بقرة للاتقاء بارقة الدم واجمعوا على استحباب التمان في الاضحية فالسبعة افضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضلية في الذوات اما في الالوان فالبيضاء افضل من غيرها ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا تصفونيا ضاه ثم المحمرة ثم البلقاء ثم السودا قيل للتعبد وقيل لحسن المظهر وقيل لطيب اللحم وروي الامام احمد خبره لم يغل احب الي الله من دم سوداوين **واربع لا تحزين في الضحايا** الاولى **العور** بالمد **التي عورها** بان لم تنضرب باحدى عينيها وان بقيت الحدقة فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالعين ان المراد عدم اجزاء العور على ذهاب البصر من احدي العينين **لجيبا**

بان الشافعي قال اصل العور على ذهاب البصر من
احد ك العينين بياض يغطي الناظر واذ كان كذلك
قارة يكون يسير فلا يضرب لابد من يقنيه بالبين
كما في حديث الترمذي الا في **شبهه** قد علم من كلامه
عذرة الخالق بما يطرق الاول وتجرى العشا وهي
مغيفة البصر مع سبيل الدمع غاليا والمالوية
لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشوي وهي النبي
لا تقبده ليل لا في تنصر وقت الرعي غالبا **والثانية**
عرجا بالمد البين **عرجا** بان يشتد عرجا بحيث
يسفل الماشية الى المرى وتختلف عن القطيع وتلو
كان عرجا يسير بحيث لا تختلف به عن الماشية
لم يضرب كما في الروضة **والثالثة المريفية البين**
مرض بان يظهر سبب هزلها وقساد لحمها فلو
كان مرضها يسيرا لم يضرب ويدخل في اطلاق
المصنف اليها بفتح المع والمدر فلا تحرك لان الهمام
كالمرض ياخذ الماشية فتزيم في المرى ولا تربي
كما قاله في الروايد **والرابعة العرجا بالمد وهي التي**
ذهب عرجها السمين بسبب ما حصل لها من **المرض**
بضم المع وهو كما قاله الجوهري ضد الجن ويدل
لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال اربع لا تحرك في الاضاحي
العور البين عورها والمريفية البين مرضها والعرجا
البين عرجها والعرجا التي لا تنفي ما مأخوذة من

القي

التي بكسر النون واسكان القاف وهو المخرى
لا تخلفها من شدة المزال وعلم من هذا عدم اجزا
المجنونة وهي التي تدور في المرى ولا تربي الا قليلا
فتنزل وتسمى ايضا التولي بل هو اوليها **الثانية**
قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من ان الغيا واليهما
والمجنونة لا تحرك وبه صارت العيوب المذكورة سبعة
وبقي منها ما لا يتناول كلامه الجريا وان كان الجرب
يسير على الاصح المخصوص انه يفيد اللحم والودك والحق
ولا تحرك كما حكا في المجموع عن الاصحاب وتنفع عليه
في المقامات وتنجب من ابن الرفعة حيث صح في الكفاية
الاجا **فابعد** ضابط المربي في الاضحية الثلاثة
من عيب يتقص الجسد اللحم وغيره مما يوكل **ويحكي القبي**
لانه صلي الله عليه وسلم ضحك بكين موحون الى خصين
رواه الامام احمد وابوداود وغيرهما وخبرنا قطع
لحمه منه زيادة لحم طيبا وكثرة وايضا الخصة للنفق
منه غير مفقودة باكمل فلا يضرب قدرها وانتقها
الا ابن المقفع على جواز خصي المأكول في صفره ووث
كبره وتحميه فيما لا يوكل تمام او صخته في شرح المنهج
وفي **ويحكي المكشورة القرن** ما لم يعيب اللحم وان
دمي بالكسر لان القرن لا يتعلق به كبير غرض وهذا
لا يضرب قدره خلقة فان عيب اللحم من الجرب وغيره
ودات القرن اولي لحزنها الضخمة الكسر الا قرن ولانه
احسن منظر بل كبره غيره كما نقله في المجموع عن الاصحاب

ولا يضربها ب بعض انسان فانه لا يؤثر في الاعتلاف
ونقص اللحم فلو ذهب الكل لضربه يؤثر في ذلك وقصة
هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك
وهو ظاهر ويدل لذلك قول البغوي ويحيى مكي
من ذكره الاذرعى وصوبه الزركشي **ولا يخفى مقطوع**
بعض الاذن وان كان ييرا لذهاب جزء ما كوله
وقال ابو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث اجزا
وافهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاول ومع
المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الراعي بخلافه
فاقدرة الصنع والالية او الذين خلقة فانه لا يضرب
والفرق ان الاذن عضو لازم غالبا بخلاف ما ذكر في
الاولين فكما يخفى ذكر المخروا وما في الثالث فقياسا
على ذلك اما فاقد ذلك ما يقطع ولولم يرض منه كما هو
من قوله **ولا مقطوع بعض الذنب** وان قل او يقطع
بعض لسانه فانه يضرب لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم
ويجب تبعضهم ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان
خرج من كونه مأكولا ولا يضرب شق اذن ولا خرقة بشرط
ان يسقط من الاذن شيء من ذلك كما علم مما مر لانه لا يضرب
بذلك شيء من لحمه ولا يضرب النظر وهو قطع شيء يبر من
الالية لان ذلك يبرها ولا قطع قلعة بسيرة من عضو
كبير كخذ ان ذلك لا يظهر بخلاف الكبير بالاضافة
لا العضو فلا يخفى لتقصيات اللحم **ويدخل وقت**
الذبح للاضحية المندوبة والمذكورة **سن وتنفه**

مضي **فدر صلاة ركعتي العبد** وهو طلوع شمس يوم عرفة
التي ومضي قدم خطبتين خفيفتين **الي عز وب النحر**
من اخر ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر بحيث
لو قطع الحلقوم والمري قبل تمام عز وب اخرها صحت
الاضحية ولو دبح قبل ذلك او بعده لم يقع اضحية
لغير الصالحين او لم يندابه في يومنا هذا اضحية ثم
ترجع فتخرج من فعل ذلك فقد اصاب سقنا ومنه
دبح قبل ذلك فانما هو لحم قدمه لاهله ليس من الشاة
في بني وحنان حبان في كل ايام التشريق دبح والا فضل
ما خبزها الى مضي ذلك منه ارتفاع الشمس يوم النحر
كرم خرجها من الخلاف ومن تدبر اضحية معينة
او في ذمته تحمله على اضحية ثم عين المندوبة وركبته
في الوقت المذكور فان تلفت المعينة في الثانية ولو
تلا تقصير لزمه الاكثر من مثل يوم النحر وقصير في
التلف ليشترط كرمية او سليلين للتلفه فاكتر فان
اتلف اجنبى لزمه دفع قصير للنادر يشترط لا مثلا
فان لم يجد قدوة **ويجوز عند الذبح مطلقا**
بلا رتبة اشيا الاولى **التسمية** بان يقول بسم الله تعالى
ان يقول بسم الله واسم محمد **والثاني القبلة والسلام**
على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يركاه
بها والثالث **استقبال القبلة** بالذبيحة اي بمذبحه
فقط على المصحح دون وجهها ليمكنه استقبال ايضا
والرابع التكبير فلانا بعد التسمية كما قاله الماوردي

والخامس الدعاء بالقبول بان يقول اللهم هذا منك وهذا اليك
تقبل مني والسادس تحديده الشقة في غير مقابلها والباع
اسرارها وتحميل ذهابها واياها والثامن اخضاعها
على شقة الايسر وشدة قوايل الثلاث غير الرجل اليسرى
والناسع عقل اهل وقدرت الاشارة الى بعض ذلك
ولا ياكل من الاضحية المذورة والهدية للذرة
كدم الجيران في بيع **شيا** اي يحرم عليه ذلك فان
اكل من ذل شيا غرمه **ولا ياكل من الاضحية المنطوع**
ها اي يندب له ذلك قياسا على هدي التطوع انما
يقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير اي
شد يد الفقير في اليه في انه صلى الله عليه وسلم كان
ياكل من كبداضه وانما لم يحس اكل منها كما قيل
به لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم
من حمار الله لكم وفيه خير فحلالا لنا وما جعل للانسان
وهو محرم بين اكله وتركه قاله في المذهب **ولا يبيع**
من الاضحية شيا ولو جلدتها اي يحرم عليه ذل
ولا يبيع توائمانت مندورة ام لا وله ان يفتح بها
يكلداضته التطوع كما يجوز له ان يفتح بها كان
يجله ذلوا او نفلا او خفا والتصدق به افضل
ولا يجوز بيعه ولا اجارته **لا يبيع** المنافع الخ
الحاكم وصحة من باع جلد اضحية فلا اضحية له ولا
يجوز اعطاؤه اجرة للباس ويجوز له اقاوته كماله
اعانها اما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كما في

المجموع والقرن مثل الجلد فيما ذكر وله جنس صوف عليها ان
ترك الى الذبح ضررها للضرورة والا فلا يحس ان كانت
واجبة لا تنفع الحيوان به في دفع الاذى وانتفاع
المساكين به عند الذبح وكما لصوف فيما ذكر الشعر والوبر
وولد الاضحية الواجبة يذبح حتما كما منه له الاكل
من امه وله نرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكرامة
كما قاله الماوردي **ويطعم الفقير المسكين** من
المسلمين على سبيل التصديق من اضحية التطوع
بعضها وجوبا ولو جزايا من لحمها بحيث يطلق
عليه اسم اللحم ويكفي صرف لواحد من الفقير والمساكين
وان كان عبارة الصنف تنفي خلاف ذلك خلاف
هم الصنف الواحد من الزكاة يجوز صرفه اكثر من
واحد ويشرط في اللحم ان يكون نباتا صرفا فيه من
ياخذه باسا من بيع وغيره كما في الكفارات فلا يكتفى
بعله طعاما ودعا الفقير اليه انه حقم في تلكه
ولا تملكهم له مطبوخا ولا تملكهم غير اللحم من جلد فكل
ويكبد وطخال وعذوها ولا الهدية عن التصديق
ولا القدر الشافعي من اللحم اقتضاه كلام الماوردي
ولا كونه قد روي قال السلفيني ولو تصدق بقدر
الواجب واكل ولدها كله حلال ولو اعطا المكاتب
جاز كما في قياسا على الزكاة وخضه ابن العراب وغير
سيده والا فهو كما لو صرفه اليه من زكاة انتهى وهو
ظاهر وحج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اطلاقهم

منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام
فقرا اهل الذمة من اخصية التطوع غير الواجبة ونجى
منه الا في رعي **تتم** الافضل التصديق بكونه
اقرب للتقوي والهدى وابعده عن حظ الشيطان
والنفس الالهة او لتقنين اولها بكونها سنة
يتبرك بها عملا بظاهر القرآن وللاتباع وللخروج من
خلاف من اوجبه الاكل وبين ان يجمع بين الاكل والتصدق
والهدى ولا بد ان يجعل ذلك ثلاثا واذا اكل البعض
وتصدق البعض فله ثواب التسمية بالكل والتصدق
بالبعض وفي شرط النية للتسمية عند ذبح النجاسة
او قتله عند تعيين لما ينحى به كالنية في الزكاة
فيما عين لها من رطل فلا يشرط له سنة وان وكل
بذبح كفت بنية ولا حاجة اليه الوكيل وله تقويها
للميز ولا تسمية لاحد من اخيه اذنه ولو كان
سببا كسائر العبادات بخلاف ما اذا اذن له كالزكاة
ولا الرقيق ولو مكاتبان فان اذن له سيده فيها وقت
لسيده ان كان غير مكاتب وان كان مكاتب وقت
له **لا** يبرع وقد اذن له سيده فيه **فصل**
في العقيقة وهي سنة مؤكدة للاخبار الواردة
في ذلك منها خبر الغلام مرتان بعقيقته تذبح عنه يوم
التابع ويحلق راسه ويسمى ومنها انه صلى الله عليه
وقلم امر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذي
عنه والعقيقة العقر رواها الترمذي ومعه

مرتان بعقيقته قيل لا ينمو نموسه وقيل اذا لم يعق
يعق عنه لم ينفع لوالديه يوم القيامة **والعقيقة**
سبعة وهي لغة اسم للشعر الذي على راس المولود حين
ولادته وشرعا **الذبيحة عنه المولود** عند خلق
شعر راسه تسمية للنبي باسم سبعة ويدخل وقتها بالتقيا
جميع الولد ولا يجب قتله بل تكون شاة لحم ويسمى
ذبح **يوم سابعه** اي ولادته ويحب يوم ولادته
من التسبع كما في المجموع بخلاف المختار فانه لا يجب
منها صحة في الزوايد ان المرامي هنا المبادرة بالفعل
القربة والمرامي هناك التأخير لزيادة القوة ليعتله
وبين ان يقول الذاب بعد التسمية اللهم منك واليك
عقيقة فلان الخبر ورد فيه رواية البيهقي باسناد حسن
وبكرة لطخ راس المولود يوم ولادته من فغل الجاهلية
وانما لم يحرم لحن العيصيين كما في المجموع انه صلى الله عليه
وقلم قال مع الغلام عقيقة فاهرقوا عليه دما
واميطوا الاذي عنه بل قال الحسن وقتادة انه يحق
ذلك ثم يغسل لهذا الخبر وبين لطخ راسه بالزعفران
والخلوف كما صح في المجموع وبين ان يسمى في التابع
كما في الحديث المار و **باسم سبعة** قتل ذكر وذكر
الامام النووي في اذكاره ان السنة تسميته يوم التابع
او يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة وحمل
الخاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد الفقه واخبار
يوم التابع على من اراده قال ابن حجر شارحه ومعه

لطيف لم اراه لغيره وبين ان يحسن اسمه لغيره فندعون
يوم القيامة باسمائكم واسماء ابايكم فحنوا اسماءكم واصل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن لعلم احب الاسماء الى
الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وبكره الاسماء القبيحة
كشرب وشيطان وحمار وما يتطير به بنفسي عادة
كبكرة ونجس ولا تترك الاسماء الملائكة والانبيا
روي ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال اذا كان
يوم القيامة نادى منادى الاقيم من اسم محمد
فليدخل الجنة كرامة لنبه محمد صلى الله عليه وسلم
ويحرم تلقب الشخص بابكره وان كان فيه كالاغص
ويحوز ذكره بقصد التعريف لمن لا يعرف الابيه
والالقاب المحنة انتهى عنها وما زالت الالقاب
المحنة في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري اما
احدنه اناس في زماننا من التوسع في الالقاب
حتى لقبوا الفلة بالالقاب العلية وبين ان يكنى
اهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكني بالي
القاسم ولا يكنى كافرا قال في الروضة ولاقاسق
ومستدع لان الكنية للتكريمة وليسوا من اهلها
الحنوف فتنة من ذكر باسمه او تعريف كما قيل به في
قوله تعالى ثبت يد اليه واسمه عبد الغني وبين
في تابع ولادة المولود ان يحلق راسه كلها ويكون
فذلك بعد دمج الحقيقة وان تصدق بزيه الشعر
وهنا فان لم يتيسر كما في الروضة فقصته ويدع على

البا

البا للفعول حذف فاعله للعلم به وهو من يلزمه نفقته
كما قال في الروضة **عن الغلام شاتان** متساويتان
وعن الجارية شاة الحنة عاينة رضي الله تعالى عنها امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفق عن الغلام شاة
وعن الجارية شاة وانما كانت الانثى على الرضف شاة
بالدية ويتاوي اصل الشاة عن الغلام شاة لانه
صلى الله عليه وسلم نفق عن الحسن والحسين كذا كذا رضي
الله تعالى عنها وكان شاة سبع بدنة او بقعة اما من مال
المولود فلا يجوز للمولي ان نفق عنه من ذلك لان
الحقيقة تبرع وهو مستع من مال المولود والله اعلم
تنبيه لو كان الولد عاجزا عن الحقيقة حين
الولادة ثم ايسر قبل تمام التابع اسحت في حقه وان
ايسر لا بعد التابع وبعد بقية مدة النفاس اي ان
كما قاله بعضهم لم يوسر بها وقتما اذا ايسر بها بعد
التابع في مدة النفاس رد ذلك لا صحاب ومتن في
كلام الانوار ترجع مخاطبة بها وهو الظاهر **ويعلم**
الفقر والمساكين المسلمين في كالاضية في جنسها
وسلامتها من الغيب والافضل منها ومنها والاكل وقت
المال منها والصدق والاهدي منها وتبينها اذا
عينت وامتناع بيعها كالاضية المسونة في ذلك
في حجة مندوبة اليها فاشبهت الاضية لكن الحقيقة
يشترطها كسائر الولايم بخلاف الاضية لما روي اليه
عن عاينة رضي الله تعالى عنها انه انشأه وبين ان

يطلع مخلوقا ولا يحلاوة اخلاق المولود وفي الحديث
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يجلي الخلوي والعسل
تدبر ظاهر كلامهم انه بين طهر وان كانت متفردة
وهو كذلك وتبين من طهر رجل انما فانها تقطع
للقابلة لان فاطمة رضي الله تعالى عنها فعلت ذلك
بامر النبي صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح
الاسناد وتبين ان لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم
من مفصلة تقا ولا سلامة اعصاب المولود فان
كسر لم يكره **خاتمة** بين ان يوزن في اذن
المولود اليميني ويقام في اذنه اليسرى لحسن ولد له
مولود فاذن في اذنه اليميني واقام في اليسرى لم
يضره ام الصبيان اي اتباعه من الجن ويكون
اعلامه بالتوحيد اول ما يقع سمعه عند قدومه
الي الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وان يحبك بتمر
تواكاه ذكر ام انني فيمنع به حنكه ويغص فاه
حتى يتزل الاجوفه منه شي وفي معنى التمر الربط
وبين لكل احد من الناس ان يدهن غباكر الغيزاي
وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان يكمل وزا
لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر
ويشطف الابط وان يغسل البراهم ولو في غير الوضوء
وهي عقد الاصابع ومفاصلها وان يشرح الحية لحمار
ابي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره
ويكره القرح وهو خلق بعض الراس واما خلق جميع

فلا بأس به لمن اراد التطير ولا يتركه لمن اراد ان يكره
ويرجله ولا يسن خلق الا في منك او في حق الكافر اذا
اسلم او في المولود اذا اريد ان يتصدق بزنه شعره
ذهبا او فضة كما مر واما المرأة فليكره لها خلق راسها
الاضروقه ويكره تنف الحية اول طلوعها ايار الليرة
وتنف الشيب واستعمال الشيب بالكبريت وغيره طلبا
للنوحة **كتاب البق والري** البق بالكون
مصدر شقاي تقدم والتحريك المال الموصوف ببق اهل
الباق والري ينكر السهم فالمرار بق وغيره وهذا
الباب من مستكرات امامنا الشافعي رضي الله تعالى
عنه لم يبق اليها كما قاله المزني وغيره والمتابعة
الثامنة للمناصلة سنة للرجال المسلمين تصد بها
بالاجماع ولقوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة
الاية وقصر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي وحده
انما كانت العصا ناقة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تبق في اعالي على فقود له فتق فتق
ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان حقنا على الله تعالى ان لا يرفع شيئا من هذه
الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة
فان قصد بدنه غير الجسد كان مباحا لان الاعمال
بالنيات فان قصد به محرما كقطع الطريق كان
حراما اما النساء فصرح الصبيحي بمنع ذلك لهن
واقعه النجاشي قال النضر بن و مراده انه لا يجوز بعض

امطلقا فقد روي ابو داود باسناد صحيح ان عائشة
 رضي الله تعالى عنها سابت النبي صلى الله عليه وسلم
وتفح المابقة بعوض وعيزة **على الدواب** الخيل
 والابل والبغال والحمير والافيلة فقط لقوله تعالى
 صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوف او حاف او تغل
 فلا يجوز على الكلاب ومهارة الدبكة ومناجحة البقر
 بعوض ولا غيره لان فعل ذلك حفة ومن فعل
 قوم لوط الذين اهلكهم الله تعالى يدفونهم ولا يلحقونهم
 وصراع بعوض لانها ليست من آلات القتال فان قيل
 قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركانة على شياه رماه
 ابو داود اجيب بان الغرض من مصارعة له ان
 يريه شدته ليس بدليل انه لا يصارعه فاسلم برده عليه
 غنمه فان كان ذلك بعوض جاز وكذا كل ما لا يضر
 به في الحرب كالنباك والمصابة على البقر فيجوز بل
 عوض واما الغنم في الما فان جرت به العادة بلائها
 به في الحرب فيكالباحة فيجوز بل بعوض والافلام
 مطلقا **وتفح المناضلة** بالنون والضاد المجرى
 الى الغالبة **على رمي السهم** سواء كانت عربية وهي
 النل ام عجمية وهي النشاب وتصح على مزاريق جمع
 مزارق وهو رمح صغير وعلى رماح وعلى رمي باحجار
 بمقلاع او رمي بحصى وكل نافع في الحرب مما يسهل
 ذلك كالرمي بالمسلات والابر والتردد باليوف
 والرماح وخرج باذكر المراماة بان رمي كل واحد منها

الحج الى صاحبه واشالة الحجر اليد وبسبب العلاج فلا يصح
 العقد على ذلك واما اتفاقا بالمشاة وتقول العلامة
 بالدال فلا نقل فيه قال الا ذرعي والاشبه جواز لانه
 يقع في حال المابقة وقد يمنع خيبة الضرر اذ كل
 من يصح عليه اصابته متاحبه كاللحام وهذا هو الظاهر ولا يلحقه
 ولا يصح على رمي بندقي رمي به في حفرة ونحوها كرمي
 وقوف على رجل ولا على معرفة ما بيده من نفع وضرر
 وكذا سائر انواع اللعب كالمسابقة على الاقدام
 وبالسفن والزوارق لان هذه الامور لا تنفع في
 الحرب هذا اذا اعتد عليهم بعوض والافلاج واما الرمي
 بالسندق على قوس وظاهر كلام الروضة واصحها
 انه كذلك لكن المنقول في الحاوي للجواز قال الزركشي
 وقضية كلامهم انه لا خلاف فيه قال وهو اقرب
 وشروط المسابقة عشرة اشيا اقتصر المصنف منها على
 ما ذكر اثنين اولها **ان كانت المسابقة** اي مسابقة
 متابين موقف الرامي والغرض الذي يرمي اليه **معلق**
 ابتداء وغاية وثانيها المحل الا في كلامه وان كانت
 من باقي الشروط ان يكون المحذور عليه عدة للقتال
 والرابع تعين الفرسين مثلا لان الغرض معرفة سيرهما
 وهي تقتضي التعيين ويكفي وصفهما في الذمة وه
 وتعيينان بالتعيين فان وقع هلاك النفر العقد
 فان وقع العقد على موصوف في الذمة لم يتحققا
 بحسب الرافعي فلا ينفخ العقد بموت الفرس الموصوف

ولا يلحقه ولا يلحقه
 ولا يلحقه ولا يلحقه

كالا غير العين والخامس مكان يبقى كل واحد من الفريقين
 مثلا فان كان احدهما ضعيفا يقطع تخلفه او فارضا
 يقطع بتقدمه لم يحز والتاس ان تركبا المركوبين ولا
 يربلاهما فلو شرط انهما ليجريا بايقهما لم يبع لانهما
 لا يقصدان الغاية والسابع ان يقطع المركوبان المسافة
 فتعتبر كونهما بحيث يكتمها فطعم لا انقطع وتعب
 والتاس تعيين الركبين فلو شرط كل منهما ان يركب دابة
 من شالم يحز الى حين تتعين الركبان ولا يكفي الوصف
 في الركاب كما يحزنه الزركشي والثاسع العلم بالمال المشروط
 حضا وقدره وصفه كباثر العواض عينا كان او دينا
 حيا او موحلا فلا يبع عقد بغير مال كالب ولا بالجمول
 كنوب غير موصوف والعاشر اجتناب شرط مفسد
 فان قال ان سقتي فذلك هذا الدنيا بشرط ان تطعمه
 اصحابك فسد العقد لانه تملك بشرط يمنع كمال التعريف
 قصار كما لو باعه بشرط ان لا يبيعه والله اعلم **تنبيه**
 سكت المصنف عن حكم عقد المتأبقة وهو لازم في حق
 ملزم العوض ولو غير المتأبقين كالا جاز فليس له
 فتحه ولا ترك عمل قبل الشروع ولا بعده ان كان موقفا
 او سابقا وامكن ان يدركه الاخر وتيقه والافله ترك
 حقه ولازم زياوة ولا تقصر في العمل ولا في العوض
 وقوله **وصفة المناضلة معلومة** معطوف على
 المتأفة اي وكانت صفة المناضلة معلومة لتصح
 فيشرط لها زياوة على ما مر بيانه بايدي منها بالرمي

لاشرط الترتيب بينهما فيه حذر من اشتباه المصيب
 بالمخفي لورميا معا وبيان قدر الغرض وهو يفتح الفين
 المعجمة ما يري اليه من نحو خب او جلد او قرطاس طول
 وعرضا وسكا وبيان ارتفاعه من الارض ان ذكر الغرض
 ولم يغلب عرف فيهما فان غلب فلا يشرط بيان
 شي منها بل يحمل المطلق عليه ولا بيان متبادرة بان
 يتدري ان يبقى احدهما باصانة العدد المشروط من
 عدد معلوم كعشرين من كل منهما مع استوائهما في عدد
 الرمي واليا من من استوائهما في الاصانة ولا بيان
 مخاطبة بان تريد اصابتها على اصانة الاخر كذا كواحد
 من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق على
 المتدري من ذلك على المتبادرة على اقل نوبة وهو ثم
 سهم لغيرتها ولا يشرط بيان قوس وسهم ان العدة
 على الرامي فان عين شي منها لغا وجاز ابداله بمثله
 من نوعه وشرط منع ابداله مفسد للعقد ويسن بيان
 صفة اصانة الغرض من قرعة وهو مجرد اصانة
 الغرض وحرف بان تيقنه ويسقط او خفف بان
 ثبت فيه وان سقط بعد ذلك او مرق بان ينقذ
 منه او حزم بان يصيب طرف الغرض فيجزمه فان
 اطلقا كفي القس **ويخرج العوض المشروط احد المتنا**
حتى اذا سبق بفتح اوله على البناء للفاعل **استردده**
 من هو مفعول **وان سبق** بضم اوله على البناء للمفعول
اخذ صاحبه السابق ولا يشرط حينئذ بينهما

يقين

محلل وان اخرج المتباينان العوض **معا المميز**
 حينئذ **الا ان يدخل اي شرط بينهما محلا** بكم
 اللام الاولى يجوز ان كانت دابته كفوالد ابنتهما
 محلا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة
 فان المحلل **ان سبق** المتباينين **اخذ** ما اخرجاه
 من العوض لنفسه سواء اقام مقام من يباين نفسه لهما
وان سبق اي سقاه او جاعاه **لم يخرص** لهما المحلل
 ولا في احدهما على الآخر وان جاعا المحلل مع احدهما المتباينين
 وتأخر الآخر فما زال هذا لنفسه لانه لم يبقه احد وما زال
 المتأخر للمحلل والذي معه لانه سقاه وان جاعاه
 ثم المحلل ثم الآخر فما زال الآخر للاول لنفسه **ان سبق**
 الصور الممكنة في المحلل ثمانية ان يسبقها ويحيات
 معا او مرتبا او يسقاه ويحيات معا او مرتبا او
 يتوسط بينهما او يكون مع اولهما او ثانيهما او يحيي
 الثلاثة معا ولا يخفى الحكم في الجميع ولو تباين جميع
 ثلاثة فالتوسط الثاني مثلا الاول او دونه صح
 ويجوز شرط العوض من غير المتباينة وسواء كان من
 الامام ام من غيره كان يقول الامام من سبق منكما فله
 في بيت المال كذا او له على كذا او يكون ما يخرج من بيت
 المال من سهم الصالح كما قاله اللقبني والاجنبي من سبق
 منكما فله على كذا لانه يدل مال ما في طاعته وتأييده
 ان اخرج المتباينين العوض واخرجاهما معا
 حكم المتباينة فيما سبق من غير فرق وصورة اخرج

احدهما

١٨٨
 احدهما ان يقول احدهما ارم كذا فان اصبحت انت
 منها كذا فلك على كذا وان اصبحت انا فلا في احدهما
 على صاحبه وصورة اخرجهما معا ان يشترط كل واحد
 على صاحبه عوضا ان اصاب ولا يجوز هذا الا محلل
 بينهما كما سبق **خاتمة** لو تباين رجلان على
 اختيار رققتيها يصعد جبل او اقلال صخرة او اكل
 كذا فهو من اكل اموال الناس بالباطل وكله حرام ذكر
 ابن نجيم واقرب في الروضة قال الدميري ومن هذا
 النمط ما ينفقه العوام من الرهان على حمل كذا من صبح
 كذا الى مكان كذا او اخرج الساعي من طلوع الشمس الى
 غروبها وكل هذا ضلالة وجهالة مع ما اشبه عليه
 من ترك الصلوات وفعل المنكرات انتهى وهذا ظاهر
 ويندب ان يكون عند الغرض خاهدان يشهدان
 على ما وقع من اصابة وخطا وليس لهما ان يدرجا
 المصيب ولا ان يدرجا الخاطئ ان ذكر كل باللسان
 ويمنع احدهما من اذنية صاحبه بالسمع والتفحص عليه
 ولكل منهما حق الفرس بالسبق بالتوسط والتحكيم
 للجمار ولا يجلب عليه بالصباح ليزيد عدوه لحذر
 اجلب ولا حذر قال الراعي وذكر معنى الحنب انهم
 كانوا يجيئون الفرس حتى اذا قاربوا لا مد تحولوا
 عن الركوب الذي كرهه بالركوب الى الحنبية فنهوا
 عن ذلك والله تعالى اعلم **كتاب الايمان**
والندوة الايمان جمع يمين واملا في اللغة اليمين

في اللغة

واطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا اتخالفوا ياخذ كل واحد
منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق امر غير ثابت حثيا
كان او مستقبلا شيئا كان او انبأ ما ممكنا كلفه ليدخلن
المراد او مستقبلا كلفه ليقطن الميت صدقة كانت او ه
كاذبة مع العلم بالحال او للهدية وخرج بالتحقيق لغو
اليمين فليت يميننا وبغير ثبات الثابت كقوله والله
لاموتن لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولانه لا يتصور
فيه الحث وفارق اعتقادها بما لا يتصور فيه الاز
كلفه ليقطن الميت فان امتنع الحث لا يحل تعظيم
الله تعالى وامتناع البركل به فيجوز اليه التكفير ويكفر
اليمين ايضا للتاكيد والاصل في اليمين قبل الاجماع ان
كقوله تعالى ياواخذكم الله بالقوة ايمانكم الامة وقدر
كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا أعرفون قرينا ثلاث
مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله تعالى رواه ابو داود
ومنا بط الحلف مكلف مختار قاصد فلا ينعقد بيمين الهي
والمجنون ولا المكره ولا يمين اللغو ثم شرع المصنف
فيما ينعقد اليمين به فقال **لا ينعقد اليمين الا بالآ**
الله أي بما يفهم منه ذات الباري سبحانه وتعالى المراد
بها الحقيقة من غير احتمال غيره **او باسم من اسمائه**
تعالى المختصة به ولو مشتقا او من غير اسمائه الحثي سواء
اكان اسما مفعلا كقوله تعالى او مضافا كقوله رب
القالمين وما لك يوم الدين او لم يكن كقوله والذي
اعبده او اسجد له او تقى بيده أي بقدرته بغير فكيف

الدارج

ينا اولي الذي لا يموت الا ان يريد به غير اليمين فليست
يقبل منه ذلك في الروضة كاصلا ولا يقبل منه ذلك
في الطلاق والعتاق ولا يلا ظاهر التعليق على غيره
به اما ان اراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته
لا ظاهر التعليق على الغير ولا باطنا ان اليمين بذلك لا
يحتمل غيره تعالى فقول المنهج ولا يقبل قوله ولم ار
به اليمين مؤول بذلك **او اسم من اسمائه تعالى** القاب
اطلاقه عليه وعلى غيره كقوله والرحيم والخالق ه
والرازق والرب انفق عليه ما لم يريد به غيره تعالى
بان اراده تعالى او اطلق بخلاف ما اذا ارادها ه
غيره لا تستعمل في غيره تعالى مفيدا لرحيم القلب
وخالق الاقن ورازق الجيش ورب الابل واما
الذي يطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء كان كالموجود
والعالم بكر اللام والحي فان اراده تعالى انفق عليه
بخلاف ما اذا ارادها غيره او اطلق لا لما اطلقت
عليها انتهت الكنايات **او بصفة من صفاته**
الذاتية كعظمته وعزته وكبرياه وكلامه ومشيته
وعمله وقدرته وحقه الا ان يريد بحق العبادات وه
وبالذين قبله المعلوم والمتدبر وبالباقيين ظهور
اذا رها فليست يمين الاحتمال اللفظ وقوله وكتاب الله
بين وكذا القرآن والمصحف الا ان يريد بالقران الخطبة
والصلاة وبالصحف الورق والجلد وحروف القسم المنقوشة
باو واو وواو فنية كباسه وواسه وتاسه لافغان

كذا وتحتصر لفظ الله تعالى بالثبوت في الحقيقة والمظهر مطلقا
بالواو ومع فساد ترتيب الكعبة وتاليف الحن وتدخل الوحدة
عليه وعلى المضمرة في الاصل وتالياها الواو وتم والتا
ولو قال الله مثلا تثبتت الها وتكسبت ما فعلت كذا
فكناية كقولهم شهد بان الله اول عمر الله او على عهد الله
وميثاقه وذمته وامانه وكفالاته لا فعلت كذا ان
نوي اليقين فيمين والا فلا والحن وان قيل به
في الرفع لا يمنع الاعتقاد على انه الحن في ذلك فالرفع
على الاستدراك اي الله احلف به لا فعلت والضب برفع
الخافض والجر بحذفه وابقا عمله والتكسين باحدا
الوصل مجري الوقف وقوله اقمتم او اقمتم او حلفت
او احلف بالله لا فعلت كذا يمين الا ان يكتلوا في جزا
ما ضياع في صيغة الماضي ومستقبلا في المضارع فلا
يكون يميننا احتمالا مانواة وقوله لغيره اقمتم عليك
بالله او اسالك بالله لتفعلن كذا يمين ان اراد يمين
تفه بخلاف ما اذا لم يردده وحمل على الشفاعة وعلم
من حضر الاعتقاد فيما ذكر عدم اعتقاد اليقين بخلق
كالنبي وجبريل والكعبة وكذا ذلك ولو مع قصده
بل بكرة الخلف بخلق كالنبي وجبريل والكعبة الا ان
يق لسانه اليه ولو قال ان فعلت كذا فانا هوري
او يري من الاسلام او من الله او من رسوله فليس يمين
ولا يلف به ان قصد بعد تفه عن الفعل او اطلق
كما اقتضاه كلام الاذكار وليقل لا اله الا الله ويقف

الله تعالى وان قصد الرضي بذلك اذا فعله فهو كاف
في الحال **الثانية** يصح اليمين على ماض وغيره ويكره
اليمين في طاعة وفي دعوى مع صدق عند حاكم وفي حاجة
كقيد كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه
ولزمه حنث وكفارة او على ترك او فعل مباح فمن ترك
حنثه او على ترك مندوب او ترك مكره كره حنثه وله
تقديم كفارة بلا صوم على احد سببها كمنذور مالي **ومن**
حلف بصدقة ماله كقوله بالله على ان اتصدق
بالي ان فعلت كذا او اعققت ويسمي نذرا للحاج والغيب
ومن صور ما اذا قال العتق يلزم مني ما افعل كذا **وهو**
مخير على اظهر الاقوال **بين** فعل **الصدقة** التي التزم
والعتق الذي التزمه **وبين** فعل **الكفارة** غن اليمين
الا في بيانه لغير مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا
تكتفي في النذر التبرر بالاتفاق فتعين حمله على نذر
الحاج ولو قال ان فعلت كذا فعلت كفارة يمين او كفارة
نذر لزمته الكفارة عند وجوب الصفة تغليبا للحكم
اليمين في الاول ولغير مسلم السابق في الثانية ولو قال
فعلت يمين فلفوا وفعلت يمين فلفوا ويخبر بين قرينة وكفارة
يمين **ولا يخفى في لغو اليمين** لقوله تعالى لا يواحدكم
الله باللغو في ايمانكم ولكن يواحدكم بما عقدتم الايمان
اي قصدتم بدليل الآية الاخرى ولكن يواحدكم بما
كسبت قلوبكم ولغو اليمين هو كما قالت عائشة رضي الله
عنه قول الرجل لا والله وبلي والله رواه البخاري

كان قال ذلك في حال غضب او لحاج او صلة كلام قال ابن الصلاح
والمراد بتفسير لغو اليمين لا والله وبلي والله على البدل لا على
الجميع اما لو قال لا والله وبلي والله على البدل لا على الجميع
اما لو قال لا والله وبلي والله في وقت واحد قال
الماوردي كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة ٢٢
استدراك فصارت مقصودة ولو حلف على شيء فسق
لانه لا غيره كان من لغو اليمين وجعل صاحب الكافي
من لغو اليمين ما اذا دخل على صاحبه فاراد ان يقوم
له فقال والله لا تقوم لي وهو ما تعم به البلوى **ومن**
حلف ان لا يفعل شيئا معينا كان لا يبيع ولا يشترى
ففعلا غيرا لم يحث لانه لم يفعل المحلوف عليه
اما اذا فعل المحلوف عليه بان باع او اشترى لقعه
بولاية او وكالة فان كان عالما مختارا حثت اوليا
او جاهلا او مكرها لم يحث فمن صور النفل جاهلا ان
يدخل دارا يعرف ان المحلوف عليه او حلف لا يسل على
زيد فلم عليه في ظلمة ولا يعرف انه زيد قاله في الروضة
تنبيه مطلق الحلف على العقود يتناول على الصحيح
منه فلا يحث بالفساد قال ابن الرفعة ولم يخالف
الشافعي هذه القاعدة الا في ميلة واحدة وهي ما اذا
ان تعبد في النكاح فتلع فاسدا فانه اوجب فيه المهر
كما يحث في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى
منه الا في المح الفاسد فانه يحث به ولو اضاف العقد
الى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر والمثولة التي

بصورة البيع فان قصد التلفظ بلفظ العقد معناه
لا ما ذكره حثت وان اطلق فلا **ومن حلف ان لا يفعل**
شيئا كان حلف انه لا يزوج موليته او لا يطلق امراته
او لا يعيق عبده او لا يضرب غلامه فامر غيره بفعله
ففعله وكيله ولو مع حضوره **لم يحث** لانه حلف
على فعله ولم يفعله الا ان يريد المخالف استعمال اللفظ
في حقيقته ونحوه وهو ان لا يفعله هو ولا غيره فحث
بفعله وكيله فيما ذكر عملا بارادته ولو حلف لا يبيع ولا
يوكل وكان وكل قبله تد ببيع ماله فباع الوكيل
بعد يمينه بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضي
حين انه لا يحث لانه بعد اليمين لم يباشر ولم يوكل
وقياسه انه لا يحلف على زوجه ان لا تحج الا بآذنه
وكان اذن لها قبل الخروج الى موضع معين في حث اليه
بعد اليمين لم يحث قال السلقيني وهو ظاهر ولو حلف
لا يعيق عبده فكاتبه وعتق لم يحث كما نقله الشيخان
عن ابن القطان واقره وان صوب في المهمات الحث
واقره ولو حلف لا ينكح حثت بالعتق وكيله له ٥
بقبوله المخالف النكاح لغوه ان الوكيل في النكاح غير
محمض ولهذا يحث بيمينه الموكل وهذا ما جزم به في المراج
تبعاصله وهو المعتد وصح في التنبيه عدم الحث
واقره النووي عليه في نصيحة وصحة السلقيني في
نصيحة المراجع ناقل له عن اكثرين وقال ان ما في المراج
من الحث مخالف لمقتضى بصوص الشافعي رضي الله عنه

ومخالف لقاعدته وللدليل ولما عليه الأكثر من الأصح
والطال في ذلك ويجري هذا الخلاف في التوكيل في الرحمة
فيما إذا حلف أنه لا يراجع فوكل من راجع **فزوج**
لو حلفت المرأة أن لا تزوج فحقدها عليها وليها منظر
أن كانت محبرة فحلف قولها الملك وأن كانت غير محبرة
وأذنت في التزوج فهو كما لو أذن الزوج لمن يرضى وجهه
ولو حلف الأمير لا يضرب زيدا فامر الجلاذ يضربه
فضربه لم يحنث أو حلف أبي بيتي فامر بالبناء
ببنائه فبناه فكذلك أن أو تخلف رأسه فامر جلافا
فخلقه لم يحنث كما جرى عليه ابن المقري لعدم فعله
وقيل يحنث للعرف وجزم به الراجح في محرمات
الأحرام في شرجيه وصحة الأسوي أو ما يبيع مال زيدا
فباعه بغيره أصح ما بان بآراء باعة بأذنه أو لظفه أو
أذن حاكم الحج أو امتناع أو أذن ولي لصخر أو حجر أو
حنون حنث لصديق اسم البيع بما ذكر ولو حلف لا
يبيع لزيدا ما لا فباعه زيدا حنث المخالف سواء علم
زيدا أنه مال المخالف أم لا لأن اليمين منقذة على
نفي فعل زيدا وقد فعل باختياره والجهل والنسيان
أما اعتبار في المباشر للفعل في غيره ووقت الغدا
من طلوع النحر إلى الزوال ووقت العشاء من الزوال
إلى نصف الليل وقد مرها أن ما كل فوق نصف الليل
ووقت النحر بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر
ولو حلف لبيتين على الله أحسن النسا أو أعظمه أو

أجله فليقل أحصى لنا عليك أنت كما أنبت على عهدك
نفسك أو ليجدون الله تعالى مجامع الهدى أو باجل
التحامي فليقل الهدى به حد أو باجل نعمه ونكاف
من يده وهذا في زوج كمن ذكرها في نزع المنهج وغيره
لا يحتمل هذا المختصر وفيما ذكرته كفاية أو إلى الإتيان
ثم شرع في كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات
بكونها محبرة في الابتداء مرتبة في اليمين والعهد في
سبب وجوبها عند الجمهور الحنث واليمين معاً فقال
وكفارة اليمين هو أي المكفر الحر الرشد ولو كافراً
نحو رقة ابتداءً بـ **فعل واحد** من **ثلاثة**
أشياء هي **عق رقة مومنة** بلا عيب بخل يعمل أو
كس أو أطعام أي تملك **عشر مساكين كل مسكين**
مد من خبز الفطرة على ما سربانه فيها **أو كسوة**
بما يسمى كسوة ما يعتاد لبسه ولو ثوباً أو عمامة أو
أزاراً أو طيلساناً أو منديلاً قال في الروضة والمراد
به المعروف الذي يحل في اليد أو مقنعة أو درعاً من
صوف أو غيره وهو قبيح لا كم له أو ملبوساً تذهب
قوته أو لم يصلح لدفعه له كمن صغر لكبيراً يصلح
له ويكون قطن وكتان وحزير وشعر وصوف منسوج
كل منهن امرأة ورجل لوقوع اسم الكسوة على ذلك ولا
يجري جودهم لملبس النسخ إذا كان لبسه لا يدوم إلا بقل
ما يدوم لبس الثوب البالي لضعف التسع به ولا خف
ولا قزازين ولا مكعب ولا منطقة ولا قلنسوة

وهي ما يغطي به الرأس وتكون ذلك **اللباس** الذي يسمى كسوة كدور
من خدي وخنجر قروة ولبد اعتد لهما ولا يخوي
التبان وهو سر والفضيل يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا
الثلة والعرقية ووقع في نزع المنزع منها تكفي وردان
القلنسوة لا تكفي كما مروى في أملة لا ويمكنه خلع على التي
تجمل تحت البردعة وان كان بعيدا ونواول من مخالقة
للأصحاب ولا يخزي خجل العين ويخزي المتجسس وعليه
ان يعلم بانجاسته ويجوز ما غسل ما لم يخرج من الصلاة
كالطعام العتيق لا طلاق الكسوة عليه وكونه يرد
في البيع لا يورث في مقصودها كما لعيب الذي لا يرضه
بالعمل في الرقيق ويندب ان يكون التوبع جديدا خاما
كان او متصورا لا يه لنتا لوال البر حتى تنفقوا مما تحبوا
ولو اعطى عشرة ثوبا طويلا لم يجزه بخلاف ما لو قطع
قطعا ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على
قطعه يسمى كسوة وخروج بقول المصنف عشرة مساكن
ما اذا اظم خمسة وكس خمسة فانه لا يجزى كس لا يجزي
اعتناق نصف رقيقة او اطعام خمسة **فان لم**
يكف المكفر شيئا ولم يجد **جديدا** من الثلاثة لعنه
عن كل منها بغير غيبة ماله برف او غيره **فصام ثلاثة**
ايام لقوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم
والرقيق لا يملك او يملك ملكا متعيفا فلو كفر منه
سببه بغير صوم لم يجز ويجزي بعد موته بالاطعام
والكسوة لانه لا رفق بعد الموت وله في المكاتب ان

192
يكف عنه بها باذنه وللمكاتب ان يكف بها باذن سيده
اما العاجز غيبة ماله فكغير العاجز لانه واحد فقط
حضور ماله بخلاف فاقدر الما مع غيبة ماله فانه يتقسم
لصيق وقت الصلاة وبخلاف الممنوع المصير بملكه للوكر
بيلده فانه يصوم لانه مكان الدم بركة فاعتبر بشاره
وعدمه ومكان الكفارة مطلقا فاعتبر مطلقا فان
كان له همار فبقي غايب تعلم حياته فله اعتناقه في
الحال **تنبيه** المراد بالجن ان لا يغدر على المال الذي
يصرفه في الكفارة كمن يجركفائنه وكفائته من يلزمه
مؤنته فقط ولا يجدر ما يفضل عن ذلك قال الشيخان
ومن له ان ياخذ منهم الفقل والمساكين من الزكاة والكفار
له ان يكف بالصوم لانه فقير في ذلك لاخذ فكذا في
الاعطاء وقد يملك نصابا ولا يفي دخله بخجه فيلزمه
الزكاة وله اخذها والفرق بين الباقيين ان الاول
استقطنا الزكاة خلا النصاب غنم بلا عذر بدل والتكفر
له بدله وهو الصوم ولا يجب تتابع في الصوم لا طلاق
الاية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثة ايام متتابعات
والخبر والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل كما
اوجبتا قطع بد السارق المني بالقراءة الشاذة في قوله
تعالى والتارقت والتارقة فاقطعوا ايمانها **احد**
بان اية المني تحت متابعات تلاوة وحكما فلا
يبدلها بخلاف اية السرقه فانها تحت تلاوة لا
حكم **ثلاثة** ان كان العاجز امة تمل لبيدها لم يحل

لم تصح الا باذنه كغيرها من امة لا تخل له وعبد والصوم
بغيرها في الخدمة وقد عنت بلا اذن من السيد فانه
لا يصوم الا باذن وان اذن له في الحلف لحق الخدمة
فان اذن له في الحلف فالعبرة في الصوم بلا اذن فيما
اذا اذن في احدهما بالحدث ووقع في المنهج ترجيح اعتبار
الحلف والاول هو الاصح في الروضة كالرحيل فان لم
يضر الصوم في الخدمة لم يحج الى اذن فيه ومن بعده
حروله مال يكف بطعام او كسوة ولا يكف بالصوم
لياره لا يثقل لانه يتحقق الوفاء المقصود للولاية
والارث وليس هو من اهلها واستثنى السليبي من ذلك
ما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقه من كفارتك
فصبي منك حرقا اعتاقتك من الكفارة او معه
فيجوز اعتاقتك من كفارة نفسه في الاولى قطعاً وفي
الثانية على الاصح **فصل** في التذويج جمع تذر
وهو بذل المعية ساكنة وحكي فخر لغة الوعد بخاره
او شره وشرعا الوعد بخبر خاضع قاله الروياني والماورئي
وقال غيرهما التزام قرينة لم تتعين كما يعلم ما ياتي وذكره
المصنف عفت الايمان لان كلا منهما عقد يعقده المولى
على نفسه تأكيد لما التزمه والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم واختار الخبر
التحريم من تذر ان يطيع الله فليطعه ومن تذر ان
يعصى الله فلا يعصه وفي كونه قرينة او مكرها خلاف
والذي رجحه ابن الرفعة انه قرينة في تذر الشاهد دون

فان لم يلا اذن وان كان يلا اذن

غيره وهذا اول ما قيل فيه واركانه ثلاثة صيغة ومندوب
وناذر ونزط في الناذر الاسلام والاختيار ونفوذ تصرف
فيما يندره ولا يصح **التذير** من كافر لعدم اهليته للقربة
ولا من مكره لمجرد دفع عن امتي الخطا ولا ممن لا ينفذ تصرفه
فيما تذر به كحجى رصفه او فلس في القرب المالية المعينة
وصبي ومجنون ونزط في الصيغة لفظ يشعر بالانذار
وفي معناها ما من في الضمان كليله على كذا او على كذا هـ
كأثر العقود و**يلزم** ذلك بالتذير بنا على انه يملك
به مملك واجبا للشرع وهو ما صح الشبان هنا ووقع
لها فيه اختلاف ترجيح وبين المصنف متعلق بالزوم
بقوله **في المجازات** اي المكافاة **على** تذر **فعل متباح**
لم يرد فيه ترغيب كامل ونزب وقعود وقيام وترك
ذات وهذا من المصنف لعله سها وسوق لم اذا التذر على
فعل متباح او تركه لا ينعقد باتفاق الاصحاب فضلا
عن لزومه ولكن هل يكون يمينا يلزم فيه الكفارة عند
المخالفة او اخلف فيه ترجيح الشبان والذي رجحاه
في المنهج والمحرر للزوم لانه تذر في غير معصية الله
والذي رجحاه في الروضة والرحيل وصوبة في المجموع
انه كفارة فيه وهو المعتمد لعدم انعقاده فان
فصل يوافق الاول ما في الروضة واحصل من انه
لو قال ان فعلت كذا فسد على ان اطلقك او ان اكل
الحب اوسه على ان ادخل الدار فان عليه كفارة في ذلك
من المخالفة **اجيب** بان الاولين في تذر المتباح

فكلام المصنف في تدر التبرر واما الاخيرة فلزوم الكفارة
 فيه من حيث البين لا من حيث النذر **ويلزم** النذر على فعل
طاعة متصودة لم تنعكس كمتق وعيادة مريض فليد
 وتيسر جنازة وقرارة سورة معينة وطول قراءة الصلاة
 وصلاة جماعة ولا فرق في صحة تدر الثلاثة الاخيرة بين
 كونها في وضام لا فالقول بان صحة متباعدة يكون في
 الفرض اخذ من تقيد الروضة واصلا بذلك فانها
 انا بتقيد بذلك للخلاف فيه فلو تدر غير القربة المذكورة
 من واجب يعني كصلاة الظهر او مجزعا كاحد خصال
 كفارة البين ولو معينة كما صرح به القاضي حين اوج
 موصية كما سياتي كشرط حر وصلاة بحدث او مكره
 كصوم الدهر لمن خاف به ضررا او فوت حق لم يعجز تدر
 اما الواجب المذكور فلانه لا يقرب لزم علينا بالزام الشرع
 قبل النذر فلا معنى للالتزامه واما المذكور فانه
 لا يقرب به والجنازي داود لا تدر المجازاة وهو نوع من
 النذر وهو المعلق بشي **كقوله ان شفا الله مريض**
 او قدم غايبي او نجوت من الغرق او نحو ذلك **فلله**
 تعالى **على ان اصوم واصلي واتصدق** واوفي
 كلامه تنويعية **ويلزمه** بعد حصول المعلق عليه من
ذلك اي من اي نوع التزمه عند الاطلاق **ما يقع**
عليه الاسم منه وهو في الصلاة ركعتان على الاقل
 بالقيام مع القدرة حلا على اقل واجب الشرع وفي الصوم
 يوم واحد لانه المتيقن فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة

ما يتولاهما ولا يتعد بخمسة دراهم ولا نصف دينار وان
 حملنا المطلق على اقل واجب من جنسه كما قاله في الروضة
 لان ذلك قد يلزمه في الزكاة **فزع** لو تدر شيئا لقوله ان
 شفا الله مريض فشيئ ثم شئ هل هو تدر صدقة او اعتقا
 او صلاة او وضوما قال البغوي في فتاويه يحتمل ان
 يقال عليه الاتيان بجميعه كمن نسي صلاة من الجنس ويحتمل
 ان يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانا نتقنا ان الجميع لم يجب
 عليه انا وحيث شي واحد واشبهه فيجتهد كالاواني والعتلة
 انتهى وهذا الوجه وان لم يعلق النذر بشي وهو النوع
 الثاني من نوعي التبرر كقوله ابتداء الله على صوم او
 حج او غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الادلة المتقدمة
 ولو علق التدر بمعية الله تعالى او منية زبيل لم يجب وان
 شازيد لعدم الختم اللائق بالقرب **فزع** ان قصد
 بنية منية الله تعالى التبرك او وقع حدوث منية
 زبيل فمقتضوية كقدوم زبيل في قوله ان قدم زبيل
 فعلى كذا فالوجه القحة كما صرح به تدر بعض المتأخرين
ولا يجب تدر في فعل معصية كقوله ان قتلنا فلانا
قلله على كذا الحديث لا تدر في معصية الله تعالى رواه
 مسلم وحسن النجاشي كما مر من تدر ان يطيع الله فليطعه
 ومن تدر ان يعصى الله فلا يعصه ولا يجب به كفارة
 ان عنت واحاب النوي عن جنرا تدر في معصية ه
 وكفارته كفارة بين بانه ضعيف وغيره يحمله على تدر
 المجام ومحل عدم لزومه بذلك كما قال الزركشي اذا لم ينبو

به اليقين كما اقتضاه كلام الرافعي اذا فان نوي به اليقين
لزمته كفارة بالحنث **نذر** او ردي في النوش اعناق
العبد الموهون فان الرافعي حكى عن التهمة ان نذر
منعقد ان نذرنا عتقه في الحال او عند اداء المال وذكر
في الرهن ان الاقدام على عتق الموهون لا يجوز وان تم
الكلامان كان نذرا في معصية منعقد واستثنى غيره
قالونذر ان يصلي في ارض مفسوبة صح النذر ويصلي
في موضع اخر كذا ذكره البغوي في تهذيبه وصرح
باستثنايه للحجاني في ابضاحه ولكن جزم المحاملي بعد
التمحيص ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاويه
وهذا هو الظاهر الجاري على القواعد وقال الزركشي ان
الاقرار ويؤيده ما لو نذر في الاوقات المذكورة فانه
لا ينعقد على الصحيح **ولا يلزم النذر** يعني لا ينعقد
على ترك فعل مباح او فعله كقوله **لا اكل لحما**
ولا اسرب لبنا واما انه ذلك لخبر البخاري عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنه بينما النبي صلى الله عليه
وسلم يخطب اذ راى رجلا قايما في الشمس فقال عنه
فقالوا هذا ابو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يتعدو ولا يظل
ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم سروه فليتكلم وليتظل
وليقتعد وليتم صومه وفتر في الروضة واصلا الباع
بالمزينة رقيب ولا يرهيب وزاد في المجموع على ذلك
فاشوي ففعله وتركه شرعا كنوم واكل وتوا فقصد بالغا
النشاط على التهجيد وبالاكل التقوي على العبادة ام لا

لم يصح في القسم الاول كما اختاره بعض المتأخرين ان فعله
غير مقصود فالنوب على القصد لا الفعل **نذر**
كان الاول للمصنف ان يعبر هنا بنفي الاعتقاد المعلوم
منه بالاولي ما ذكره ويؤخذ من الحديث المذكور ان النذر
يترك كلام الاديبين لا ينعقد وبه صرح في الروايد
والمجموع ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن
المقري هنا وان خالف فيه بعض المتأخرين اذا كان
مندوبا وفي فتاوي القرطبي ان يقول البائع للمشتري
ان خرج المبيع متحفا فله على ان اهيك الف الفوان
المباح لا يلزم بالنذر ان الهبة وان كانت قريبة في
نفسها لا ان على هذا الوجه ليست قريبة ولا قريبة ولا حرة
فكانت مباحة كذا قاله ابن المقري والوجه عدم انعقاد
النذر كما لو قال ان فعلت كذا فله على ان اصلي ركعتين
وفي فتاوي بعض المتأخرين انه يصح نذر المرأة لزوجها
بما وجب له عليه من حقوق الزوجة وبير الزوج وان
لم تكن عالمة بالمقدار قيا ساعا على ما اذا قال نذرت
لزيد ثمة بتاتي مدة حياته فانه يصح كما افتى به البلقي
وقيا ساعا على صحة وقف مما لم يره كما اختاره النووي
وثوبع عليه فانه اعم من ان يكون الموقوف عليه مينا
او جهة عامة **خاتمة** في مسائل مهمة تتعلق
بالنذر من نذر تام نفل لزمه او نذر صوم بعض يوم لم
ينعقد او نذر ثيان المحرم او شي منه لزمه نكاح من حج
او عمر او نذر منشي اليه لزمه مع النكاح مني من مسكنه او

تذرات سج او بعتر ما ثيا او علكه لزمه مع ذلك شي من حيث اهر
فان رتب ولو بلا غدرا جاه ولزمه دم ولو تذر صلاة او
صومنا في وقت ففاته ولو بعدر وجب قضاؤه ولو
تذر صلاة او صومنا في وقت ففاته ولو بعدر وجب
قضاؤه ولو تذر اهداني الى الحرم لزمه حمله اليه ان
سهل و لزمه صرفه بعد ذبح ما يدح منه لما كنه اما اذا
لم يسهل حمله كعتار قبله حمل منه الى الحرم ولو تذر صلاة
قاعدا حاز ففاه قايا لا يتيانه بالافضل لا مكه ولو
تذرت قاعدا حازه رقبته ولو ناقصة بكف او غيره او تذر
عتق ناقصة اجزاه كاملة فان عين ناقصة كلته
على عتق هذا الرقيق الكافر تعبت ولو تذر ريتا او
شعلا اسراج مسجد او غيره او وقف ما يتريان به من
غلة صح كل من التذر والوقف ان كان يدخل المسجد
او غيره من يتنفع به من كفى مصلي او نيام والالم يصح انه
اضاعة مال ولو تذر ان يصلي في افضل الاوقات
فقياس ما قاله في الطلاق ليلة القدر او في احل الاوقات
الى الله تعالى قال ان ركعتي ينبغي ان لا يصح تذرهما والذي
ينبغي الصحة ويكون كذا في افضل الاوقات ولو
تذر ان يعبد الله تعالى بعبادة لا يشارك فيها احد
فقبل يطوف بالبيت وحده وقبل يصلي داخل البيت
وحده وقبل يتولي الامامة العظمى وينبغي ان يكون
واحد من ذلك وما ورد من انه البيت لا يخلو عن طائف
ملك او غيره مردود لان العبرة بالظاهر الحال فذلك

في شرح المزاج وغيره هنا فروعا كثيرة لا يحتملها هذا المختصر
فن اراه ما قيل اجمع في ذلك والله تعالى اعلم بالصواب
كتاب الاقضية والنسب **قالت** الاقضية
جمع قضا بالمذكر متباو اقية وهو لغة امضا التي والحكام
وسرعا فصل الخصومة بين خصمين فاكتر يحكم الله تعالى
والنسب ذات جمع نسبه وهى اخبار عن نبي بلقطة خاص
وسياقي الكلام عليها والاصل في القضا قبل اجماعه
ايات كقوله تعالى وان احكم بينهم بما اتى الله وقوله تعالى
فاحكم بينهم بالقسط واخبار كبحر الصحيحين اذا اجتهد
الحاكم فاحطاطا فله اجر وان اصاب فله اجران وفي رواية
فله عشرة اجور قال النووي في شرح مسلم اجمع المسان
على ان هذا الحديث يعني الذي في الصحيحين في حاكم
عالم اهل للحكم ان اصاب فله اجران باجتهاده واصابته
وان اخطا فله اجر على اجتاده في طلب الحق اما من ليس اهلا
للكلم فلا يحل له ان يحكم وان حكم فلا اجر له بل هو اثم وانه
ينعقد حكمه سواء وافق الحق ام لا لان اصابته اتفاقا
ليست صادرة عن اصل شرعي وهو عاصي في جميع احكامه
سواء وافق القنواب ام لا وهي مردودة كلها ولا يعذر
في ذلك وقد روي الاربعة والخاتم واليهي ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاضيان
في الجنة فاما الذي في الجنة فمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَقَضَى
بِهِ وَالَّذَانِ فِي النَّارِ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ فَمُارَ فِي الْحُكْمِ وَجَهِلَ
قُضَا لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ وَالْقَاضِي الَّذِي يَنْقُذُ حُكْمَهُ هُوَ

الاول والثاني والثالث اعتبار حكمها ونوعها القضا
 فرض كفاية في حق لقائلين له في الناحية اما قولية
 الامام احدى فرضين عليه فمن تعين له في ناحية
 انما طلبه ونزعه قوله **ولا يجوز** وايضا **ان يلى القضا**
 اي الذي هو الحكم بين الناس **الامن استكملت فيه** يعني
 اجتمع فيه **خمسة عشر خصلة** ذكر المصنف منها
 خصلتين على ضعيف وتكت من خصلتين على الصحيح
 كما تعرفه الاول **السلام** فلا يصح ولاية كافر ولو
 على كاف وما جرت به العادة من نصب شخص منهم
 للحكم بينهم وهو تقليد رماية ونزعامة لا تقلد حكمه
 وقضا كما قاله الماوردي **والثانية والثالثة البليغ**
والعقل فلا يصح ولاية غير مكلف لنقصه **والرابعة**
المرتبة فلا يصح ولاية رقيق ولو بقضا النقص **والخامسة**
الدكورية فلا يصح ولاية المرأة ولا حتى متكررات
 لغنى المتزوج بالذكورة فيصح ولاية كما قاله في البحر
والسادسة العدالة الا في بيانها في الشهادات فلا
 يصح ولاية فاسق ولو باله فيه شبهة على الصحيح كما قاله
 ابن القتيب في مختصر الكفاية وان اقتضى كلام الماوردي
 خلافه **والسابعة معرفة احكام الكتاب العزيز**
ومعرفة احكام السنة على طريق الاجتهاد ولا يشترط
 حفظ اياتها واحاديثها المتعلقان بها عن ظهر قلب
 واي الاحكام كما ذكره السدي والماوردي وغيرهما
 حماية ايت وعن الماوردي ان عدد احاديث الاحكام

لحماية كعدد آيات والمراد ان يعرف انواع الاحكام التي
 هي مجال النظر والاجتهاد واختصاصها عن المواقف
 والنقص من انواع الكتاب والسنة العام والخاص
 والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنصر والظاهر
 والظاهر والناهي والمنسوخ ومن انواع السنن المتقدمة
 والاحاديث والمنقول وغيره لا بد ان يتمكن من
 الترحيل عند تقارض الادلة فيقدم الخاص على العام
 والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناهي على
 المنسوخ والمتواتر على الاحاد ويعرف المتصل من
 السنة والمرسل منها وغير المتصل وحال الرواة قوة
 وضعفها في حديث لم يجمع على قبوله **والثامنة معرفة**
الاجماع والاختلاف فيه فيعرف اقوال الصحابة
 فمن بعدهم اجماعا واختلافا لا يكتفي في الحكم
 اجمعا على خلافه **تيسر** وتضمن كلامه انه
 يشترط معرفة جميع ذلك وليس مراد بان يكفي ان
 يعرف في المسئلة التي يعقضي ويحكم فيها ان قوله لا
 يخالف الاجماع فيها اما بعلمه بموقفه بعض المتقدمين
 او يغلب على ظنه ان تلك المسئلة لم يتكلم فيها الاولون بل
 تولدت في عصره وعلى هذا يقاس معرفة النسخ والمنسوخ
 كما قاله النجاشي عن القزالي واقره **والثاسعة معرفة**
طرف الاجتهاد والموصلة لا مدارك الاحكام الشرعية
 وهي معرفة ما تقدم ومبدا كره مع معرفة القياس صحيحة
 وتقاسم بانواعه المروي والمساوي والادون ليعمل

بها فاول كفاية ضرب الوالد بغيره والتافيف والثاني
 كما حاق مال اليتيم في الكهنة في التخم وفي الثاني كفاية
 التقاض على البر في الربا بجامع الطم والعائز **معرفة طرق**
الاجتهاد من كتاب العرب لغة العرب لغة العرب لغة العرب
 به يعرف عموم اللفظ وخصوصه واطلاقه وتقيده
 واحماله وبيانها وصيغ الامر والنهي والخبر والاستفهام
 والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف والامور
 فيهم الكتاب والسنة والحادي عن معرفة طرق **تفصيل**
كلام الله تعالى يعرف به الحكم الاحكام الماخوذة منه
تفصيل هذا مع الذي قبله من جملة طرق العلم
 ولا يشترط ان يكون متبعا في كل نوع من هذه العلوم
 حتى يكون في الحوكيمية وفي اللغة كالحليل بل
 يكفي معرفة جملة منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل
 في زماننا هذا الزمان فان العلوم قد دونت
 وجمعت انتهى ويشترط ان يكون له من كتب الحديث
 اصل كجميع البخاري وسنن ابي داود ولا يشترط ان
 حفظ جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي ان
 يعرف الأدلة وان يعرف مظان احكامه في ابوابها
 ويراجعها وقت الحاجة فلا بد ان يعرف الأدلة المختلف
 فيها كما اخذ من قبل ما قيل وكذا في باب ومعرفة اصول
 الاعتقاد كما حكى في الروضة كما صلا عن الابواب الستة
 ثم اجتماع هذه العلوم لما يشترط في المجتهد المطلق وهو
 الذي يعني في جميع ابواب الشريعة اما المقلد بذهب العام

خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليواع وفيه ما
 يراعي المطلق في قوانين الشريعة فانه مع المجتهد كما المجتهد
 مع نصوص الشريعة ولهذا السبيل ان يعدل عن نص امامه
 لا يسمع الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يخلو
 العصر عن مجتهد الا اذا ائتمر الزمان وقويت الشافعية وما
 قول القائل والفقهاء ان العصر خلى عن المجتهد المستقل فالظاهر
 ان المراد المجتهد القائم بالتصاقلان العلماء غيرون عنه فقد
 قال محمد بن الوخيرت بين التصاقل والقتل لا خسر القتل
 وامتنع منه الشافعي وابو حنيفة وهذا ظاهر انك
 فيه اذ كيف يمكن التصاقل على المعصاة وتخلوها عن المجتهد
 واتبع ابو علي والفاضي الحنفي والاشاعرة ابواسحاق فيهم
 كانوا يقولون لنا متقدمين للشافعي بل وافق رأينا
 رايه ويجوز تبصير الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا
 فيه **والثانية** فمن ان يكون **جميعا** ولو بضياع
 اذنه فلا يولي اهم لا يسمع اصلا فانه لا يفرق بين اقرار
 وانكار **والثالثة** عن ان يكون **بصيرا** فلا يتولى
 العمى ولا من يري الاتباع ولا يعرف الصورة لانه لا يعرف
 الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصورة اذ اقر
 منه صح وخبر بالاعمال الا يعرفه فانه يصح توليته وكذا من
 يتفهم بغيرها لا فقط دون من يبصر ليل فقط
 قاله الا انه لا بد من ان يكون قد تحلف النبي صلى الله عليه
 وسلم ابن ام مكتوم على المدينة وهو عمي ولذلك قال
 تالك بصحة ولاية الاعمي **اجيب** بانه انما استخلف في

٢٠ امامة الصلاة دون الحكم **فصل** لوضع القاضي اليه
 ثم يعمي فاضي في تلك الواقعة على المصح واستثنى ايضا لوزل
 اهل قلعة على حكم اعمي فانه يكون كما هو مذکور في محيل
والرابعة عشر ان يكون **كاتباً** على الحد وجره ان اختاره
 لا ذرعي والزرعي لا حاجة اليه ان يكتب لا غيره وان
 فيه امنا من تحريف القاري عليه واصحها كما في الروضة
 وفيها عدم اشتراط كونه كاتباً انه صلى الله عليه وسلم
 كان امياً لا يقرأ ولا يكتب وانه شرط فيه معرفة الحساب
 لجميع المسائل الحسابية الفقهية كما صوبه في المطلب
 ان العمل به لا يوجب القتل في غير تلك المسائل والاحاطة
 بجميع الاحكام لا يترط **والخامس** عشر ان يكون **مستظاً**
 بحيث لا يوتي من علقته ولا يحد من غيره كما اقتضاه كلام
 القاضي وصرح به الماوردي والرويان واختاره
 لا ذرعي في التوسط واستدفيه الى قوله التحال ويترط
 في المفتي التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي اوليا
 ذلك والضايعات المحققة انتهى ملخصاً ولكن المرحوم
 كما في الروضة وغيرها استحباب ذلك لا اشتراطه **تت**
 هاتان المصلتان الضعيفتان الموعود بهما واما
 المتروكتان فالاولى كونه ناطقاً فلا يصح توليته الاخرى
 على الصحيح انه كالجرد والثانية ان يكون فيه كفاية
 للقيام بامر القضا فلا يولي محل نظر كذا ومرض او نحو
 ذلك وفي بعضهم الكفاية اللايقة بالقضا بان يكون
 فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيفاً

حيانا فان كثير من الناس يكون عالماً بدينه وبقه ضعيفاً
 عن التقيد والانزام والبطوة فيطيع في جانبه **يب**
 ذلك فاذا عرف امام اهلية الحد واطاعة ولا يخفى عن
 حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم مقاد اولو ولي من لا يصلح
 للقضا مع وجود الصالح له والعلم بالحال ان المولى بكبر اللام
 للمولى بفهمه ولا يتخذ قضاؤه وان اصاب فيه فان
 يتخذ في تخمس جمع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له
 شوكة فاسقامسدا او مقلداً يتخذ قضاؤه للضرورة
 لئلا تعطل مصالح الناس فخرج بالمسلم الكافي اذا ولي
 بالشوكة واما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنحو
 منها ومعلوم انه يترط في غير اهل من طرف من
 الاحكام وللعا دل ان يتولي القضا من الامير الباغي فقد
 ثبت عابثة رضي الله تعالى عنها عن ذلك من استقضاه
 زياد فقالت ان لم يقض لم حياهم قضا لم نزارهم **فصل**
فروع يتدرب للامام ان ياذن للقاضي في الاستخلاف
 اعانة له فان اطلق التولية استخلف فيما عجز عنه فان اطلق
 الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقاً وان خصصه بشي
 لم يتعدده وشرط المستخلف بفتح اللام كشرط القاضي السابق
 لان يتخلف في امر خاص كسماع بيعة فيلني عليه باسحاق
 به ويحكم باجتهاده فان اجتهد ان كان مجتهداً او لغيره
 مقلده ان كان مقلداً وعاز بضم الهمزة من قاض محل ان
 لم يشرط اجتهادهم على الحكم والافلا يجوز لما يقع بينهم من
 الخلاف في محل الاجتهاد ويوجد من التعليل ان عدم الجواز

محللة في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويجوز تحكيم اثنين
فأكثر أهلا للقضاة غير مقبولة لله تعالى ولو مع وجوده
القاضي وخجج بأهل غيره فلا يجوز تحكيمه مع وجود
الأهل ولا ينفذ حكمه إلا برضى الخصمين قبل الحكم وإن لم يكن
أحدهما قاضيا والأول لا يترط رضاها ولا يكتفى رضا جان
في ضرب دية على عاقلة ولو رجع أحد الخصمين امتنع ولو
نزلت اهلية القاضي بخوجنوت كالحاكم المنفرد ولم عادت
لم تعد ولايته وله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزله بخل
وبافضل منه وبمصلحة كتدوين فتنة فإن لم يكن شئ في ذلك
هم ونفذ عزله إن وجد ثم صالح والأول لا ينفذ ولا ينفذ
قبل بلوغ عزله فإن علق عزله بقراءة كتاب أو انقضاء أو وفاة
عليه ولا ينفذ إلا بقوله فإليه لا يتم بيمين ووقف ومن
استخلفه بقوله للإمام استخلف عني ولا ينفذ قاض ووال
بإقرار الإمام ولا يقبل قول متعول في غير محل وائت
ومعزول حكمت بكذا وإنه دة كل منهما بحكمه إلا أن يشهد
بحكم حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولو ادعى على متول
جور في حكمه لم يسمع ذلك إلا بيمينه فإن ادعى عليه شئ
لا يتعلق بحكمه بل هو أو على معزول شئ فكيفها وضعت
تولية القاضي بشاهدين يخرجان معه إلى محل ولايته
بحران وباستقاضته وبين أن يكتفى بولي له كتابا
بالنولية وإن بحث القاضي عن علم حال المحل وعذوله
قبل دخوله وإن يدخل يوم الاثنين فخميس فثبت
ويثبت أن يجلس للقضاة في محل وسط البلاء

لتاوي

لتاوي أهلا في القرب منه هذا إن اتعت خطته ولا
تر حيث تيسر وهذا إذا لم يكن فيه موضع يعتاد الترول
فيه وإن ينظر أو لا في أهل الحبس لأنه غدا بفتنة
منهم بحق به مقتضاه ومن قال ظلت في غير خصمه حجة
فإن كان خصمه غائبا كتبت إليه ليضربها أو وكيله
ثم ينظر في الأوصياء فمن وجدته عدلا فورا فيزنها أو
أولادها أو أقاربها أو غيره أو غيره أو غيره أو غيره
ثم يتخذ كاتباً للمحاجة إليه عدلا ذكره عارفا بكتابة
محاضر ومجلات شرطاً في فقره عفيفا وافر العقل
جيد الخط ندبا وإن يتخذ مترجمين وإن يتخذ قاض
أصم مسعيا للمحاجة إليهما أهلا شهودا ولا يضرها
العمى إن الترجمة والإسماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج
إلى مقايضة بخلاف الشهود وإن يتخذ درة لتأديب مجنا
لأدراك وللوقوف به ويكون جلوسه **في موضع**
بأس للناس أي ظاهرهم ليعرفه من أراد من متوكل
وعزيب مصونا من أذي حرو وزيان يكون في الصف
في مهت السج وفي التاكن لا يقابل الحال فيجلس في كل فصل
من الصف والتا وغيرهما بايناسه وتكره للقاضي أن
يتخذ حاجبا كما قاله **لا حاجب له** أي للقاضي **وهم**
أي الخصوم أي حيث لا رجة وقت الحكم للجنين ولله
من أمور الناس نيا وأحق حجة الله يوم القيامة
رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح فإن لم يجلس للحكم
بأن كان في وقت خلواته أو كان ثم رجة لم يكره نصه

والبواب وهو من يقعد بالباب للاطلاع ويدخل على القاضي
 للاستئذان كالحاجب فيما ذكر قال الماوردي اما من وطيفته
 ترتيب الخصوم والاعلام بمنزلة الناس اي فهو المسمى بالان
 بالنقيب فلا ياتى باتخاذ وصريح القاضي ابو الطيب غيره
 باستخائه والله اعلم **تنبيه** من الاداب ان يجلس على
 مرتفع كدكة ليسهل عليه النظر الى الناس وعيهم المطالعة
 وان يتميز عن غيره بفراش وسادة وان كان مشهورا بلزقه
 والتواضع ليعرفه الناس وليكون اهيب للخصومة وافرقة
 به فلا يشكك بل وان يستقبل القبلة ٢٢ انشرف المجالس كما
 رواه الحاكم وصححه ولانه لا يكافى غيره وان يدعو عفت
 جلوسه بالتوفيق والتسديد والاوي ماروته ام سلمة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من بيته يقول بسم
 الله توكلت على الله اللهم اني اعوذ بك ان اضل او اضل
 او اذل او اذل او اظلم او اظلم او اجهل او يجهل علي قال
 في الاذكار حديث صحيح رواه ابو داود قال ابن القاسمي
 وسمعت ان الشعبي كان يقول اذا خرج الى مجلس القضا
 وتريد فيه او اعتدي او يعتدي علي اللهم اغني بعلم
 وزيني بالحلم والزمني بالتقوي حتى لا ينطق الا بالحق
 ولا اقضي الا بالعدل وان ياتي المجلس ركبا ويستعمل ما
 حث به العادة العامة والطليكان ويندب ان يعلم
 على الناس عينا وشما وان ينادي بالحق عند اختلاف
 وجوه النظر وتعارض الأدلة في حكم قال تعالى لنبه
 محمد صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن البصري

كان صلى الله عليه وسلم متغنيا عنها ولكن المراد ان تضيير
 سنة الحاكم اما الحكم المعلوم منه واجماع او قياسا على
 فلا والمراد بالفقهاء كما قاله جمع من اصحاب الذين يقبل
 قولهم في الافتاء يدخل الاعمي والعبد والمرأة ويخرج الجاهل
 والفاقد **ولا يتعد** القاضي للقضا في المسجد **المسجد** الذي
 له اتخاذ مجلسا للحكم صوابه من ارتفاع الاصوات
 والاعتدال الواقفان لمجلس القضا عادة ولو انقضت
 قضية او قضيا بوقت حضوره فيه لصلاة او غيرها
 فلا ياتى بفصله وعلى ذلك كل ما جاء عنه صلى الله عليه
 وسلم ومن خلفا به في القضا في المسجد وكذا لو احتاج
 المجلس لعذر من مطر ونحوه فاذا جلس فيه جازاه
 مع الراحة او دونها مع الخصوم مع العلم من الحق من فيه
 بالمخاصمة والمسامحة ونحوها بل يتعدون خارجة
 وينصب من يدخل عليه خصمين واقامة الحد وفيه
 اشتد كراهة كما يرض عليه ثم سارع في التوبة بين الخصمين
 فقال **ويشوي** اي القاضي **بين الخصمين** وجوبا على
 الصحيح **في ثلاثة** بل سبعة **اشيا** كما ستعرفه **الاول**
للمسجد فيشوي بينهما فيه بان يجلسا بين يديه او
 احدهما عن يمينه والاخر عن شماله والمجلس بين يديه
 اولى ولا يرفع الموكل عن الوكيل والمضمر ان الدعوي
 متعلقة به ايضا بدليل تكليفه اذا اجبت حكاية ابن
 الرفعة عن الربيع واقره قال الماوردي وغيره وهو حسن
 والبلوي به عامته وقد راينا من يوكل فرائض التولية

وبين خصمه والصحيح جواز دفع مسلم على ذي في المجلس كانت
 يجلس المسلم اقرب اليه من الذي يماري ويكاليه حتى عن النجوى
 قال خرج على رضى الله عنه الى السوق فاذا هو يتضرع اليه
 يبيع درهما فخره على فقال هذه درع مني ومنك فاضى
 المسلمين فنعوا اليه القاضى شريح فلما راي القاضى على
 قام من مجلسه واجلسه فقال لعل لو كان خصمي مثلك
 لمحت معه بين يديك وكنتي سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تأووههم في المجالس افض مني وبينه
 فقال شريح ما تقول يا بصرى فقال الدرع درعى فقال
 شريح لعل هل من بينة فقال على صدق شريح فقال
 البصرى اني اشهد ان هذه احكام الامتياز اسم البصرى
 فاعطاه الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقد
 رايته يقاتل المشركين عليه وان الاسلام يعلم ولا يعلم
 عليه ولا يسهل كما في الروضة واصلا ان يجري ذلك في
 سائر وجوه الاكرام حتى في التقديم في الدعوى كما يحسنه
 بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والافالط
 خلافه لكن ضرر المسلمين قال الاسوي ولو كان احدهما
 ذميا والاخر مرتدا فبفتح تحت يده على التكا في في القضا
 والصحيح ان المرتد يقتل بالذمي دون غيره ونجى البقي
 من هذا التحريم فان التكا في في القضا اصل ليس مما نحن فيه
 بسبل ليل لا يتذكر قلت احدهما والثاني في استماع اللفظ
 منها ليل لا يتذكر قلت احدهما والثالث في الخط باللفظ
 المثال وهو النظم وغيره العين كما في الصحاح والله اعلم

قال في القضا
 والافالط
 والمرتد
 والذمي

فيه ما تقدم والرابع في دخولها عليه فلا يدخل احد ما قبل
 الاخر والخامس في القيام لهما فلا تختص احدهما في قيام
 ان علم انه في خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه له
 فاما ان يعتذر بخصمه منه واما ان يقوم له كقيامه
 للاول وهو اولي واختار ابن ابي الدم كراهت القيام
 لهما جميعا كما في ادب القضا له اي اذا كان احدهما متما
 بتمام له دون الاخر لانه ربما يقوم ان القيام ليس له
 والثاني في جواب سلامهما ان سلم معا ولا يرد على
 احدهما ويترك الاخر فان سلم عليه احدهما انظر الى
 وقال له سلم لا يجيبك معا قال الشيخان وقد يتوقف في
 هذا اذا طال الفصل وكانم اختلوا هذا الفصل ليل
 يطل بيطل معنى التوية والسابع في طلاق الوجه
 وسائر انواع الاكرام فلا تختص احدهما بشي منها وان
 اختلفا بفضيلة وغيرها **تدبر** يتدبر ان لا
 يبيع ولا يشتري بقله ليل لا يتخل قلبه عما هو بصد
 ولا نه قد يحايي فيميل قلبه الى من يحاينه اذا وقع فيه
 وبين غيره حكومة والمحامات فيها رشوة او هدية
 وهي محرمة وان لا يكون له وكيل معروف كي لا يحاب
 ايضا فان فعل ذلك كره والمعاملة في المجلس الحكم اشبه
 كراهته **ولا يجوز** للقاضي ان يقبل الهدية وان
 قلت فان هدي اليه من له خصومة في الحال عنده
 سواء كان ممن يهدي اليه قتل الولاية ام لا وسواء كان
من اهل بيته ام لا ولم يكن له خصومة لكنه لم يهد له

قبل ولا يتنه القضاة اهدي اليه بعد القضاة هدية حم
 عليه قبوله اما في الاول فيقول هذا يا القضاة تحت وروي
 هدايا السلطان تحت ولا يتنه تدعو الي الميل اليه وينكس
 بها قلب خصمه واما في الثانية فلان سير العمل ظاهرا
 وباطنا في الصورتين لوقبلها ويردها على مالك فان
 تقدر وضعه في بيت المال وقضية كلامهم انه لو اراد
 اليه في محل ولا يتنه ولم يدخلها حيث وهو كذلك وان
 ذكر في الماوردى وجهان **ثاني** يستدعي
 من ذلك هدية الباعنه كما قاله الاذرعى اذا منقذ حقه
 لهم ولو اهدي اليه من اخصومة له وكان يهدي اليه
 اليه قبل ولا يتنه جاز له قبوله اذا كانت الهدية ه
 بقدر العادة السابقة والاولى اذا قلنا قبل ان
 يردها او يثبت عليها لان ذلك بعد عن الهبة اما اذا
 ردت عن العادة فكما لو لم يعهد منه كذا في اصل الرواية
 وقضيته تحت لم يجز لكن قال الرويانى نقل عن الهبة
 ان كانت الزيادة من حبس الهدية جاز قبوله لا خلا
 في المالك والافلا في الدخاير ينبغي ان يقال ان له
 تمام الزيادة اي يحبس او قدر حرم فتول الجميع واما
 فالزيادة فقط وهذا هو الظاهر فان زاد شي في العرف
 كان اهدي من عاتة قطن حرير اهل يبطل في الجميع
 او يبيع منها تقدرها المعناد فيه نظر اسطر الاسوي
 الاول وهو ظاهر ان كان للزيادة وقع والافلا هبة
 بها والضيافة والهبة كالهدية والعارية ان كانت

مما يقابل باجرة فحكم كالهدية والافلا كما يحنه بعضهم وحيث
 بعضهم ايضا ان الصدقة كالهدية والنوازل كما كذلك
 ان لم يتعين الدفع اليه وما يحنه ظاهر وقول الرشوة
 حرام وهو ما يبطل للقاضي له حكم بغير الحق ولا يمنع من
 الحكم بالحق وذلك لغيره ان الله الرشي والمشي في الحكم
فروع ليس للقاضي حضوره لينة احد الخصمين حالة
 الخصومة واحضوره ليمتها ولو في غير محل ولا يتنه
 لحق الميل وله تخصيص احابة من اعتاد تخصيصه
 قبل الولاية ويشدب له احابة غير الخصمين ان عم المولى المذا
 لها ولم يقطع كثر الولاية عن الحكم والافلا ترك الجميع
 وايضا في احد الخصمين دون الاخر ولا يلحق بما ذكر المقتضى
 والواعظ ومعلمي القرآن والعالم اذا ليس لهم اهلية الزام
 وللقاضي ان يشفع احد الخصمين ويزن حكمه ما عليه لانه
 يتعزها وان يعيد المرضى ويشهد الجنائز ويزور القاد
 ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة **ويختلف القاضي**
القضا اي يكره له ذلك في **عشر مواضع** واهل مواضع
 كما تعرف وصاحب المواضع التي يكره للقاضي فيها كمال
 يتغير فيه خلقه وكما لعقله الموضع الاول **عند القضا**
 تحت الخصمين الحكم احد بين خصمين وهو غصيان وه
 وظاهر هذا انه لا فرق بين المحترق وغيره ولا بين ان
 يكون له نقال او لا وهو كذلك لان المقصود تشويش
 القدر وهو لا يختلف بذلك **فصل** تستفي الدار هبة
 اذا دعت الحاجة الي الحكم في الحال وقد يتعين الحكم

الفوز في صور كثيرة **والثاني البوع والثالث العطن** لا يطرد
 وكذا عند البيع المفظ واهله المصنف **والرابع عند**
شقة الشهوة أي التوقان إلى السكاح **والخامس عند**
الحزن المفظ في مصيبة أو غيرها **والسادس عند الفرج**
المفظ ولو قال المفظين كان أولى لأنه قيد في الحزن
 كما مر **والسابع عند الرض** الموم كما قيد به في الروضة
والثامن عند مدافعة أحد الأخشين أي البول
 والفايط ولو ذكر أحد كما قدرته في كلامه كان أولى
 قائمة الاكتفائه وكذا مدافعة ما بالاولي وكفايته
 عند مدافعة الزبح كما ذكره الدميري واهله المصنف
والثاسع عند النعاس أي غلبته كما قيد به في الروضة
والعاشر خلة الحرج شدة البرد واهله المصنف
 عند الخوف للزبح وعند الاملاز وقد جزم بها في الروضة
 وانما هذه القضايا في هذه الاحوال لتغير الخلق والعقل
 فيها فلو خالف وقضى فيها فقد قضاه كما جزم به في
 الروضة لقصة الزبير المشهور **ولا يتقو حكم القاضي**
 لقبه لأنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا يحكم في
 ولا الزمكة في الاموال المشتركة بينهما للهمة ويحكم للقاضي
 فلن ذكره الامام او قاض اخر ونائبه واذا اقره
 المدعي عليه عند القاضي او بكل من البين فحلف المدعي
 البين المردودة وسأل القاضي ان يشهد على اقراره عند
 في صورة الاقرار ويعلم في صورة النكول او سأل الحكم
 بما بينت عنده والاشهاد به لزمه اجابته لأنه قد ينك

بعد ذلك **والثالث القاضي المدعي عليه** الجواب أي يجوز
 له ذلك **الابعاد كمال الدعوى** الفصححة وبشرط الصحة
 كل دعوى سواء كانت بدم أم بغيره كفصب وسرقه
 واتلاف ستة شروط الاول ان تكون معلومة عالما
 بان يفصل المدعي ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قلته
 عهدا أو شبه عهد أو خطا أو اذنا أو شركة فان اطلق ما
 يدعيه كقوله هذا قتل ابني سن للقاضي استقصا له كما ذكر
 والثاني ان تكون ملزمة فلا تنع دعوى هبة شي أو بعه
 او اقرار به حتى يقول المدعي وقبضته باذن الواهب ولم
 البائع والمقارن تسليم والثالث ان يعين مدعي عليه فلو
 قال قتلت لحدوق لم تنع دعواه **والامام المدعي عليه** الرابع
 والخامس ان يكون كل من المدعي والمدعي عليه غير حربي
 لا مان له مكلفا ومثله السران فلا تنع دعوى حربي لا مان
 له ولا صبي ولا مجنون ولا دعوى عليهم وان ادس ان لا
 يناقضوا دعوى اخري فلو ادعى على اخ اقراره بالقتل
 ثم ادعى على اخ شريكه اقرارا لم تنع الدعوى الثانية لان
 الاول تكذب نفسه **والسادس** ان صدقه الاخر وهو موافق باقراره
 وتنع الدعوى عليه على الاصح في اصل الروضة ولا يمكن من
 القود الا الاولي لان الثانية تكذب **والخلفه** أي لا
 يجوز للقاضي ان يحلف المدعي عليه **الابعاد موال** أي
 طلب **المدعي** تخلفه فلو حلفه قبل طلبه لم يعتد به فعلى
 هذا يقول القاضي المدعي حلفه والا فاقطع طلبك عنه
 قال ابن النقيب في مختصر الكفاية ولا حلف بعد طلب

المدي وقيل خلاف القاضي لم يعتد به صرح به القاضي حين
انتهى **تدبيره** قد علم ما ذكره المصنف انه لا يجوز للقاضي
الحكم على المدعي عليه الا بعد طلب المدعي وهو كذا في الاصح
في الروضة في باب القضاء على الغائب **ولا يلقن خصما**
منها **حجة** يظهر بها على خصمه اي يحرم عليه ذلك لضراره
به **ولا ينه** اي واحدا منها **كلاما** يعرف به كيفية الدعوى
وكيفية الجواب والاقراء والانتكار لما روي في نقد الخصم
في كلامه الشاهد فيجوز للقاضي ترفيق كيفية اذا الشبهة
كما في القاضي ابو المكارم الروياني واقره عليه في الروضة
خلاف الشريف الغزي في ادعائه المنع منه فلو انه استقل
نظره من منع التلقين الا ذلك قال القاضي لا يلقن الشاهد
الشبهة كما جزم به في الروضة **ولا تنعت بالشهادة**
اي لا يثق عليهم كان يقول لم تشهدتم وما هذه الشهادة
فيما يودي اليكم الشبهة فيضر الخصم المشهود له بذلك
ولا يقبل القاضي الشبهة اذا لم يعرف عدالة الشاهد
الا من ثبتت شهادته عند الله عند حاكم سواء اطمع الخصم
فيه ام سكت لانه حكم به في دة تضمن تغديله والتعديل
لا يثبت الا بالبينه وباتى بيان العدالة في فصل بعد
ذلك فان اثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة اخرى
قال في الروضة ان لم يطل الزمان حكم به في دة ولا يطلب
تغديله ثانيا لان طول الزمان يغير الاحوال ثم يحزمه الحاكم
في طول له وقصر انتهى قال في الحاشية ان الخلاف في الطول
في غير اليهود والمسلمين عند الحاكم اماهم فلا يحجب طلب التعديل

قطعا

قطعا قال الشيخ عز الدين في قواعد انتهى وهو حسن وقال في
العدة اذا استفاضت الشاهدين الناس فلا حاجة
الي البحث والتوال **ولا يقبل شهادته** **عدو** **عدوه**
لحديث لا تقبل شهادته في ذي عذر على اخيه رواه ابو داود ورواه
ماجة باسناد صحيح والغريب ان الغرض من المجبة الغل والحقد
ولما في ذلك من التهمة **تدبيره** المراد بالعداوة
الدينية الظاهرة لان الباطنة لا يطلع عليها الاعلام
الغيوب وفي مع الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
سأني اقوام في اخر الزمان اخوان العالانية اعداء
السيرة بخلاف شهادته له اذ لا يمتد والفصل ما شهدت
به اعداؤه وعدوا الشخص من يحزن لفرجه ويفرح بحزنه
وقد تكون من الجانبين وقد تكون من احدها فتخصر
شهادته على الاخر ولا يشترط ظهورها بل يكفي ما يدل عليها
من الخاصة ونحوها كما قاله البلقيني باقلاية عن نصر المحضر
اما العداوة الدينية فلا توجب رد شهادته فتقبل شهادته
المسلم على الكافر وبشهادة النبي على المعتدع وتقبل من
مبتدع ما تكفر به بدعته كمنكري صفات الله تعالى
فخلقه افعال عباده وجواز رويته يوم القيامة لا يتأثر
انهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفر بشيء
كمنكري حدوث العالم والبعث والخسر للاجسام وعلم
الله تعالى المعلوم والجنائيات لا تنكارهم ما علم بحجج الرسول
به ضرورتهم فلا تقبل شهادتهم ولا شهادته من يدعو الناس
الي بدعته كما لا تقبل روايته بل اولى ولا شهادته خطاي

مثل ان لم يذكر في ما ينبغي احكامه اعتقاده على قوله المشهور
له اعتقاده انه لا يكره فان ذكر فيها ذلك كقوله رايت
او سمعت او شهدت لمخالفتة لزوال المانع **ولا تقبل شهادة**
والد وان علا لولده وان سفل **ولا تقبل شهادة ولد**
وان سفل **لوالده** وان علا للثمة ولو قال المصنف
لا تقبل شهادة الشخص لبعضه كان اخيرا واخر كلامه
قوله شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك استقا
الثمة **تدبر** يستثنى من ذلك ما اذا كان بينه
وبين اصله او فرع عداوة فان شهادة لا تقبل له ولا
عليه كما جزم به في الانوار واذا شهد بحق لفرع او اصل
له واجبي كان شهيدا في حقهما قبلت الشهادة للاجبي
على الاصح من قولين تغريق الصنفقة وتقبل الشهادة لكل
من الزوجين للاختلاف في ذلك بالاركان الحاصل بينهما
عقد بطل او زول **نفس** لو شهد لزوجته بان فلانا
قد زنا لم تصح شهادته في احد وجهين رحمه البلقيني
وكذا لا تقبل شهادة الشخص لحد اصله او فرعه
على الاصح كما جزم به القرابي ويؤيده منع الحكم بين ابنة
وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معطلا بان
الوارع الطبيعي قد تقارضا من فطر الصدق لصنف
الثمة ولا تقبل شهادة الوالد لولده ولا شهادة له بالزنا
سواء كان في حقه ام لا وان اخذنا باقراره برشد من في
حقه **تدبر** قد علم من كلام المصنف ان ما قد
الاصل والفرع من حواشي الفسب تقبل شهادة بعضهم

لبعض

بعض فتقبل شهادة الاخيه وهو كذلك وكذا لا تقبل
شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في وادرك
بان يحمي ما اهلك قال ابن قاسم وقليل ذلك في زمانه
ونا دمج زماننا او معدوم **ولا تقبل القاضي كتاب**
قاضي كتبه **الي قاض** ولو غير معين اي لا يعمل به
في ما لا يراه فيه من **الاحكام** كان حكمه فيه لما ضر عليه
غايب يدين **لا بعد شهادة شاهد** عدلي شهادة
يشهدان عند من وصل اليه من القضاة **ما فيه** اي
الكتاب من الحكم **تدبر** صورة الكتاب بتمه صوره
حاصل كلام الروضة حضرت فلان وادعي على فلان القاض
المقيم ببلد كذا يدين وحكت له بحجة اوجبت الحكم
وسألني ان اكتب اليك بذلك فاجبه واشهد بالحكم
شاهدين وبسمهما ان لم يعدهما والا فله ترك تسميتهما
وبس ختمه بعد قرأته على الشاهدين بحضرته ويقول
اشهد كما اني كتبت الي فلان بما سمعتهما وبضعان خطأ
فيه ولا يكفي ان يقول اشهد كما ان هذا خطي وان ما فيه
حكمي ويرفع للشاهدين نسخة اخرى بلا ختم لبط القاض
وتذكر عند الحاجة ويشهدان عند القاضي للاختصاص
على القاضي الكاتب بما جرى عنده من تبوت او حكمه
ان الله الخصم المحض ان المال المذكور فيه عليه فان
قال ليس المكتوب اسمي صدق بيئته ان لم يعرف به بانه
اخر ينفقه في الاصل براءة الذمة فان عرف به لم يصدق
بل يحكم عليه او قال ليس الخصم وقد ثبت باقراره او

بجدة انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يتركه فيه او كان ولم
ببعض المدعى فان مات او انكر الظاهر انه المحكوم عليه
فان كان ثم من يتركه فيه وعاصره المدعى فان مات او
انكر الحق بعث المکتوب اليه للكتاب ليطالب من الشهر وزيادته
تتبع للشهود عليه ويكتبه ونهيه ناسا القاضي ببلد القاض
فان لم يجد زيادة تميز وقف الامر حتى يتكشف فان اظهر
الشارك بالحق طوالب به ويعتبر ايضا مع الحاضر امكان
المعاملة كما صرح به السند بنجي وغيره **تنبيه** لو حضر
قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم للمدعى الحاضر فشا فيه بحكمه
على الغائب امضاه اذا عاد الى محل ولايته وهو حينئذ
قضا عليه بخلاف ما لم ينافقه به في غير علمه فليس له
امضاه اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والقاضي
ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضي
بلد الغائب في طرف ولايته حكمت بكذا على ولايت
الذي يبلدك فقد لا انه ابلغ من الشهادة والكتابة في
الاعتماد عليه والامانة ولو غير كتاب يحكم بحضرة مطلقا
التقييد بغير مسافة العدو والامانة بما عتقته تقبل
في ما فوق مسافة عدوي لا فيما دونه وفارق الامانة
بالحكم بان الحكم قد تم ولم يبق الا استيفاء بخلاف سماعه
الحجة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة
بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المنزى والقائم ومساواة
العدوي ما يرجع منها منكم الى محله بوقته المختار لو ثبت
بذلك ان القاضي بعدي لحي يعين من طلب خصما منها

على

على احضاره ويؤخذ من تعليمهم السابق انه لو حضر احضار
الحجة مع القرب بخو مرض قتل الامانة كما ذكره في المطلب
فصل في القسمة بغير القاف وهي يترك بعضه
الانصبا من بعض والقاسم الذي يقسم الاشياء بين الناس
قال السيد **فما** فارض بما قسم للملك فانما قسم المعينة بمتاقتامها
والاصل فيه قتل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة
اولوا القربى الآية وكان حيلة الله عليه ولم يقسم الغنائم
بين اربابها رواه الشيخان والحاجة داعية اليها ليتكفل
كل واحد من الزكيات من التصرف في ملكه على الكاملة
ويختلف من سوء المشاركة واختلاف الابدى **وتنبيه**
القاسم اي الذي ينصبه الامام او القاضي **الى** **المنفعة**
شرائط ونريد عليها شرايط اخر كما ستعرفه وهي **الانكسار**
والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة
لان ذلك ولاية ومن لم يتصرف باذن ليس من اهل الولاية
وعلم الساحة وعلم **الكتاب** استدعاها للمساخنة من
غيره كسه وانما شرط علمها لانها الالة القسمة كما ان الفقه
الالة القضا واعتبر الماوريدي وغيره مع ذلك ان
يكون عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشي ولا يجوز واقضاه
كلام الام وهما شرط فيه معرفة التقويم فيه وجهان
احدهما ان شرط كما جري عليه ابن المقرئ وقال المنوي
حزم باستحقاقه القاضي ان السند بنجي وابوالطيب
وابن الصباغ وغيرهم **تنبيه** لو قال المصنف

يات

بدل العادلة تقبلتها وانه لا يستفيد منه التبع والبصر
 والنطق والبقطة او لا بد من ذلك واستغنى عن ذكر
 الاسلام والبلوغ والفعل بل ويستغنى عن ذكر ذلك ايضا
 بالعدالة واذا لم يكن القاسم منصوباً من جهة القاضى
 فاشارة اليه بقوله **فان تراخيصاً** وفي نسخة وان تراخا
الشريكان اي المطلقا التصرف **بن يقيم بينهما** من غير
 ان يحكامه المال المشترك **لم يفتقر** في هذه القاسم **الى**
ذلك اي الشروط السابقة لانه وكيل عنهما لكن يشترط
 فيه التكليف فان كان بينهما محو عليه فقاسم عنه وله
 اشترط مع التكليف العدالة اما محكم فهو كضوب
 القاضى في شرط فيه الشروط المذكورة **فان كان في**
القسمه تقويم هو مصدر يقوم السلعة قدر قيمتها **لقد**
يقتصر فيه على اقل من اثنين اشترط العددين في
 المقوم لان التقويم شرادة بالقيمة فلو لم يكن فيه تقويم
 فيكون قاسم واحد وان كان فيها خرص وهو الاصح لان
 الخارص كمتهد ويعمل باختياره وكان كالحاكم ولا يحتاج
 الى القاسم كاي لفظ الشراة وان وجب تعدده لا فها
 فتشترط الاجل محسوس وللإمام جعل القاسم حاكماً في التقويم
 فيعمل به بعدلين ويقيم نفسه وللقاضى الحكم في التقويم
 بعلمه ويجعل الإمام منصرف منصوبه ان لم يتابع من
 من بيت المال اذا كان فيه سعة والافاجته على الركا
 لان العمل انما فان استاجروه وسمى كل منهم قدر الزمة وان
 سواجرة مطلقة في اجارة صحيحة او فاسدة فالاجرة

موزعة على قدر الحصص المأخوذة من مائة من مائة الملك
 ثم ما عظم ضرر قسمته ان لم يبطل نفعه بالكلية كونه موزعة
 ونوبت بين منعهم الحاكم منها وان لم يبطل نفعه بالكلية
 كان نقص نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يحكم فالاول
 كيف يكسر والثاني كتمام وطاحونة صخرين فلا يمنع
 ولا يحكم ولو كان له عشر دار مثلاً لا تقبل للتكثير والبلية
 لا يبيع لها اجير صاحب الغرض على القيمة بطلب الاخر
 عليه وما لا يعظم ضرر قسمته انواع ثلاثة وهي الامة
 لان المقوم ان تساوت الانصاف منه صورة وقيمة
 فهو الاول والافان لم يحكم الى رضى الثاني والافان
 النوع الاول القسم بالاجز او قسمي قسمته المتشابهات والى
 هذا النوع الاول والنوع الثاني ايضا اشار المصنف
 بقوله **واذا ادعى احد الشريكين شريكه الى قسمته**
ما لا ضرر فيه كغلي من جوب ودرهم وادهان وغيرها
 ودار متفقة الامنية وارض مستوية الاجزاء **لن** شريكه
الاخر المطلوب الى القسمته **احاطته** اذا ضرر عليه فيها
 فيجوز ما يقيم كبلان المكمل ووزن في الموزون هـ
 ودرع في المدرع وقعد في المعدود وبعود الانصاف
 ان استوت ويكتب مثلاً هذا فيما ياتي من بقية الانواع
 في كل رقيقة اما اسم شريكين من الشركا او جزء من الاجزاء
 من راض البقية بحد او غيره وتدرج الرقعة في شاذ
 من خطوط مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة هـ
 والاوراج مرفقة اما على الجزى الاول ان كتب الاسماء او على

اسم زيد مثلاً ان كت الاجز فيعطى ذلك الجزء وينعمل كذلك في
 الثانية وتعين الثالثة للباقي ان كانت الرقاع ثلاثة
 فان اختلفت الانصاف نصف وتلك وسدس جزء ما يقع
 على اقلها ويكتب اذا كت الاجز انظر بقصة واحد بان
 لا يبدى صاحب التدوين النوع الثاني القسمة بالتعديل
 بان يعدل السهام بالقسمة كما ومن تختلف قيمة اجزائها
 لاختلاف انبساط وقرب ما او يختلف جنس ما فيها كبتان
 بعضه نخل وبعضه عنب فاذا كانت لاثنتين نصفان
 وقيمة نخلها المثل على ما ذكر قيمة نخلها الخاليين عن
 ذلك جعل الثلث سهماً والثلثان سهماً واقرب كما مر
 ويلزم شريكه الاخر اجابته كما شمل ذلك عبارة المصنف
 كما مر في الاشارة اليه الحاق السواوي في القسمة بالسواوي
 في الاجز في الارض المذكورة **نعم** ان امكن قسم
 الجند وحده والردي وحده لم يلزمه فيها اجابته
 كما رخص بين قسمة كل منهما بالاجز فلا يخفى التعديل
 كما جئنا النجاشي وجزم به جمع سهم الماوردي والروائي
 ويجوز على قسمة التعديل في منقولات نوع لم يختلف
 منقومة كعبد ونياب من نوع ان زالت الشكة بالقسمة
 كذلك اعبد شريكه منساوية القيمة بين ثلاثة ولا
 قسمة التعديل ايضا في خود كاكن صفار متلاحقة
 مما لا يحتل كل منهما القسمة اعيانا ان زالت الشكة بالقسمة
 بخلاف خود كاكن الكبار والصفار غير المتلاحقة
 لعدم اختلاف الاغراض باختلاف الحال والامنية

النوع الثالث القسمة بالرد بان يحتاج في القسمة الى
 رد مال اجنبي كان يكون باحد الجانبين من الارض نحو
 يركب كجلى يكن قسمته فيرد اخذه بالقسمة قط قيمة
 نحو يرفان كان الفا وله النصف وحمالية ولا عيار
 في هذا النوع ان فيه تملك المال لشركة فيه فكان كغير الشرك
 وشرط القسمة ما قسم براض من قسمته رد وغيره رضى
 بها بعد خروج وجه قرعة والنوع الاول افراد الحق باسبع
 والنوعان الاخران بيع وان اجبر على الاول منهما كما مر
 ولو ثبت بحجة غلط وحيف في قسمة اجبار او قسمة
 راض وهي بالاجز انقضت القسمة بنوعيه فان لم يكن
 بالاجز فان كانت بالتعديل والرد لم تنقص من البيع
 وان لم يثبت ذلك فله تحليف شريكه ولو استخف بعض
 مقوم معينا وليس توان بطلت القسمة لاحتياج لغوها
 الى الرجوع على الاخر ونقود الاشاعة وان استحق بعضه
 شايعاً بطلت فيه في الباقي **تتم** لو ترفع
 الشركاء الى قاض في قسمة ملك بلا بينة لم يحكم وان لم
 يكن له منازع وقيل يحكم وعليه الامام وغيره واسم
فصل في الدعوى والبينات وفي بعض
 النسخ ان هذا الفصل مذکور مقدم على الذي قبله والذكر
 في اللغة الطلب والتمنى ومنه قوله تعالى ولهم ما
 يدعون وشرعاً اختار عن وجوب حق على غيره عند حاكم
 والبينات جمع بينة وهم الشهود سمو بذلك لانهم
 يبين الحق والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا



إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فرقهم معوضون واختاروا
 مسلماً لوطي الناس يدعوهم لإدعائهم دماءهم وأموالهم
 ولكن التيمن على المدعي عليه وروي البيهقي بأسناد حسن ولكن
 البيهقي على المدعي والتيمن على من أنكر والذي يتعلق بهذا
 الفصل خمسة أمور الدعوى وجوابها واليمين واليمين
 والنكول وتقدم شروط صحة الدعوى فيها قبل ذلك
 وإن لها ستة شروط وأما الأربعة فمنها صحة في كلام المصنف
 كما ستره والمدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من واقع
 فلو قال الزوج وقد أسلم هو وزوجته قبل وطئ قد أسلمنا
 معاً فالنكاح باق وقد قالت بل سرتاً فلا نكاح فهو مدعي
 وهي مدعي عليه **وإذا كان مع المدعي بينة** بما ادعاه
بينة الحاكم وحكم له أن كانت مقبلة فيشرط أن
 غير عين ودين كقود فحد قذف ونكاح ورجعة
 ولعان ودعوى عند حاكم ولو محكما فلا يتقبل صاحبها
 باستيفائه **نفسه** لو استقبل المحقق لقود باستيفائه
 وقع الموضع وإن حرم وخبر بذلك العاين والدين
 فقيها تفصيل وهو أن استحق شخص عينا عند اختياره
 الدعوى بها عند حاكم أن خشي باخذها ضرراً تحت راعته
 ولا فله اخذها استقلاً لا الضرورة وإذا استحق ديناً على
 ممتنع من أدائه طالبه به **فإن لم يكن معه بينة** مقبلة
فالقول حينئذ قول المدعي عليه لموافقته الظاهر
 ولكن **بينة** في غير القسامة في دعوى الدم إذا الدين
 هناك في جانب المدعي لوجوب اللوث كما تقدم هناك



وله حينئذ أن ياخذ من مال المدعي عليه بغير مطالبة جش
 حقه وإذا اخذه ملكه أن كان بصفته فإن تغدر عليه
 حشر حقه أو حشر حقه بصفته اخذ غدره مقدماً
 التقدر على غيره فيسبغه مثلاً كما يتقبل بالاختار ولما في
 الدفع إلى الحاكم من المونة هذا حيث لا حجة له ولا فلا
 يبيع إلا بأذن الحاكم ولمن جاز له الأخذ ففعل ولا يصل
 للمال إلا به ككسر باب ونقب جدار وظاهر أن محل ذلك
 إذا كان ملكاً للمدعي ولم يتعلق به حق لازم كرهين
 وأجارة والمأخوذ مضمون على الأخذ أن تلف قبل
 تملكه ولو بعد البيع أن اخذه لغرض نفسه كالمتام
 وإن كان الدين على غير ممتنع من أدائه طالبه به
 فلا ياخذ شيئاً له بغير مطالبة ولو اخذه لم يملكه ولا
 رده ويلزمه أن تلف عنده **فإن نكل** المدعي عليه أي
 امتنع **عن الدين** بعد عرضه عليه كان قال أن لا أكمل
 أو يقول له القاضي أحلف فيقول لا أحلف أو يكت
 الدهنة وغناوة **رويت** التيمن حينئذ **على المدعي**
 أنه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه
 الحاكم وصححه وكذا أخره رضي الله تعالى عنه بحضور من العصابة
 رضي الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه أن أفعى رضي
 الله تعالى عنه **فيحلف** المدعي أن اختاره لكن **ويستحق**
 المدعي به بيمينه لا يتكول خصمه وقول القاضي للمدعي
 أحلف مثلاً مثلاً للحكم يتكول المدعي عليه كما في الرواية
 كاصلاً وإن لم يكن حكم يتكوله حقيقة وبالجمل فله الخصم



بعد التناول العود الى الحلف ما لم يحكم بتكوله حقيقة او تزيلا
والفلسفة العود اليه لا يرضى المدعي وبين القاضي حكم
التناول للمجاهل به بان يقول له ان تكلمت عن اليمين حلف
المدعي واخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بتكوله نقض حكمه
لتقصيره بترك البحث عن حكم التناول وبين الرد وهي بين
المدعي بعد تناول خصمه كاقبال الخصم كالبينة انه يتوصل
بالبين بعد تكوله الى الحق فاتبه اقراره به فيجب الحق بعد
فراغ المدعي من بين الرد من غير افتقار الى حكم كالاقرار ولا
تصح بعدها حجة بسقط كاذبا او اقرارا فان لم يحلف المدعي
بين الرد ولا عذر بسقط حقه من البين والمطالبة لا عذر
عن البين ولكن تنفع حجة فان ابدى عذرا كما قامته
حجة وسوال فقيه ومراجعة حساب اهل ثلاثة ايام فقط
ليلا تطول مدافعته والثلاثة مدة معتقة شرعا ويغار
جواز تاخير الحجة ابدانها قد استأجره ولا تخضر واليمين
اليه وهل هذا الامر واجب او مستحب وجهان والظاهر
الاول ولا يهل خصمه لعذر حتى يتحلف الا يرضى المدعي
لانه مقرر بطلب الاقرار واليمين بخلاف المدعي وان استهل
الخصم في ابتداء الجواب لعذر اهل الى اخر المجلس ان شاه
القاضي وقيل ان شاه المدعي والاول هو ما هي عليه ابن
المقري وهو الظاهر لان المدعي لا يتقيد باخر المجلس ومن
طوب بجنبة فادعي سقطا كاسلامه قبل تمام الحول فان
وافقت دعواه الظاهر كان كان غاييا فحضر وادعي
ذلك وحلف فذاك وان لم يوافق الظاهر بان كان

عندنا

عندنا ظاهرا ثم ادعي ذلك ووافقه وتكل طوبى له وليس فذكر
قضا بالنكول بل لا يوجب ولم يأت بدافع او ركة فادعي
المسقط كذا فغرضه ان لا يطالب بها وان نكل عن البين
لا مستحقة ولو ادعي ولي صبي او مجنون قتاله على شخص
فانكر ونكل لم يحلف الولي وان ادعي ثبوته بسبب مباشر
بل يتصل كاله انه اثبات الحق لغير الخالف بعيد **واذا 1**
تداعيا اي الخصمان اي ادعي كل منهما شيئا او غنا وهي 2
تداعيا اي واحدة لواحد منهما والقول حينئذ قول
صاحب اليد بيمينه 3 ملكه اذ اليد من اسباب المرجحة
وان كان المدعي به وهو العاين 2 يدنها 3 ويمينه لها **لنا**
على التقى فقط على النص **وجعل ذلك بينهما نصفين**
لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما صح الحاكم على شرط هذه
الشحن ولو اقام كل من المدعين بيمينه با ادعاه وهو يد
ثالث سقطت لتا قصن موجهما فيحلف لكل منهما يمينا وان
اقر به لا حدها عمل بمقتضى اقراره او يدها او لا يدها
فهو لها اذ ليس احدهما باولي به من الاخر او يدها او يدها
الداخل رحت بيمينه وان تاختر بيمينه او كانت شاهدا
ويمينا ويمينه الخارج شاهدين او لم يتبين سبب الملك
من شرا او غيره ثم حجا بيمينته بيده هذا اذا اقام بعد
يمينه الخارج ولو قتل بعد يدها لا انما تنفع بعدها
ان الاصل في حانته البين فلا يعدل عنها ما دامت
كافية ولو ازيلت يده بيمينته واستدث بيمينته الملك
الي ما قبل ازالة يده واعتذر بيمينته مثلا فانها ترجح ان

بيده انما انزلت لعدم المحجة وقد ظهرت لكن لو قال الخارج هو
ملكى اشترىته منك فقال الداخل بل هو ملكى واقام بينين
بما قاله رجع الخارج لزيادة علم بيته بما ذكر فلوانزلت
بيده باقرار لم يتبع دعواه به بعينه ذكر انتقال لانه موأخذ
باقراره نعم لو قال وهبته له وملكه لم يكن اقرا
بلزوم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في الرواية
كاصلها ورجع بناهدين وبناهدين واسرائيلين
لاحدهما على شاهد مع بين للاختلاف ان ذكر حجة بالاجماع
واعتد عن التهمة الخالف بالكذب في بيته لانه ان كان مع
الشاهد يد فرجع لا على من ذكر وارجح بزيادة شهوده
لاحدهما ولا رجل على رجل واثبت اسرائيلين ولا على اربع شهود
لكمال المحجة في الطرفين ولا بينة مؤثرة مؤرخة على بيته
مطلقة ورجح بتاريخ سابق والعين بيدها اولى
غيرهما او لا بيد احد ورجحت بيته ذي الاكثر لان الاكثر
اعتبار فيه ولصاحب التاريخ السابق اجرة وزيادة
حادثه من يوم ملكه بالشهادة لانها ملكه ويستثنى من
الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلا اجرة
عليه للثبوت على الاصح **ومن حلف على فعل نفسه**
اثباتا كان او نفيا ولو بظن موكد كان يعتد فيه بالخالف
خطه او خط مورثه **حلف على البت** بالثبوت وهو
القطع والخزم ما خوذ من قوته بت الحمل اذا قطع
فقوله حينئذ **والقطع** عطف تفسير لانه يعلم حال
نفسه ويطلع عليه فيقول في البيع والشراء في الاثبات

والله لقد بعثت بكذا واشترى بكذا وفي النبي والله ما بعث
بكذا واشترى بكذا **ومن حلف على فعل غيره** ففيه
تفصيل فان كان فعله اثباتا حلف حينئذ على البت
والقطع لسهولة الاطلاع عليه وان كان فعله نفيا
مطلقا حلف حينئذ على نفى العلم اي انه لا يعلم فقوله
والله ما علمت انه فعل كذا لان نفى المطلق يعبر الوقت
عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به
كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك ما
النفي المحصور فكما اثبات في امكان الاحاطة به كما في
اخر الدعوى من الروضة فيحلف فيه على البت والله اعلم
تنبيه ظاهر كلام المصنف عصر اليقين في فعله
وفعل غيره وقد يكون اليقين على تحقيق موجود لا على فعل
ثبت اليه ولا الى غيره مثل ان يقول لزوجه ان كان هذا
الطائر غيا فانت طالق فطار ولم يعرف فادعت انه
غراب فانكر فقد قال الامام انه يحلف على البت قاله
الشيخان تبعا للسندين وغيره والضابط ان يقال كل بين
وفي على البت الا نفي فعل الغير ولو ادعى دين المورثه فقال
المدعى عليه ابرأني مورثك منه وانت تعلمه كد حلف
على نفى العلم بالبرائة مما ادعاه لانه حلف على نفى فعل
غيره ولو قال جني عبدك على ما يوجب كذا وانكر فالأصح
حلف السيد على البت لان عبده ماله وفعله كفعله
ولذلك سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت بهمتك على
رعي مثلا فعليك ضمانه فانكر ما كذب حلف على البت

لأنه لا زمتها وضمان جنائنه بتقصيره في حفظه بـ ٢٠ فعلا ٥
 وتعتبر فيه القاضي المتخلف للخصم فلو وتري الخالف في يمين
 بان قصده خلاف ظاهر اللفظ أو ناول بان اعتقد الخالف
 خلاف يمينه القاضي لم يدفع انه يمين الفاحش ٢ ان اليمين
 شرعت ليهب الخصم الاقدام عليها خوفا من الله تعالى
 فلو صح تأويله لبطلت هذه الفائدة **تتم**
 بين تغليظ يمين مدعي اذا حلف مع شاهد او ردته اليدين
 عليه ويدين مدعي غيره وان لم يطلب الخصم تغليظا فيما
 ليس بالمال لا يقصده به مال ككفاح وطلاق ولعان وفي
 مال يبلغ نصاب زكاة نفقته عشرين مثقالا ذهبا او
 ما يتبين درهم فضة او ما قيمته ذلك من العروض ٥
 والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللعان ٥
 وزيادة اسماء وصفات كان يقول والله الذي لا اله الا
 هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم
 الروح والعلاية وان كان الخالف يهوديا حلفه القاضي
 بالله الذي ازل التوراة على موسى ونجاه من الغرق
 او نصرانيا حلفه بالله الذي اثل الا بحيل على عيسى
 او مجوسيا او وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره
 ولا يجوز لقاض ان يحلف احدا بطلاق او عتق
 او تدريس كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي
 الله تعالى عنه ويستطيع الخادم ان قاضيا يتخلف النار
 بطلاق او عتق او تدريس عزله عن الحكم لانه جاهل
 وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا من اهل العلم يري الاحتلاف

بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظاهرا حله ولا شاهدا به
 لم يكذب في شهادته ولا مدعي صبي ولو احتمل ابل بهل حتى
 يبلغ الاكافرا مسيئا ثبت وقال تعجلت ابيات العائنة
 فيحلف لسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة
 حالما الحق فتسمع بيمينه المدعي بعد حلف الخصم ولو ادعى
 رق غير صبي ومجنون مجهول انت فقال انا حارصا له صدق
 بيمينه لان الاصل الحرية وعلى المدعي البينة واذا ادعى
 رق صبي او مجنون وليتأيد به لم يصدق الا بحجة او
 بيده وخجل لفظها حلف وحكم له رفقها لانه الظاهر
 من حالها وانكارها بعد كمالها العوقولا بدلها من حجة و٢
 تتبع دعوي يدين موجه وان كان به بيمينه اذا يتعلق
 به الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه موقعا
 تحت الدعوي به لا يتحقق المطالبة ببعضه قاله
 الماوردي **فصل** في الشهادة واثبت جمع شهادته
 وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص والاصل فيها قتل الاجماع
 ايات كقوله تعالى ولا تلتصقوا بالشهادة وقوله تعالى واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم واخبارا ركن الصريحين ليس بشا
 شاهدان او يمينه وحضرانه صلى الله عليه وسلم يسل عن
 الشهادة فقال لك ابل تري الشمس فقال نعم فقال ابل مثلا
 فاشهد او ادع رواه البيهقي والحاكم وصححه اسناده واكراه
 حجة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به ٥
 وصيغة ثم شرع في شروط الركن الاول فقال **ولاء**
تقبل الشهادة عند الاواة الامن اجتمعت فيه خمس

بل عشرة **خصال** كما استوفى الاول **السلام** فلا تقبل منه دة
 الكافر على مسلم ولا على كاف ولا في حنيقة في قوله منه دة
 الكافر على الكافر ولا في الوصية لقوله تعالى واشهدوا
 ذوي عدل منكم والكافر ليس بعدل وليس منا وانه افق
 الفسق ويكذب على الله تعالى فلا يامن من الكذب على خلقه
والثانية والثالثة البلوغ والعقل فلا تقبل منه دة الصبي
 لقوله تعالى من رجالكم ولا يحبون بالاجماع **والرابعة الحية**
 ولو بالدار فلا تقبل منه دة رقيق خلا فالاحمد ولو مبعوثا
 او مكاتبان اذا الشدة فيه معنى الولاية وهو مملوك
والخامسة العدالة فلا تقبل منه دة فاسق لقوله
 تعالى ان حاكم فاسق بنيافدينوا والسادسة ان يكون له
 سروة وهي اي لغة الاستقامة ان من لا سروة له لا حياله
 ومن لا حياله قال ما لنا لقوله تعالى صلى الله عليه وسلم اذا لم
 تسخ فاصنع ما شئت والسابعة ان يكون غير متم في شدة
 لقوله تعالى ذلكم افقط عند الله واقوم للشدة دة
 وادني ان لا يتقربوا والريبة حاصلة بالتميم والسادسة ان
 يكون ناطقا فلا تقبل منه دة الاخرس وان فهمت اشارته
 والسادسة ان يكون بقطنا كما قاله صاحب التنبية فانه
 فلا تقبل منه دة مغفل والعاسر ان يكون مجرأ عليه بغير
 فلا تقبل منه دة كما نقله في اصل الروضة فتيل فصل التوبة
 عن الصبر وجزم به الرافعي في كتاب الوصية وخرج بغيره
 لاداء التمثل فلا يترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم
 انه لو شهد كافر وعبد او صبي ثم اعادها بعد كماله قبلت

كما قاله الشريفي في خادمه قال ولا يستني من ذلك غير شهوده
 النكاح فانه يترط الاهلية عند التمثل **واللعدالة** للتقدم
خمس زوابط الاول ان يكون محتسبا للكبار اي لكل
 منه **والثاني ان يكون غير مصر على القليل من**
الصغار من نوع او انواع وفي جملة الكثرة بانها ما
 لم يوصا بها وعبد يدير بغير كتاب او مشقة وقيل في المعصية
 الموجبة للمرد وذكر في اصل الروضة انهم الى ترجيح هذا قيل
 وان الذي ذكرناه او هو الموافق لما ذكره عند تفصيل
 الكبار انتهى انهم عدوا الربا واكل مال اليتيم ومنه دة الزور
 وكونها من الكبار ولا حد فيها وقال الامام في كل جريمة
 توفد بغلة اكثر اثبات من تكميل بالدين انتهى والمراد به تقية
 التقاسير المذكورة غير الكبار الاعتقادية التي هي البدع
 فان الراجح قبول منه دة اهلا ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه
 هذا ضبط بالحد واما بالعد فانها لا تميز قال ابن عباس
 هي الي سبعين اقرب وقال سعيد بن جبير انها الي السبعماية
 اقرب اي باعتبار اصناف انواعها وما عدا ذلك من المعاصي
 فمن الصغار ولا يباس بعد شي من النوعين **فمن** الاول
 تقديم الصلاة او تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة
 وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وبيان
 القات والباس من رحمة الله والامن من مكر الله تعالى واكل
 الربا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان من غير عذر
 وعقوق الوالدين والزنا واللواط ومنه دة الزور وضرب
 المسلم بغير حق والنجاسة واما الغيبة فان كانت في اهل

العلم وحملته القليل في كبره كما جري عليه ابن المقري والافصحية
 ومن الصغار النظر المحرور والمفرد فوق ثلاثة ايام والنيا
 ونوع الجيب والتخريج المني وادخال صبيان او مجنون يغلب
 تخمسهم المجد واستعمال نجاسة في بدن او ثوب لغير حاجة
 فارتكاب كبيرة او اضرار على صغيرة من نوع او انواع هـ
 تنفي العدالة الا ان تغلب طاعانة على معاصيه كما قاله الجوهري
 فلا تنفي عدالته وان اقتضت عبارة المصنف الانتفاظا
فائدة في البحر لوني العدل فكل كبيرة عدا كذا لم يصر
 بذلك في سقا بخلاف ذنب الكف **والثالث ان يكون العدل**
سلم البينة اي العفيدة بان لا يكون مستدعيا اليكف
 ولا يفتق ببدعته فلا تقبل شهادته مستدع بكف او يفتقه
 ببدعته فالاول كمنكري البعث والثاني ككاتب الصحابة
 ويستثنى من هذا الخطابية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
 يجوزون الشهادة لصاحبهم ان سمعوه يقول لي علي فلان
 كذا هذا اذا لم يبينوا الشبب كما مر في الامارة اليه كان هـ
 قالوا لينا به نقرضه كذا افتعل شهادتهم والرابع ان يكون
 العدل **ما مؤنا** مما توقع فيه النفس الامارة صاحبه **عند**
الغضب من ارتكاب قول الزور والاضرار على الفسقة
 والكذب لقيام غضبه فلا عدالة لمن يحمله غضبه على الوقوف
 في ذلك والخامس ان يكون **محافظة على مروءة مثله** بان
 يتخلق الشخص بخلق اهل اماله من ابناء قصره ممن راعي مناهج
 الشرف وادابه في زمانه ومكانه لان الامور العرفية قلما
 تنضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والبلدان

وهذا

وهذا بخلاف العدالة فانها تختلف باختلاف الأشخاص
 فان الفسق يتوكل فيه الشريف والوضيع بخلاف المروءة فانها
 تختلف فلا تقبل شهادته من امرؤة له كن باكل او يرب
 في شوق وصوفي سوفي كما في الروضة وغير من لم يغلبه جوع
 او عطش او يفتق في سوق مكشوف الرأس والبدن غير المروءة
 ممن لا يليق بمثله وغير محرم بنكاح اما المروءة فتنفرد لهم
 او يقبل شهادته او امته بحضرة الناس واما تقبل عمر رضي
 الله تعالى عنه امته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس فقال
 الترمذي كان تقبل استحسان لا تنع او ظن انه ليس ثم من
 ينظر او على ان المروءة الواحدة لا تنظر على ما اقتضت من
 الشافعي رضي الله تعالى عنه ومد الرجل عند الناس بلا
 ضرر من كفتلة امته بحضرتهم ومن ذلك اكنار حكا يا خت
 مخجلة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له وخرج بالار
 ما لم يكن ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة فليس
 فقيه قبا او قلنوة في محل لا يعتاد للفقير ليس ذلك
 واكتاب على لعل الشطرنج بحيث ينفله عن مهماته وان لم
 يكثر به ما يحرمه او على غنا واستماعه واكنار قصر
 وحرفة دنية مباحة كجأمة وكس زبل وكخوه ودبح
 ممن لا يليق به ذلك واعتراض جعلهم الحرفة الدينية
 ما يحرم المروءة مع قولهم ان من فروض الغايات هـ
واجب كحل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
 الكفاية بغيره اما الحرفة غير المباحة كالمنج والعراف
 والكاهن والمصور فلا تقبل شهادتهم قال الصبيعي لا

انه شعارهم التلبس **تدبير** هذا الشطر الخامس انما هو
 شرط في قبول الشهادة في العداة فانه مع ذلك لا يخرج
 عن كونه عدلا لكن شرطه لم يقبل لفقد سريته ومن شرط
 القبول ايضا ان لا يكون متزنا والتمه ان يحكي اليه بشيء دونه
 نفعا او يدفع عنه ضررا كما سياتي في كلامه **تتميم**
 لو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركته فشهدا انسان
 للشاهدين بوصية من تركته فثبتت الشهادة ان
 في الامم لا تقصدا لكل منهما دة عن الاخرى ولا تحمي دة
 نفعا ولا تدفع عنه ضررا وتقبل منهما دة الحسية في حقوق
 الله تعالى المحقة كالعتالة والصوم وفيما الله فيه حق
 موكد وهو ما لا يتاثر برضي الادبي كطلاق وعنفق وهو
 عن قصاص وبقا عدة وانقصا بها وحده تعالى
 وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم قاض باهدين فانا
 غير مقبول الشرا دة حكما فمن نفقته هو وغيره فلو
 شهدا كافرا وعبد او وصي ثم اعادها بعد كماله فثبت
 شرا دة لا يتعا التهمة او فاسق ثابت لم تقبل للتهمة وتقبل
 في غير تلك الشرا دة بشرط اختياره بعد التوبة مرة
 يظن فيها صدق قلبه وقدرها الاكثر من بكة
 وبشرط في توبة معصية قولية القول فيقول
 قد في باطل وانا نادى عليه وانا عود اليه ويقول في
 شرا دة الزور منها دة باطلة وانا نادى عليها والقسم
 غير القولية بشرط في التوبة منها اقلع عنها وندم
 عليها وعزم على ان لا يعود اليها ورد ظلامه ادبي ان

تعلقت به **فصل** كما في بعض النسخ يذكر فيه
 العدد في الشهود والدعوة والاسباب المانعة من
 القبول واسقط ذكر فصل في بعض **والحقوق**
 المشهود بها بالنسبة الى ما يعتبر فيها عددا او وصفا
 ضربان احدهما حق الله تعالى وثانيها حق الادبي
 وبداهة فقال **فاما حق الادبي** لانه الاغلب وقوا
 في على ثلاثة اضرب الاول ضرب لا يقبل فيه الا
 شاهدان **ذكر ان** اي رجلان وامدخل فيه للاناك
 وللمين مع الشاهد وهو ما لا يقصد منه **لما**
 اصلا كحقونة الله تعالى وادبي **وما يطلع عليه**
الرجال غالبا كسكاح وطلاق ورجعة واقتران
 بحوزة وموت ووكالة ووصاية وشركة وقراض
 وكفالة وشهادة على شهادة لانه تعالى يفتق على الرجلين
 في الطلاق والرجعة والوصاية وروي مالك عن الزهري
 مضت السنة بان يحوز منها دة النساء في الحدود ولا في
 السكاح والطلاق وفتن بالمذكورات غيرها ما يشاركها
 في المعنى المذكورة والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت
 في مال القصد منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن
 الرفعة اختلافتهم في الشركة والقراض قال وينبغي ان
 يقال ان رام مدعيها اثبات التصرف وهو كما لو كتل او
 اثبات حصته من الزرع فينتان رجل وامرأتان اذ
 المقصود المال ويقرب منه وغوي المرأة السكاح لا يثبت
 المراسطة او الارث فيثبت برجل وامرأتين وان لم

ل

ما لا يثبت من الخنوق رجل وامرأتين لا يثبت برجل وبين
الامعوب النساء وكذا كضاع فان لا يثبت بشا هده
وبين ٢٦ امور خطرة بخلاف المال وعلم من قسم الم
المذكور انه لا يثبت شي من امراتين وبين وهو كذلك
لعدم ورود ذلك او قيامهما مقام رجل في غير ذلك
لوروده **فمنع** ما قبل فيه شهادة الشوة على فعله لا قبل
شهادهن على اقراره فانه ما يسهله الرجال على التكاثر
للاقتار كما ذكره الديلمي **واما حقوق الله تعالى**
فلا تقبل منه النساء اصلا والختى كالمرأة في هذا وفي
جميع ما مر **وهي اي حقوق الله تعالى على ثلاثة اقسام**
ايضا الاول ضرب لا يقبل منه اقل من اربعة من
الرجال وهو اي هذا الضرب الزنا لقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاما في حكم
سلم عن سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه انه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتي
رجلا امهله حتى اتي بأربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقبل
الممنانين فصارت كالمشاهدة على فحدين ولان الزنا من
اغلظ الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليكون اشهر وانما
تقبل شهدهم بالزنا اذا قالوا حانت منا النقاثة وانما
او تعذرنا النظر لا قامة الشهادة قال الماوردي فان
قالوا نغدرنا بغير الشهادة فسقوا وردت شهادهن انما
هذا اذا تكبر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيتهم
ولا تقبل شهدهم لان ذلك صغيرة وينبغي اذا اطلقوا

١٩
الذي يستفروا ان تيسروا فلا تقبل شهدهم ولا بد ان يقولوا
وايضا ادخل حشفته او قدرها من فاقدها في وجهه وان
لم يقولوا كما اصبح في الحاتم او كالمروذي المكحلة **تنبيه**
اللواطي في ذلك كالزنا وكذا اثبات البهيمية على المذهب
المخصوص في الام قال في زيادة الروضة لان كل جماعة
وتقصان الصقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في منها لامة
قال البلقيني ووطي الميت لا يوجب الحد على الامم وهو
كاثبات البراءة في انه لا يثبت الا بأربعة على المعتدلة
وخارج بما ذكره وطى الشهادة اذا قصده بالدعوى به المال
او شهدت به حصة ومقدمات الزنا كقتلة وشائعة
فلا تحتاج الى اربعة ويقبل في الاقرار بالزنا وما الحق
به رجلان كغيره من الاقارن **والثاني ضرب يقبل**
فيه انسان اي جلد وهو اي هذا الضرب الثاني من
حجب الزنا وما الحق به من الحدود سواء كان ه
قتلا للمرتد او لقاطع طريق بشرطه ام لقطع في سرقة ام
في طريق ام جلد لشارب مكر **والثالث ضرب يقبل**
فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان بالنسبة
للقوم على الاظهر من القولين عند الشك في احتياط
للقوم اما بالنسبة لمحلوا احلا ولوقوع طلاق فلا
كامل ذلك في الصوم والحق في ذلك ما يل من تمام الوتد
صوم رجب مثلا فشهد واحد برؤية من يحجب الصوم
اذا قلنا يثبت به رمضان حكى ابن الرفعة فيه وجهين
من البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب

ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت من المتولي انه لو مات
في فقهه عدل بالسلامة لم يكن في الارث وفي الاكتفائه
في الصلاة عليه وتوابعه وجهان بناء على القولين في هلال
رمضان ومقتضاه ترجيح القول وهو الظاهر وان افق
القاضي حين بالمنع ومنها ثبوت نوال بشرية دة العذر
الواحد بطريق التبعية فيما اذا ثبت رمضان بشرية دة
ولم ير الهلال بعد الثلاثين فانما يقطر على المصح ومنها
المسح للمصم كلام القاضي او للقاضي كلام المصم يقبل فيه
الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكر الرافعي في قول القضا
على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك ذكر في شرح
المنهاج وغيره **ولا تقبل** دة على فعل كذا وشرب حمز
وغصب واتلاف وولاية ورضاع واصطبا وادحا
وكون اليد على مال الما بصار لذلك الفعل مع فاعله لانه
يصل به الى العلم واليقين فلا يكفي فيه السماع من الغير
قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه
وسلم على من لا فاشهد الا ان في الحقوق ما انتهى فيه بالظن
المؤكد لتقدير اليقين فيه وتدعو الحاجة الى ابيات
كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقينا ولذا القدالة
والاعمار وتقبل في الفعل من اصره لا بصره وكذا بعد
التطالفي الا بين لعمركم دة كما مر في الاشارة اليه
لانها هتكا حرمة انفسهما والاقوال كعقد وفسخ وطلاق
واقارب شرط في انشاهه سمع واصبار قايلا حال
تليظه حتى لو نطق لا من وراء حجاب وهو محقق لم

لم يكن فاما حكماء الروياني عن الاصحاب من انه لو جلس بياض
بيت فيه انسان فقط قطع تعاقدهما بالبيع وغيره كفي
من غير روية من ينفقه البديهي بانه لا يعرف الموجب من القابل
ولا تقبل دة **الاصح** فيما يتعلق بالبصر لجواز انشاء لهو
وقد حكى في الانسان هو تقيده **الا** **سنة** وفي بعضه
النسخة **مواضع** وسياتي توجيه ذلك الموضع الاول
الموت فانه ثبت بالتامع ان اسبابه كثيرة ومنها ما
يحتج ومنها ما يظهر وقد عبر الاطلاع عليه فجاز ان يعتمد
على الاستفاضة **والموضع الثاني النسب** لذكرنا وان
وان لم يعرف عين المنسوب اليه من اب فشهد ان هذا ابن
فلان او ان هذه بنت فلان او قبيلة فشهد انه من قبيلة
كذا لانه لا يدخل للروية فيه فان غاية الممكن ان يشاهد
الولاية على الغرض وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط
والحاجة داعية الى ابيات الانساب الى الحداد المتوفين
والقبائل القديمة فتوضح فيه قال ابن المنذر وهذا مما لا
اعلم فيه خلافا وكذا ثبت النسب بالاستفاضة الى الام
في الاصح كلاما وان كان النسب في الحقيقة الى الاب **والموضع**
الثالث الملك المطلق من غير افاضة لما لك معين اذا
لم يكن منازع **تدبر** هذه الثلاثة من الامور التي
ثبت بالاستفاضة وبقي من الامور التي ثبتت بالاستفاضة
العقود والولا والوقف والنكاح كما هو الاصح عند المحققين
لان امور موقدة فاذا طالت مدتها عسرا قامت البينة
على ابتدائها فثبت الحاجة الى ابيات بالاستفاضة ولانك

أعدان عاينة رضي الله تعالى عنهما وعن أبيهما زوج النبي صلى الله
عليه وسلم وإن فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه
وسلم ولا مستد غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر إلى
أصله وأما شروطه فقال النووي في فتاويه لا تثبت بالاستساق
شروط الوقف وتفاصيله بل إن كان وقفا على جماعة معينة
أوجبت متعددة فتت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرة
مثلا وتقدرت معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيما يراه
من مصالحها انتهى وللاوجه حمل هذا على ما أفتى به ابن القلاح
نحوه من أن الشروط إن شهد بها مستعدة لم تثبت بها وإن ذكرها
في سنة دته بأصل الوقف سمحت أن حاصله يرجع إلى
بيان كيفية الوقف ومما ثبت بالاستفاضة التقضا
والجرح والتعديل والرشد والأثر واستحقاق الزكاة والبر
وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصداق بل
يرجع لمثل المثل ولا يكفي أن شهد بالاستفاضة أن يقول سمعت
الناس يقولون كذا وإن كانت الشهادتان مبنية عليه بل
يقول الله تعالى وإنه منه مثلا لأنه قد يعمل خلاف ما سمع
من الناس ولو صرح بذلك لم يقبل سنة دته على الأصح لأن ذكره
يسع عدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من التعليل حمل هذا
على ما إذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فإن ذكره لتقوية
أو حكاية حال قبلت سنة دته وهو ظاهر وليس له أن يقول
أشهد أن فلانة ولدت فلانا وإن فلانا اعتنق فلانا لا
مرانه في شرط في الشهادتين بالفعل لا بصارو بالقول البصار
والسمع وشرط الاستفاضة التي تستند الشهادة إليها في الشهود

به سماع المشهود به من جمع كثيرا من توافقه على الكذب بحيث
يضع العلم والظن القوي بخبرهم كما ذكر الشيخان في الترمذ
والروضة لأن الأصل في الشهادة اعتقاد اليقين وإنما يعدل
عنه عند عدم الوصول إليه إلى ظن يقرب منه على حسب
الطاقة والموضع الرابع الترجمة إذا اتخذ القاضى مترجما
وقلنا يجوز له وهو الأصح فتقبل سنة دته في سنة الترجمة في
تفسير اللفظ فلا يحتاج إلى معاينة وإشارة وقوله **ومما**
شهد به قبل العمى ساقط في بعض النسخ فمن عدل المواضع
عد ذلك ومن عدلها خمسة لم يعد ذلك ومعناه أن الإعمى
لو حمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له ثم عمى بعد
ذلك شهد بما تحمله أن كان المشهود له وعليه معروف في الاسم
والنسب لا مكان الشهادة عليهما فيقولان شهدان فلان بن فلان
أو فلان بن فلان بكذا بخلاف مجهولهما أو أحدهما أخذ من
مفهوم الشرط نعم لو عمى ويدهما أو يد المشهود عليه في يده
فشهد عليه في الأول مطلقا مع تميزه له من خصمه وفي
الثانية لمعروف الاسم والنسب قبلت سنة دته كما بحثه الرافعي
في الأولي وصرح به في أصل الروضة في الثانية والموضع
الخامس أو السادس على ما تقدم ما تحمله **على المصنوع** عنده
كان يفتي شخص في أنه بخوط لاق أو عتق أو مال لشي من
معروف الاسم والنسب فيتعلق الإعمى به ويضبطه حتى يشهد
عليه بما سمع منه عند قاض به فيقبل على الصحيح لوصول العلم
بأنه المشهود عليه وله أن يطارز وجهه اعتمادا على صوته
للضرورة وإن الوطي يجوز بالظن ولا يجوز أن يشهد على

زوجه اعتقادا على صورة كغيرها خلافا لما بحثه الا فرعي من
 قولهم دته عليه اعتقادا على ذلك **ولا تقبلن دة جاز**
لنفسه نقفا فتردش دته لعبدته سواء كان ما دونها له ام لا
 ومكانته لان له فيه علة **نفسه** لو شهد بشرا شقرا لشريه
 وفيه شفعة لمكانته قبلت ولغيره لم يثبت وان لم تعرف
 تركته الديون او عليه حجر فليس لانه اذا اثبت للغريم ثبات
 لنفسه المطالبة به وتردش دته ايضا بما هو ولي او وصي
 او وكيل فيه ولو يدرون جعل لانه يثبت لنفسه سلطنة النظر
 وبراه من ضمنه باذنا او ابرالا انه يدفع بها الغرم عن نفسه
 ويحراجه موزنه قبل ان يمالا لانه لو مات كان الارش له
 ولو شهد لمورث له مريض او جريح بال قبل الاندما لقلت
 شه دته والفرق بين هذه والتي قبلها ان الحاجة سبيل
 الناقل للحق اليه بخلاف المال واجتج لنسج قبول الشهادته به
 في ذلك واماله بقوله تعالى وادني ان لا تقاتلوا والريه
 حاصلة هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبلن دة ختم
 واطنين والظنين المتهمة **ولهذا لا تقبلن دة دافع**
عنه اي عن نفسه **ضرا** كسرها دة عاقلة يفتق شهوة قتل
 يملونه من خطأ او شبه عمد وشه دة غرما مفلس يفتق شهوة
 دين اخضر عليه انهم يدفعون به ضرا الزاحمة **ثمة**
 لا تقبلن دة مغفل لا يضبط اصلا او غالبا لعدم الوثوق
 بقوله اما من لا يضبط نادرا او اغلب فيه الحفظ والفظ
 فتقبلن دته قطعا لان احدا لا يعلم من ذلك ومن تقار
 غلطه وضبطه فالظاهر انه كمن غلب غلطه ولا شهادة

مبادر به دته قبل ان يستشهد للثمة ولغيره العجيين ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم
 الذين يلونهم ثم يحي قوم يشهدون ولا يستشهدون فان
 ذلك في مقام الذم لهم واما خبر مسلم الاخيركم بخير اليهود
 الذي ياتي بشه دته قبل ان يسأل فيحمله على شهادته الحسة
 وهي ما خذوة من الاحتساب وهو طلب الاجر فتقبل سواء بقا
 دعوي ام لا سواء كانت في غيبة المشهود عليه ام لا وهي
 كغيرها من الشهادات في شروط السابقة في حقوق الله تعالى
 المتضمنة كصلاة وزكاة وصوم بان يشهد بتركها وفيما
 به تعالى فيه حق موكد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص
 وبقا عدة وانقضيا وحده تعالى بان يشهد بموجب ذلك
 والمتحتم لانه اذا راي المصلحة فيه واحصان وتقديرها
 وبلوغ وكف واسلام وتحتهم مصاهرة ونبوت نسب ووصية
 ووقف اذا عنت جهتها ولو اخذت الجهة العامة فيدخل كونه
 ما اقبى به البغوي من انه لو وقف دارا على اولاده ثم الفقرا
 فاستولي عليها ورثته وتلكوها فشهدنا هذا ان حصة قبل
 انقراض اولاده بوقفيته قبلت شه دتهما لان اخره وقف
 على الفقرا ان خست جهتها فلا تقبل منهما لتعلقها بالخط
 خاصة وخارج بحقوق الله تعالى حقوق الاذميين كالنكاح
 وعد القذف والبيوع والاقان تركن اذا لم يعلم صاحب الحق به
 اعلم الشاهد به يستشهد به بعد الدعوي وانما استع دة
 الحسة عند الحاجة اليها ولو شهد اثنان ان فلانا اعتق عبده
 او انه اخذ فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولوا انه يترقه او

انه يريد بكاحه وكيفية شدة الحب ان اليهود يبيعون الى
الفاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لشهد
عليه فان استدروا وقالوا فلان زنا فزناهم قدفة وما تقبل
فيه شدة الحب هل تنفع فيه دعواها وجهان اوجهها
كما جرى عليه ابن المقرئ تبع الانوي ونسب الامام للمعاوية
لا تنفع لانه لا حق للدع في اليهودية ومن له الحق لم ياذن في
الطلب والانيات بل اسرفه بالاعراض والدفع ما امكن
والوجه الثاني ورجحه البلقيني انها تنفع ويحمله عليه
حدود الله تعالى ولذا فصل بعض المتأخرين فقال انها
تنفع الا في محض حدود الله تعالى **كتاب العتق**
بمعنى الاعتاق وهو لغة ما خوذ من قولهم عتق الفرس اذا
سقى وعتق الفسخ اذا طار واستقل فكان العبد اذا فك
من الرق تخلص واستقل وشرعا ازالة ملك عن ادمي الى
مالك تقربا الى الله تعالى وخروج بالادمي الطير والبهيمة
فلا يبيع عتقا كما في رواية الحنايا عن الراقعي لو ملكه
طائرا واراد ارساله فوجهان اصحهما المنع لانه في معنى
السوابب والاصول فيه قبل الاجماع قوله تعالى فك
رقبة وقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه بالام
وانعت عليه بالعتق كما قاله المفردون وفي غير موضع
فتح رقيقة وفي الصحيحين من عتق رقيقة مومنة اعتق
الله بكل عضو منها عضوا منه اعضا به من النار حتى الفج
بالفج وفي سنن ابى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اعتق رقيقة مومنة كانت فداه من النار وخصت

الرقبة بالذكر في هذين الخبرين لان ملك السيد الرقيق كالغمل
في رقبته فهو محتسب به كما تحتسب الدابة بالجلد في عتقه فان
اعتقه اطلقه من ذلك الغمل الذي كان في رقبته وقوله
حتى الفج بالفج خصه بالذكر لانه ذنبه فاجس واما
لانه قد يختلف من المعتق والمعتق **فائدة** اعتق النبي
صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين نسمة وعاش ثلاثا وثلاثين سنة
واعتقت السيدة عاتبة رضي الله تعالى عنها وعن والدها
تعا وثمانين وعاشت كذلك واعتق عبد الله بن عمر الفها
واعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة واعتقه
ذوالدع الحميري في يوم ثمانية آلاف واعتق عبد الرحمن
ابن عوف ثلاثين الفارسي رضي الله تعالى عنهم وحزنا معهم
امين واركانه ثلاثة معتق وعتق وصيعة وقد نزع
في الركن الاول فقال **ويصح العتق من كل مالك للرقبة**
جاء في التصريف في ملكه اهل التبرع والولا مختارا ومن
وكيل او ولي كفاية لزم من مولي له فلا يصح من غير مالك ولا
اذن ومن غير مطلق التصريف من جسي ومجنون ومجنون
سفه او فلس ومن بعض مكاتب ومكره بغير حق
وتصور اذاه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من كان
ومن كاف ولو حربيا وبنت واوله على عتقه المسلموا
اعتقه مسلما ام كافرا ام اسلم ولا يصح عتق موقوف لانه غير
ملوك وان يد بطل به حق بقبه البطون ويصح
بصفة محقة الوقوع وغيرها كالنذر لما فيه من
التوسعة لتحصيل الرقبة واذ اعلق الاعتاق على صفة

لم يملك الرجوع فيه بالقول ويملكه بالنصرف كالبيع ونحوه
ولو باعه ثم اشتراه لم تغد الصفة ولو علقه على صفة
بعد الموت ثم مات السيد لم تبطل الصفة ويصح موقفا
ويبلغوا التاقية والركن الثاني العتق ويشترط فيه ان
لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كمولده
وموجب بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مره
بيانه وهذا الركن لم يذكره المصنف ثم شرع في الركن
الثالث وهو الصيغة وهي اما صريح واما كناية وقد
شرع في القسم الاول بقوله **ويقع العتق اي بتفدية بصرح**
لفظ العتق والتخيير وما تصرف منهما كانت عتق
او معتق او محررا ومحررتك لو رودهما في القران والته
متكدرين ويستوي في لفظهما الهازل واللاعب لان فرأها
جدا رواه الترمذي وغيره وكذا فكن رقبته وما
نصرف منه كفكوك الرقبة صريح في الاصح لو روده في
القران **فروع** لو كان اسم امته قبل ارفاقه حرة
فثبت بغيره فقال باجرة عتقت ان لم يقصد الذاه
لا باسمه القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تغتق
الا ان قصد العتق ولو اقر بحرية رقيقه خوفا من بعد
الكسر عنه اذا طال به المكاس به وقصد الاخير لم يغتق
باطنا ولو قال لامرأة زاحمتة تاخري باجرة فبانت
امته لم تغتق ولو قال لعبده افرغ من عمالك وانت
حرة قال اردت حل من العمل لم يقبل ظاهرا وبدين ولو قال
الله اعتقتك او اعتقتك الله فذلك كما هو مقتضى كلام

النجاشي ولو قال لعبده انت حر مثل هذا العبد و اشار الى
عبد اخر له لم يغتق ذلك العبد كما حكمه النووي لان وصفه
بالعبد يمنع عتقه ويغتنق المخاطبة فان قال مثل هذا
فلم يقبل العبد عتقا كما هو فيه النووي وان قال لاسوي
انما يغتق الاول فقط ولو قال السيد لحر انت تعلم ان
عبدي حر عتق باقراره وان لم يكن المخاطبة عالما بحرية
ان قال له انت تظن اوتري والصرح لا يحتاج الى نية
لايقاعه كإصرار الصرايح انه لا يفهم منه غيره عند الإطلاق
فلم يخرج لتقوية بالنية وان حرله جردا لم يوقع العتق
وان لم يقصد ايقاعه اما قصد الصريح لمعناه فلا بد
منه لم يخرج اجمعي تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع في
القسم الثاني وهو الكناية بقوله **ويقع العتق ايضا**
بلفظ الكناية وهي ما احتمل العتق وغيره كقوله لا
ملك ليعليتك لا سلطان لي عليك لا سبيل لي عليك لاخذ
لي عليك انت سايب انت مولاي وتكون ذلك كازلت
ملكى او حكمى منك اشعار ما ذكر بازالة الملك مع احتمال
غيره ولذلك قال المصنف **مع النية** اي لا بد من نية
العتق وان اختلفت بها قرينة احتمل الا غير العتق
فلا بد من نية التمييز كما لا مكان في الصوم **تنبيه**
يشترط ان ياتي بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية
كما مر ذلك في الطلاق بالكناية ولو قال لعبده يا سوي
قل هو كناية او لا وجهان رجع الامام انه كناية وجري
عليه ابن المقري وهو الظاهر ورجح القاضي والقائل انه

لغوانه ليس من التودد وتدريب المنزل وليس فيه ما يقتضي العتق
وصيغة الطلاق او الظهار صريحة كانت او كناية هنا اي
فيما هو صالح فيه بخلاف قوله للعبد اقتدا واستأجرى وحكم
اول حقيقة انا منك حرف لا ينفذ فيه العتق وان نواه
ولا يضر خطأ بتذكير او تأنيث فنقوله لعبد انت حرة
وامنه انت حر صريح ويصح اضافة العتق الى جزء من الرقيق
كما قاله **فاذا عتق المالك بعض عبده** معين كيداه او
شايخ منه كربعة **عتق جميعه** سريته كطيره في الطائر
وتوا المور وغيره لما روي النسائي ان رجلا عتق شخصاً
من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فاجاز عتقه
وقال ليس به شريك هذا اذا كان باقية له فان كان باقية
لغيره فقد ذكره بقوله **وان عتق شريكاً** بشرطين اي
نصيباً مشتركاً له **في عبده** سواء كان شريكه مسلماً ام لا كثر
نصيبه ام قل **وهو مورثي العتق** منه يحج وتلقاه
به **الى باقية** من غير توقف على اداء القيمة **نكسه**
المراد بكونه مورثاً ان يكون مورثاً بقيمة حصته شريكه
فاضلاً ذلك من قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه
وليلته ودست ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في
الفلس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون
وكان عليه والسريته **قيمة نصيب شريكه** يوم المقتا
لانه وقت الاتفاق فان استر بغير حصته سري الى
ما استر به من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبر الصحابة
من عتق شريكاً له في عبده وكان له مال يبلغ ثلث العبد

قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شريكاً ٥ حصصهم وعتق
عليه العبد والافتر عتق عليه منه ما عتق وفي رواية
من عتق شريكاً له في عبده وكان له مال يبلغ قيمة العبد
وهو عتق واحترز بقيد بيان عن ائتماره فانه لا يبري
بل الباقي ملك لشريكه وعتق نصيبه فقط والاعتبار
بالبيان بحالة الاتفاق فلو عتق وهو مصرم ابصر فلا
تقوم كما قاله في الروضة وقضيه اطلاق التقويم شموله
لما لو كان عليه دين بقدره وهو كذلك على المظهر عند المالك
كما قاله في الروضة لانه مالك لما في يده نافذ تصرفه
فيه ولهذا الواشترى به عبداً واعتقه نفذ ويستثنى
من السرية ما لو كان نصيب الشريك متولداً بان
استولدها وهو مصرم فلا سريته في المصحح ان السريته
تضمن النقل ويجري الخلاف فيما لو استولدها احدها
وهو مصرم استولدها الاخر ثم اعتقه احدها ولو كانت
حصته الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها فولا
واحد كما قاله في الكناية ويستثنى صورتيان لا تقوم فيهما
على المعتق مع يئاره الاولى ما اذا وهب الاصل لغيره
شخصاً من رقيق وقبضه ثم عتق الاصل ما بقي في ملكه
فانه يشترى الى نصيب الفسخ مع اليأس ولا قيمة عليه
على المرحج والثانية ما لو باع شخصاً من رقيق ثم حجج على
المشتري بالفلس فاعتق البايع نصيبه فانه يبري
الى البايع الذي له الرجوع فيه بشرط اليأس ولا قيمة عليه
لان عتقه صادق ما كان له ان يرجع فيه ولو كان قتيق

بين ثلاثة فاعتق اثنان منهم نصيبها معاً واحدها معصراً
موسر قوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا المور كما قاله
الشيخان والمرضى معصراً في ثلث ماله فاذا اعتق نصيبه
من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع العبد من
ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وان لم يخرج
من نصيبه عتق بلا سريته ولا تخفض السريته بالاعتناق
وحينئذ استلاد احد الشريكين المور امانة المشتركة
بينهما يسري الى نصيب شريكه كالعتق بل او لم ينفذ
لانه فعل وهو اقوي من القول ولهذا ينفذ استلاده
المجنون والمحجور عليه دون عتقهما وايلاد المريض من
رأس المال واعتناقه من الثلث وخرج بالمور المعسر فلا
يسري استلاده كالعتق **نعم** ان كان الشريك المتق
اصلاً لشريكه سري كما لو استولد الحارثية التي كمل له وعليه
قيمة نصيب شريكه للانداف بازالة ملكه وعليه ايضا
حصته من مهر مثل للاستمتاع بملك غيره ويجب مع ذلك
ارث البكارة لو كانت بكراً وهذا ان تاخر النزول عن
نصيب الخفنة في ملك غيره وهو منتف وشروط سريته
العتق اربعة الاول اعتناق المالك ولو بناه باختياره
كسريته جزء اصله وليس المراد بالاختيار مقابل الاكراه بل
السبب في الاكراه الاعتناق ولا يصح الاحتراز بالاختيار
عن الاكراه لان القلام فيما يعتق عليه التقص والاكراه
لا يعتق فيه وخرج بالاختيار ماله ورث بعض فرعه او
او اصله فانه لم يسر عليه العتق الى باقيه لان التقويم

سيله سيل ضمان المتلفات وعند انتفا الاختيار لا يمنع منه
بعد اتلاف الشرط الثاني ان يكون له يوم الاعتناق مال
يعني بقيمة الباقي او بعينه كما مر الشرط الثالث ان يكون
محلها قابلاً للنقل فلا سريته في نصيب حكم بالاستلاد فيه
ولا الى الحصنة الموقوفة ولا الى المتدور واعتناقه الشرط
الرابع ان يعتق نصيبه ليعتق او لا ثم يسري العتق
الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغا اذ لا ملك له
ولا تبعه فلو اعتق نصيبه بعد ذلك يسري الى حصته شريكه
ولو اعتق نصف المشترك واطلق حمل على ملكه فقط
ان الاثنان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار
ومن ملك واحداً من والديه او مولوديه
من النسب بكر ادا لهما ملكاً قهرى كالميراث او اختيارياً
كالزواج **نعم** عليه اما الميراث فلقوله تعالى وقهر
لها جناح ذلك من الرحمة ولا يتاخر خفض الجناح مع
الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجزي ولد والده ان
يحده مملوكاً فيشتريه فيعتقه اي فيعتقه الشرا لان
الولد هو المعتق بانثابه العتق كما فهمه داود الطائفي
بدليل رواية فيعتق عليه واما الميراث فلقوله تعالى
وما ينبغي للرجل ان يتخذ ولداً ان كل من في السموات والارض
الا ان يرجع عبداً وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولداً اجانه
بل عياض مكرهون ولعل في اجتماع الولدية والعبدية
نعم مثل قوله والديه او مولوديه الذكور منها
والاناث علواً وسفلوا اتخذوا بينهما ام لان حكم متعلق

فاستوي فيه من ذكرناه وخرج من عراها من القاربة المقارب ه
 كالأخوة والأعمام فانهم لا يعتقون بالملك انه لم يرد فيه نص
 ولا هو في معنى ما فيه النص لا تنافي البعضية عنه واما
 من ملك دارحم فقد عتق عليه فضعيف بل قال النسي انه
 سدر وخرج بقولنا من النسي اصله وفعده من الرضاع فانه
 لا يعتق عليه **نقطة** لا يبيع شر الولي لطفل و
 محزون او سفيف قريبه الذي يعتق عليه لانه انما يبيع
 عليه بالغبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو وهب له
 ذكر او وصي له به ولم تلزمه نفقة كان كان هو مفسر او م
 وفعده كوثا فعيل الولي بقوله ويعتق على موليه لا تنافي النص
 وحصول الكمال للبعض فان لزمته نفقة لم يكن للولي
 قبوله ولو ملك اصله او فعده في مرض موته مجازا كان ه
 ورثه او وهب له عتق عليه من رأس المال لان الشرع اخبره
 عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا هو المختار كما صح في الروضة
 كالزجين وان صح في المنهاج انه يعتق من ثلثه وان ملكه
 بعوض بلا محاباة يعتق من ثلثه لانه فوت على الورثة
 ما بذله من الثمن ولا يرث لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا
 على الورثة فيبطل لتخذه اجازته لتوقفها على ارثه ه
 المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من اجارته
 وارثه على الاخ فيمتنع ارثه فان كان المبيع مدينا بدين
 مستغرق لما له عند موته بيع الدين ولا يعتق منه شيء لان
 عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه وان ملكه بعوض
 مجازاة من المالك البايع فقد رها كملكه مجازا فيكون من

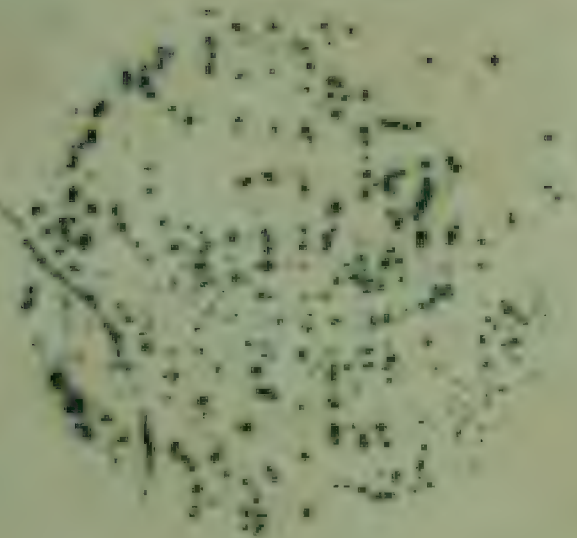
راس المال والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزير سيرة
 فعتق عتق قال في المنهاج وسري وعلى سيرة قيمة باقية
 ه ان الهبة له هبة سيرة وقال في المنهاج وجه ضعيف
 غريب لا يلتفت اليه **فصل** في الولاء وهو يفتح
 الولاء والمد لفة القاربة ما حو من الموااة وهي المعاونة
 والمقاربة وشرعا عصوبة سيران والملك عن الرقيق
 بالحرية وهي متراخية عن عصوبة النسي فبرث بها
 العتق وفي امر النكاح والعتاة ويقتل والاصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم باياتهم لا قوله
 تعالى ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء للعتق
 وقوله صلى الله عليه وسلم الوالحة كلمة النسي اي اختلاط
 الاختلاط النسي لا يباع ولا يوهب والهمة بضم اللام القرا
 ويجوز فتحها ولا يورث بل يورث به لانه لو ورث لاشرك
 بيمينه الرجال والنساء كسائر الحقوق **والولاء من حقوق**
العتق اللازمة له فلا ينفق بغيره فلو اعنته على ان لا
 وقاله عليه او انه لغيره لفا الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم
 كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل فضا الله احق
 وشرطه او نطق انما الولاء من اعتق وينبت له الولاء سواء
 حصل العتق مني ام بصفته ام بكفالة ماد انجوم ه
 عام بديوام باستلاد ام بقاربة كان ورث قريبه الذي
 يعتق عليه او ملكه ببيع او هبة او وصية او بشر الرقيق
 نفسه فانه عقد عتاقه ام ضمنا كقوله لغيره اعتق ه
 لا يبعدك عني فاجابه اما ولاءه بالاعتاق فلم يزل التا

به

وأما بغيره فبالقياس عليه أما إذا اعتق غيره بعد عنه بغير
 اذنه فإنه يصح ايضاً لكن لا يثبت له الولاء وإنما يثبت للمالك
 خلافاً لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له المالك
 واستثنى من ذلك ما لو اقرب بغيره عبد ثم اشتراه فإنه يعتق
 عليه ولا يكون ولا وه له بل هو موقوف لأن الملك رعه
 لم يثبت له وإنما يعتق مواخذه له بقوله وما لو اعتق
 الكافر كافراً فله حق العتيق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه
 السيد الثاني فولاه للثاني وما لو اعتق الإمام عبداً
 من عبيد بيت المال فإنه يثبت **تدبيره** الولاء عليه للمالك
 لا للعتق **تنبيه** يثبت الولاء للكافر على المملوك
 وإن لم يتوارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وإن لم
 يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب غير الاعتاق كما سلام ثم
 على بغيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس
 بحياته ومماته قال البخاري اختلفوا في صحته وكما لنقاط
 وحديث تخون المرأة ثلاثة موارث عتيق ولقيط وولدها
 الذي لا يعت عليه صنعه النافعي وغيره **وحكمه** أي
 المارث بالولاء **حكم التفصيل** بالنسب في أربعة أحكام
 التقدم في صلاة الجنازة والمارث له وولاية التزويج
 وتحمل الدية **عند عدمه** أي التفصيل بالنسب والتقدم
 النسب لقوته **ويستقل الولاء عن العتيق** بعد موته
إلى الذكور من عصبته أي المعتق المتفصيل بانقسم
 دون سائر الورثة ومن يعصبهم القاصب لأنه لا يورث
 كما مر انتقل إليهم لكان موروثاً **تنبيه** ظاهر كلامه



أن الولاء يثبت للقاصب مع وجود المعتق وليس مراده
 بل يثبت له في حياته والمتأخر لهم عنه إنما هو فوايده ولا يورث
 امرأة بولاء من عتيق للمخر السابق أو منتمياً إليه بنسب أو
 ولا فإن اعتق عليها ابوها كان اشتراكه ثم اعتق عبداً فمات
 بعد موت المات بلا وارث من النسب للاب والعتق فمات
 العتيق للميت لا للولاء بنت معتقة لما سرائه لا يورث
 بل لا يورث معتقة المعتق وتحمل ميراثه إذا لم يكن للاب عصبته
 فإن كان كافراً أو ابن عم فميراث العتيق له ولا شيء لها لأن
 معتق المعتق متأخر عن عصبته النسب قال الشيخ أبو علي
 سمعت بعض الناس يقول أخطأ في هذه المسئلة أربعاً
 قاض فقالوا إن الميراث للميت لا لهم وأنها أقرب وهي
 عصبته له بولائها عليه ووجد الغفلة أن المقدم في الولاء
 المعتق ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته ثم معتق معتقه
 ثم عصبته وهكذا ووارث العبد لها هنا عصبته فكان
 مقدماً على معتق معتقه ولا شيء لها مع وجوده ونسب
 غلط القضاة في هذه الصورة حكاه الشيخان قال الشيخ
 والذي حكاه الإمام عن غلطهم فيما لو اشتري أخاً ومات
 أباهما فاعتق الأب عبداً ومات ثم مات العتيق فقالوا
 ميراثه بين الأخ والأخت لأنهما معتقا معتقه وهو غلط
 وإنما الميراث للأخ وحده والولاء على العصبات في الدية
 والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنه فلو مات المعتق
 عن ابنين أو أخوين فمات أحدهما وخلف ابناً فالولاء
 له دون غيره وإن كان هو الوارث لأبيه فلو مات الآخر



شعبة بنين فالولاء بين العتق بالسوية ولو اعتق عتق ابا محقة
 فكل منهما الولاء على الآخر وان اعتق اجنبي اختار ابوين او
 اب فاشترى اباهما فلا وال واحد منهما على الاخرى وتواعتق
 كاف مسلما وله ابن مسلم وابن كاف ثم مات العتيق بعد موت
 معتقه فوآوه للمسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فوآوه
 لهما ولو مات في حياة معتقه فميراثه لبيت المال **ولا**
يخرج بيع الولاء ولا هيبته لان الولاء كالنكاح فكما لا يبيع
 بيع النكاح ولا هيبته فكذلك لا يبيع بيع الولاء ولا هيبته
 ولا نه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهيبته منفق
 عليه **تقوله** لو تملك عبد معتقه فانت بولده
 فوآوه لموالي الام لان المنعم عليه فان عتق باعتاق امه
 فان اعتق الاب انجر العتق من موال الام لموالي الامت
 لان الولاء فرع النكاح والنكاح الى الاباء دون الامهات وانما
 ينبت لموالي الام لعدم من جهة الاب فاذا امكن عاد الى
 موضعه ومعنى الانجرار ان ينقطع من وقت عتق الاب
 عن موال الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو مات
 الاب رقيقا وعتق الجدا انجر الولاء من موال الام الى موال
 الجد لانه كالاب فان عتق الجد والاب رقيقا انجر الو
 من موال الام الى موال الجد ايضا فاذا عتق الاب بعد الجد
 انجر من موال الجد الى موال الاب لان الجد انما جره لكونه
 لالاب كان رقيقا فاذا عتق كان اولي بالجر لانه اقوي
 من الجد في النكاح ولو ملك هذا الولد الذي وآوه لموالي
 امه اياه جروا اخوته لابيهم من موال امهم اليه ولا يجوز

نفسه لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه ولا لهذا ولا لشري
 العبد نفسه او كاتبة سيده واخذ النجوم كان الولاء عليه
 لبيده كما امرت الاشارة اليه **فصل** في التدبير
 وهو لغة النظر في عواقب الامور وشراها فليق عتق
 بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تطبيق عتق بصفة او
 فانه لا يفتقر الى اتفاق بعد الموت ولغظه ما خوذ من
 الدران الموت دبر الحياة وكان معروفا في الجاهلية
 فاقه الشرع والاصل فيه قتل الاجماع خبر الصحاح ان خلا
 دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم
 له وعدم اتخاذه يدل على جواز داركانه ثلاثة صبغة
 ومالك ومحل وهو الرقيق وشرط فيه كونه رقيقا غير
 ام ولد لان تحقق العتق يجهن اقوي من التدبير وشرط
 في الصبغة لفظا بغيره وفي معناه ما مر في الضمان
 وهو ما صرح كما يوجد من قوله **ومن قال لعبد اذا**
مت انا فانت حر او اعتقتك او حررتك بعد موتي او
 دبرك او انت مدبري واما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره
 ككناية سلك او حبتك بعد موتي ناويا العتق **وهو**
مدبر وحكمه انه يعتق عليه **بعد وفاته** اي السيد
 محسوبا **من التلت** بعد الدين وان وقع التدبير في
 الصحة فلو استغرق الدين الترتل لم يعتق منه شي او تضمن
 وهو هو فقط ببيع بصفة في الدين وعتق ثلث البائع
 منه وان لم يكن دين ومال غيره عتق ثلثه **فائدة**
 الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواه

ان يقول هذا الرقيق حر قبل موته يوم وان مات فجاءه فقيل
موت يوم فادامات بعد التعلقين باكثر من يوم ما عتق
من اس المال ولا سبيل احد عليه ويصح التدبير مقيدا
بشرط كان مت في هذا الشهر والمرض فانت حر فان مات
عتق ولا فلا ومعلقا كان دخلت الدار فانت حر بعد موت
فان وجدت الصفة ومات عتق ولا فلا ولا يصير مديرا
حتى يدخل ويشترط لمصول العتق دخوله قبل موته سيده
فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مات
ثم دخلت الدار اشترط دخوله بعد موته ولو متراجيا
عن الموت وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف
فيه بما يري بل المالك كالبيع لتعلق حق العتق به لقوله
ان مت ومضى شهر من لا بعد موته فانت حر فللوارث
كسبه في الشهر وليس له التصرف بما يري بل المالك وهذا ليس
بتدبير في الصورتين بل بتعلق بصفة ان المعلق عليه
ليس الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان شئت فانت
حر بعد موته اشترط وقوع المنيعة قبل الموت فورا
فان اتى بصيغة حكومتى لم يشترط الفور ولو قال العتق
اذا متنا فانت حر لم يعتق حتى يموتا معا او مرتبا فان
مات احدهما فليس لوارثه بيع نصيبه لانه صار متحق
العتق بموت الشريك وله كسبه ثم عتقه بعد موته معا
عتق بتعلق بصفة لا عتق بتدبير لان كلامهما لم يعلق
بموت الشريك بل بموته وموت غيره وفي موتهما من يتاخير
نصيب المتاخر موتا بموت المتقدم مديرا دون نصيب

المقدم ويشترط في المالك ان يكون مختارا وعدم صبي
وجنون فيصح من نفسه ومفلس ولو بعد الحى عليها ومن
مبعض وكاف ولو حريتا ان كلامهم صحيح العبارة
والملك ومن يدرك انه مكلف حكما وتدبير مرتد موقوف
ان اسلم بابت صحته وان مات مرتدا بان فسادة ولو
حمل مديرة لدارهم ان احكام الرق باقية ولو ببر كافر
سما بيع عليه ان لم يزل ملكه عنه او ببر كافر كافرا
فا لم ترع منه وجعل عند عدل وليده كسبه وهو باق
على تدبيره بايع عليه لتوقع الحرية **وتحوى له**
اي السيد المجازي التصرف **ان يبيع** اي المديرا واسبابه
ويقتضيه ويحذف من انواع التصرفات المزيلة للملك
في حال حياته كما قبل التدبير **ويبطل تدبيره**
بازالة ملكه عنه للحر السابق فلا يعود وان ملكه بنا
على عدم عود الحث في اليمين وخارج مجازي التصرف
التفعية فانه لا يبيع ببيع وان صح تدبيره ويبطل ايضا
بإلاد لمديرتة لانه اقوي منه بدليل انه لا يقتصر من
الثبت ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرفعه
الاقوي كما يرفع الملك ملك اليمين النكاح وما يبطل التذ
ردة السيد وان كانا مومنين ولا رجوع عنه باللفظ
كفتمته او نقصته كسائر التعلقات ولا انكار التدبير
كما ان انظار الردة ليس اسلا ما وانكار الطلاق ليس حجة
فيحلف انه مديرة ولا وطى مديرتة ويجل وطى لبقا
ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح بتعلق عتقه بصفة

وكتابتة مدبر وجه تعليق كل منها بصفة مدبر ويعتق بالاسبق
 من الوصفين **تدبير** حمل من دبرت حاملا مدبره
 تبعاتها وان انفصل قبل موت سيدتها ان بطل قبل انقضاء
 تدبيرها بلاموتها كبيع فيبطل تدبيره ايضا ويصح تدبير
 حمل كما يبع اعتاقه ولا يشعه امه ان الاصل لا يبيع الفاع
 فان باع في جوع عنه ولا يبيع مدبر اولده وانما يبيع
 امه في الرق والحرية **وحكم الرقيق المدبر في حال**
حياة السيد حكم العبد القن في سائر الاحكام الا
 في رهنه فانه باطل على المذهب الذي قطع به الجمهور
 كما قاله في الروضة في بابه والقن بكسر القاف وتشديد
 النون هو من لم يتصل به شيء من احكام العتق ومقتداته
 بخلاف المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة والمتولة
 سواء كان ابواه مملوكين او عتقين او حريين اصلين
 بان كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في تهذيبه
تدبير لو وجد مع مدبر مال او نحوه في يده بعد
 موت سيده قتلان هو والوارث فيه فقال المدبر كسبه
 بعد موت سيدي وقال الوارث بل قتله صدق المدبر
 بجميعه ان ابطله فترجح وهذا بخلاف ولد المدبرة اذا
 قالت ولدته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث اذا
 اقاما بينين على ما قاله لا يعتصماده باليد ولو درج حلال
 امها وانت بولد وادعاه لحدها لحدته وصن لشره نصف
 قيمته ونصف مهرها وصارت ام ولد له وبطل التدبير
 وان لم ياخذ شره نصف قيمته لان الرأية لا توقف على

اخذها ويلغور المدبر في حياة السيد وبعد موته كما في المعاق
 عتقه بصفة ولو قال لامة انت حرة بعد موتك بعشره
 سنين مثلا لم تعتق الا بضي تلك المدة من حين الموت
 ولا يعتق ولدها في حكم الصفة الا ان انت به بعد موت
 السيد ولو قبل مضي المدة فتبع في ذلك فيعتق من راس
 المال كولد المتولدة بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقاقه
 ويؤخذ من القياس ان محل ذلك اذا علق به بعد الموت
 ولو قال لعبد ان قرأت القرآن ومث فانت حر فان
 قرأ القرآن قبل موت السيد عتق بموته وان قرأه لم
 يعتق بموت السيد ولو قال ان قرأت قرانا ومث فانت حر
 فقتل من القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف
 والتقدير كذا نقله النووي عن النص قال الديميري والضوا
 ما قاله الامام في الحضور ان القن يطلق على القليل والكثير
 لانه اسم جنس كالما والعسل لقوله تعالى نحن نفعل عليك
 احسن القصص ما اوحينا اليك هذا القرآن وهذا الخطاب
 كان بكلمة بالاجماع ان التوراة مكتبة وبعد ذلك ترك كثير
 من القرآن وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان
 القرآن بالامر عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن
 بغيره عنده اسم جمع كما افاده النووي في تفسير سورة
 البقرة ولغة الشافعي بغيره من الواقع على كلام الشافعي
 بغيره هو وانما نطق في ذلك بلغته المألوفة لا غيرها
 وهذا اتفق الا بحال واجيب عن السؤال واسه تعالى اعلم
فصل في الذنابة وهو بكسر الكاف على الاكثر لغة



الضم والجمع لان فيه ضم نخم الي نخم والجمع يطلق على الوقت الذي
يجل فيه مال الكتابة كما سياتي وسيت كتابه للعرف الجاري
بكتابة به ذلك في كتاب يوافقها وشرا عقدها يوافقها
بلفظها بوضوح من غير خلاف فالتدوين لفظا اسلامي لا يعرف في
الجاهلية والاصل فيه قبل الاجماع اية والذين يمتنعون
الكتاب مما ملكت ايمانكم فكانت وهم ان علمهم فيه خيرا وخيرا
المكاتب عبد ما بقي عليه دينهم رواه ابو داود وغيره
والحاجة اليها داعية **والكتابة مستحبة** واجبة وان
طلب الرقيق قياسا على التدبير وشرا القريب وليلا يتعطل
اثر الملك فيحكم المالكين على المالكين وانما **اذا سأل**
العبد من سيده وكان مأمونا اي امينا فيما بينه بحيث
لا يضيعه في معصية **مكتبا** اي قادرا على الكسب وبهما
فراشا فني رضي الله تعالى عنه الجزية في امانة واعتبرت
الامانة لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق والقدر على
الكسب ليوثق بتحصيل الخوم وبفارق لا يتاح حيث اجري
على ظاهر الامر من الوجوب كما سياتي لانه كلما مواساة
واحوال الشئ لا تمنع وجوبها كالزكاة **فانه** قوله
مكتبا قد يوهى انه اي كسب كان وليس مراد ابل لا بد ان
يكون قادرا على كسب يوفي بما التزمه من الخوم فان
فقد شرط من هذه الثلاثة وهي التوال والامانة والقدر
على الكسب فباحث اذا تقوى رجا العتق لا ولا تدره بحال
لان عقد قدما ذكر تقضي الى العتق **فهم** ان كان
الرقيق فاسقا برقة او نحوها وعلم السيد انه لو كانت

مع العتق عن الكسب يكتب بطريق الفسق كرهت كما قاله **الادري**
واركانا اربعة سيد ورقيق ومكاتب وصيغة وعوض
وشرط في السيد وهو الركن الاول ما مر في العتق من لونه
مختارا واهل تبرع واولاها تبرع واية للوفاق من
كافرا صلي وسكران لا من مدره ومكاتب وان اذن له سيد
ولا من صبي ومجنون ومجنون سبعة واولياهم ولا من مجنون
فلس ولا من مرتد لان ملكه موقوف والمعتق لا يتوقف
على الجديد ولا من مبعوض لانه ليس اهلا للوفا وكما بينه
سبعين مرض الموت مكتوبة من الثلث فان خلف
شئ قيمته صحت في كله او مثل قيمته ففي مثله اوله
يخلف غيره ففي ثلثه وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني
اختيار وعدم صبي وجنون وان لا يتعلق به حقه
لازم وشرط في الصيغة وهي الركن الثالث لفظ يشعر
بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمان ايجابا ككاتبك
وانت مكاتب على كذا كالف مع قوله اذا ادبته مثلا
فانت حر لفظا او بنية او قبولا كقيلت ذلك وشرط في
العوض وهو الركن الرابع كونه ما لا يقرضه المصنف
ولم يذكر غيره من الاركان بقوله **وان تصح** اي الكتابة **الا**
بال في ذمة المكاتب فقد اكان او عرضا موصوفا بصفا
التسليم لان الاعيان لا يملكها حتى يورث المقدر عليها **معلوما**
عندها قدرا وحشا وصفة ونوعا لانه عوض في الذم
فاستلزم فيه العلم بذلك كدين التسليم ويكون **الا احل**
معلوما ليحصله ويؤديه فلا يصح بالمال ولو كان

المكاتب ببعضها ان الكتابة عند خالف القياس في وضعه
 فاعتبر فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم
 قولوا وفعلوا انا هو التاجيل فلم يعتد بها احد منهم حالة ولو
 جاز لهم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاغراض خصوصاً في
 تجليل عتقه **تدبر** لو كان العوض منفعة في
 الذمة كبناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقتاً
 معلوماً جاز كما يجوز ان يجعل النافع شيئاً واجز اما لو كان
 العوض منفعة عين فانه لا يصح باجلها لان الامكان لا يتقبل
 التاجيل ثم ان كان العوض منفعة عين حالة كخوكا بتمتلك
 على ان تخدمني شهر او تحيط ثوباً بنفسك فلا بد من
 ضمنية مال كقولك وتغطي دنياراً بعد انقضاء به ان
 الضمنية شرط فلم يجز ان يكون العوض منفعة فقط ولو
 اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل نجم شهر لم يصح لانها
 نجم واحد والضمنية ولو كانت على خدمة رجب ورمضان
 فالويل بالفساد اذ تترط في الخدمة او النافع المتعلق
 بالامان ان تتصل بالعتد واحد لعدد نجوم الكتابة
واقلة بخان لان المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم فمن بعدهم ولو جازت على اقل من نجمين لفعلوه لانهم
 كانوا يبادرون الى القربات والطاعات ما امكن ولا
 منعة من ضم النجوم بعضها الى بعض واقلها يحصل
 به الضم بخان والمراد بالنجم هنا الوقت كما في الصحاح قال
 النووي في تهذيبه حكاية عن الراغب يقال كانت العتد
 تعرف الحساب ويبنون امورهم على طلوع النجم والمنال

فيقول احدكم اذا طلع نجم الزيادة حيث حقت منه الاوقات
 بنحو ما نرى في المودعي في الوقت **تدبر** قضاة
 الملاقاة لا يصح بنجمين قصيرين ولو في مال كثير وموكل
 امكن القدر عليه كما لم ينعصر في مال كثير الى اجل
 قصير ولو كانت عتده اكلالة منصفة واحدة على عوض
 واحد كما لف نجم بنجمين وعلق عتدهم باداة مع النجم والمالك
 فصارت له لوياع عتده بنجم واحد عتق ومن عجز عتق
 ونصح كتابه بعض من باقية من لا تقيد بالاستقلال
 المتصور بالعتد ونصح كتابه بعض رقيق وان كان
 باقية لغيره واذن له في الكتابة ان الرقيق لا يتقبل
 في بالتردد اكتب بالنجوم **نعم** لو كانت في حقه
 بعض رقيق والبعض ثلثه او اوصى بكتابة رقيق
 فلم يجز من الثلث لبعضه ولم تجز الورثة تحت الكتابة
 في ذلك القدر وعن النضر والبيهقي صححت الوصية
 بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كمن يدين في عتده
 كتاباه معاً او وكلاً من كتابته صح ان اتفقت النجوم حيناً
 وصفاً وعدداً واحداً وجعلت النجوم على نسبة ملكها
 فلو عتق العبد فنجح احدها ونسخ الكتابة فابقاه الآخر
 فلا يصح كتابته عتدها ولو ابراء احدها من نصيبه
 من النجوم او عتق نصيبه من العبد عتق نصيبه
 منه وقوم عليه الباقي ان ايسر وعاد الرق للمكاتب
 وخرج بالبراءة او المعتاق ما لو قرض نصيبه فلا يعتق
 وان رضي الاخر بتقدمه اذ ليس له تخصيص احدها بالنظر

وهي اي الكتابة العجيبة **من جهة** اي جانب **السيد** **الزمن**
 ليس لها له فتح ولا لا عقدت لخط مكانه المخطه فكان في
 كالارض لا فحق عليه اما الكتابة الفاسدة في جاي من
 جهته على الاصح فان عجز المكاتب عند المحل بنم او بعضه
 غير الواجب في الايتا او امتنع منه عند ذلك مع القدرة
 عليه او غاب عند ذلك وان حضر ماله او كانت غيبته
 المكاتب دون مسافة قصر على الاشبه في المطلب وقدرها
 في الكفاية بمسافة الضر وهذا هو الظاهر كان له فتح
 بقبه وبجاء ممتي شالت قدر العوض عليه وليس للمالك
 الا ان مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من القم
 له بها عجز نفسه او امتنع من الاداء **الوحضر وهي من جهة**
العبد المكاتب حكاية فله الامتناع من الاعطاء مع القدرة
وله تعجز نفسه ولو مع القدرة على الكسب والحصول
وله فتح ممتي وان كان معه وقفا ولو استعمل سيده
 عند المحل لفتح من له ام له مساعده له في تحصيل العتق
 او بيع عرض وجب ام له لبيعه وله ان لا يزيد في الهبة
 على ثلاثة ايام سواء عرض كساد ام لا فلا فتح فيه او ه
 احضار ماله من دون مرحلتين وجب ايضا اماله الى
 احضاره له كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول
 المدة ولا تنفتح الكتابة من السيد او المكاتب بكون
 اغا ولا يحسب في ان اللان من احد طرفيه لا يتفتح بشي من
 فذلك لرضه ويقوم ولي السيد الذي جن او حجر عليه في
 اذا ان وجد له مالا ولم ياخذ السيد استقلال وثبتة

الكتابة وحمل النجوم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي
 وراي له مصلحة في الحرية فان راى انه يضيع اذا افاق
 لم يود قال الشيخان وهذا حسن فان استقل السيد بالاختد
 عتق لمضول القبط المستحق ولو جنى المكاتب على سيده
 لزمه قود او ارش بالغاما بلغ ان واجب جنائته عليه
 لا تعلق له برقبته مما معه وما سيبه له معه كالاخي
 فان لم يكن معه ما يفي بذلك فللسيد او الوارث تعجزه
 دفعا للضرر عنه او جنى على اخيه لزمه قود او ارش
 من قيمته والارش ان يملك تعجز نفسه واذا عجزها
 فلا متعلق سوى الرقبه وفي اطلاق الارش على ذية
 النفس تعليل فان لم يكن معه مال يفي بالواجب عجز
 الحاكم بطلب المستحق وبيع بقدر الارش ان زادت قيمته
 عليه وبقيت الكتابة فيما بقي والبيع كله وللسيد قود
 باقل الامر من من قيمته والارش فيمنى مكاتبه وعلى الممتي
 قول الفداء ولو اعتقه او ابراه بعد الحناية عتق ولزمه
 الفداء انه قوت متعلق بحق المحاي عليه ولو قتل المكاتب
 بطلت الكتابة ومات رقيقا لموات محلا ولسيده قود
 على قاتله والا فالقيمة له **والمكاتب بفتح المشاة الفرض**
فيما يده من المال الحاصل من كسبه بالانبرع فيه ولا
 خطر كبيع وشرا واجارة اما ما فيه تبرع كصدقة او خطر
 كقرض وبيع نسبية وان استوثق برهن او كفيل فلا بد
 فيه من اذن سيده **نفسه** ما تصدق به عليه من
 كسبه وخبر ما العادة فيه اكله وعدم بيعه له اهداؤه

لغيره على النصف في الامم وله شر من يعتق عليه باذن سيده
واذا اشتراه باذنه يتبعه رقا وعتقا ولا يبيع المتأق من
نفسه وكتابتة ولو باذن سيده لعتقها ولو لا وليس من اهله
كما علم تمام **وجيب على السيد ان يضع اي يحيط عنه**
اي مكانه من مال الكتابة الصحيحة ما اي اقل مقبول
او يدفعه له من جنس مال الكتابة وان كان من غيره جاز
والحط والدفع قبل العتق **شحن به** على العتق قال
نقاي وانقوم من مال الله الذي اناكم في الامتيا بما ذكر ان
القصد منه الاعانة على العتق وخرج بالصحة الفاسدة
فلا شيء من ذلك واستثنى من لزوم الامتيا ما لو كانت
في من ماله وهو ملك ماله وما لو كانت على متعة
والحط اولى من الدفع لان القصد بالحط الاعانة على
العتق وهي حقيقة فيه وهو متعة الدفع اذ قد يصرف
المدفع في جهة اخرى وكون كل من الحط والدفع في
الخير للاخير اولى منه فيما قلناه انه اقرب الى العتق ولونه
ربع الخوم اولى من غيره فان لم يترجم نفسه فبعد اولى
روي حط الربع الناي وغيره وكحط التبع ما لك من
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ويجزم على السيد التمتع بكتابتها
لاختلاف ملكه فيها ويحيى لها بوطية مهرها واحد عليها
الا ملكه والولد حر ولا يجب عليه قيمته لان عقاده حيا
وصارت بالولد متولدة مكاتبة وولد المكاتبة الرقيق
الحادث بعد الكتابة يتبع رقا وعتقا ومثل الملك فيه
للسيد فلو قتل قيمته له ويؤنه من ان شجانية عليه وكتبه

ومهر وما فضل وقف فان عتق فله والا فليده ولو ات
المكاتب بما قال فقال سيده محرر او بينة صدق المكاتب
بيمينه ويقال حينئذ للسيد خذه او ابريه عن قدره فان
الي قبضه القاضي عنه فان نعل عن الحلف حلف سيده ه
نعم لو كانت على لم يجابه فقال السيد خذ او ابريه عن قدره فان
صدق بيمينه ان المصل عدم التدكية والكتابت شر المات
للمتجان لا تزوج الا باذن سيده ولا وطى لامته وان اذن
له سيده فان خالف ووطى فلا حد عليه لسهنة الملك
والولد نصيب فان ولدته قبل عتق ابية او بعده لرون
سنة اشهر قال شر من العتق يتبعه رقا وعتقا وهو مملوك
لا يبيع ببيع ويأخذ بغير امة ام وله لا علق بمملوك
وان ولدته لسهنة اشهر قال شر من العتق ووطى مع العتق
مطلقا او بعده في صورة الاكل شر وولده لسهنة اشهر قال شر
من الوطن في ام ولد ولو عمل المكاتب الخوم او بعضها
قبل محله لم يجبر السيد على قبضها ان امتنع منه لغرض توبة
حنظه ولا اجر على القبض فان الي قبضه القاضي
عنه وعتق المكاتب ولو عمل بعض الخوم ليريه من
البائع فقتل وابعده بطلا ولا يبيع بيع الخوم ولا يقاض
عنه من المكاتب وهذا هو المعتد وان جرى بعض المتأخر
على خلافه ولو باع السيد الخوم وادى المكاتب الخوم
الى الشريك لم يعتق ويطالب السيد المكاتب والمكاتب
الشريك يا اخذه ولا يبيع ببيع رتبة المكاتب كتابته
صححة في الجديد ان البيع ايرفع الكتابة للزوم

كتاب في بيان حقيقة الحق في الدنيا والآخرة

من جهة السيد في حق الحق فلم يبع ببيع كالمولدة هذا
اذ لم يرض الكاتب بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فحاشا
كما جزم به القاضي حين في تعليقه ان الحق له وقد رضى به
بابطاله وهبته كبيعته وليس للسيد بيع ما في يد مكاتبه ولا
اعتاق عبده ولا ترقيج امته ولا التصرف في شئ مما سده به
معه كالاخني ولو قال جل سلا للسيد انتق مكانك على
كذا كالف ففعل عتق ولزمه ما التزم كما لو قال انتق عتقك
متولدتك على كذا وهو بطلان قد الرتبة اسير هذا اذا قال
اعتقه واطلق اما اذا قال اعتقه عني على كذا فان لم يعتق
عن التايل ويعتق من المعتق في الاصح ولا يمتنع المال
ولا يعتق شي من المكاتب **لا بعد اد اجمع المال الباقي**
بقدر القدر الموضع عنه فلو لم يضمن سيده عنه شي او
عليه من النجوم القدر الواحد خطه او ايتاوه لم يعتق منه شي
لان هذا القدر لم يقطع عنه ولا يحصل التقاض كما قاله في
قال ان للسيد ان يوتي من غيره وليس للسيد تعجزه ان له
عليه مثله لكن يرفع المكاتب للحاكم حتي يري قضا الحكم
عليه ويكي رايه ويفصل الامر بينهما انتهى **تنبيه**
قضية تعجز المصنف بالاداء قضا الحكم عليه وليس من اداه
بل يعتق بالامر من النجوم ايضا كما قاله في الروضة او بالحوالة
به ولا يقع الحوالة عليه وعلم من تعجزه بالجميع انه لو تقي من
القدر الباقي شي ولو رودهما فاقبل لم يعتق منه شي فكذلك
لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه درهم والمعنى
فيه انه ان كان المقلب فيه المعاوضة فكذا البيع فلا يعتق

لا يعتق من جميع منه **تنبيه** في الفرق بين الكتابة الباطلة
والفاسدة وما تناوذك فيه الفاسدة الصحيحة وما تناوذك فيه
وغير ذلك الباطلة ما اختلفت صحة باختلال ركن من اركانها
كلون احدا لهما قد ينصبا او محنونا او مكرها او عند بيعه
مقصودكم وهو ملغاة الا في بيع تعليق معتبر بان تقع من
بيع تعليقه فلا تلغى فيه والفاسدة ما اختلفت صحة بكتابة
بعض رقيق او فاد اهل كيم واحد وهي كالصحة في استقلال
المكاتب بكتبه وفي اخذ ارض جارية عليه وفي انه يعتق بالاداء
ليده وفي انه يعتق اذا اعتق كسبه وكالتعليق بصفة
في انه يعتق بغير اداء المكاتب كبرايه او اذا غيره عنه
متبرعا وفي ان كتابته تبطل بوث سيده قبل الاداء وفي انه يصح
الوصية به وفي انه لا يصرف له سهم المكاتبين وفي صحة ائتمانه
من الكفارة وتملكه ومنعه من السفر وجواز وطى الامه وكل
من الصحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المقلب في الاولى
معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق والباطل والفاسد
عندنا سواء في مواضع بيرو منها الحج والعمارة والخلع
والكتابة وتخالف الكتابة الفاسدة الصحيحة والتعليق في
ان للسيد فسخ بالقول وفي انها تبطل بخواتم السيد ومحرمه
عليه وفي ان المكاتب يرجع عليه بما اداه ان يقي ويبدله ان
تلف ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيته وقت العتق
فان اتحد واحد السيد والمكاتب تقاضا ولو بلا رضى ويرجع
صاحب الفضل به هذا اذا كانا فقيدين فان كانا متقوين
فلا تقاض او ضليين ففيهما تفصيل ذكرته في شرح المنهاج وغيره

مع قوايدهم هذه ما باس برحمتهم فان هذا المختصر لا يحتمل ذكرها ولو
ادعى رقيق كتابه فانكر سبده او وارنه حلف النكر ولو خلف
السيد والمكاتب في قدر النحر او في قدر الاجل ولا بينة او لكل
تخالفان ان لم يتفقا على شيء فسخ الحاكم او المتخالفان او احدهما
كما في البيع ولو قال السيد كان ثمنك وانا محض على او محنون فانكر
المكاتب صدق السيد ان عرف له ما ادعاه والا فالكاتب
ولو مات السيد والمكاتب من يعتق على الوارث يعتق عليه ولو وثق
رجل زوجته المكاتبه او ورثت امرأة زوجها المكاتبه اتفق
النكاح ان كلا منهما ملك زوجته او بعضه ولو اشترى
المكاتب زوجته او بالعكس وانقضت مدة الخيار او كان
الخيار للمشتري اتفق النكاح ان كلا منهما ملك زوجته والله اعلم
فصل في امهات الاولاد ختم المصنف رحمه الله
تعالى كتابه بالعتق رجلا ان الله تعالى يعتقه وقاربه وبار
من اتنا رفقنا الله تعالى من فضله وكرمه ان يحبرنا واولادنا
ومنا نحننا وجميع اهلنا ومحبينا منه واخر هذا الفصل لانه
عتق قري مشوب بقضا اوطار وامهات بضم الهمزة وكفا
مع فتح الميم وكسرها واصلا امهات بدليل جمع على ذلك قاله
الجوهري ويقال في جمع امهات ايضا امات وقال بعضهم الامهات
للناس والامات لله ايم وقال اخرون يقال فيها امهات
وامات لكن الاول اكثر في الناس والثاني اكثر في غيرهم
ويمكن رد الاول الى هذا الاصل في ذلك خبر ائمة ولدت
من سيدها فهي حق عن دينه رواه ابن ماجه والحاكم وم
اسناده وحسن الصحيحين عن ابي موسى قلنا يا رسول الله انا

ثاني البايا ونجب ائمانهم فما ترك في الغزاة فقال ما عليكم ان
تفعلوا ما من شئمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة ففعل
قولهم ونجت ائمانهم دليل على ان بيعهم بالاستيلاء ممتنع
واستفاد لذلك اليه في يقول عابته رضي الله تعالى عنها
لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا
عبدا ولا امته قال فيه دلالة على انه لم يترك ام ابراهيم رقية
وانما عتقت بموته **اذ اصحاب** اي وطى السيد الرجل الحر
كلا او بعضا متى كان او كافرا اصليا **الله** اي بان علق
منه ولو سفيها او مجنونا او مكرها او احبلا الكافر حال البلوغ
قبل بيعه عليه بوطي مباح او محرما كان تكون حايضا او
محرمة له كاخته او من زوجة او باستدخال ما به المحترم في
حال حياته **فوضعت** حيا او ميتا او ما يجب فيه غرة وهو
ما اي لحم **يتبين** لكل احدا ولا اهل الخبرة من القوابل **فيه**
شي من خلق الاولاد كمنفعة ظهر فيها صورة ادعي وان
لم تظهر الا اهل الخبرة ولو من غير النساء وجواب اذا حر
عليه بيع ولو من يعتق عليه او بشرط العتق او من اقرب
بحرية **ورهنه ومعتبه** مع بطلان ذلك ايضا لخبر امهات
الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها
ما دام حيا فاذا مات فهي حق رواه الدارقطني وقال ابن
القطان رواه كاهن نقات وقد قام الاجماع على عدم صحة
بيعه واشترى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه خطب
يوما على المنبر فقال في اثنا خطبته اجتمع رأيي ورأي
عمر علي ان امهات الاولاد لا يبعن وانا الان اري بيعهن

فقال عبيدة السلياني رايت مع راي عمر في رواية مع الجماعة احب
 اليها من رايت وحدك فقال اقضوا فيه ما انتم قاضون فاني اكره
 ان اخالف الجماعة فلو حكم حاكم بغير بيع لم يجر حكمه لمخالفتهم
 الاجماع وما كان من خلاف في بيع بين القن الاول فقد انقطع
 وصار مجمعا على منعه وما رواه ابو داود عن جابر كنا ببيع راي
 امرت ابوا واد والنبى صلى الله عليه وسلم في يدي بذلك باسا
 لعبيد عنه بانه ممنوع وباقه ممنوع الي النبى صلى الله عليه وسلم
 استدركوا اجتهادهم عليه ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم
 قولا ونصا وهونيه صلى الله عليه وسلم عن بيع امهات الاولاد
 كما روينا من منع بيعها وبيعها من نفسها بناء على انه عقده
 عقاقه وهو اصح ويبي عليه انه لو باع بعضه ان يبيع ويكره
 الي باقيه كما لو اعتق بعض رقيق وانه اذا كان السيد بعضا
 انه لا يبيع منه لانه ليس من اهل التوا وهذا ظاهر وان لم ار من
 ذكره ومحل المنع اذا لم يرتفع الا بالاد فان ارتفع بان كانت كافة
 وليت لم يثبت وصارت قسمة فانه يبيع جميع التصرفات
 فيها وكذا يبيع في صور منها متولدة الراهن المتغير المع
 تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا
 استولدها الوارث وهو معتبر تباع في دين الميت ومنها ما
 اذا استولد الجانية جنانية توجب مالا متعلقا بغيره وهو
 تباع في دين الجنانية ومنها ما اذا استولد السيد امه العبد
 الماذون له في التجارة وهو معتبر تباع في دينه وقد ذكر في الروا
 هذه الصور الاربعه اواخر الباب الخامس من النكاح وقال
 ان الملك اذا عا د في هذه الصور الي المالك بعد البيع عا د

الاستيلاء وانتهى اما الصورة الاولى وهي المسيلة التي فالذي يظهر
 فيها انه لا يقود الاستيلاء اذا عادت لما كان بعد ذلك لان
 الاستيلاء بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من تقوى
 الاستيلاء ما لو قدر المصدق بغيره ولا يتعد استيلاؤه فيها
 وما اذا اوصى بعق حاربه يخرج من الثلث فالملك فيها
 للوارث ومع ذلك لو استولدها قبل اعتاقه لم يتعد افضا
 اليه البطلان ابطال الوصية وما اذا اكمل الصبي تسعين
 فوطي امته فولدت لا يرث من مته اشهر فان الولد تلحقه قالوا
 ولكن لا يحكم ببلوغه قال البلقيني وظاهر كلامهم تقتضي انه
 اثبت استيلاؤه والذي صوبناه الحكم ببلوغه وثبوت
 استيلاء امته فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه
 استثنائنا انتهى والمعتبر الاستيلاء واختلف في تقوى الاستيلاء
 المحقق عليه بالفلس فرجع تقوده ابن الرفعة ونبهه البلقيني
 ورجح السكي خلافة وتبعه الاذري والزريني ثم قال لكن
 يتوهم الخاوي والقالي التقوى انتهى وكونه كاستيلاؤه
 الراهن المعرشف من كونه كالمريض فان من يقول بالتقوى
 يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعروض
 بقيد الحر كلا وبعضا المكاتب اذا احل امته ثم ماتت
 رقيقا قبل العجز او بعده فلا تعلق بموته وبالمال المحترم
 ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرر لعينه
 كالزنا فلا يثبت به استيلاء وبحال الحياة ما استدخلت ماله
 منه المتفصل في حال حياته بعد موته فلا تثبت به امية
 الولد لا بالموث انتقلت اليه ملك الوارث ويدخل في

عبارته امته التي اشتراها بنوط العتق فانه اذا استولدها ومات
قبل ان يعتق فانه يعتق بموته وقد توهم عبارته انه لو احبل
الحارية التي يملك بعضها انه لا ينفذ الاستيلاء فيها وليس مراد
بل نيت الاستيلاء في نضيبه وفي الكل ان كان موثرا لم ينفذ
العتق **وجازله** اي السيد **التصرف فيه بالاستخدام** والمجاهة
والاعارة بقا ملكه عليها فان قيل قد صرح المصنف بان لا يجوز
اجارة المصحبة المعينة كما لا يجوز بيعها الحاقا للمنافع بالامان
فهلا كان هناك ذلك كما قال به الامام ما لك اجيب بان لا يجرى
خروج ملكه عنها **تنبيه** محل صحة اجارتها اذا كان من غيرها
اما اذا اجرتها نفسها فانه لا يصح ان النسخ صرا يملك منفعة نفسه
وهلها ان تغير نفسها من سيدها قياسا ما قالوه في الحارة لو
اجر نفسه وسلمها ثم استعارها جازانه هناك ذلك ولو مات السيد
بعد ان اجرتها انفسحت الاجارة فان قيل لو اعتق رقيقه
الموجر لم تنفخ فيه الاجارة فهلا كان هناك كذلك اجيب بان
السيد في العبد لا يملك منفعة الاجارة فاعتاقه يترد على ملكه
وام الولد ملكت نفسها بموت سيدها فانفسحت الاجارة في
المستقبل ويؤخذ من هذا انه لو اجرتها ثم احبلها ثم ماتت لا تنفخ
لما جاز وهو كذلك وله تزويجها بغير اذنها بقا ملكه عليها وعلى
منافع **وله الوطى** ام ولده بالاجماع والحديث الدارقطني
المتقدم هذا اذا لم يحصل هناك مانع منه والموانع كثيرة فمنها
ما اذا احبل الكافرا منه المسلمة او احبل النسخ من امته المحرمة
عليه بنسب او رضاع او مصاهرة ولو اولد مكاتبته وما لو اولد
المبعض من امته **واذا مات السيد** ولو قتل بقصد الاستحلال

٢٢٩
عتقت بخلاف لما من الدولة ولما روي البيهقي عن ابن عمر
انه قال ام الولد اعتقت ولدها اي ابنتها حق الحرية ولو
كان سقطا وهذا احد الصور المستثناة من القاعدة المعروفة
من استحلال نيا قبل او انه عوقب بحرمانه وعتقت **من راس**
المال لقوله صلى الله عليه وسلم اعتقت ولدها وسوا احبل
ام عتقتها في المرض ام اوصي بها من الثلث ام لا بخلاف
ما لو اوصي بحصة الاسلام فان الوصية بها تخيب من الثلث
لان هذا اطلاق حصل بالاستمتاع فانه انفاق المار في
الذوات والشهوات ويبرأ بعقوبتها **فيل فقنا الديون** ولو
سه تقاي كالكنان **والوصايا** ولو جهة عامة كالغفرا
وولدها الحاصل قبل الاستيلاء من زنا او من زوج لا يعتق
بموت السيد وله بيعهم والتصرف فيهم بغير التصرفات لغيرهم
قبل نبوت الحرية للام بخلاف الولد الحاصل بعد الاستيلاء
من غيره بنكاح او غيره فانه **بموتها** في منع الرق في فيه
بما ينتج عليه التصرف به فيها ويجوز له استخدام واجارته
واجباره على النكاح ان كان انثى ان كان ذكرا وعتقه بموت
السيد وان كانت امه قد ماتت في حياة السيد كما قاله في
الروضة ان الولد ينتج امه رقا وحرية فكذا في سيده اللام
وانه حق استقر له في حياة امه فلم يقط بموته ولو اعتقه
السيد متولده لم يعتق ولدها وليس له وطى بنت متولده
وعلى ذلك الحرمة بوطن امها وهو جري على الغالب فان اشترى
المبي الذي نبت به الاستيلاء كذلك ولو وطئ هل نصير
متولدة كما لو كانت ولدا لمكاتبه فانه يصير مكاتبا ولا

ينبغي ان نصير وفايدته الحلف والتقليد **تيسره** سكت
 المصنف عن اواد اواد المستولت ولم ار من تعرض لهم والنظام
 اخذ من كلامهم انهم كانوا من اوادها المائات فحكم حكم اوادها
 او من الذكور فلا ان الولد يتبع الام رقاً وحرية ولو ادعت المستولت
 ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر
 وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو قن صحت
 بيمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبه
 بعد موت السيد وانكر الوارث فانها المصدقة لان السيد لها
 فترجح بخلافها في الاولى فانها تدرج حرية والحال يدخل تحت
 اليد **ومن اصحاب** اي وطي **امته غيره** **نكاح** ما غرو فيه
 بحرية او برنا **فولده منه** حينئذ **ملوك** **لشدها** باجماع
 انه يتبع الام في الرق والحرية اما اذا غر بحرية امته فنكحها
 واولدها فالولد حر كما ذكره الشيخان في باب الخيار ولما عفا
 وكذا اذا نكح بشرط ان اوادها الخاضعين منه احرار فانه
 يصح الشرط وما حدث له منها من ولد فهو حر كما اقتضاه كلام
 القوت في باب الصداق **تيسره** لو نكح حرة جارية اجنبية
 ثم ملكها ابنه او تزوج عبد جارية ابنه ثم غرق لم ينفخ النكاح لان
 الاصل في النكاح الثابت الدوام فلما استولدها لم يعد
 معتق في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلاءها
 لانه رضي رقبته ولده حين نكح ولان النكاح حاصل بمحقق فيكون
 واطيا بالنكاح لا يسهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى
 على ذلك الشيخان في باب النكاح ولو ملك المالك زوجته
 سيده الامته اتفق نكاحه **واذا اصحاب** اي وطي **النكاح** بل

بشيرة منه كان ظنه امته او زوجته الحرة **فولده منه** حينئذ
 حر بسبب خلاف اعتبار بظنه **و لكن عليه** في هذه الحالة
قيمته وقت ولادته بان يقدر رقيقاً فما بلغت قيمته دفعه
للسيد لتفويته الرق عليه بظنه اما اذا ظن زوجته الامته
 فالولد رقيق للسيد اعتباراً بظنه واطلاق المصنف يترتب
 هذا التفصيل كما تركنا عليه عبارة المشايخ في شرحه اذ هو
 المذكور في الروضة وغيرها ولو افصح به كان اولى ولو تزوج
 شخص بحرة وامته بشرطه فوطي الامته ظنه الحرة فالابن
 ان الولد حر كما في امته الغير بظنه زوجته الحرة **تيسره**
 اطلق المصنف البشيرة ومقتضى تعليمهم بشيرة الفاعل فتخرج
 بشيرة الطريق التي اباح الوطي بها عالم فلا يكون الوطي لها
 حر كما كان تزوج شافعي امه وهو موسر وبعض المذاهب يرى
 صحته يكون الولد رقيقاً وكذا لو اكره على امته الغير كما قاله
 المذنب **وان ملك** الواطي بالنكاح **الامته المطلقة منه بعد**
ذلك اي بعد ولادته من النكاح **لم تنصر** **ولد** بما ولدته منه
بالوطي في النكاح لكونه رقيقاً لانها علفت به في غير ملك
 اليمن والاستيلاء انما يثبت تبعاً لحرية الولد كما في الروضة
تيسره تقييد المصنف بالمطلقة بمعنى له بل قد يوهم
 فصر الحكم عليه وليس مراد افانه اذا ملكه في نكاحه بعد الواد
 كان الحكم كذلك بلا فرق وكذا اذا ملكها في نكاحه حاملاً لم تنصر
 ام ولد لكن يعتق عليه ولده ان وضعته لدون اقل مدة
 الحمل من الملك او دون اكثره من غير وطي بعد الملك فان وضعته
 بعد الملك لدون اقله من الوطي فيحكم بحصول علوقه في ملكه

الاوليها

وان امكن كونه سابقا عليه كما قاله الصيدي في واقعة في الروضة
فلوحظ المصنف لفظ المطلقة كان اولى واشمل **وصارت**
اي الامم التي ملكها **ام ولد** بما ولده منه **بالوطي بالنسبة**
المفروون بظنه **على احد القولين** وهو المرجوح ٧٢ علق
منه بحر والعلق بالحرسب للمرية بالموت والقول الثاني
وهو الاظهر كما في المنهاج وغيره ٢ نصيرام ولد لها علق
به في غير ملكه فاسبه ما لو علق به في النكاح **تنبيه**
محل الخلاف في الحما اذا وطى العبد حارة غيره بثبته
عشق ثم ملكها فانها نصيرام ولد بلا خلاف ١ انه لم يتصل
من **حاشية** لو اولد التيرامة مكاتبه ثبتت
الاستيلاء ولو اولد الاب الحرة ابنه التي لم يتولد لها ثبتت
الاستيلاء وان كان الاب معرا او كافرا وانما يختلف الحكم هنا
بالبين والاعتبار كما في الامم المشتركة لان الاستيلاء هنا
ثبت لمهمة الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك
ولو اولد الشريك امة المشتركة فان كان معرا ثبت الاستيلاء
في نصيبه خاصة وان كان معرا ثبت موسرا بحصة شريكه
الاستيلاء في جميع كما مر في الاشارة اليه وكذا الامم المشتركة
بين فرع الواطي واجنبي اذا كان المصل موسرا ولو اولد الاب
الحرة مكاتبته ولده هل يتفاد استيلاءه ان الكتابة تقبل الفسخ
اولا لان الكتابة تقبل النقل وجهان اوجههما كما ختم به
الفتاوى الاول ولو اولد امة ولده المزوجة تفاد استيلاءه
كايلا والبر لها وحرم على الزوج مدة الحمل وجارية بيت
المال التجارية الاجنبي فيجد واجبها وان اولدها فلا نسب

٢٤١
والاستيلاء وان ملكا بعدوا كان فقيرا ام لا لان المعاف
لا يجب من بيت المال ولو شهدا ثمان على اقرار سيد امة بايلا
وحكم به ثم رجعا عنهما دهما لم يغرم شيئا لان الملك باق فيها
ولم يفوتها السلطنة البيع وما قيمتها باقرادها وليس كما ياق
العبد من يد غاصبه فانه في عهد ضمان يده حتى يعود اليه
مستحقه فان مات السيد غرما للوارث ٢ ان هذه الشهادة لا
تخط عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجد
الصفة وحكم بعتقه ثم رجعا غرما وحكي الراجح قيل الضد
عن فتاوى البغوي واقره ان الزوج اذا كان بطنان
ام الولد حرة فالولد حر وعليه قيمته للسيد ولو عجز السيد
عن نفقة ام الولد اجر على تحليتها للكب وتنفق على نفسها او
على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها كما لا يرفع ملك البين
بالعنى عن الاستمتاع فان عجزت عن ذلك فنقطة في بيت المال
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وهذا اخرا ما يبرر الله تعالى من الاقتناع في حل الفاظ ابي
نجاش فدونك مولانا موضحا المسائل **محرر الدرايل** فلو كان
له نفس باطقة **ولسان منطلق** لقار بطلان مقال صريح
وكلام واضح **به** وروى هذا التاليف **الرايق الرئيس**
والكثير بد مصنف هذا التاليف **الفايق النقيس**
وهذا المؤلف ابدان يقع احدهما جليل اما عالم منصف فينه
لي بالخير ويجذرني فيما عسى يحده من الاشارة الذي هو لازم
الانكار **واما** جاهل معض متعسف فلا اعتبار لوعوده
والاعتذار بوسوسته **ومثله** لا يعبا بموافقة ولا مخالفة

وانما الاعتبار بدي النظر الذي يعطي كل ذي حق حقه
اذا رخصت عنى كرام غيرت فلا زال غضبنا على ليام
فاذا ظفرت بغابرة تشرك فادع لي بحسن الخاتمة وان ظفرت
بعثرة قلم فادع لي بالتجاوز والمغفرة والعذر في خيار النكاح
مقبول واللفظ في شيم التارات مامول واذا اسال الله
تعالى ان يجعله لوجه الكرم خالصا وان يتعني به حين يكون
الظل في الاخرة قال الصا وان يصب عليه القول فانه اكرم
ميول واغرم مامول وتختتم هذا النسخ باختتم به الراجعي
كتابه المحرر بقوله **اللهم** كما ختمنا بالعق كنانا نرجوه
ان تعيق من النار قاربنا وان تجعل الجنة ما بنا وان تهمل
عند سوال الملكين جوابنا والى رضوانك ايا بنا **اللهم**
بنضلك حقق رجائنا ويا تحبب عانا برحمتك يا ارحم الراحمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم **وواقفة الغاش**
من نسخ هذه هذه النسخة المباركة الشريفة الطريقة بعد
بعض يوم الاحد المبارك خامس شهر شعبان المذموم من شهر ربيع
سنة اربع وخمسين وثلثمائة الف من الهجرة النبوية على صاحبها
بما فضل الصلاة والسلام على خاتمة النبيين
تعالى مصطفى بن احمد القسبي القاسمي
كوفي غفر الله له ولوالديه
المسلمين اجمعين وصلى
الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه
والمسلمين
والمسلمين

ودخل ذلك في ملك اجل المحتزم الحاج احمد بن الحاج علي اي
شريف الفارس كوفي بلد الشافعي مذهبنا غفر الله له
ولوالديه والمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
المحيين منهم والاموات وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليمات
اليوم الذي
تم

شعر
انما من عدو ارمكان ولو كان ساعديه القصر
ان اليوف تجوز الزقا وتجر عما تنله الا بر